جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم الاقتصاد

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في النقود والمالية والبنوك

بعنوان:

مساهمة السياسات العمومية والتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

دراسة حالة الجزائر وتونس

من إعداد الطالب: علي قابوسة

نوقشت وأجيزت : يوم الخميس2014/09/25

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ الدكتور/ مسعود صديقي	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	رئيســـا
الدكتور/ يوسف قريشي	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	مشرفاً
الأستاذ الدكتور/ مقدم عبيرات	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأغواط	مناقشاً
الأستاذ الدكتور/ هواري معراج	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	مناقشاً
الدكتور/ باديس بن عيشة	أستاذ محاضر	جامعة الجزائر	مناقشاً
الدكتور/ هواري سويسي	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	مناقشاً

السنة الجامعية 2014/2013

بسم الله الرحمن الرحيم

((وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيكَ الكِتَابَ وَالحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ
مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمْ
وَكَانَ فَضْلُ اللَّهَ عَلَيكَ عَظِيمَاً))

صدق الله العظيم

الآية 113 من سورة النساء

الإهـــــــداء

أهدي هذا البحث إلى روح والدي الطاهرة رحمه الله: حمّة القابوسي،

إلى أمي العزيزة أمدّ الله في عمرها: امباركة بنت العروسي دغوم؛
إلى زوجتي رفيقة دربي التي صبرت على كل تقصير مني
إلى قرّة عيني ابناي **"محمد"** و **"بيلسان"**
إلى كل أفراد عائلتي والأهل والأقارب والأصدقاء.

الباحث
علي قابوسة

شكـر وتقديـر

ربِّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ بإتمام هذه الأطروحة، وعلى ما مننت به عليّ من توفيق وسداد، وعلى ما منحتني إياه من صحّة وقدرة على تخطي الصّعاب وتذليل العقبات.
من واجب الوفاء والعرفان بالجميل أن يتقدم الباحث بأسمى معاني الاحترام والتقدير الي المشرف : الدكتور يوسف قريشي على جهوده العلمية المخلصة وتوجيهاته السديدة النيرة التي أبداها طيلة مرحلة إعداد هذا الأطروحة. كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور مسعود صديقي رئيس اللجنة وكذا أعضاء لجنة المناقشة: "الأستاذ الدكتور هواري معراج، الأستاذ الدكتور مقدم عبيرات، الدكتور باديس بن عيشة والدكتور هواري سويسي".

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بشكري الجزيل والعرفان إلى ادارة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة ورقلة والى كل اعضاء المجلس العلمي الموقر على المجهودات المبذولة من طرفة من اجل الرقي والتقدم بالجامعة.
كما لايفوتني ان اشكر زوجتي الغالية لما بذلته من مجهودات من اجل كتابة هذه الأطروحة،وأيضا أتقدم بشكري إلى كل الأساتذة الذين ساعدوني في انجاز هذه العمل.

الباحث
علي قابوسة

ملخـــــــص

تناولت هذه الأطروحة موضوع ا مهم ا في الحياة الاقتصادية ، وهو دور التمويل المصرفي في رفع القدرة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتونس ؛ وتحظى هذه الأخيرة بأهمية كبرى في عالمنا اليوم من أجل النجاح والتنمية والبقاء وتحقيق الأرباح لهذه المؤسسات، وتتمثل مشكلة الدراسة في:

((ما مدى مساهمة التمويل المصرفي في رفع قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التشغيل))؟

اتضح أن التمويل المصرفي يساهم مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية بحسب النتائج الميدانية، ويرجع هذا إلى اهتمام الدولة بهذه المؤسسات.

تهدف هذا الأطروحة إلى دراسة قدرة المؤسسات التي تحصلت على تمويل مصرفي على تطوير المؤسسة من خلال زيادة اليد العاملة بها، والتي من شأنها أن تساعد في حل مشكل البطالة، استنادا إلى طبيعة المشكلة وتحقيقاَ لأهداف الدراسة.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة لكونه من أكثر المناهج استخداما في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، ولأنه يناسب الظاهرة موضوع البحث، كما تم استخدام المصادر الثانوية والأولية في الدراسة وتتكون المصادر الثانوية من الكتب والمجلات المتخصصة، أما استخدام المصادر الأولية فكان من خلال توزيع الاستبيان، حيث تم إعداده خصيصا لهذا الغرض.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:
1- اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية على التمويل المصرفي بصفة عامة وهذا عكس ما هو موجود في الجزائر.
2-تتمحور إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على عنصرين: يتمثل العنصر الأول في وجود نظام مصرفي غير مرن ويعاني من سلبيات عديدة، فهو لا يتماشى والتغيرات الجديدة للاقتصاد المفتوح، أما العنصر الثاني يتمثل في غياب ثقافة السوق المالي في الجزائر واعتمادها على موارد مالية ضئيلة مسيرة وفقا لنماذج تقليدية.
3-لا توجد إشكالية التمويل المصرفي في تونس ويعتبر المصدر الوحيد الذي يرغب فيه الجميع
4-التمويل المصرفي ساهم في عملية التنمية من خلال رفع قدرة المؤسسات علي التشغيل في الدولتين ولكن بنسب متفاوتة.
5- يعتبر التمويل المصرفي أداة من أدوات التنمية الاقتصادية في تونس والجزائر.
الكلمات الدالة : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل ، القدرة التشغيلية ،.

ABSTRACT

This *study deals* with an important topic in the economic life which is "the role of bank financing to improve the employment capacity of Small and medium enterprises in Algeria and Tunisia", which are of great importance nowadays for the success, development, and the profitability of these companies. Its problematic is:" How do the bank financing contribute to improve the employment capacity of Small and medium enterprises?" Considering that bank financing has an impact on economic development through its impact on the GDP and the level of unemployment as one of indicators to measure economic development.

We found that bank financing contribute effectively to the economic development, according to the practical results and this is due to the state's interest in these institutions.

The aim of this thesis is to study the capacity of institutions that had bank financing of the development of the company through increased manpower that would help to solve the problem of unemployment, based on the nature of the problem and in order to achieve the objectives of the study.

In order to analysis and to focus on the contents of this study, we used both deduction and induction in conducting the study since they are the most used in the study of social and human phenomena, and because they are suitable for the phenomena in question. We used deduction through description, where we used in the theoretical aspect of the study, we used the induction in the statistical analysis of the situation's study. We chose descriptive analytical method using a combination of descriptive statistics to illustrate the impact of bank financing to small and medium enterprises.

Primary and secondary sources in the study:

The secondary sources consist of specialized books and magazines, and the use of primary sources was through the distribution of the questionnaire, which was prepared specifically for this purpose.

The study found a range of results, including:

1- In general, Tunisian small and medium enterprises adopt bank financing, and this contrary to what exists in Algeria.

2 – We can sum up the problem of financing SMEs in Algeria in two elements: Firstly, the banking system is not flexible and has many disadvantages; it is not in line and the new changes to the open economy,

Secondly, the lack of a culture of the financial market in Algeria and its dependence on little financial resources according to the traditional models
3 - There is no problem in bank financing in Tunisia and it is the only source that everyone wants.
4 - Bank financing has contributed to the development process by improving the employment capacity of companies in the two countries, but to varying degrees.
5 – We can consider that Bank financing as a tool of economic development in Tunisia and Algeria.
Keywords: Small and medium enterprises/ financing/ employment capacity

محتويات البحث

	الصفحة
الآيـــة القرآنية الكريمة	V
الإهـــداء	V
شكر وتقدير	V
ملخص الدراسة باللغة العربية	V
ملخص الدراسة باللغة الأجنبية	V
محتويات البحث	V
محتويات الجداول	V
محتويات الأشكال	V
المقدمة	أ
الفصل الأول: مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
المبحث الأول: تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1
المطلب الأول: المعايير السائدة في تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	5
المطلب الثانـي: خصائص وأهمية وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	6
المبحث الثاني: مزايا وعيوب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تمويلها	8
المطلب الأول: أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	10
المطلب الثانـي: المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12
المبحث الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس والجزائر	13

المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس	13
المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	22
الفصل الثاني: التجارب الدولية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
المبحث الأول: تجارب بعض الدول المتقدمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	32
المطلب الأول: التجربة اليابانية	32
المطلب الثاني: التجربة الفرنسية	35
المطلب الثالث: التجربة الايطالية	37
المبحث الثاني: تجارب بعض الدول النامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	40
المطلب الأول: التجربة المغربية	40
المطلب الثاني: التجربة المصرية	45
المطلب الثالث: التجربة الليبية في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة	52
المطلب الرابع: التجربة الهندية	57
المبحث الثالث: الدروس المستفادة من هذه التجارب	60
المطلب الأول: التفسير الدقيق لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	60
المطلب الثاني: توفير بيئة أعمال مساندة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	61
الفصل الثالث: دور حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
المبحث الأول: مفهوم وأهمية حاضنات الأعمال	67
المطلب الأول: نشأة حاضنات الأعمال	68
المطلب الثاني: مفهوم حاضنات الأعمال	70
المطلب الثالث: تحديات حاضنات الأعمال	71
المطلب الرابع: أهمية حاضنات الأعمال	72
المطلب الخامس: أهداف حاضنات الأعمال	74
المبحث الثاني: آليات إنشاء وإدارة حاضنات الأعمال	79
المطلب الأول: آليات إدارة الحاضنات	80
المطلب الثاني: طرق تقييم أداء حاضنات الأعمال	81
المبحث الثالث: الاتجاهات والتجارب الحديثة في صناعات الحاضنات	84
المطلب الأول: الاتجاهات الحديثة في صناعات الحاضنات	84
المطلب الثاني: معايير التحاق المشروعات بالحاضنات	86
المطلب الثالث: طرق ووسائل تنمية المشروعات بالحاضنة	87

المطلب الرابع: الخدمات الأساسية التي تقدمها الحاضنة	88
المطلب الخامس: التجارب العربية والعالمية في إقامة حاضنات الأعمال	89
الفصل الرابع: الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس والجزائر	
المبحث الأول: الآليات الداعمة للتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	101
المطلب الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	101
المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	105
المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	108
المبحث الثاني: آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	111
المطلب الأول: التمويل التأجيري في الجزائر	112
المطلب الثاني: عناصر وخصائص التمويل الايجاري	113
المبحث الثالث: شركات القرض الايجاري	116
المطلب الأول: الشركة العربية للإيجار المالي	116
المطلب الثاني: الشركة الجزائرية لإيجار الأصول المنقولة	116
المطلب الثالث: شركة قرض الإيجار الجزائرية السعودية	117
المطلب الرابع: آليات الضمان	118
المبحث الرابع: الآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس	121
المطلب الأول: الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى	122
المطلب الثاني: صندوق التطوير واللامركزية الصناعية	123
المطلب الثالث: الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية والصيد البحري	124
المطلب الرابع: آليات الضمان	128
المبحث الخامس: آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قي تونس	131
المطلب الأول: البنك التونسي للتضامن	131
المطلب الثاني: بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة	132
المبحث السادس: سياسة التشغيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتونس	134
المطلب الأول: سياسة التشغيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	134
المطلب الثاني: سياسة التشغيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس	140
الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية	
المبحث الأول: أهداف الدراسة الميدانية	148
المطلب الأول: الأساليب المنهجية في الدراسة	149

المطلب الثاني: أداة الدراسة	151
المبحث الثاني: استخراج معايير الصدق والثبات للاستبيان	153
المطلب الأول: صدق الاتساق الداخلي	153
المطلب الثاني: ثبات استمارة الاستبيان	157
المبحث الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في وصف وتحليل البيانات	158
المطلب الأول: الإحصاء الوصفي	158
المطلب الثاني: الإحصاء الاستدلالي	161
المطلب الثالث: عرض وتحليل البيانات	163
المبحث الرابع: الإجابة على فرضيات الدراسة:	189
المطلب الأول: مساهمة التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل	189
المطلب الثاني: السياسات والإجراءات المصرفية في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت ميسرة	194
المطلب الثالث: الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناتجة عن سوء الإدارة	198
الخاتمة العامة	204
المراجع	209
الملاحـــق	217

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	رقم الصفحة
1-1	التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	03
2-1	توزيع اليد العاملة في المؤسسات حسب الحجم في فرنسا	04
3-1	توزيع المؤسسات في تونس حسب اليد العاملة	17
4-1	توزيع المؤسسات الصناعية التونسية حسب حجم الأعمال	18
5-1	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات المساهمة الأجنبية على متخلف قطاعات النشاط الاقتصادي لعام 2012	18
6-1	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي .2012	20
7-1	توزيع القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال لعام .2012	21
8-1	تطور القيمة المضافة خلال الفترة 2003-2007	26
9-1	تطور حجم الأعمال حسب الفروع لسنتي 1999و2000	26
10-1	مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعين العام والخاص خلال الفترة(2004- 2007)	28
11-1	أثر توسع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2001 – 2010)	29

12-1	تغير عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بمعدلات البطالة خلال الفترة (2003 – 2010)	30
1-2	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمد في اليابان حسب القطاعات	33
2-2	عدد العمال وعدد المؤسسات في فرنسا	36
3-2	قيمة الائتمان والضمانات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	49
4-2	قطاعات النشاط المستفيدة من ضمانات الشركة إلى غاية 2002/03/31.	50
5-2	عدد القروض وقيمتها الإجمالية (بالدينار) للفترة 2005/2001	54
6-2	الأهمية النسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الهندي	57
1-3	معايير اختيار المشروعات المحتضنة	87
2-3	توزيع العمل بالحاضنات في تونس	91
1-4	مستويات ونسب المؤسسات في التمويل الثنائي	102
2-4	مستويات ونسب المساهمة في التمويل الثلاثي	102
3-4	نسب التخفيضات من معدل الفائدة	103
4-4	مستوى ونسبة المساهمة في التمويل الثنائي	105
5-4	مستويات ونسب المؤسسات في التمويل الثلاثي	106
6-4	التمويل المختلط	111
7-4	التمويل الثلاثي	111
8-4	التمويـل بالمواد الأولية	111
9-4	قيمة الإعتماد ومساهمة الباعث أو المستثمر	122
10-4	مساهمة الصندوق والباعث	124
11-4	الامتيازات المالية حسب صنف الاستثمار	125
12-4	تصنيف التمويل	126
13-4	الامتيازات حسب الجهات	127
14-4	تقسيم المخاطر بين البنك وشركة الضمان	130
15-4	مساهمات الضمان	131
16-4	نسب ومبالغ القروض المسندة	132
17-4	مساهمة البنك في التمويل	133
18-4	مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	135
19-4	توسع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2001 – 2010)	139
20-4	التطور السنوي لخلق الوظائف(81-2010)	143
1-5	قيم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الفرعية لفقرة دور التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل	153
2-5	قيم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الفرعية لمحور السياسات والإجراءات المصرفية، في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	154
3-5	قيم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الفرعية لمحور الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتجت عن سوء الإدارة	155
4-5	قيم معاملات الارتباط بين الدرجة الفرعية لكل بُعدّ والدرجة الكلية لمحور دور التمويل المصرفي في رفع القدرة التشغيلية للمؤسسات	156

	الصغيرة والمتوسطة	
5-5	نتائج اختبار ألفا للصدق والثبات لعبارات محاور الاستبيان	157
6-5	يبين مستويات الإجابة على أسئلة الاستبيان	162
7-5	متوسط إجابة المبحوثين في تحديد دور التمويل المصرفي في رفع القدرة التشغيلية	162
8-5	التوزيع التكراري لإفراد العينة بحسب الجنس	163
9-5	يوضح التوزيع التكراري لأصحاب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين بحسب الجنس	164
10-5	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب الفئات العمرية	164
11-5	يوضح التوزيع التكراري لأصحاب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين بحسب الفئات العمرية	165
12-5	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب المؤهل العلمي	166
13-5	يوضح التوزيع التكراري لأصحاب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين بحسب التحصيل الدراسي	167
14-5	يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة بحسب مدة مزاولة المؤسسة نشاطها	168
15-5	يوضح التوزيع التكراري لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين بحسب مدة مزاولة المؤسسة نشاطها	169
16-5	التوزيع التكراري لأفراد العينة بحسب نوع القطاع	170
17-5	التوزيع التكراري لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين بحسب نوع القطاع	171
18-5	التوزيع التكراري لأفراد العينة بحسب عدد العاملين بالمؤسسة	172
19-5	التوزيع التكراري لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين بحسب عدد العاملين بالمؤسسة	172
20-5	التوزيع التكراري لأفراد العينة بحسب شكل ملكية المؤسسة	173
21-5	التوزيع التكراري لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين بحسب شكل ملكية المؤسسة	174
22-5	التوزيع التكراري لأفراد العينة بحسب نوع التمويل	175
23-5	التوزيع التكراري لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين بحسب نوع التمويل	175
24-5	التوزيع التكراري لأفراد العينة بحسب نسبة التمويل بالنسبة لرأس المال	176
25-5	التوزيع التكراري لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين بحسب نسبة التمويل بالنسبة لرأس المال	177
26-5	التوزيع التكراري لأفراد العينة بحسب طريقة معرفتك لمؤسسة التمويل	177
27-5	التوزيع التكراري لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين بحسب طريقة معرفتك لمؤسسة التمويل	178
28-5	التوزيع التكراري لأفراد العينة بحسب طريقة الحصول على التمويل البنكي	179
29-5	التوزيع التكراري لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين بحسب طريقة الحصول على التمويل البنكي	180
30-5	التوزيع التكراري لأفراد العينة بحسب طريقة التسديد	180
31-5	التوزيع التكراري لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين بحسب طريقة التسديد	181
32-5	التوزيع التكراري لأفراد العينة بحسب عدد القروض	182

33-5	التوزيع التكراري لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين بحسب عدد القروض	183
34-5	التوزيع التكراري لأفراد العينة بحسب نوع الضمانات المطلوبة	183
35-5	التوزيع التكراري لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين بحسب نوع الضمانات المطلوبة	184
36-5	التوزيع التكراري لأفراد العينة بحسب المجالات التي استخدمت فيها القروض	185
37-5	التوزيع التكراري لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين بحسب المجالات التي استخدمت فيها القروض	186
38-5	التوزيع التكراري لأفراد العينة بحسب معايير اختيار العمال	186
39-5	التوزيع التكراري لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين بحسب معايير اختيار العمال	187
40-5	التوزيع التكراري لأفراد العينة بحسب الحوافز الممنوحة للعمال	188
41-5	التوزيع التكراري لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين بحسب الحوافز الممنوحة للعمال	189
42-5	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لإجابات عينة الدراسة في محور دور التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل	190
43-5	النسب المئوية للتكرارات واختبار كآي تربيع ($\chi 2$) لإجابات عينة الدراسة في محور دور التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل	191
44-5	نتائج اختبار ولكوكسن حول المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة بدور التمويل المصرفي في تحقيق معدلات نمو في التشغيل	193
45-5	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لإجابات عينة الدراسة في محور دور السياسات والإجراءات المصرفية في اتخاذ قرار منح القروض	194
46-5	النسب المئوية للتكرارات واختبار كآي تربيع ($\chi 2$) لإجابات عينة الدراسة في محور دور السياسات و الإجراءات المصرفية، في اتخاذ قرار منح القروض	195
47-5	نتائج اختبار ولكوكسن حول المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة بدور السياسات والإجراءات المصرفية، في اتخاذ قرار منح القروض	197
48-5	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لإجابات عينة الدراسة في محور دور الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناتجة عن سوء الإدارة	198
49-5	النسب المئوية للتكرارات واختبار كآي تربيع ($\chi 2$) لإجابات عينة الدراسة في محور الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناتجة عن سوء الإدارة	199
50-5	نتائج اختبار ولكوكسن حول المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة بدور الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناتجة عن سوء الإدارة	200
51-5	المتوسطات الحسابية وقيمة ت لإجابات المبحوثين بحسب متغير البلدين في بُعد دور التمويل المصرفي في رفع القدرة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة	201

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-1	توزيع المؤسسات ذات المساهمة الأجنبية	19
2-1	مقارنة تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتطور معدلات البطالة خلال الفترة (2003-2010).	30
1-3	يوضح التطور التاريخي لفكرة حاضنات الأعمال	69
2-3	يوضح أهم الدول التي لديها برنامج للحاضنات وعدد الحاضنات العاملة بها	70
1-4	تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	135
2-4	التطور السنوي لخلق الوظائف في تونس (1981-2010)	143
1-5	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	163
2-5	توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية	165
3-5	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	166
4-5	توزيع أفراد العينة حسب مدة مزاولة المؤسسة نشاطها	168
5-5	توزيع أفراد العينة حسب نوع القطاع	170
6-5	توزيع أفراد العينة حسب عدد العاملين بالمؤسسة	172
7-5	توزيع أفراد العينة حسب شكل ملكية المؤسسة	173
8-5	توزيع أفراد العينة حسب نوع التمويل	175
9-5	توزيع أفراد العينة حسب نسبة التمويل بالنسبة لرأس المال	176
10-5	توزيع أفراد العينة حسب طريقة معرفتك لمؤسسة التمويل	178
11-5	توزيع أفراد العينة حسب طريقة الحصول على التمويل البنكي	179
12-5	توزيع أفراد العينة حسب طريقة التسديد	181
13-5	توزيع أفراد العينة حسب عدد القروض	182
14-5	توزيع أفراد العينة حسب نوع الضمانات المطلوبة	184
15-5	توزيع أفراد العينة حسب المجالات التي استخدمت فيها القروض	185
16-5	توزيع أفراد العينة حسب معايير اختيار العمال	187
17-5	توزيع أفراد العينة حسب الحوافز الممنوحة للعمال	188
18-5	دور التمويل المصرفي والسياسات والإجراءات المصرفية في رفع القدرة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة والصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناتجة عن سوء الإدارة بين المؤسسات الجزائرية والتونسية.	202

المقدمة

مقدمة:

أخذ الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتزايد يوما بعد يوم إدراكا لأهميتها وأهمية دورها في الاقتصاد الوطني، ويأتي الاهتمام بهذه الم ؤسسات بالنظر لانتشارها في مختلف دول العالم ،وتنوع نشاطها بحيث أصبحت تشمل مختلف الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية والخدمية ، وقد أخذت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية على عاتقها تفعيل دور هذه المؤسسات وتعزيز مساهماتها في الناتج المحلي الاجمالي ، وازداد مؤخرا اهتمام عدد كبير من الدول في العالم و خاصة النامية منها، بنوع جديد من المؤسسات الاقتصادية يطلق عليها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لما لها من دور فعال في بناء النسيج الصناعي المتكامل و في تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال، و من ثم ة المساهمة

الفعالة في إحداث تغييرات جذرية على المستوى الاقتصادي، كخلق فرص جديدة للعمل، و رفع حجم الناتج الداخلي بتحقيق معدلات نمو معتبرة. حيث بدأ تعاظم دور هذه المؤسسات في الحياة الاقتصادية مع نهاية السبعينيات وأصبحت محورا للدراسات الاقتصادية باعتبارها كيانا مختلفا عن المؤسسات الكبيرة في حجمها، في طريقة تسييرها واستراتيجياتها، وليس على أنها مرحلة من مراحل التحول نحو بلوغ الحجم الأمثل، وما يؤكد هذا التوجه هو العدد المتزايد لهذه المؤسسات الصغيرة وتنامي الدعوة إلى ترقيتها.

وقد نجحت العديد من الدول في الاستفادة من مزايا هذه المؤسسات في مسيرتها التنموية عن طريق تبنيها لهذا القطاع كأحد وسائل التنمية الاقتصادية.

ومن أجل مواكبة العالم في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجأت الكثير من الدول لتطوير المنظومة المصرفية و باعتبار المصارف المحرك الأساسي لاقتصاد أي دولة، و ذلك من خلال دورها كوسيط مالي يربط بين أصحاب الفائض و العجز المالي، و بالتالي تساهم في تمويل المؤسسات المنتجة لتحقيق الربح ،و المردودية لكلا الطرفين و من ثم للاقتصاد ككل.

أولا: المشكلة البحثية:

تسعي المؤسسات المصرفية عادة الي المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية من خلال منح القروض المختلفة للمؤسسات الاستثمارية وبالتالي جاءت هذه الدراسة لتحديد **المشكلة الرئيسية** والمتمثلة في **"ما مدى مساهمة التمويل المصرفي في رفع قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التشغيل؟ "**

يقودنا هذا التساؤل إلى طرح عدة أسئلة فرعية نذكر منها:

1-ماهي الجدلية الواقعة بين الدول في عدم وضع تعريف محددة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيف نتوصل للتعريف شامل متفق عليه؟

2- هل يتماشى واقع عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتونس مع التطورات الحاصلة في العالم الغربي؟

3- ما الذي يمكن ان نستفيده من التجارب الدولية الرائدة في مجال تمويل وتطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الميدان؟

4- هل حاضنات الأعمال لها القدرة على تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

5- هل الآليات الداعمة المستخدمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس والجزائر كان لها أثر في عملية التشغيل؟

6- هل يساهم التمويل المصرفي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

7- هل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من تمويل مصرفي من أجل الانطلاق استطاعت تحقيق معدلات جديدة في التشغيل؟

ثانيا: فرضيـــات البحـــث:

تقوم هذه الدراسة على عدة فرضيات تتمثل هذة الفرضيات في :

1 - يساهم التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل.

2 - السياسات والإجراءات المصرفية في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كانت ميسرة.

3 - الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناتجة عن سوء الإدارة.

4 - هل هناك فروق ذات دلالة لدور التمويل المصرفي في رفع القدرة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة بين الجزائر وتونس.

ثالثا: أهـداف البحـث:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

* الوقوف على واقع التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر وتونس.
* معرفة كيفية اكتساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة على حل المشاكل التي تحيط بها في مجال التمويل.
* محاولة التعرف على الاليات والتقنيات المستخدمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
* تحديد أثر البرامج و السياسات المعتمدة في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
* توضيح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة من خلال توفير اليد العاملة.

رابعا: أهميـة البحـث

أ- الجانب العلمي : يأمل الباحث أن تضيف هذه الدراسة في مجال التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة صورة واضحة حول دور التمويل المصرفي في رفع القدرة التشغيلية.

ب- الجانب الاجتماعي : يأمل الباحث أن تعالج هذه الدراسة مشكل البطالة عن طريقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقتراح الحلول المناسبة لنستفيد منها .

ج- بالنسبة للباحث : تساهم هذه الدراسة في صقل مهارات الباحث ومعارفه بأصول البحث العلمي ومنهجيته السليمة.

خامسا: منهجية البحث

استخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي في اجراء الدراسة لكونه من أكثر المناهج استخداما في دراسة الظواهر الاجتماعية والانسانية ، ولانه يناسب الظاهرة موضع البحث، كما تم استخدام المصادر الثانوية والاولية في الدراسة وتتكون المصادر الثانوية من الكتب والمجلات المتخصصة، إما استخدام المصادر الأولية فكان من خلال توزيع الاستبيان، حيث تم اعداده خصيصا لهذا الغرض.

1- مجتمع وعينة الدراسة :

أ- مجتمع الدراسة :الجزائر وتونس

ب- عينة الدراسة:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس و الجزائر.

2- أسلوب جمع المعلومات :

أ- البيانات الثانوية : يتم الحصول عليها من مصادر المعلومات المختلفة ، من الكتب والمراجع والدوريات والندوات ذات العلاقة بموضوع الدراسة ، والاستعانة بشبكة المعلومات الدولية (الانترنت) للحصول على المزيد من المعلومات ذات العلاقة بموضوع الدراسة .

ب- البيانات الأولية : تم الحصول عليها من عينة الدراسة والمتمثلة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3 - طرق تحليل البيانات :

تم توزيع استبيان على مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس والجزائر ثم تمت طريقة التحليل spss لمعرفة صدق الفرضيات .

كما تستخدم الأساليب الاحصائية التالية: التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي و الانحراف المعياري و معامل كرونباخ و ارتباط بيرسون ألفا و اختبار مربع كآي (x^2) واختبار ولكوكسن حول المتوسط

سادسا: حدود البحث:2010-2012

سابعا: مصادر معلومات البحث:

تتمثل الأدوات المستعملة في إنجاز هذا البحث في العناصر التالية:

- المراجع المشكلة من كتب، ومجلات ودوريات، مقالات، ووثائق عمل رسمية.
- الاتصال بالهيئات الرسمية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، وزارة الصناعة، الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ، المجلس الوطني لمساهمة الدولة، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الديوان الوطني للإحصاء، بورصة المقاولة الباطنية. بنك المؤسسات الصغرى والمتوسطة في تونس وكالة النهوض بالصناعة التونسية، و الحضور في كثير من الندوات والمؤتمرات، والأيام الدراسية والإعلامية التي لها صلة بالموضوع.

ثامنا: أسباب اختيار الموضوع :

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى عدة عوامل نذكر منها :

1 -هناك الكثير من العوامل المتشابكة والمتداخلة دفعت الباحث إلى اختيار موضوع البحث من ذلك الظروف التي تعيشها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والتونسية وخاصة في ظل التغيرات الجذرية التي شهدها العالم والتي أفرزت ظواهر كثيرة تتطلب الدراسة في هذا البحث .

2- هناك أسباب موضوعية أخرى تتمثل في تخصص الباحث في مجال التمويل والمصارف وقد أملى عليه تخصصه اختيار ظاهرة موضوع البحث لكي يدعم مسيرة حياته العلمية ويثير رصيده الفكري ويساهم بقدر متواضع في وضع حلول عملية لمشكلات التمويل المصرفي بالاستعانة بنتائج ومناهج البحوث التي أجريت في مجال التخصص والتي عن طريق تقييمها ومعرفة أوجه الضعف والقوة فيها استطاع الباحث تشكيل فروضه ووضع منهجية بحثية . وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن للباحث ميلاً لدراسة هذا الموضوع أكثر من ميله لدراسة الموضوعات الأخرى وقد عايشه في نفسه وتشكلت متغيراته في ذهنه ومحصه في عقله بدقة وموضوعية ، وأخيراً استطاع أن يشكله بالصورة التي وضعه عليها ، ولهذه الأسباب تم اختيار هذه المشكلة.

تاسعا: الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع نذكر منها :

أولا : دراسة يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر " دراسة ميدانية"2005

في هذه الدراسة حاول الباحث إيجاد الخصائص العامة المحددة لسياسة تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، و مميزات السلوك التمويلي لها، و ذلك على ضوء الوقوف أمام أهم المحددات التي تفسر بناء هياكلها التمويلية بالاعتماد على دراسة ميدانية لعينة من 128 مؤسسة صغيرة و متوسطة جزائرية على فترة 2001-2003 و أهم النتائج المتوصل لها هي: أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر فيما يتعلق بالاختيار بين الاقتراض و الأموال

الخاصة، المتغيرات المحددة هي مردودية حجم المؤسسة، معدل النمو و طبيعة القطاع، و هذا يؤكد نظرية الالتقاط التدريجي للتمويل، فالمؤسسات التي تتساوى في قدرتها على التمويل الذاتي تفضل البحث على مصادر تمويل غير الاقتراض، و في مرحلة ثانية تفكر في الاقتراض البنكي، و هذا ما يؤكد على الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عموما في الحصول على مصادر تمويل، فيما يتعلق بهيكل القروض نلاحظ أهمية الضمانات كمتغير محدد في الحصول على قروض.

ثانيا : دراسة عمار سلامي، الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية رسالة ماجستير غير منشوره ،معهد التخطيط والاحصاء، الجزائر ،2004

بحثت هذه الدراسة في الحدود الفاصلة بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة من جهة والصناعات الكبيرة من جهة أخرى مع محاولة القيام بمسح لبعض التعاريف المعطاة لهذا القطاع. كما قدمت أفكار هامة حول الدور الذي تقوم به هذه الصناعات في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، بمساهمتها الكبيرة في تصحيح الاختلالات المسجلة في التنمية بسبب الأزمات التي عرفتها معظم الدول في منتصف السبعينات.

وقد أكد الباحث في دراسته بناء على النتائج التي توصل إليها على أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تكون كحل بديل أو سياسة مكملة لسياسة الصناعات الكبيرة في مختلف البلدان النامية كما هو قائم في بعض بلدان أمريكا اللاتينية، أو كما عرفته الجزائر في تلك الفترة (فترة إنجاز الدراسة).

ثالثا: دراسة قويقح نادية، إنشاء وتطوير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الدول النامية – حالة الجزائر رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر–(2001).

قامت هذه الدراسة بتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع إظهار أهم الخصائص التي تميزها عن غيرها، وتجعلها قطاعا تركز عليه غالبية الدول المتقدمة منها أو النامية في عملية التنمية، بالرغم المشاكل التي تعرفها خاصة منها عملية التمويل، لهذا قامت الباحثة ببحث تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية بنوع من التفصيل، فتوصلت في البداية إلى كون قضية التمويل تعتبر أهم مشكلة تواجه مؤسسات هذا القطاع وأكبر العراقيل التي تحد من فاعليته وفي نموه وعلى بقائه، لتتأكد من ذلك عندما تطرقت إلى بعض التجارب الدولية التي بينت بأن الاهتمام بعملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مؤسسة تمويلية خاصة بها، يظل أحد أهم العوامل المساعدة على النهوض بهذا القطاع الحساس، وحماية هذه المؤسسات من الاختفاء.

كما أظهر هذا البحث، بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر تلعب دورا لا يستهان به، عمدت الجهات المسؤولة عليها بمحاولة التخفيف من المشاكل والعوائق التي تحد من إنشائها وتنميتها، إيمانا منها بأن تنمية هذا القطاع يبقى الضمان الوحيد لتحسين نمو الاقتصاد الوطني وإنعاشه.

رابعا: دراسة خالد عبد العزيز السهلاوي ، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل جديدة، ماجستير غير منشورة جامعة القاهرة (2002).

تهدف هذه الدراسة للقيام بتوضيح الدور الرائد الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية في أيجاد آفاق وفرص عمل جديدة للشباب حديثي التخرج بعيدا عن الوظائف العامة التي أصبحت بعيدة المنال. والحد بذلك من مشكلة إرتفاع معدل البطالة الذي أصبح اليوم هاجس الساسة ومتخذي القرار في المملكة.

وقد أظهرت الدراسة أن اهتمام متخذي القرار في المملكة العربية السعودية بتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يدور في إطار التسليم عموما بأهمية هذه المشروعات للتنمية الإقتصادية. وهذا الإهتمام يتجلى في تبني خطط التنمية السعودية المتعاقبة العديد من المساهمات والمبادرات. من هذه المبادرات دراسة سبل تسهيل حصول تلك المؤسسات على احتياجاتها المالية حينا، وتسهيل وتبسيط الأنظمة واللوائح الخاصة بمنح العقود الحكومية لمشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة وإعطائها الأفضلية والأولية حينا آخر. من جانب آخر فإن تبني خطط التنمية الأخيرة لموضوع خوصصة المؤسسات وتعميق دور القطاع الخاص في كافة المجالات الاقتصادية يؤكد أهمية هذا القطاع على اعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل الشريحة الكبرى من مؤسسات القطاع الخاص السعودي من حيث عددها ومستوى إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي. وما جاءت به خطتا التنمية الاقتصادية السادسة والسابعة من تركيز كبير واهتمام أكبر بدعم هذا النوع من المشروعات ودعم مساهمتها في المجالات المقترحة أمام القطاع الخاص إلا تعبيرا عن الدور الحيوي الهام والمأمول من هذه المشروعات.

خامسا: دراسة صفوت عبد السلام عوض الله ، اقتصاديات الصناعة الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية ماجستير غير منشورة جامعة القاهرة (1993).

تناولت هذه الدراسة أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الصناعة الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة والتنمية الصناعية بصفة خاصة. ولقد قام الباحث باستعراض أهم المشكلات والعقبات التي تجابه هذا القطاع ومن ثم تحول دون فعالية الدور الذي يمكن أن يؤديه هذا القطاع في عملية التنمية، التي يؤكد في شأنها، أن للصناعة الصغيرة دورا كبيرا في الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة وإيجاد ترابط أمامي وخلفي مع بقية القطاعات الأخرى، بل أكثر من ذلك، فهي بمثابة المورد الذي تحصل منه الدولة على ما تحتاجه من الخبرات والمهارات الفنية والتنظيمية والإدارية اللازمة للتطور الصناعي، كما أن بعض الصناعات التي تعتمد على التخصص الحرفي والمهارات الإنسانية تتمتع بالقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية مما يعطي لها أهمية خاصة في مجالات تنمية الصادرات .

كما تطرق الباحث إلى أهم الوسائل والأساليب اللازمة لتنمية الصناعات الصغيرة، حيث أوضح بأنه لما كانت المشكلات الأساسية التي تجابه المؤسسات الصغيرة تتمثل في مشكلات التمويل والحصول على الموارد المالية اللازمة لها، وذلك فضلا عن افتقارها إلى الخبرات الفنية والإدارية، فإن وسائل وأساليب تنمية الصناعات الصغيرة لابد أن ترتكز على محورين رئيسين:

- تيسير الحصول على الموارد المالية وخدمات التمويل.
- معالجة المشكلات الفنية ومشكلات انخفاض الإنتاجية في قطاع الصناعات الصغيرة

سادسا: دراسة برتيل وكاتيل ، الوساطة المالية والتعبئة المؤسسات في افريقيا ، دبلوم الدرسات المعمقة ،جامعة باريس 10، فرنسا ،1975

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان اثر العلاقة بين المؤسسات المالية والنمو الاقتصادي لمجموعة من الدول الإفريقية. وقد أظهرت الدراسة نتائج مختلفة، فبينما أظهرت بعض الدول (ساحل العاج، كينيا، زامبيا) علاقة طردية بين النمو الحقيقي، نجد هذه العلاقة غير مثبة أو سلبية في بعض الدول الأخرى (غانا، سيراليون، جزر الموريس...) وتخلص الدراسة إلى انه كلما كان الجهاز المصرفي كفئا في حشد الادخار وتوفير مصادر التمويل، شجع ذلك على معدلات النمو الحقيقي

سابعا : دراسة عبدي اسي ، المصارف التجارية،والتنمية الاقتصادية،تجربة دول غرب افريقيا.دبلوم دراسات المعمقة ، باريس 8، فرنسا 1978.

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين تطور البنوك التجارية وأثر ذلك على النمو الحقيقي لمجموعة من الدول النامية والمصنعة (20 دولة) وقد قامت الدراسة باحتساب ما يسمى بالمؤشر المصرفي ومعامل ارتباط الرتب. وأظهرت النتائج الإحصائية للدراسة إن معامل الارتباط بين نمو الأصول المالية للمؤسسات المصرفية ومعدلات النمو الحقيقي كان موجبا عندما أخذت جميع الدول كعينة موحدة، ولكن عندما تم فصل العينة إلى فئتين الأولى تضم 14 دولة مصنعة والثانية تضم 16 دولة نامية، فان معامل الارتباط في الفئة الأولى أعلى منه في الثانية(80 % مقابل 68%)

ثامنا : دراسة صالح جلكون ، دور المؤسسات المالية في التنمية الاقتصادية في الأردن ،ماجستير غير منشورة جامعة ،لندن بريطانيا 1979.

تتحدث هذه الدراسة عن دور المؤسسات المالية في التنمية الاقتصادية في الأردن، حيث توضح مراحل تطور النظام المصرفي في الأردن منذ بداية الستينات وعن الأهمية التي تلعبها المؤسسات أهمية واضحة في تشجيع الادخار المحلي وتوفير مصادر التمويل اللازمة لهذه المشاريع، وأنه كلما تطور القطاع المصرفي سريعا انعكس ذلك إيجابا على النمو الاقتصادي في الأردن.

تتناول الدراسة أهمية المؤسسات المالية بصفة عامة والبنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية في الأردن خلال الفترة الواقعة مابين 1964 ولغاية 1984 وتركز على أهمية تحرير السياسات المالية ومن ضمنها هيكل أسعار الفائدة، وانعكاس ذلك على أداء هذه المؤسسات.

وتخلص الدراسة إلى حقيقة مفادها أن ترك أسعار الفائدة ليتم تحديدها وفقا لميكانيكية السوق (تفاعل العرض والطلب) وتترك أثارا ايجابية على التنمية الاقتصادية وتعتمد الدراسة على نموذج قياسي تم تصميمه لقياس طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي من جهة وتطور القطاع المصرفي ودور المؤسسات المالية في توفير المصادر التمويلية للمشاريع الاقتصادية من جهة أخرى، وأظهرت وجود علاقة ايجابية ومثبتة بين حجم الائتمان المصرفي من جهة، والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، وهذا يظهر بدوره أهمية تطور القطاع المصرفي وإعطائه الأولية التي يستحقها من قبل الجهات الرسمية.

تاسعاً:

Bouabidi, Mouhamed. Spécificités de financement des PME, Thèse de doctorat , université de Tunis, El-manar 2006-2007

تناولت هذه الدراسة خصائص التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس كما عالجت لدى تأثير السمات الخاصة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة على سلوكها المالي وتعرضت الى مجموعة من التعاريف عن المؤسسات الصغرى والمتوسطة ومشاكلها وتاثيرها على البيئة والمتغيرات التي تحدث لها والبدائل التمويلية، كما بينت الدراسة في النموذج القياسي المتغيرات التي ظهرت على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جيدة اتجاه البنوك التي لديها خبرة ودراية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما تطرق الباحث لعدة نماذج دولية في مجال التمويل حيث وجد ان النموذج التونسي ضغيف مقارنة بالنماذج الاخرى .

الفصل الأول
مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

يختلف تعريف ومفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى وفقا لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل: طبيعة مكونات وعوامل الإنتاج، ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة، ومدى توفر اليد العاملة وقوة تأهيلها، والمستوى العام للأجور والدخل، وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة الصناعات القائمة فيها. كما يختلف التعريف وفقا للهدف منه، وهل هو للأغراض الإحصائية أم للأغراض التمويلية أو لأية أغراض أخرى.

وتختلف الدول الصناعية والنامية في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يجعل من الصعوبة إجراء المقارنة بينهما، فالمؤسسات التي تعتبر متوسطة في الدول النامية تعد صغيرة في الدول الصناعية، كما أن المؤسسات الكبيرة في الدول النامية تعد متوسطة في الدول الصناعية.

وسنحاول في هذا الفصل الذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث
المبحث الأول: تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المبحث الثاني: مزايا وعيوب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تمويلها.
المبحث الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس والجزائر.

المبحث الأول: تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أصبح موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الموضوعات التي تلقى اهتمام المنظمات الدولية والمحلية، فضلا عن اهتمام الاقتصاديين، ولعلّ السبب في ذلك يرجع إلى الدور الهام الذي تلعبه هذه المشاريع في اقتصاديات مختلف البلدان.

إذ تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من إجمالي المؤسسات الصناعية العاملة في أي بلد، هذا إلى جانب دورها الفعال في تشغيل العمالة في المجتمع، حيث توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرص عمل واسعة نظرا لصغر رأس المال المستثمر للعامل، ومن ثم المساهمة بفاعلية في حل مشكلة البطالة وتعظيم الناتج، فضلاً عن دورها في تحفيز عملية تعبئة المدخرات المحلية.

وتساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية أقاليم الدول ، وذلك لما تتميز به من خاصية الانتشار والتوطن، حيث تتواجد قوة العمل، وبهذا فهي تحقق نوعاً من العدالة في توسيع عائد التنمية الاقتصادية بين مختلف الأقاليم ، ولأنها لا تحتاج إلى أموال ضخمة أو تقنيات معقدة فإنها تلائم أكثر الدول النامية التي يفتقر كثير منها إلى هذه المقومات .

ولا شك أن التقدم التكنولوجي الهائل وتحرير الأسواق من خلال منظومات التجارة الدولية وفكر العولمة (Globalization) قد أديا إلى خلق أجيالٍ جديدة من المؤسسات والأعمال، والتي يمكن لها الاستفادة من مميزات هذا الوضع العالمي الجديد الذي يسمح بالحصول على المعرفة ورؤوس الأموال والأسواق في آن واحد.

ونظراً إلى الطبيعة المرنة لهذه المؤسسات الأكثر استعداداً للتوائم والتوافق مع هذا الوضع الجديد والذي يتطلب سرعة الاستجابة لمتغيرات السوق وحركة العرض والطلب، فقد باتت فرصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البقاء والنمو أكبر بكثير من فرص الشركات الكبيرة والمؤسسات ذات الهياكل الضخمة قليلة المرونة أمام متغيرات السوق.

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزءاً حيوياً في اقتصاد أي دولة بالرغم من الدور التنافسي للشركات العملاقة إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مازالت من أهم مصادر الدخل القومي ، ومن أكثر القطاعات استيعاباً للأيدي العاملة ، ويوجد في الجزائر على سبيل المثال ما يزيد على 642.913 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تستخدم أقل من 250 عاملا خلال سنة 2011. وهذا يرتبط بخاصية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة أن هناك مجموعة مؤشرات على تعريف تلك المؤسسات[1]:

ـ اختلاف المعايير المستخدمة لتحديد طبيعة المؤسسات؛ الصغيرة والمتوسطة أو الكبيرة: فقد يكون عدد العمال، حجم رأس المال، التكنولوجيا المستخدمة في المشروع هي المعيار الأساس الذي يستخدم في التصنيف بين المؤسسات.

ففي مجمل الأحوال يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى.

تعريف الجزائر حسب نص القانون الصادر في 2001/12/12 المرقم ب: 01-18 فالمادة الرابعة من هذا القانون

[1] بيان هاني حرب. المشروعات الصغيرة متناهية الصغر، المجلة الاقتصادية. العدد247 لسنة 2007 م، دمشق.

تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات التي:

- تشغل من (1-250) شخصا.
- لا يتجاوز حجم أعمالها السنوي 02 مليار دج أو لا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية 500 مليون دج.

التعريف الأمريكي : حدد القانون الأمريكي سنة 1953 حدودا عليا (قصوى) للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة كمايلي:

- المؤسسة الخدماتية والتجارية بالتجزئة (1-5) مليون دولار كمبيعات سنوية؛
- مؤسسات التجارة بالجملة(5-15) مليون دولار كمبيعات سنوية.
- المؤسسة الصناعية التي تشغل 250 عامل أو أقل.

كما تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية وفقا لـ 3 مؤشرات[2]

-قيمة المبيعات السنوية : أقل من 150 مليون دولار؛

-قيمة الشركة في السوق : أكبر من مليون دولار .

-قيمة السهم في السوق المالية: أكبر من دولار واحد.

كما عرفت اليابان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استنادا للقانون الأساسي لعام 1963[3] ، على مبدأ المعيار المزدوج (أي معيار رأس المال و عدد العمال) حيث لا يزيد عدد عمالها عن 300 عامل و رأس مال قدره 28 ألف دولار [4]، و الجدول رقم (02) يميز بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط:

جدول رقم(1-1): التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

القطاعات	رأس المال المستثمر	عدد العمال
المؤسسات المنجمية و التحويلية و النقل و باقي فروع النشاط الصناعي	أقل من 100 مليون ين	300 عامل أو أقل
مؤسسات التجارة بالجملة	أقل من 30 مليون ين	100 عامل أو أقل
مؤسسات التجارة بالتجزئة و الخدمات	أقل من 10 مليون ين	50 عامل أو أقل

المصدر: Jacque Roger-Marchart, Réussir nos PME , Dunod ,paris,1991 ،p40.

- تعريف إتحاد بلدان جنوب شرق آسيا:

[2] محمد كمال خليل الحمزاوي،" اقتصاديات الإئتمان المصرفي "، الإسكندرية، ط2 ، 2000، ص 394.

[3] لخلف عثمان " دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية "، رسالة ماجستير ،معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص 10.

[4] حكيم شبوطي،" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الشغل"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2002، ص 64.

في دراسة حديثة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قام بها إتحاد جنوب شرق آسيا استخدم فيها كل من براتش و هيمنز Bratch et Himenz التصنيف الآتي[5]:

(1-9) عامل ← مؤسسة عائلية و حرفية؛
(10-49) عامل ← مؤسسة صغيرة؛
(50-99) عامل ← مؤسسة متوسطة؛
(100 فأكثر) عامل ← مؤسسة كبيرة

و قد اعتمد كذلك في هذا التعريف على المعايير النوعية لتمييز الأنواع السابقة، ففي المؤسسات العائلية يكون المالك و المستخدمين أغلبهم من أفراد العائلة أما في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يبتعد المالك عن وظيفة الإنتاج ليهتم أكثر بالإدارة و التسيير أما في المؤسسات الكبيرة يكون هناك تنظيم واضح للوظائف.

كما تعتمد فرنسا في تعريف المؤسسات على معيار رأس المال و عدد العمال حيث تعرف بأنها كل مؤسسة يتراوح عدد عمالها من 10-500 أجير و رأس مالها أقل من 5 ملايين فرنك[6].

الجدول رقم (1-2): توزيع اليد العاملة في المؤسسات حسب الحجم في فرنسا

الحجم	مؤسسات مصغرة	مؤسسات صغيرة	مؤسسات كبيرة تفوق
	9-1	495-10	500
عدد المؤسسات	% 93	% 7	% 01
اليد العاملة	% 21	% 48	% 31

المصدر : لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، جوان 2002، ص 19.

قامت الحكومة الهندية عام 1967 بالاعتماد على رأس المال و حده في تعريف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة وذلك إذا لم يتجاوز رأس مالها 750 ألف روبية ما يعادل (100.000دولار) و دون وضع حد أقصى لعدد العمال[7].

توصل الإتحاد الأوروبي سنة 1996 إلى إعطاء تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي يعتمد على معايير هي: عدد العمال ، حجم الأعمال، الاستقلالية ، فالمؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل أقل من 10 أجراء، والمؤسسة الصغيرة هي التي توافق معايير الاستقلالية ،و تشغل أقل من 50 أجير و تنجز حجم أعمال سنوي لا يتجاوز(7 ملايين أورو) أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو، أما المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية، و تشغل أقل من 250 عامل و لا يتجاوز حجم أعمالها السنوي 40 مليون أورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو[8].

---

[5] صفوت عبد السلام عوض الله،" اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية"، دار الجامعة الحديثة، القاهرة، 2007 ، ص 14.
[6] Isabelle Fildussi, la PME face à sa banque et Performa, France, 1989, p 19
[7] منال طلعت محمود،" التنمية و المجتمع"، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2001، ص 303.
[8] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير من أجل سياسة لتقرير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر، جوان 2002، ص 19.

أما تونس فعرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها كل المؤسسات التي تشغل بين 10 و 100 عامل وهي مؤسسة تنتمي لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إلا أنه لم يصرح به رسميا[9].

- تعريف الباحث: لا يوجد هناك اتفاق على تعريف محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لاختلاف طبيعة نشاطها ودرجة نموها والظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها. وهناك تصنيف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة متمثل في نوعين تندرج تحته جميع سمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم دول العالم وهما:-

1. المؤسسات التقليدية الحرفية التي تستخدم طرق التصنيع التقليدية وتنتج منتجات يدوية وتقليدية تخدم الطبقات محدودة الدخل .
2. المؤسسات التي تستخدم طرق التصنيع ما بين الحديثة والتقليدية وتتميز بتصنيع منتجات يزداد عليها الطلب مثل: المنتجات الجلدية والأثاث ومواد البناء [10].

يمكن تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي مؤسسة إنتاجية أو خدمية خاصة أو عمومية ، تقوم بالإنتاج على نطاق صغير و تشغل من 01-250 عامل.

و تستخدم رؤوس أموال قليلة ، و تتميز من جهة عن الصناعة الحرفية بأنها منتظمة تتم في ورشات و مصانع ، و تتبع أسلوب الإنتاج الحديث باستعمالها للآلات و المعدات، كما تستخدم طرق التسيير من محاسبة و تسيير المخزونات و الموارد البشرية، و من جهة أخرى تتميز عن المؤسسات الكبيرة بطبيعة العلاقات الإنسانية السائدة فيها و مباشرة رئيسها إدارة جميع أقسامها، و باستعمال تكنولوجيا بسيطة ذات كثافة في اليد العاملة.

المطلب الأول:المعايير السائدة في تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[11]:

بالنظر لتعدد المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات حسب الحجم (كبيرة، متوسطة، صغيرة) من المفيد عرض بعض هذه المعايير على النحو التالي :-

أ - المعايير الكمية :-

1- **معيار العمالة:** من أكثر المعايير استخداماً لسهولة الحصول على بيانات العمالة.

- المؤسسة الصغيرة والمتوسطة طبقاً لهذا المعيار تقع ضمن التصنيف التالي:
- مؤسسة أعمال مصغرة (1 – 9) عامل.
- مؤسسة أعمال صغيرة (10 – 49) عامل.
- مؤسسة أعمال متوسطة (49 – 250) عامل.

2- **معيار رأس المال:** يعتبر معيار أساسي وشائع أيضاً باعتباره أحد محددات الطاقة الإنتاجية للمؤسسة. ففي بعض الدول مثل دول مجلس التعاون الخليجي الذي حدد المؤسسة الصغيرة بالمنشأة التي لا يتجاوز رأسمالها 600 ألف دولار ، أما في مجموعة الدول الآسيوية فقد تحددت المؤسسة الصغيرة بتلك التي لا يتجاوز رأسمالها من 35 إلي 200 ألف دولار ، أما في بعض الدول المتقدمة فقد تم تقدير الحجم بحوالي 700 ألف دولار ، وأما في الجزائر فلا يتجاوز حجم أعمالها السنوي 02 مليار دج أو لا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية 500 مليون دج.

3- **معيار معامل رأس المال / العمل:**

---

[9] عمر أحمد الناكوع. مشروع حاضنات الأعمال. مجلة القوى العاملة. العدد التاسع. الربيع 2007 م . طرابلس .ص76

[10] محمد هيكل، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ؛ دار الجامعة الجديدة القاهرة 1995، ص 19

[11] خالد بن عبد العزيز السهلاوي. معدل وعوامل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، الإدارة العامة، المجلد الواحد والأربعون، 2001، ص: 308 – 311.

و هذا يتم بالجمع بين المعياريـن، بوضع حد أقصى لعدد العمال و حد أقصى آخر لرأس المال المستثمر في المشروع، و يعتبر هذا المعيار من أهم المعايير المستعملة لتحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ويتم حسابه من خلال المعادلة الآتية :-

رأس المال الثابت = كمية الاستثمار اللازمة لتوظيف عامل واحد في المنشأة/ عدد العاملين

4- **معيار قيمة المبيعات:** ويعتبر مقياسا صادقا لمستوى نشاط المؤسسة وقدرته التنافسية والشركة التي تحقق مبيعات تساوي مليون دولار فأقل وتعتبر شركة صغيرة في أمريكا وأوروبا.

ب ـ المعايير النوعية: (ترتبط بعناصر التشغيل)

1- **المعيار القانوني:** طبقاً للشكل القانوني يتحدد حجم رأس المال المستثمر وطرق تمويله ولا شك أن شركات الأموال غالباً ما تكون أكبر حجماً من شركات الأشخاص (كالمؤسسة الفردية والتضامنية).

2- **المعيار التنظيمي:** طبقاً لهذا المعيار يمكن القول بأن المؤسسات الصغيرة المتوسطة تتصف بخاصية أو أكثر من الخصائص الآتية : الجمع بين الملكية والإدارة ، صغر عدد الملاك ، صغر حجم الطاقة الإنتاجية ، ضيق نطاق الإنتاج ، الميل للتخصص في إنتاج أو تقديم سلعة / خدمة واحدة ، التركيز على السوق المحلي ، الاعتماد على مصادر التمويل المحلي وغيرها .

3- **المعيار التقني:** طبقاً لهذا المعيار تتصف المؤسسات الصغيرة المتوسطة باعتمادها على أساليب تقنية بسيطة سواء في الإنتاج أو التسويق أو الإدارة ، أي أنها مؤسسات لا تتصف بكثافة استخدام التكنولوجيا / رأس المال، فهي تعتمد على استخدام العمالة بكثافة .

المطلب الثاني: خصائص وأهمية وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[12]:

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص والتي يمكن إيجازها بما يلي :

1 -صغر حجم رأس مال المؤسسة.

2 - نشاط المؤسسة ونطاقه الجغرافي محدد نسبياً.

3 -درجة المخاطرة صغيرة.

4 -تعتمد المؤسسات الصغير ة والمتوسطة على تكنولوجيا بسيطة نسبيا عند بدايته ا مقارنة بالكبيرة ويساعد على خلق التوازن الصناعي بين الحضر والريف.

5 -مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل للشباب وتوظيفهم، وبالتالي خفض مشكلة البطالة.

7- لا تتطلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوادر إدارية ذات خبرة كبيرة .

8-- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأن لها القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع تغيرات الاستثمار أي التحول إلى إنتاج سلع أو خدمات أخرى تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته .

9- تقدم السلع والخدمات التي تتناسب مع متطلبات السوق والمستهلك المحلي مباشرة.

10-- صغر حجم المؤسسة مقارنة بالمؤسسة الكبيرة.

11--لا تحتاج المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى مساحة كبيرة لأداء نشاطها.

12- تساهم في تعميق التصنيع المحلي وزيادة الإنتاج.

14- يؤدي تركيزها في التخصص إلى تخفيض تكاليف الإنتاج.

15- ارتفاع مستوى المهارة للعمالة المستغلة فيها نظرا للتخصص الدقيق، والقيام ببرامج التعاون بينها وبين المؤسسات الكبيرة على أساس التعاقد الداخلي.

---

[12] معتوق محمد معتوق، مراحل تكوين والتجهيز فكرة المشاريع الصغرى والمتوسطة، ندوة مجلس التخطيط الوطني حول المشروعات الصغرى والمتوسطة، 28-30- جويلية ـ طرابلس ليبيا2007

16- ارتفاع قدرتها على التطوير والابتكار، وذلك لارتفاع قدرة أصحابها على الابتكارات الذاتية في مؤسساتهم، ففي اليابان يعود الفضل لـ 52% من الابتكارات إلى أصحاب هذه المؤسسات [13]. ويغلب على أنشطتها الطابع الفردي وبساطة الهيكل التنظيمي[14].

4.1.2 تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[15]:

تصنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس طبيعة المنتجات إلى الفئات التالية

1- مؤسسات إنتاجية: وهي نوعان:-

أ- المؤسسات التي تنتج سلعاً استهلاكية مثل: الصناعات الصغيرة واليدوية وورش ات الإنتاج التي تستخدم الموارد المحلية.

ب - المؤسسات التي تنتج سلعاً إنتاجية لأجزاء تساهم في إنتاج سلعة أخرى مثل:الصناعات المغذية لإنتاج الملابس الجاهزة أو الصناعات المغذية للسيارات.

2- مؤسسات خدماتية:-

وهي التي تقدم خدمات لعملائها مثل: خدمة الاستشارات الطبية والهندسية والإدارية والسياحية وإصلاح السيارات باستخدام الكمبيوتر.

3- مؤسسات تجارية:-

وهي كل مشروع يقوم بشراء سلعة ثم يقوم بإعادة بيعها وتعبئتها وتغليفها وبيعها بقصد الحصول على ربح مثل: تجارة الجملة والتجزئة.

أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [16]:

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص باهتمام ورعاية الدول إدراكا من ها لأهمية هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية وتعزيز دورها الاستراتيجي في توفير فرص وظيفية متنامية للمنضمين الجدد في هذا المجال ، و يمكن تلخيص أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأتي :-

1- خلق فرص عمل[17]: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخلق العديد من فرص العمل المتاحة ، إذ أن فرص العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزيد عن الفرص العمل المتاحة في المؤسسات الكبيرة ، وذلك لأنها تستقطب عدداً لا بأس به من الذين لم يتلقوا التدريب الكافي للعمل في المؤسسة الكبيرة ، ولذلك فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً اجتماعياً إلى جانب دورها الاقتصادي .

2- تقديم منتجات وخدمات جديدة: يمثل الإبداع والابتكار جانباً هاماً في إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فغالباً ما تكون المؤسسات مصدراً للأفكار الجديدة والمنتجات والخدمات المبتكرة ، والتي تنبع من معرفة هذه الشركات لاحتياجات عملائها.

3- توفير احتياجات المشروعات الكبيرة: بالإضافة إلى إتاحة فرص العمل وتقديم المنتجات الجديدة فإن هذه المؤسسات تلعب دوراً هاماً في إنجاح المؤسسات الكبيرة ، فغالباً ما تعلب دور الموزع أو المورد أو الوكيل فعلى سبيل المثال فإن شركة تويوتا تعتمد على تجميع الأجزاء المختلفة لسياراتها على المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تمدها بالمكونات المختلفة .

---

[13] عاطف الشبراوي إبراهيم، حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية ،المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم ،2005 ص16.

[14] بلقاسم عمر الطبولي. المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الدور والمعوقات. ندوة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة الفترة من 2006/8/7 م بنغازي.

[15] عمر الشقفيري، دور الصناعات الصغيرة في خلق فرصة عمل، الموارد البشرية، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية ص : 217 – 218.

[16] نهلة فريد مصطفى، أساسيات الأعمال في ظل العولمة؛ مكتبة مدبولي القاهرة 2002 ، ص 91 - 93

[17] عبد العزيز امخيمر. أحمد عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة في معالجة مشكلة البطالة في الدول العربية. المنظمة العربية للتنمية الإدارية. دار الأمين، القاهرة، 2000 ص23

4- تقديم الخبرة المتكاملة للعاملين: من أهم مزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها تسمح للعاملين بها بالقيام بمهام مختلفة في فترات زمنية قصيرة ، حيث تتنوع المهام والمسئوليات التي يقوم بها العاملين في المؤسسة، لذلك تتسع خبراتهم ومعارفهم.

5- إظهار وتنمية المبادرات الفردية: تسمح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإظهار وتنمية روح المبادرة وتحمل المخاطر، وذلك لأن رجل الأعمال الذي يبدأ المشروع لابد وأن يواجه بعض المخاطر وبعض التغييرات غير المتوقعة ، مما يتطلب القدرة على التنبؤ بالأحداث غير المتوقعة ، واتخاذ القرارات السليمة حيالها.

6- تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع: تتمتع المؤسسات بالقرب من المستهلكين ، والقدرة على اكتشاف احتياجاتهم مبكراً، وبالتالي تستطيع تقديم منتجات تشبع بعض الحاجات الخاصة مثل: أعمال الحياكة وإصلاح الأدوات الكهربائية وغيرها.

المبحث الثاني: مزايا وعيوب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تمويلها[18]:

تلعب المؤسسات دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم ويعزى هذا الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات إلى مجموعة من المميزات التي تتمتع بها هذه المؤسسات والتي تساهم في عمليات التنمية بمفهومها الشامل والمساعدة في تحقيق الأهداف الوطنية التي رسمتها وترسمها هذه الدول .

ويمكن تلخيص أهم المميزات التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الآتي:-

1- أن إنشائها لا يحتاج إلى رأس مال كبير بالمقارنة بالمؤسسات الكبيرة.

2- في الغالب تعتمد في إنتاجها بشكل أساسي على الخامات المحلية والمواد الطبيعية المتاحة داخل المجتمع.

3- إمكانية استخدامها للخامات التالفة من المؤسسات الكبيرة.

4- بساطة التكنولوجيا المستخدمة وبساطة العمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

5- ارتفاع معدل دوران البضاعة والمبيعات.

6- نقص الروتين وقصر الدورة المستندية وارتفاع مستوى وفعالية الاتصالات وسرعة الحصول على المعلومات اللازمة للعمل.

7- انخفاض احتياجاتها من الطاقة والبنية الأساسية بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة.

8- قدرتها الكبيرة على امتصاص أعداد كبيرة من اليد العاملة واستمرارها في إيجاد فرص عمل جديدة.

9- سرعة تأقلمها مع المستجدات والمرونة في التفاعل الايجابي مع المتغيرات الداخلية والخارجية.

10- قدرة هذه المؤسسات على سد حاجة السوق من السلع الوسيطة بدلاً من استيرادها، مما يودى إلى توفير العملة الصعبة وترشيد الاستيراد وضبط بعض الخلل في الميزان التجاري.

11- انخفاض تكلفة العامل: أثبتت الدراسات أن تكلفة العامل في المؤسسة الكبيرة تزيد بكثير عن تكلفته في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حيث أن حجم الاستثمار المطلوب لتشغيل عامل واحد في الصناعة الكبيرة يمكن أن يوظف ثلاث عمال في المؤسسات الصغيرة[19].

تأثيرها المباشر على التنمية الريفية خصوصا، بحيث يصبح الريف جاذبا لأبنائه وللتخفيف على المدن والحد من الهجرة إليها.

13- أنها تساعد على تغيير الهيكل الصناعي: والمقصود به هنا تخفيف حدة التركيز الصناعي (الاحتكار) وزيادة درجة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية داخل الصناعة الواحدة[20].

---

[18] هشام علي عبد الخالق، دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في تمويل الصناعات الصغيرة، كلية التجارة، جامعة عين شمس 2003 ص 13

[19] مجدي عبد الله شرارة. أهمية تكامل الصناعات الصغيرة مع الصناعات الكبيرة. مجلة آفاق اقتصادية، اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، المبحث الثاني المجلد 22، العدد85 لسنة 2001

14- البساطة: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بظاهرة عدم التعقيد في تنظيمها وعملياتها ولذلك يجب أن يكون نظامها المحاسبي بسيط ولا صعوبة فيه[21] .

1- عيوب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :-

على الرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما تقدمه للمجتمع من خلال مزاياها ، فإن المؤسسات تعاني من بعض العيوب التي يمكن تلخيصها فيما يلي :-

1- انخفاض مستوى جودة منتجاتها:

نظرا لعدم اهتمام الجهات المعنية بالمؤسسات الصغيرة ولانخفاض مستوى التدريب السليم للعاملين أو ضعف الصناعات بسبب تقادم وتهالك الآلات، فان هذه المؤسسات تقوم بإنتاج منتجات ذات جودة اقل بسبب اعتماد السلعة المنتجة على عوامل إنتاج بدائية أو ذات إمكانيات بسيطة في بعض هذه المؤسسات.

2- انخفاض إنتاجية عناصر الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يرجع انخفاض إنتاجية عناصر الإنتاج إلى انخفاض مستوى تدريب العاملين وتدنى مستوى كفاءة استخدام الآلات والمعدات وهذا راجع إلى سوء الخامات التي تستخدم هذه الآلات في تصنيعها.

3- الافتقار إلى توزيع جغرافي متناسق:

يؤدى عدم وجود خريطة تسويق إرشادية مبنية على أساس سليم لدراسة الاحتياجات الفعلية للسوق، وغياب أو انعدام التنسيق بين نوعية المؤسسات عند إنشائها إلى وجود تضارب في المصالح وتكدس بعض أنواع المؤسسات في مكان معين بنسبة أكبر من احتياجات تلك المنطقة، وبالمقابل ندرتها في مناطق أخرى.

4- عدم وجود إدارة مستقلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يلاحظ في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن صاحب العمل يقوم بدور المدير والعامل في آن واحد الأمر الذي يؤدى إلى انخفاض مستوى كفاءة العمل في هذه المؤسسات.

5- بدائية النظم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة [22] : لازالت بعض القرى في الريف وبعض المناطق في الحضر تعتمد على نظم بدائية في ممارسة أنشطة الحرف الصغيرة والمتوسطة والتي يترتب عليها رداءة مستوى جودة المنتج وانخفاض حجم ما يمكن أن يتحقق من تطور ونمو في مجال التصنيع المتقدم حالياً.

6- ارتفاع نسب الفاقد أو التالف في المواد والمكملات ومواد التعبئة والتغليف : بالإضافة إلى ارتفاع معدلات أهلاك الآلات والمعدات.

7- الاعتماد في الغالب على تكنولوجيا قديمة:

اعتماد بعض أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معدات مستعملة أو ذات تكنولوجيا متواضعة لانخفاض تكلفتها، مما ينعكس على انخفاض جودة الإنتاج وعدم، القدرة على المنافسة[23].

مما سبق نجد أن أنه على الرغم من محاولات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن عيوبها تمثل مشكلة ذاتية فيها، وتؤدي هذه العيوب إلى تردى مستواها وإهمالها، وبالتالي وجب وضع هذه العيوب في الحسبان عند رسم أي سياسة تنموية للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: -

---

[20] محمد على. بناء نظام متكامل لرفع إنتاجية المشروعات الصغيرة، غرفة التجارة الإماراتية. المجلد 18 العدد 71 سنة 97 ص 88.

[21] بشير محمد عاشور، فتحي عبد السلام، دور المعلومات المحاسبية في إدارة المشروعات الصغيرة، ندوة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، بنغازي 2006، ص5.

[22] صلاح الدين التومي، المنشآت الصناعية وأثرها على تنشيط الاقتصاد الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، أكاديمية الدراسات العليا- طرابلس، 2001، ص 33.

[23] -علي قابوسة ؛ تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ مؤتمر المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بمعهد التخطيط؛ طرابلس ليبيا ؛ 29/28/ اكتوبر2009

ليس هناك شك في أهمية رأس المال في الحياة سواء في الإنتاج أو في الاستهلاك فهو الدعامة الأولى في تكوين واستمرار أي مشروع مهما كان الشكل القانوني الذي يتخذه وطبيعة النشاط الذي يمارسه وسواء كان تجاريا أو صناعيا أو ماليا أو تقديم خدمات، فإن جميع هذه المشروعات على اختلاف أشكالها وأنواع نشاطها تحتاج إلى تمويل عند ممارستها لنشاطها وتزداد الحاجة إليه تبعا لنمو حجم هذا النشاط.

وفيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فالقصور في تمويلها يعتبر من المعوقات الرئيسية التي تحول دون تنميتها في جميع البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، إلا أنها في الأخير أكثر حدة واشد تأثيرا نظرا لما تعانيه من ندرة رؤوس الأموال وقد يقال أنه بالرغم مما تمثله هذه الندرة من مشكلة إلا أنها تعد دافعا إلى تشغيل المزيد من الأيدي العاملة والتقليل في استخدام الآلات أي إتباع طرق كثيفة العمل تسهم في تخفيف حدة البطالة غير أن مزايا طرق الإنتاج كثيفة العمل هي مزايا نسبية، ذلك أن الاستخدام المتزايد لرأس المال هو دالة للنمو الاقتصادي بحيث ألا يستهدف تحقيق النمو الاقتصادي حرمان المنشات من رأس المال تماما وإنما ضمان أن يوجه رأس المال المتاح إلى تلك المنشات التي توفر فرص عمل أكثر من غيرها[24].

1. **مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:-**

إن من أهم العوامل المؤثرة على سهولة أو صعوبة دخول أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عالم الأعمال هي قدرتهم على الحصول على التمويل المناسب لتمويل مشروعاتهم وإن أهم مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:-

1- المدخرات الشخصية.

2- المصادر الرسمية.

3- المصادر غير الرسمية: وتنقسم المصادر الغير الرسمية إلى:-

أ- موردي المواد الخام.

ب - القرض الحسن، الاقتراض من الأقارب والأصدقاء.

- المدخرات الشخصية :-

ففي المرحلة الأولى تتم عن طريق المستثمرين أنفسهم من مدخراتهم الذاتية وقد يستكمل التمويل عن طريق الأقارب والأصدقاء ونادرا ما يُلجأ إلى الاقتراض إذا لم يكف رأس المال.

أما في مرحلة التشغيل (المرحلة الثانية)، فقد يلجا صاحب الم ؤسسة إلى الاقتراض خصوصا وأنه لا يتوقع أن تتم خلالها عمليات بيع اقتصادية إلى أن يتم التعرف على المنتجات ويلجا إلى عملية البيع بالأجل لغرض تسهيل عملية التعريف بالسلع والمنتجات.

أما المرحلة الثالثة والأخيرة تعتمد على قدرة المشروع في تصريف منتجاته ، فإذا نجح وزاد الطلب على منتجاته بحيث تصبح الطاقة الإنتاجية غير قادرة على تلبية الطلب المتزايد ففي هذه الحالة تظهر الحاجة إلى إضافة مكائن ومعدات أو التوسع في العمليات الإنتاجية، وذلك بإضافة خطوط جديدة وهذا بدوره يتطلب توفير موارد إضافية كافية لمعالجة المتطلبات الجديدة من توسع في المباني وشراء الآلات والمعدات وزيادة في عدد العاملين وغيرها وحاجة المشروع هنا للتمويل تتوقف على مقدرته المالية.

والحقيقة إن مدخرات الأفراد في معظم الدول النامية تعتبر مصادر غير كافية ، نظرا لانخفاض مستويات الدخول من ناحية والميل الكبير للاستهلاك من ناحية أخرى ، كما إن الاقتراض من الأقارب والأصدقاء غير كافية لتغطية حاجات المشروعات الصغيرة للتمويل.

---

[24] على عبد الله قايد، معوقات تنمية الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، رسالة ماجستير.كلية التجارة، جامعة الإسكندرية 1991ف،ص88

ـ المصادر الرسمية :ـ

وتتكون من الهيئات والمصارف والمؤسسات التمويلية المحلية والأجنبية، حيث أن المصارف تعتبر مصدر التمويل بجميع أنوعه إلا أننا نجد أنه ليس للمؤسسات الصغيرة نصيبا ملحوظا في الاقتراض منها عند البلدان النامية، فمثلا نجد أن في مصر نسبة القروض للمؤسسات الصغيرة من المصارف التجارية لإجمالي ودائعها لا تمثل أكثر من نحو 25% في المتوسط.

ـ المصادر غير الرسمية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة :ـ

تتمثل المصادر غير الرسمية في المؤسسات غير الرسمية وموردي المواد الخام فالمؤسسات غير الرسمية المانحة للقروض هي على استعداد لإقراض المؤسسات ، وهى عبارة عن مؤسسات صغيرة يمتلكها أفراد يعتمدون في تشغيل أموالهم على تقديم خدمة الإقراض للمؤسسات الصغيرة التي تحتاجها، وتميل كثير من المؤسسات إلى الاقتراض منها رغم الفوائد الباهظة التي تتقاضاها ونظرا لوجود قوى احتكارية محلية فان المقترضين قد يقعون فريسة أو تحت رحمة هذه المؤسسات لأن هؤلاء المقترضين يتوقف عملهم في مشروعاتهم على الإمدادات التي يحتاجونها ويبيعون منتجاتهم بأثمان رخيصة لمستهلكين تنخفض لديهم القوة الشرائية فقد يصبحون مجرد عمالا تابعين للقوى الإقراضية التي تمدهم برأس المال. كما أن بعض المنشات الصغيرة تعتمد أساسا على بعض موردي الخامات وغالباً ما يكون هؤلاء هم أصحاب مراكز قوية تجبر المنتجين الصغار على شراء الخامات منهم وبيع إنتاجهم لهم حتى إذا اكتشفوا فرصا أحسن في مكان آخر، وتتمثل هذه الظاهرة بشكل واضح في الصناعات الحرفية حيث يقوم التاجر بإمداد الصانع بالخامات ويستولى على إنتاجه مقابل عائد لا يزيد عن أجره، وبهذا يتحول الصانع إلى مجرد عامل يأخذ أجرا عن إنتاجه وقد يلجا أصحاب المشروعات إلى الوسطاء في أسواق المواد الخام للحصول على احتياجاتهم من الخامات بأسعار أعلى (الشراء بالآجل) من أسعار الشراء مباشرة بالنقد.

المطلب الثاني: المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [25]:ـ

تعاني المؤسسات من مجموعة من المعوقات والمشاكل التي يمكن إجمالها في الأتي:ـ

1. معوقات مالية:

تأتي مشكلة التمويل على رأس المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة المتوسطة إذ أن صغر حجم المشروع يجعل من الصعب الحصول على القروض المصرفية لأسباب عديدة منها : ارتفاع احتمال المخاطرة، عدم وجود ضمانات كافية لأصحاب تلك المشروعات ، فضلا عن قلة الوعي المصرفي ، وعدم توفر السجلات المحاسبية التي توضح الوضع المالي للمشروع وتبين التوقعات المستقبلية للمشروع[26].

2. معوقات إدارية:

أي ضعف مستوى الأداء الإداري الذي يمارسه الأفراد المسئولون عن إدارة هذه المؤسسات إضافة إلى شكل العلاقات بين هذه المؤسسات كل منها بالآخر ، وبين هذه المؤسسات والجهات الأخرى حكومية كانت أم غيرها.

ويمكن القول هنا إن هذه المشكلات الإدارية قد تكون أصعب من سواها من المشكلات نظرا لمستويات الأداء الإداري المختلفة القائمة على هذه المؤسسات ، في الوقت الذي نلاحظ فيه أن مفاهيم الإدارة وأساليب التسويق والإنتاج الحديثة والمعايير المطلوبة في الأسواق تحتاج إلى تطور سريع في استيعاب- ومن ثم استثمار- أساليب الإدارة والتنظيم الحديثة والتلاؤم المستمر من التحديث المطرد في

---

[25] بيان هاني حرب. المشروعات الصغيرة، الهجلة الاقتصادية. دمشق. العدد247. سنة2007

[26] عمر الهاشمي محمد. تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. ندوة مركز بحوث العلوم الاقتصادية. الفترة7-2006/8 م. بنغازي

هذا الاتجاه والتحلي بالمرونة المطلوبة في عالم متغير يجب الرهان فيه على النجاح المؤسساتي طويل المدى.

3. معوقات تسويقية:

لا شك في أن التطور الكبير الذي تشهده الأسواق ناتج عن السلطة التي يفرضها المستهلك على السوق لكونه هو الذي يحدد ما يشاء ، حيث أن سلوك هذا المستهلك ورغباته هي التي تحدد طبيعة المنتجات والخدمات التي تقدمها المشروعات ، هذا الأمر جعل أساليب التسويق التقليدية عاجزة عن الاستمرار في الحصول على حصة ثابتة من السوق. و تتعرض هذه المشروعات لمنافسة من قبل المشروعات الكبيرة. كل هذا جعل من الشأن التسويقي إحدى المشكلات التي يجب على إدارة المشروعات الصغيرة أو المعنيين برعايتها وضع حلول لتجاوز هذه المعوقات.

4. المعوقات الفنية والإنتاجية:

هذه المشكلات قائمة بسبب عدم التأهيل والتدريب للعاملين بما يتلاءم مع الجديد المتعلق بالتقنيات الحديثة من جهة، وعدم القدرة في كثير من الأحيان على الحصول على التكنولوجيا المتطورة بشكل ميسور لأسباب قد تكون مالية أو فنية أو ضعف إعداد الموارد البشرية بشكل جيد للتعامل مع هذه التقنيات من جهة أخرى.

5. المعوقات التشريعية والقانونية:

عدم وجود إطار لنظام قانوني مستقل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يحدد القواعد التي تحكمها ويحدد مفهومها ومراحل إنشائها وانتهائها. وهذه المعوقات المتمثلة بالقوانين المنظمة لعمل هذه المؤسسات كالتشريع الضريبي والقوانين الخاصة بالاستيراد والتصدير....إلخ .

المبحث الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس والجزائر

يتكون النسيج الصناعي التونسي من أكثر من 98% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الشيء الذي يبرر الاهتمام الذي يولى للشركات والتي تعتبر محرك النمو والمصدر الأساسي لخلق مناصب الشغل. وتلعب فضلا على ذلك دورا أساسيا في مجال التطوير التكنولوجي والإبداع. إلا أن هذه الخصائص المفترضة لا تبدو كافية للسماح لهذه الوحدات الاقتصادية بالوصول إلى تمويل أكثر سهولة. مما يوحي بوجود بعض الإخلال الذي يكبح مثل هذا الوصول كما تجدر الإشارة إلى أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس أهمية كبيرة في النسيج البنكي. فمن طبيعة الاقتصاد التونسي، تشكل المصارف مصدر التمويل الأكبر مكانة ، خاصة إذا تعلق الأمر بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتوزع مصارف الودائع أو المصارف التجارية- حسب الإحصاءات المالية للبنك المركزي التونسي- حوالي 77.9% من مجموع القروض الممنوحة في الاقتصاد.

المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس:

للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في تونس مفهوم خاص يتم على أساسه تصنيف مكونات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى صنفين، يضم الأول القطاع المعبر عنه بغير المنظم و الاقتصاد العائلي و يشمل الثاني المؤسسات الصغرى والمتوسطة بالمفهوم الحديث. وما إدراج الصنف الأول ضمن المكونات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا تأكيدا للحرص على إدماجه تدريجيا ضمن القطاع المنظم دون المساس بحركيته الداخلية باعتبار مساهمته المباشرة في خلق فرص العمل و في تنمية الاقتصاد بصفة عامة.

و بالتالي فهناك تعريفين اختياريين لاسيما المستعملين تبعا لبعض مخططات التمويل[27]:

[27]Marco R.DI TOMMASO et Autre, Soutien aux PME dans les pays arabes, le cas de la TUNISIE, Unido, P 34.

- يحدد المرسوم 94-814 المتعلق بمعايير التمويل من خلال الصندوق الوطني لترقية الحرف و المهن الصغيرة، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها نفقة كلية للاستثمار (أموال ضمنية متداولة) و التي لا تزيد عن 50.000 دينار تونسي، أي حوالي 35.700 دولار أمريكي.
- يحدد مرسوم 99-484 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال صندوق ترقية الصناعة، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للقطاع الصناعي و القطاع الثالث (قطاع التجارة و النقل و الخدمات و التأمين...)، كما لو أنها استثمار إجمالي لا يقل عن 3 مليون د.ت أي حوالي 2.1 مليون دولار أمريكي.

ومن التعريفين السابقين تم وضع تعريف واسع غير رسمي ينص على أن كل المؤسسات التي تشغل بين 10 و 100 عامل هي مؤسسة تنتمي لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إلا أنه لم يصرح به رسميا

ويقصد بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جميع نشاطات الإنتاج و التحويل و التعهد و إسداء الخدمات التي يتعاطاها أصحابها كمهنة رئيسية مستمرة و مباشرة إما بصفة فردية و عندها يعرف هذا النشاط بالتشغيل الذاتي أو العمل المستقل أو في إطار مؤسسة فردية أو شركات أشخاص لا يتجاوز مقدار الاستثمار الإجمالي لوحدة الإنتاج 50 ألف دينار تونسي (حوالي 35.7 ألف دولار)[28].

أولا: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التونسية:

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التونسية بخصائص تبرز الاقتصاد التونسي و لا تختلف عن الخصائص العامة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فهي تتميز بـ:
- كثرة العدد و توزعها الجغرافي الكبير خاصة تلك التي توظف أقل من 50 عامل.
- الإنتاج بالحجم الصغير، و التغير المستمر في النماذج المنتجة.
- تعتمد على استخدام تكنولوجيا بسيطة لكنها مناسبة لإنتاج مختلف المنتجات.
- توظف يد عاملة فنية و متعددة الاختصاصات(الوظائف)، لها القدرة على استيعاب مختلف مراحل النظام الإنتاجي، و تقوم بالعديد من الأعمال على نفس الآلة.

تسويق منتوجاتها في أسواق محدودة و غير مستقرة مما يتطلب منها مرونة كبيرة في الإنتاج.
- نلاحظ أن الخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التونسية تتصف بها جل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية على وجه الخصوص، إلا أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد التونسي تعاني من عجز كبير مرتبط بهيكلة الاقتصاد داخليا و بالمحيط الخارجي له، الناتج عن الضغوطات الخاصة من جراء الدخول إلى اقتصاد السوق و مواكبة التطور السريع، تعرقل هاته الضغوطات تطور و ازدهار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التونسية.

وأبرز نقاط ضعف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية تظهر من خلال:
- التمويل: عدم تلاؤم مصادر التمويل المتوفرة مع احتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و هذا راجع لعدم كفاية الدعم الحكومي في تمويل هاته المؤسسات بما يتناسب و خصوصيتها المالية.

تلعب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور ا إستراتيجيا في دعم التوازن الجهوي وتطوير النسيج التنموي من خلال المساهمة الهامة التي تقدمها عن طريق المناولة لدفع التصنيع و

[28] عواطف محسن، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. رسالة ماجستير جامعة ورقلة، غير منشورة. 2009،ص19

التجارة. و لها أيضا دور متميز في الربط بين الأساليب التقليدية و الحديثة للإنتاج بين القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي، وهي بذلك تعد أرضية مناسبة للتنمية المستديمة.
و يمثل النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشجيع على العمل المستقل أحد المحاور الأساسية للسياسة العامة للنهوض بالتشغيل بفعل التحولات الحاصلة في المجال الاقتصادي وبفضل ما يتميز به هذا القطاع من قدرة على إحداث مواطن شغل بتكاليف إستثمار غير مرتفعة و من تعبئة ناجحة للموارد البشرية[29].

للمؤسسة الصغرى والمتوسطة أيضا دور هام في مجال التدريب و التأهيل المهني للشباب و خاصة منهم ذوي المستوى المحدود ، حيث يمثل عدد المتدربين داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتونس نسبة تناهز 80% من مجموع المتدربين داخل المؤسسات بصفة عامة .

ثانيا : إستراتيجية النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس

تقتضي الضرورة تكثيف نسيج المؤسسات الاقتصادية و الرفع من نسق بعث المؤسسات حيث لا يتجاوز عدد المؤسسات المحدثة سنويا بتونس 80 مؤسسة على 100 ألف ساكن في حين يتجاوز هذا العدد 500 مؤسسة بكل من إسبانيا و فرنسا و بريطانيا و إيطاليا و الولايات المتحدة الأمريكية [30].

وعليه فإن المعرفة الجيدة لأوضاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمكن من تنمية عمليات دعمها من طرف مختلف هياكل الإشراف والتدخل وذلك من خلال:

- تصور برامج ناجعة لإحداث و تطوير الفضاءات الحرفية.
- إنجاز عمليات التدريب و المساندة لفائدة الباعثين وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تنسيق مجالات التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تدعيم الإجراءات الخصوصية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الضمان الاجتماعي والجباية والإحاطة الفنية والاستشارة واعتماد التكنولوجيا الحديثة.
- مراجعة مقاييس تمويل نشاط المؤسسات.

كما أن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصعوبات التي نعيشها حاليا تستوجب مزيدا من التركيز على المحاور التالية:

-* إعطاء أكثر أهمية لتمويل عمليات التوسعة ودعم النشاط وكذلك الشأن بالنسبة للمال المتداول .

- تكثيف المجهود في مجال تكوين الباعثين أو المستثمرين على مختلف المستويات وبالأخص في مجالات التسيير والتدريب التقني الأساسي والتكميلي.

-* دعم المتابعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإحاطة بالباعثين.

-* ضرورة إنجاز دراسة مسبقة للسوق حتى يتم توضيح الرؤية لباعث المشروع ويتمكن من اختيار الوجهة الصحيحة التي تضمن له حسن انتقاء النشاط الذي سيمارسه ويجنبه الصعوبات المحتملة. وفي هذا الإطار تم ضبط خطة تعتمد التكامل بين عنصريين أساسيين لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والتشغيل الذاتي هما[31]:

- التشجيع على الاستثمار في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل الذاتي.
- دفع المبادرات الخاصة والتشجيع على بعث المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

---

[29] Marco R.DI TOMMASO et Autre, Soutien aux PME dans les pays arabes, le cas de la TUNISIE, Unido, P25.

[30] - سالم محمد صديق، التجربة التونسية في ميدان المشروعات الصغرى، مجلة الجامعة عدد الثالث، طرابلس ص3

[31] سالم محمد صديق، التجربة التونسية في ميدان المؤسسات الصغرى، مرجع سابق ص4

واعتبارا لذلك، تسعى الدولة التونسية إلى حث طالبي الشغل وخاصة منهم حاملي شهادات التعليم العالي على المبادرة الخاصة والعمل المستقل قصد التكثيف من نسيج المؤسسات الاقتصادية وجعلها قادرة على كسب رهانات المنافسة في ظل ما يعرفه الاقتصاد من انفتاح وما توفره السوق العالمية من فرص بالخصوص للمؤسسات التي وفقت في الاندماج في اقتصاد المعرفة.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية بخصائص تبرز الاقتصاد التونسي ولا تختلف عن الخصائص العامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فهي تتميز بـ:

- كثرة العدد وتوزعها الجغرافي الكبير خاصة تلك التي توظف أقل من 50 عامل.
- الإنتاج بالحجم الصغير، والتغير المستمر في النماذج المنتجة.
- تعتمد على استخدام تكنولوجيا بسيطة، لكنها مناسبة لإنتاج مختلف المنتجات.
- توظف يد عاملة فتية ومتعددة الاختصاصات (الوظائف)، لها القدرة على استيعاب مختلف مراحل النظـام الإنتاجي، و تقوم بالعديد من الأعمال على نفس الآلة.
- تسوق منتوجاتها في أسواق محدودة و غير مستقرة مما يتطلب منها مرونة كبيرة في الإنتاج.

نلاحظ أن الخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية تتصف بها جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية على وجه الخصوص، إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد التونسي تعاني من عجز كبير مرتبط بهيكلة الاقتصاد داخليا وبالمحيط الخارجي له، الناتج عن الضغوطات الخاصة من جراء الدخول إلى اقتصاد السوق ومواكبة التطور السريع، تعرقل هاته الضغوطات تطور وازدهار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية، وأبرز نقاط ضعف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية تظهر من خلال:

- التمويل: عدم تلاؤم مصادر التمويل المتوفرة مع احتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وهذا راجع لعدم كفاية الدعم الحكومي في تمويل هاته المؤسسات بما يتناسب وخصوصيتها المالية.
- التسيير: ضعف التسيير راجع لاتخاذ القرارات الممركزة.
- التكنولوجيا: استخدام التكنولوجيا الأجنبية بنسب ملكية مشتركة ضعيفة، ونتج عن هذا التطور التكنولوجي ضعف المنافسة في السوق المحلي و الخارجي بسبب وجود مؤسسات أجنبية ذات مستويات تكنولوجية عالية.
- ثورة المعلومات: تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ضعف في الحصول على معلومات حول السوق والتكنولوجيا الأجنبية المستخدمة، و أيضا عن المؤسسات المحلية ومخططات التنمية[32].

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد التونسي

لقد ضم النسيج الصناعي التونسي خلال سنة 2002/ 11.000 مؤسسة صناعية من مختلف الأحجام.

من أجل تصنيف المؤسسات حسب الحجم، يستعان بمعيار عدد اليد العاملة. ويصنف هذا التنظيم المؤسسات التي تشغل بين 10 و100 عامل كمؤسسات ص.م، أما المؤسسات التي يفوق تعدادها 200 فتصنف ضمن المؤسسات الكبيرة.

[32] عواطف محسن، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مرجع سابق 25

1-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

كما يبين الجدول رقم 2، عدد م.ص.م التي تشغل بين 10 و 200 عامل إلى 4793 مؤسسة لتمثل نسبة 92% من إجمالي المؤسسات التي تشغل 10 عمال فأكثر.

ويسجل متوسط الصناعات الصغيرة والمتوسطة لدى الدول المصنعة على غرار فرنسا، ألمانيا، اسبانيا، إيطاليا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة واليابان نسبة 92.2% . وتسجل الو.م.أ أقل نسبة بـ90.9% أما أعلى نسبة فحازت عليها اسبانيا بـ 98.6%.

بالنسبة لتونس، تشغل الصناعة الصغيرة والمتوسطة 249793 عاملا ما يمثل 53.7% من اليد الناشطة في ميدان التصنيع. أما نسبة التأطير التقني على مستوى الصناعات الصغيرة والمتوسطة فهي قريبة من معدل نسبة مجال التصنيع وهي على التوالي بـ 9.8%[33].

يبلغ معدل هذه النسبة في الدول المصنعة 49.7%. وتتنوع بين 34.8% للولايات المتحدة و72%لإيطاليا35

جدول رقم (1-3) : يبين توزيع المؤسسات في تونس حسب اليد العاملة

فئة العمال	أقل من 10	10-200	201-500	501 فأكثر	العدد الإجمالي
عدد المؤسسات	5788	4793	342	77	11000
النسبة المئوية	52.6	43.5	3.1	0.7	%100

المصدر:وكالة النهوض بصناعة تونس

أما المؤسسات حسب القطاع فيشهد سيطرة قطاع النسيج بـ 1939 وحدة أي ما يعادل نسبة 40.4% من العدد الإجمالي للم.ص.م ويشغل 127210 عاملا، أي ما يمثل نسبة 50.9% من إجمالي التشغيل. من جهة أخرى، من حيث التوزيع حسب النظام الصناعي، تعمل 42% من م.ص.م حصريا على التصدير أي 2013 مقابل 2780 مؤسسة أخرى تنشط كليا في التصدير.

وبالنسبة لنظام الـ off-shore يهيمن قطاع الصناعات النسيجية والألبسة على نسبة 75% من المؤسسات.

كما يكشف تصنيف الم.ص.م حسب الشكل القانوني أن 71% من م.ص.م هي شركة ذات مسؤولية محدودة. SARL، و15% هي شركات ذات أسهم SA، و12%هي شركات فردية.

يظهر التصنيف من حيث رأس المال- زيادة على ذلك- أن 87% من م.ص.م لها رأسمال اجتماعي يقل عن 1مليون دينار و13% فقط تملك رأسمال يزيد عن 1ميلون دينار.

يشار إلى الأرقام التي تتعلق بتوزيع الم.ص.م حسب القطاع، و حسب النظام، و حسب الشكل القانوني وحسب رأس المال في ملاحظة داخلية.

في حين أن التوزيع الذي أجري حسب حجم الأعمال الجدول 3 فيبين أن 93.9% من م.ص.م تحقق حجم أعمال أقل من 5 ملايين دينار وينتج 37% من إيرادات النسيج.

الجدول رقم (1-4): توزيع المؤسسات الصناعية التونسية حسب حجم الأعمال

حجم الأعمال	أقل من 1 مليون د.ت	1-5 مليون د.ت	أكثر من 5مليون د.ت	العدد الإجمالي

[33] سالم طالبي، التجربة التونسية، في مجال التشغيل، المرصد لمصري للتعليم والتدريب والتوظيف، نوفمبر 2008 القاهر ص6

عدد المؤسسات	2661	1040	244	3945
النسبة المئوية	67.5	26.4	5.7	%100

المصدر : وكالة النهوض بالصناعة تونس

2-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

ترتفع حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القيمة المضافة لتكاليف عوامل التصنيع إلى 52.8% بقيمة 2.8 مليار دينار، وبالنسبة للدول المصنعة، هذه الحصة لها معدل 51.8%. وهي تتنوع بين 41.4% بالنسبة لليابان و67.9 بالنسبة لبريطانيا العظمى[34].

3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير

يصل مبلغ الأموال المحققة من مصادر التصدير من طرف الصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى 4.4 مليار دينار، أي 53.5% من إجمالي 8.2 مليار دينار حققها قطاع الصناعة.

4- المساهمة الأجنبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يبلغ عدد المؤسسات ذات المساهمة الأجنبية و التي تشغل 10 أشخاص فأكثر ، 1927 مؤسسة و الجدول التالي يوضح لنا ذلك:

جدول رقم (1-5) : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات المساهمة الأجنبية على متخلف قطاعات النشاط الاقتصادي لعام 2012

	البلد				
القطاع الصناعي	**فرنسا**	**ايطاليا**	**ألمانيا**	**بلجيكا**	**بلدان أخرى**
الصناعات الغذائية	34	39	2	1	54
صناعات مواد البناء و الخزف و البلور	14	26	2	1	31
الصناعات الميكانيكية	108	58	5	4	39
الصناعات الكهربائية	99	70	42	2	61
الصناعات الكيمياوية	89	39	10	3	51
صناعات النسيج و الملابس	342	235	81	110	201
صناعات الخشب	22	15	4	2	8
صناعات الجلد و الأحذية	44	73	9	5	27
الصناعات المختلفة	31	13	5	6	18
المجمـــوع	**783**	**568**	**160**	**134**	**490**

المصدر: وكالة النهوض بالصناعة و التجديد

شكل رقم (1-1) :توزيع المؤسسات ذات المساهمة الأجنبية

[34] سالم طالبي التجربة التونسية، في مجال التشغيل مرجع سابق ص10

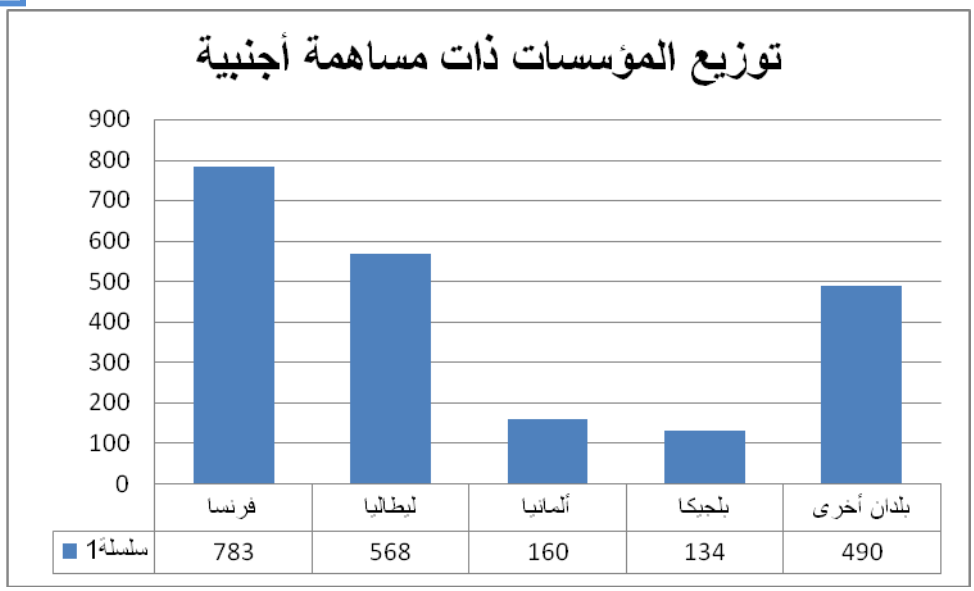

ثالثا: توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاع الاقتصادي .

تنشط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف القطاعات الاقتصادية، والجدول التالي يوضح لنا ذلك بعد النسيج الصناعي ، 5723 مؤسسة تشغل 10 أشخاص فما فوق منها 2736 مؤسسة مصدرة كليا لإنتاجها والجدول التالي يوضح توزيع هذه المؤسسات على مختلف الأنشطة.

جدول رقم (1-6) : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي 2012

القطاع الصناعي	مصدرة كليا	غير مصدرة	المجموع	%
الصناعات الغذائية	17151	53280	70971	13.6
صناعات مواد البناء و الخزف و البلور	831	29363	30194	5.8
الصناعات الميكانيكية	13775	24171	37946	7.3
الصناعات الكهربائية	76700	9241	85941	16.4
الصناعات الكيماوية	19284	21876	41700	8.0

صناعات النسيج و الملابس	179465	17539	197004	37.6
صناعات الخشب	1425	8707	10132	1.9
صناعات الجلد و الأحذية	29009	2364	31373	6.0
الصناعات المختلفة	5323	12775	18098	3.5
المجمـــوع	343503	179856	523359	100

المصدر: وكالة النهوض بالصناعة و التجديد

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 62,4% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تنشط في 3 قطاعات رئيسية (صناعة النسيج و الملابس، الصناعة الغذائية، الصناعة الميكانيكية) و نشير كذلك بالذكر إلى القطاعات الصناعية الأخرى التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنسبة 37,6%.

رابعا: قطاع النشاط في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب عدد العمال

يختلف عدد العمال من قطاع إلى آخر، فهناك قطاعات بها عدد كبير من العمال أي أنها تعتمد على كثافة اليد العاملة، في حين أن قطاعات أخرى تعتمد على كثافة رأس المال، والجدول أدناه يبين لنا أهم القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال و هناك 5723 مؤسسة تشغل 10 أشخاص فما فوق منها 2736 مؤسسة مصدرة كليا لإنتاجها وفيما يلي رسم بياني يمثل لنا القطاعات الرئيسية التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال.

جدول رقم (1-7): توزيع القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال لعام 2012.

القطاع الصناعي	مصدرة كليا	غير مصدرة	المجموع	%
الصناعات الغذائية	17151	53280	70971	13.6
صناعات مواد البناء و الخزف و البلور	831	29363	30194	5.8
الصناعات الميكانيكية	13775	24171	37946	7.3
الصناعات الكهربائية	76700	9241	85941	16.4
الصناعات الكيماوية	19284	21876	41700	8.0

صناعات النسيج و الملابس	179465	17539	197004	37.6
صناعات الخشب	1425	8707	10132	1.9
صناعات الجلد و الأحذية	29009	2364	31373	6.0
الصناعات المختلفة	5323	12775	18098	3.5
المجمـــوع	**343503**	**179856**	**523359**	**100**

المصدر: وكالة النهوض بالصناعة و التجديد

المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

قامت الجزائر كغيرها من الدول النامية بإعادة بناء اقتصادها الموروث عن المستعمر بعد الاستقلال مباشرة، وذلك بتبنيها في ذلك الوقت إستراتيجية تنموية، وبناء قاعدة صناعية قوية ترتكز على الصناعات الثقيلة، ولكن بعد انهيار النظام الاشتراكي، وتعدد التقلبات الاقتصادية العالمية المتكررة، دفعت بالجزائر إلى الدخول في مجموعة من الإصلاحات الهيكلية التي قادتها منذ الثمانيات والتي أدت إلى تغيير تدريجي للسياسة الاقتصادية، والاعتماد على قوى السوق، وقد سمحت هذه الإصلاحات بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة، والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الشاملة، مما أدى إلى بروز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة حقيقية للنمو الاقتصادي، وأصبحت هذه المؤسسات رافدا حقيقيا للتنمية المستدامة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها تمثل قطاعا منتجا للثروة وفضاء حيويا لخلق فرص العمل، ورغم أهميتها إلا أنها تعاني من عدة مشاكل من بينها: مشاكل إدارية، تكنولوجية، وتسويقية، إلا أن أهمها مشاكل التمويل التي تتمثل في التكاليف، الضمانات، وكثرة الإجراءات، وانطلاقا من هذا كان من الضروري أن تضع الجزائر إستراتيجية عمل وتوجيه لهذا القطاع على المدين المتوسط والبعيد، تكون كفيلة بإحداث الديناميكية المطلوبة لدفع عجلة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات و التي تشغل من (1-250) شخصا و لا يتجاوز حجم أعمالها السنوي 02 مليار دج ولا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية 500 مليون دج.

وهذا حسب نص القانون الصادر في 2001/12/12 المرقم ب: 01-18 فالمادة الرابعة من هذا القانون[35] كما أنشئت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94/211 المؤرّخ في 9صفر1415 الموافق لـ 18يوليو 1994 والتي حدّدت أهدافها، بداية بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ثمّ وسّعت صلاحياتها طبقا للمرسوم2000/190 المؤرخ في 9 ربيع الثاني1421 الموافق لـ11يوليو2000، والذي يحدّد صلاحيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي[36]

---

[35] زويتنة محمد الصالح، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر، 2007، ص 30

[36] الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم2000/190 المتضمن تحديد صلاحيات وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، الصادرة في 2000/07/11، العدد42 ، المادة01، ص02

- يتولّى وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، في إطار سياسة الحكومة وبرنامج عملها إعداد عناصر السياسة الوطنية في ميدان المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة واقتراحها وتنفيذها[37]، وتتمحور مهامها فيما يلي:
  - حماية طاقات المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الموجودة وتطويرها.
  - ترقية الاستثمارات المنشأة والموسّعة والمطوّرة للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
  - ترقية استثمارات الشراكة ضمن قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
  - ترقية وسائل تمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
  - ترقية المناولة.
  - التعاون الدولي والإقليمي والجهوي في هذا المجال.
  - تحسين فرص الاستفادة من العقّار الموجه لنشاطات الإنتاج والخدمات.
  - إعداد الدراسات القانونية لتنظيم القطاع.
  - إعداد الدراسات الاقتصادية المتعلقة بترقية هذا القطاع.
  - تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
  - تجهيز المنظومة الإعلامية لمتابعة نشاطات هذا القطاع ونشر المعلومات الاقتصادية.
  - تنسيق النشاطات مع الولايات والفضاءات الوسيطية.
  - ترقية التشاور مع الحركة الجمعوية للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

ويهدف القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/1 المؤرّخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12ديسمبر 2001 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 77، منعرجا حاسما في تاريخ هذا القطاع، حيث تحدّد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصغيرة والمتوسطة، وكذا آليات وأدوات ترقيّتها ودعمها، حيث جاء هذا القانون ليعطي حلولا للعديد من الإشكاليات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بوضعه لمجموعة من الآليات التنظيمية التي من شأنها دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها، إذ أنّ الهدف من القانون هو تحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر، والمساهمة في تحرير المبادرات الخاصة.

وقد حدّد الهدف من وضع هذا القانون في المادة 11منه، وينتظر على المدى المتوسط، إنشاء حوالي 600.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، ممّا يسمح بخلق 6 ملايين منصب شغل على مدى 10 سنوات، غير أنّ الهدف الطموح يبقى مرهونا بتوفير عدد كبير من العوامل غير متوفرة في معظمها، ومن بين هذه العوامل دور السلطات العمومية من خلال النشاطات التي شرعت فيها.

ثانيا:خصائص وتحديات ومشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أ-الخصائص

1-صغر الحجم و قلة التخصص في العمل، مما يساعد على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية، و يمكن أن تكون دولية في ضل العولمة و التفتح الاقتصادي العالمي.

2-الضآلة النسبية لرأسمال هذه المؤسسات مما يسهل عملية التمويل خصوصا إذا كان المستحدث أو المستحدثين يمتلكون نصيبا من رأس المال بصورته العينية أو النقدية.

[37] هيبة ابوعبد الله، إشكالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ،2008-2009 ص 22-23-4

3- سرعة الاستجابة لحاجيات السوق، ذلك أن صغر الحجم عموما و قلة التخصص و ضآلة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغير درجة و مستوى النشاط أو طبيعته، على اعتبار أنه سيكون أقل كلفة بكثير مما لو تعلق الأمر بمؤسسة كبرى.
5-قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للخصوصيات المحلية و الجهوية، تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج و مستوى القاعدة الهيكلية.
6-دقة الإنتاج والتخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة و الاستفادة من نتائج البحث العلمي مما يساعد على رفع مستوى الإنتاجية و من خلالها تخفيض كلفة الإنتاج.
7-سرعة الإعلام و سهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية.

ب- التحديات

إن التغيرات الحاصلة في الأنظمة والأدوات الاقتصادية في العقد الأخير من القرن العشرين ساهمت في إعادة تشكيل معادلة القوى السياسية والاقتصادية على الصعيد العالمي، كما أن التغيرات التكنولوجية والتغير السريع لأذواق المستهلكين...سيؤثر حتماً على المؤسسات الكبيرة والصغيرة معا سواء من حيث رؤيتها المستقبلية للأهداف والأنشطة أو للأسواق. وفي ظل تنامي ظاهرة العولمة فإن هناك العديد من التحديات التي قد تعيق نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها[38]:

- التكتلات الاقتصادية العالمية: نعلم أن الأقطاب الثلاثة (مجموعة شمال أمريكا- الاتحاد الأوروبي- مجموعة شرق آسيا) أصبحت تسيطر على العلاقات الاقتصادية بين الدول ، و منه ستؤثر حتماً على نشاط المؤسسة الصغيرة؛
- منظمة التجارة العالمية: والتي تحث على التجارة العالمية مما يزيد من شدة المنافسة أمام المؤسسات الصغيرة؛
- اتفاقيات الشراكة مع الدول الأجنبية: والتي تقود إلى إلغاء الرسوم الجمركية على منتجات الدولتين المتشاركتين؛
- ضآلة حجم التمويل: وهذا راجع لعدم وجود مرونة لمنح القروض للمؤسسات الصغيرة من طرف القطاع المصرفي نتيجة شروط القروض والضمانات المفروضة، بالإضافة إلى عدم وجود تنوع في قنوات الائتمان حسب نوع واستخدام القرض ودرجة أهمية الصناعة؛
- عدم وجود سياسة موحدة لتنمية ودعم المؤسسات الصغيرة: حيث تحتاج هذه المؤسسات إلى إستراتيجية واضحة وسياسة موحدة؛
- صعوبة إيجاد المكان الدائم والمناسب لإقامة المؤسسة بسبب ارتفاع أسعار المباني والأراضي أو انعدامها بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الحصول على مقومات عوامل الإنتاج الأخرى؛
- صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية لقبول المشروع.

ج- المشاكل المرتبطة ببيئة المؤسسة الداخلية[39]:

1- غياب أو ضعف نظام المعلومات وسوء التحكم في تقنيات التسيير يجعل المؤسسة الصغيرة غير قادرة على المنافسة والتكيف مع المتغيرات البيئية، بالإضافة إلى أن انعدام أو صعوبة الحصول على المعلومة الاقتصادية ينعكس سلبا على تجسيد فرص الاستثمار؛

[38] يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر،2005
[39] علي قابوسة، تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مرجع سابق ص12

2-القصور في الجوانب الفنية
3-وضعف المهارات الإدارية
4-سياسة التوسع غير المخطط،
5-ضعف الخبرة التسويقية،
6- عدم توافر فرص التدريب الجيد...إلخ.

ثالثا :مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني الجزائري

أصبحت فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في التطور الاقتصادي والاجتماعي وقدرتها على تحقيق الثروة ومناصب الشغل أمرا معروفا في الدول المتقدّمة، إذ أنّها تشكّل في هذه الدول أكثر من 70% من مجموع المؤسسات، وتشغّل ما يقارب 80% من إجمالي عدد العمال، فنجد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرنسا يصل إلى 2.5 مليون مؤسسة، وفي بريطانيا 3.5 مليون مؤسسة، كما أنّها تساهم في إنشاء 11 مليون منصب شغل في الولايات المتحدة الأمريكية التي يتجاوز فيها عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 22 مليون مؤسسة[40].

و يعود تركيز هذه الدول على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى الخصوصيات التي تتميز بها هذه الأخيرة كما رأينا في ما سبق، فسهولة إنشائها وحجمها الصغير يجعلها أكثر مرونة وسهولة من حيث التسيير، ممّا يمكّنها من أداء وظائفها، ويمكن تلخيص دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال مساهمتها في التشغيل وتطور رقم الأعمال، وكذلك مساهمتها في القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام كما يلي:

1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة*:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في خلق وتحقيق القيمة المضافة، من أجل ضمان ديمومة وظائفها، فهي لا تكتفي فقط بإقامة علاقة مع الهيئات التي تقتني منها الخدمات، والتي تبيع لها منتجاتها، بل تخلق كذلك شبكة مبادلات مع هيئات مختلفة.

لقد مثّلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، في سنة 1990 قرابة 40% من القيمة المضافة فقد ساهمت بما يقارب 80% من القيمة المضافة في أنشطة الخدمات، و 65% من التجارة، كما ساهمت في نفس السنة بـ 20% في الصناعة خارج المحروقات، و 20% في قطاع الأشغال العمومية والبناء [41]، وبلغت القيمة المضافة التي حققّها القطاع العمومي 617.4 مليار دينار جزائري سنة 1994، وهي تمثّل نسبة 53.5% من القيمة المضافة الإجمالية الوطنية، بينما قاربت القيمة التي حققها القطاع الخاص 538.1 مليار دينار جزائري، ويمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (1-8): تطور القيمة المضافة خلال الفترة 2003-2007 الوحدة: مليون دج

نوع القطاع	سنة2003		سنة2005		سنة2007	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%

[40] صفوت عبد السلام عوض الله ،" اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية"، مرجع سابق، ص 24.

* هي الفرق بين قيمة الإنتاج عند كل مرحلة من مراحل الإنتاجية لسلعة ، وقيمة السلع الوسيطية، التي تدخل في تركيب هذه السلع عند كلّ مرحلة.

[41] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص24

	المضافة	%	المضافة		المضافة	
القطاع العام	312.47	14.9	367.27	14.08	420.86	12.35
القطاع الخاص	1784.49	85.10	2239.56	86	2986.07	87.64
المجموع	2096.96	100	2606.83	100	3406.93	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء -ONS-

نلاحظ أنّ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة بلغ 1784.49مليون دينار في سنة 2003، أي بنسبة مساهمة 85.10%، ثمّ ارتفعت لسنة 2007 لتصل إلى 87.64% وهو ما يعادل 2986.07 مليون دينار، بينما نلاحظ أنّ مساهمة القطاع العام في تناقص مستمر، حيث مثّل 12.35% سنة 2007 وهو ما يعادل 420.86 مليون دينار.

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور حجم الأعمال:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في تطور رقم الأعمال، ويرجع هذا التطور إلى تزايد عدد المؤسسات، وكذا الدخول في مرحلة الإنتاج بالنسبة لعدّة مصانع [42]، ويمكن ملاحظة تطور رقم الأعمال حسب الفروع لسنتي 1999و2000 كما في الجدول التالي:

جدول رقم (1-9): تطور حجم الأعمال حسب الفروع لسنتي 1999و2000

فروع النشاط	حجم الأعمال		نسبة التطور %	نسبة المساهمة %
	1999	2000		
الصناعات الغذائية	38227889	47115230	23	53.82
مواد البناء	6948378	8620923	24	09.85
الكيمياء والصيدلة	12091737	14169167	17	16.18
الكهرباء والإلكترونيك	3454241	3071145	11	03.50
الميكانيك والحديد	1884980	2012578	07	02.29
المعادن	2057245	2529734	23	03.00

[42] Ministre de PME/PMI, rapport sur l'état de secteur PME/PMI, Juin 2000,p:05

الخشب والورق	4701817	6019491	28	07.00
النسيج والجلود	3565050	3996414	12	04.50
المجموع	72931337	87534679	20	100

المصدر Ministère de PME/PMI,Rapport sur l'état de secteur PME/PMI,Juin2000,p:09

يبيّن الجدول توزيع حجم الأعمال وتطوره مابين سنتي 1999 – 2000، فقد سجّل تطورا معتبرا خاصة على مستوى الخشب والورق بـ 28%، مواد البناء بـ 24% والصناعات الغذائية بـ 23%.

والملاحظ أنّ هيمنة الصناعات الغذائية بنسبة كبيرة تقدّر بـ 53.82% ، وهذا راجع إلى تمركز المؤسسات ص و م حول هذا الفرع من النشاط بسبب بساطة المواد الأولية في تركيب هذا النوع من الصناعات وسهولة الحصول عليها مقارنة بالصناعات الأخرى .

3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي:

يشمل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كلّ ما تمّ إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة معيّنة، سواء باستخدام عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين أو للأجانب.

لقد كانت ل لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت سنة 1999 نسبة 57% في اليابان، و64.3% في إسبانيا، 56% في فرنسا، 44% في النمسا، 43% في كندا، 33% في أستراليا، لنصل إلى الولايات المتحدة الأمريكية بوجود 22 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة، تشغّل 52% من اليد العاملة، وتساهم بالنصف في تشكيل الناتج الداخلي الخام[43].

أمّا في الجزائر فإنّ القطاع الخاص قد ساهم خلال عام 1998 بنسبة 53.6% من الناتج الداخلي الخام الإجمالي[44]، فالمؤسسات الخاصة تهيّمن أساسا على القطاع الزراعي، التجارة، الأشغال العمومية، البناء والخدمات بصفة عامة.

جدول رقم (1-10): مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعين العام والخاص خلال الفترة(2004- 2007)

الوحدة: مليار دج

	سنة2004		سنة2005		سنة2006		سنة2007	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
GDP القطاع العام	598.65	21.8	651.0	21.59	704.5	20.44	749.86	19.20
GDP القطاع الخاص	2146.75	78.20	2364.5	78.41	2740.06	79.56	3153.77	80.80
المجموع	2745.4	100	3015.5	100	3444.11	100	3903.63	100

[43] Ministre de PME/PMI, rapport sur l'état de secteur PME/PMI, Juin 2000, p:16

[44] المجلس الاقتصادي الاجتماعي، تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة، مرجع سابق، ص25

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء -ONS

نلاحظ أنّ القطاع الخاص الذي يمثّل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم بنسبة عالية في الناتج الداخلي الخام مقارنة مع القطاع العام ، ففي سنة 2004 ساهم بنسبة78.20 %، وبقي في الارتفاع من سنة لأخرى، ليساهم في سنة 2007 بنسبة80.80%، وهو ما يعادل 3153.77 مليون دينار.

4- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبادلات الخارجية:

تبيّن المبادلات الخارجية حركة تطور كل من الصادرات والواردات، الإمكانيات الإنتاجية والتجارية المتاحة لمؤسساتنا، إذ تعدّ الصادرات مؤشر لتحديد الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، كما تبيّن الواردات درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على الخارج.

وتساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسب معتبرة في المبادلات الخارجية للدول، حيث بلغت إجمالي الصادرات لهذه المؤسسات في ماليزيا 76%، وفي كوريا الجنوبية 92% لعام1997، أمّا في السعودية فحصيلة الصادرات من السلع الصناعية هي 8% [45]، ويمكن إظهار مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في المبادلات الخارجية من خلال دراسة تطور المنتوجات خارج قطاع المحروقات.

5-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

إن العلاقة بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب العمل تسمح لنا بتحليل التغير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثره على تغير مناصب العمل خلال فترة زمنية معينة [46].

و الجدول الموالي يوضح لنا هذا التأثير:

جدول رقم (1- 11): أثر توسع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2001 – 2010)

السنوات	عدد المؤسسات ص.م	عدد العمال	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشئة	تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	مناصب العمل المستحدثة	تطور مناصب العمل المستحدثة
2001	245358	737062	-	-	-	-
2002	261863	731082	16505	6.72	-	-
2203	288587	912949	26714	10.2	181867	21.87
2004	312959	1063953	24372	8.44	151004	16.54
2005	342788	1157856	29829	9.53	93903	8.82
2006	376767	1252647	33979	9.91	94791	8.18
2007	410959	1262655	34192	9.07	102752	8.3
2008	448900	1418943	37941	9.23	156288	12.37
2009	625069	176456	176169	39.24	338021	23.82
2010	607297	1596308	-17772	-2.8	-160656	-9.14

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على نشريات المعلومات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

[45] http://www.ascasociety.org/ document/isar9ara.doc.html(21/02/200 9)

[46] بختة حداد، ديناميكية إنشاء المؤسسات في الجزائر وبروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الاقتصادي الجزائري، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2008 ، ص 130.

✓ أحدث التطور الذي عرفة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2010 تطورا هاما في مناصب العمل، حيث تطورت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 361939 مؤسسة جديدة محدثة بذلك تطورا ملحوظا في مناصب العمل يقدر بـ 865226 منصب عمل جديد.

✓ ومما يلاحظ أيضا هو وجود علاقة طردية بين تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد المناصب المستحدثة، فزيادة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يترجم مباشرة بزيادة عدد مناصب العمل المستحدثة فمثلا سنة 2009 كان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 448900 مؤسسة تشغل 1418943 عامل ونتيجة لزيادة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنشأة سنة 2009 بـ 176169 أدى إلى زيادة عدد المناصب المستحدثة بـ 338021 منصب أي بزيادة قدرها 23,82%

إذا يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنشأة سنة 2009 أصبحت تميل للتوظيف بكثافة أكبر مقارنة مع السنوات السابقة، هذا الاتجاه هو الذي يساهم في زيادة التوظيف في هذا النوع من المؤسسات وتخفيض معدلات البطالة وكان أثر زيادة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2003 – 2010)

انطلاقا من الجدول رقم (3 -4) و الشكل البياني رقم (3 – 3) ، نلاحظ أنه خلال الفترة (2003 – 2010) كانت هناك علاقة عكسية بين تغيرات عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتغيرات معدلات البطالة فزيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقابلها دوما انخفاض في معدلات البطالة، فمثلا في سنة 2009 حيث وصل عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى 625069 مؤسسة و بالمقابل انخفض معدل البطالة إلى 10.2%.

وهذا ما يفسر بالدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خفض معدلات البطالة و خلق فرص العمل، من هنا يمكن القول أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في التصدي لمشكلة البطالة بالجزائر فهي تساهم إلى حد ما في تحقيق التشغيل.

إذن نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واستمراريتها كفيل بامتصاص البطالة، لذلك نجد أن الحكومة الجزائرية أصبحت تولي أهمية بالغة لهذا النوع من المؤسسات بتقديم الحوافز المناسبة لأصحابها لتشغيل الشباب والاستفادة منها كأحد الحلول لظاهرة البطالة.

الجدول رقم (1 – 12): تغير عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بمعدلات البطالة خلال الفترة

(2010 – 2003)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد المؤسسات ص.م	288587	312959	342788	376767	410959	448900	625069	607297
معدلات البطالة	23.7	17.7	17.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10.

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء والنشريات الإحصائيات لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الشكل رقم (1 – 2): مقارنة تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتطور معدلات البطالة خلال الفترة

(2003-2010).

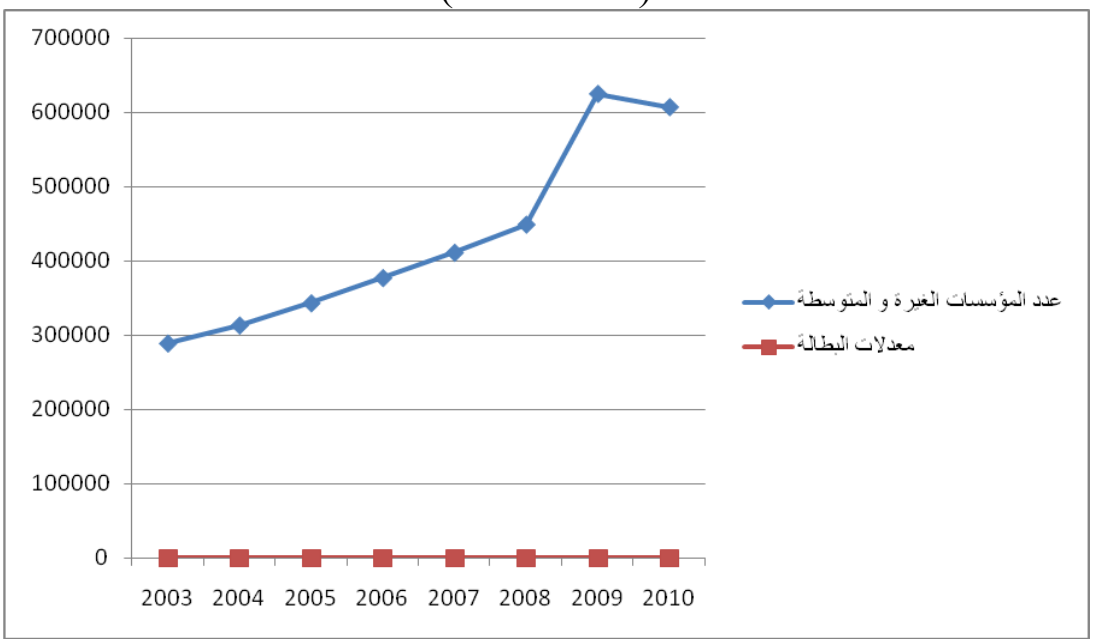

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على الديوان الوطني للإحصاء وعلى نشريات الوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم دراسته توصلنا إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قد حظيت برعاية كبيرة حتى تصدرت قائمة الأهمية و الأولوية على المستوى العالمي، لأنها تعتبر الركيزة الأساسية لكل اقتصاد باختلاف وجهات النظر وتعدد المعايير المستخدمة حول تعريفها، مما يصعب إيجاد تعريف مجمع وموحد لها فكل دولة أو مجموعة من الدول تنفرد بتعريفها، هذا ما جعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتميز بالكثير من الخصائص التي تعتبر أحد أهم أسباب انتشارها و كثرة إعدادها، هاته المؤسسات كان لظهورها عدة دوافع جعلتها تكتسب مكانة وأهمية بالغتين على مستوى اقتصاد الدول، ورغم ذلك تواجه بعض المشاكل والعراقيل خاصة تلك المتعلقة بإنشائها وإدارتها وضعف المحيط الإداري فيها أي في تسييرها، كما عملت الجزائر وتونس من أجل تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى إنشاء أجهزة و هياكل تساهم في مساندة ودعم هذه المؤسسات لتحقيق النجاح النهوض باقتصاد قوي لتحقيق أهمية اقتصادية عالية سواء كان ذلك محليا أم عالميا.

الفصل الثاني
التجارب الدولية في تمويل
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موج ودة في كل بلاد العالم، ولكنها تختلف من بلد إلى أخر، من حيث النوع، وفرص التمويل والمساعدات، لذا كان من الضروري دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجموعة من الدول، وتحاول جميع الدول تشجيع قيام هذا النوع من المؤسسات حيث نجحت العديد من الدول في الاستفادة من مزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق المنهج التنموي في الاقتصاد الوطني، ونجاح هذه التجارب ليس مرتبطا بالتقدم الاقتصادي للدول فهناك دول كالهند مثلا ، لعبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في حل العديد من مشاكلها.

إن الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمر جيد، سواءا على مستوى الدول أو المؤسسات، فاكتساب الخبرة لا يأتي بالتعلم أو التجربة أو الخطاء فقط وإنما يمكن تحقيقه بوسيلة اقل تكلفة، وهي التعلم من تجارب الآخرين وهذا ما يودي بنا إلي تفادي المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن خلال هذا الفصل، سنعرض أهم التجارب في بعض الدول النامية والمتقدمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قسم هذا الفصل الذي إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول : تجارب بعض الدول المتقدمة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الثاني : تجارب بعض الدول النامية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الثالث: الدروس المستفادة من هذه التجارب

المبحث الأول : تجارب بعض الدول المتقدمة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة في الاقتصاديات الحديثة فقد بلغت من الأهمية لتصبح مصدراً لتنمية الدخل وخلق فرص العمل فحظيت بالأولوية ضمن مختلف إستراتيجيات وبرامج التنمية في البلدان الحديثة لذلك سنتطرق على سبيل المثال إلى بعض الجوانب لتجارب كلا من، اليابان، فرنسا و ايطاليا.

المطلب الأول :التجربة اليابانية

مر الاقتصاد الياباني بعدة مراحل منذ الحرب العالمية الثانية حيث تعتبر الفترة بين عامي 1645-1655 من القرن الماضي فترة إعادة التعمير بعد الدمار الذي خلفته الحرب في حين أن الفترة الذهبية للاقتصاد الياباني هي الفترة بين عامي 1655-1970 فكان ينمو خلالها بمعدل يصل إلى حوالي 10% سنويا، أما الفترة منذ 1970 و حتى الوقت الحاضر فهي فترة النمو المتوازن[1].

اعتمد اليابان على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل حوالي 99.7% من عدد المؤسسات، وتشغل حوالي 70% من اليد العاملة، كقاعدة عريضة للتنمية الاقتصادية، أين انخفضت نسبة البطالة وزاد الإنتاج وتحققت مشاركة و مساهمة الأفراد و الأقاليم المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، وبمعدلات تراكم لرأس المال يتناسب مع التنمية التي تشهدها اليابان.

كما يظهر دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم التكامل مع المؤسسات الكبيرة، حيث تسهم في توفير 72% من احتياجات ومستلزمات الصناعات المعدنية و 76% من احتياجات ومستلزمات الصناعة الهندسية، و79% من احتياجات ومستلزمات صناعة الأجهزة

[1] محسن عواطف، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة 2009 ص19

الكهربائية والالكترونية، كما تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية بحوالي 30% من إجمالي الصادرات الصناعية، وتقوم بتوفير منتجات وسيطة تمثل نحو 20% من صادرات المؤسسات الصناعية اليابانية الكبيرة.

وكانت أول خطوة لتشجيع تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان بوضع تعريف [2] واضح أو محدد لها، فقد عرفها القانون المسمى بالقانون الأساسي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعدل في 1999/12/03 على الشكل التالي:

الجدول رقم (2-1): تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المعتمد في اليابان حسب القطاعات

القطاع	عدد العاملين	رأس المال (مليون ين*)
الصناعة و القطاعات الأخرى	**300 عامل أو أقل**	**300 أو أقل**
مبيعات الجملة	**100 عامل أو أقل**	**100 أو أقل**
مبيعات التجزئة	**50 عامل أو أقل**	**50 أو أقل**
الخدمات	**100 عامل أو أقل**	**50 أو أقل**

المصدر: تقرير عن إدارة البحوث و الدراسات الاقتصادية، مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، صفر 1423 هـ ، ص 11.

نلاحظ أن اليابان قسمت المنشآت الصغيرة و المتوسطة إلى أربعة قطاعات، وهي القطاعات المهمة في اقتصادها، فنجد أن قطاع الصناعة يتطلب عددا كبيرا من العمال و رأس المال، وهذا راجع للحيوية الكبيرة لهذا القطاع عن باقي القطاعات الأخرى من مبيعات الجملة أو الخدمات التي تتطلب فقط 100 عامل، و أخيرا مبيعات التجزئة بـ 50 عاملا فقط، وعند مقارنة هذا التعريف بالجزائر فنجد أن اليابان اعتمدت على عدد عمال قليل وحجم رأس مال أقل وهذا ما يعطي مرونة أكثر لمؤسساتها، حيث أن التعريف لم يقتصر على المؤسسات الإنتاجية فقط، بل شمل جميع الأعمال عكس ما هو معمول به في الجزائر التي خصت القطاع الإنتاجي فقط سواء سلع أو خدمات.

كما نظم القانون الإعفاءات من الضرائب و الرسوم، ووضع القواعد والنظم التي تقوم الحكومة اليابانية بموجبها بتشجيع المنشآت الصغيرة و المتوسطة، و ذلك بتوفير الإمكانيات لرفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة في هذه المشروعات، ومساعدتها على تسويق منتجاتها و تشجيع تكاملها مع المؤسسات الكبيرة.

إن من أهم السياسات المالية و الاقتصادية الموجهة لتشجيع و تنمية و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان سياسات حماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الإفلاس، وسياسة إعفائها من الضرائب وسياسات التدريب والتمويل، نتناولها بشكل من التفصيل في الآتي:

1- التمويل: تتوفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية على مصادر مختلفة من التمويل وتتمثل في:

- المصارف التجارية: التي تقوم بتمويل جزء كبير من القروض اللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- هيئات التمويل الحكومية: هناك هيئات حكومية تمنح قروضا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولديها فروع عديدة منتشرة في مناطق من اليابان تتمثل في:

1-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[2].ايت زيان كمال واليفي محمد ، أهم التجارب الدولية الرائدة في مجا ل دعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . الملتقى الدولي بجامعة الشلف، الجزائر، يومي2006/04/18/17

*.1 ين ياباني=0.009346 دولار أمريكي، و=0.006431 أورو، و= 0.63406 دج، بتاريخ 13 فبراير 2008.

2-مصرف شنغهاي.
3-المؤسسات المالية الوطنية المباشرة .
- نظام ضمان القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تقوم به هيئة متخصصة تسمى مؤسسات القروض ، والتي تملك 52 فرعا منتشرة في أنحاء متفرقة من اليابان، و هذا ما أضفى سهولة التسيير على عملية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اليابانية[3].
- التقديم المباشر لرأس المال من قبل المؤسسات المالية للدولة أو الاقتصاد المشترك.
- التأمين ضد الديون المعسرة، حيث تضمن الدولة للمؤسسات المالية وشركات الاقتراض تغطية الخسائر المحتملة نتيجة عدم سداد الشركات الصغيرة والمتوسطة للقروض التي تحصل عليها من هذه المؤسسات والشركات[4].
- دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتعثرة و معونتها للتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المتغيرة عن طريق توفير قرض بدون فوائد و بدون ضمانات، و منح تسهيلات في السداد و اعتبار الأقساط بمثابة خسائر عند المحاسبة الضريبية، مع المساواة بين القطاع الحكومي و قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المزايا و الشروط التعاقدية لمنح القروض و الإعفاء من الضرائب[5].

كما قامت الحكومة اليابانية باتخاذ إجراءات متعددة تتعلق بالإعفاء من الضرائب لتشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وأهم هذه الإجراءات[6]:
- الإعفاء من ضريبة العمل، وضريبة العقارات، وكذا التخفيض على ضريبة الدخل، تخفيض الضرائب على الأرباح غير الموزعة، نظام ضريبي يشجع على الاستثمار في إدخال التكنولوجيا الحديثة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نظام ضريبي يشجع على إقامة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في المناطق النائية. و من أنظمة الدعم المالي نجد كذلك سياسة الحماية من الإفلاس [7] موجه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تقوم بتطبيقها مجموعة من المؤسسات المالية والتأمينية، و يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الانضمام لهذه الخدمة عن طريق مساهمتها بقسط تأميني يدفع شهريا، تقوم بموجبه هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اليابانية بسداد ديون المشروع الصغير المتعثر قبل المشروعات الصغيرة الأخرى التي تتعامل معها، حتى لا يكون إفلاس المشروع سببا في إفلاس مشروعات أخرى، وهنا يظهر جليا مدى قوة الترابط بين الهيئات المالية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تتلقى الدعم المالي من خلال إعطاء الأولويات حسب الحالة المالية لكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2- الإدارة: تهدف البرامج الإدارية للحكومة اليابانية إلى إيجاد مناخ لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تحسين الخدمات الإدارية المقدمة، وإدخال التكنولوجيا الحديثة والمساعدات الإرشادية التي تتعلق بالإدارة، التمويل، الضرائب وقوانين العمل، فعمدت الحكومة على إجراء برامج تدريبية خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تقوم بها معاهد خاصة على مستويات عالية من التكوين من بينها معهد منشآت الأعمال الصغيرة والتكنولوجيا حيث يقدم المعهد البرامج التالية[8] :

---

[3] تقرير عن إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، مجلس الغرف التجارية الصناعية تطوير المنشات الصغيرة والمتوسطة، صفر1423ه ص11.
[4] عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، القاهرة، 2005، ص 63 – 64.
[5] محمد بوقموم، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها، التجربة الجزائرية . الملتقى الوطني الأول، المركز الجامعي خميس مليانة 2007، الجزائر
[6] إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، مرجع سابق، ص 15.
[7] محمد بوقموم، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها، التجربة الجزائرية. مرجع سابق، ص 03.
[8] إدارة البحوث و الدراسات الاقتصادية، مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، مرجع سابق، ص 14.

- برنامج تدريب المدراء، وذلك نظرا لانخفاض مستوى الوعي الإداري لدى المس ؤولين عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- برنامج التدريب الفني، حيث يقوم المعهد بتقديم برامج فنية لرفع مستوى مهارة العامل، بالإضافة إلى الدعم الفني المقدم من طرف هيئة تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة اليابانية .وهذا ما تفتقر له الجزائر إذا ما قورنت بوضع اليابان، حيث أن برامج التدريب وإن وجدت فتكون مقتصرة على أجهزة معينة فقط، ولا تشمل كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يولد الخلل في استفادة هاته الأخيرة من البرامج التدريبية و الدعم الفني.

3- التسويق: تتواجد في اليابان هيئات حكومية تعمل على تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لغزو الأسواق الدولية بمنتجاتها، وذلك بإقامة المعارض الدولية لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإجراء المفاوضات نيابة عنها في اتفاقيات التصدير واستيراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج، و هذا بإلزام المنظمات الحكومية وشبه الحكومية بإتاحة الفرصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على العقود الحكومية، ففي اليابان يوجد ما يسمى نظام الشركات التعاونية [9] وهي شركات مملوكة بالكامل لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعمل في مجال شراء الخامات ومستلزمات الإنتاج وفي مجال تسويق المنتجات والتوزيع والنقل.

نستخلص من التجربة اليابانية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها واحدة من أغنى التجارب العالمية وأبرزها في مجال دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فهي تعتمد بشكل كبير على الدعم المقدم من طرف الحكومة اليابانية.

المطلب الثاني: التجربة الفرنسية

يحتل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في الاقتصاد الفرنسي حيث يمثل 89 % من مجموع المؤسسات في فرنسا، وقد حقق من القيمة المضافة 56 % مقابل 12% للمؤسسات الكبرى سنة 1998[10] ويبين الجدول الآتي العمالة وعدد المؤسسات في فرنسا[11].

جدول رقم (2-2) :عدد العمال وعدد المؤسسات في فرنسا

حسب فئة العمال	0 إلى 9	10 إلى 19	20 إلى 49	50 إلى 249	-250 499	أكثر من 500	خارج الفئة	الإجمالي
عدد العمال بالمليون	1.531.769	80.175	52.493	18.881	5.163	1.869	29.883	1.720.233
مجموع قطاعات النشاط بالمليون	4.238	1.105	1.636	1.817	1.124	3.721	111	13.752

المصدر: Perspectives de l'OCDE sur le PME, Edition 2000, Page147

تهتم الهيئات الحكومية بدعم وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتقديم المساعدات المالية عن طريق قروض مصرفية التي تعد كقروض ضمان عن طريق مخزونات المؤسسة، حتى تتمكن المؤسسات من تحصيل مديونية الحقوق عن طريق الخصم التجاري والذي يعتبر أكثر الأشكال استعمالاً من طرف المؤسسات، بالإضافة إلى شكل أخر من أشكال المساعدة وهو تسوية ديون الزبائن عن طريق نسبة المبيعات المحققة. كما تقوم الوكالة المختصة قروض التجهيز لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعملية تمويل قروض التجهيز.

---

[9]. دمدوم كمال، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تثمين عوامل الإنتاج في الاقتصاديات التي تمر بفترة إعادة الهيكلة . مجلة دراسات اقتصادية . العدد الثاني. 2000. الجزائر. ص183.

[10] غياط شريف، بوقموم محمد، "التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية"، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17 و 18 أفريل 2006 ، ص112.

[11] محسن عواطف، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق 32

وفي منتصف الثمانيات قامت السلطات الفرنسية بوضع عدة إجراءات ضريبية تهدف إلى إتاحة مناخ ملائم لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بينها[12]:

- الإعفاء الجزئي أو الكلي من الضرائب على أرباح المؤسسات الجديدة؛
- مساعدات غير خاضعة للضرائب والخاصة بفروع المؤسسات في الخارج؛
- تخفيض الضرائب المسجلة على المؤسسة في حالة مشاركتها في تكوين مؤسسة جديدة؛
- تخفيض رسوم التسجيل في حالة تكوين أو إعادة إحياء مؤسسة جديدة؛
- إهتلاكات استثنائية لبعض المعدات الإنتاجية والتجهيزية.

أما في مجال الإعلام فيعمل المركز الجهوي لإبداع والتحويل التكنولوجي المعتمد من طرف الدولة بالتعاون مع الجمعية الجهوية للإعلام العلمي وجمعية التنمية والبحث بالتكفل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ناحية الإعلام والتوجيه واستفادت هذه المؤسسات من التحويلات التكنولوجية.

كما توجد بفرنسا عدة تنظيمات تعمل لصالح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تم إنشاؤها من طرف السلطات العمومية نذكر منها[13]:

- الوكالة الوطنية ل لتقييم والبحث وهي عبارة عن تنظيم معتمد من طرف وزارة الصناعة والبحث من مهامها ترقية المؤسسات الصغيرة، تأمين كل استغلال تجاري خاصة فيما يتعلق بالإبداع، تقديم مساعدات في الإدارة، نشر دراسات حول المشاريع التقنية لمختلف الصناعات، منح قروض، تقديم استشارات، تقديم معلومات حول دراسة السوق هذه الأخيرة مهمة تختص بها جمعية ترقية والتنمية الصناعية.

- الوكالة الوطنية لإنشاء المؤسسات من مهامها القيام بحملات تحسيسية تجاه المؤسسات الصغيرة بهدف التحفيز على تجسيد مشاريعهم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الضريبي والمالي والإداري.

كما تقوم غرفة التجارة والصناعة بإدارة بعض المناطق الصناعية وتقديم خدمات « التكوين النظري والتطبيقي لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم استشارات للمؤسسات حديثة النشأة» في حين تتكفل الدولة بعمليات التكوين التي تديرها هذه الغرفة.

المطلب الثالث: التجربة الايطالية

يعتبر النموذج الصناعي الايطالي أحد النماذج الناجحة عالميا والمتميز بكونه يعتمد على التنمية الداخلية من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتأصلة في المجتمع الايطالي، والذي يعتبر سر نجاح النظام الصناعي الايطالي.

وتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باسم أي مجموعة متخصصة من الشركات المستقرة في منطقة جغرافية معينة وتقوم بتصنيع منتج معين، بحيث يتم التعاون والتنسيق بين الشركات المشاركة في المجموعة الصناعية الواحدة، فتكمل الشركات بعضها البعض حيث تعمل على تقسيم مراحل الإنتاج فيما بينها، لسهولة وسرعة انجاز العمل.

1- أسباب نجاح تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الايطالية : تعود أسباب نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا إلى جملة من الأسباب نذكر منها ما يلي:

---

[12] محمد الهادي مباركي، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية"، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الاغواط، 08/ 09- 04- 2002، ص11.

[13] إسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، "التجربة التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الدورة الدولية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية' أيام 25- 28/ 05 /2003 جامعة سطيف، الجزائر، 2004، ص838

- عدم اعتبار الشركات الصغيرة ككيان مستقل، و لكن جزء ا من مجموعة مترابطة وذات علاقات متداخلة بين بعضها البعض.
- وجود درجة كبيرة من التعاون و التنسيق بينها، حيث يتم تقسيم عملية الإنتاج إلى عدد من المراحل المحددة تكون كل مجموعة من تلك الشركات مسئولة عن واحدة منها. ويتيح هذا النموذج المرونة في العمل وتقليل وقت الاستجابة والذي لا تستطيع الشركات الكبرى في بعض الأحيان توفيره.
- تتميز السياسات التي تهدف إلى تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة و الديناميكية، بحيث تكون مفتوحة لأي شكل من أشكال التجمعات الصناعية التي تضمن تنافسية المنتج سواء في الداخل أو الخارج بالإضافة إلى ضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

2- السياسات الحكومية وخطط تقديم الدعم والتسهيلات: تدعم السياسات والقوانين الايطالية، منذ مطلع تسعينات القرن الماضي، الشركات الصغيرة و المتوسطة عن طريق سلسلة من الحوافز والمنتجات المالية، سواء كانت هذه الإجراءات مباشرة أو غير مباشرة، حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة العمود الفقري لاقتصاد إيطاليا، ففي سنة 1997، كان يعمل في الشركات الصناعية الصغيرة الحجم 73.6 في المائة من السكان، بما في ذلك أصحاب المهن الحرة، و تتميز بنية الشركات الإيطالية الصغيرة والمتوسطة بكونها مجمعات، تعرف بأنها مراكز قطاعية وجغرافية ومراكز إحياء صناعية، ومنظمات تضمها شبكة تتمخض عن كفاءة جماعية وفوائد متبادلة بالتعاون الفاعل. وقد اهتمت السياسات الحكومية بها بإيجاد خدمات دعم جديرة بالثقة في تهيئة بيئة أعمال تدعم دورها، وخاصة في مواجهة تداعيات العولمة.

3- مؤسسات الدعم الإيطالية: تمكن المؤسسات الإيطالية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذه المؤسسات من الاستفادة من سياسات الحكومة، و يشارك في ذلك عدة وزارات، بما في ذلك:
- وزارة الصناعة، المسؤولة عن مبادرات الحكومة المركزية الرامية إلى تطوير الأنشطة الاقتصادية في قطاع الصناعة، لا سيما القوانين والمراسيم والتعليمات.
- وزارة الجامعات والبحث العلمي والتكنولوجي، المسئولة عن قوانين وحوافز البحث والتنمية.
- وزارة التجارة الخارجية، وهدفها الرئيسي تعزيز المعلومات عن تجمع شركات التصدير وتمويله، وبرامج التأمين وضماناته بالإضافة إلى القروض الخاصة بشركات التصدير في جنوب ايطاليا، إضافة إلى ذلك، هناك مؤسستان عامتان تقدمان الدعم المالي لمؤسسات الأعمال، هما: مديكريديتو سنترالیه، التي أنشأت عام 1956 كمؤسسة للتمويل المتوسط الأجل، تستهدف تعزيز المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وتنميتها وتوجيهها وجهة تصدير. وكانت ملكا لوزارة الخزانة. و المنشأة المالية لتنمية وتعزيز المؤسسات الايطالية خارج البلاد، والغاية من إنشاء هذه المؤسسة دعم أصحاب مشاريع الأعمال في مجال الصادرات والاستثمارات الخارجية.

أما المؤسسات شبه الرسمية التي تقدم المساعدة منها:
- معهد التطوير الصناعي، والذي يساعد المؤسسات الصغيرة فنيا، أي بتزويدها بمعلومات حول الحوافز المالية.
- المعهد الوطني للتجارة الخارجية، وهو يشجع تدويل التجارة والاستثمارات.

و تضطلع النقابات المهنية أيضا بدور أساسي في دعم المؤسسات الصغيرة، ومن ذلك:
- مؤسسة كونفندوستريا وهي أكبر المنظمات.
- الاتحاد الايطالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يضاف إلى ذلك ما يلي :
- غرفة التجارة الايطالية.
- اتحاد الغرف وهدفه تقديم خدمات شاملة للمؤسسات الصغيرة، ولا سيما الخدمات الإدارية والإعلامية والمساعدة والترويج.
- منظمة التنمية الايطالية، وهي وكالة تنمية، هدفها إدارة وتعزيز الاستثمارات والحوافز.
و هناك مؤسسات أخرى، منها، الصندوق الأوروبي للاستثمار. وهو يعمل كشراكة بين القطاع العام والخاص أنشأه المصرف الأوروبي للاستثمار والمجموعة الأوروبية ومؤسسات عامة وخاصة من الأعضاء الـ 15 جميعها، ويقدم الصندوق الدعم لإنشاء المؤسسات الصغيرة ونموها وتطويرها بواسطة أموال رأس المال المخاطر ويضمن وسائل تسهيل حصولها على التمويل.

إضافة إلى مؤسسات هامة أخرى، مثل مراكز يورانفو التي أنشأت عام 1987، و تعمل هذه المراكز كمكاتب اتصال بين المديرية العامة للمؤسسات في المفوضية الأوروبية وبين المنظمات المحلية. ودورها تقديم المعلومات والمشورة والعون للمؤسسات الصغيرة.

4- السياسات و الحوافز الايطالية لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: كما سبق الإشارة إليه قامت الحكومة الايطالية بالاهتمام بالجانب التشريعي والذي له دور كبير في نمو الشركات وتسهيل عملها، وتنقسم هذه التشريعات إلى عدد من المجموعات وهي:

أ - تشريعات حاكمة للتمويل الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشمل:
- القانون 91/317 و الذي يعمل على الدعم والتوفير اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل الاستثمار في الأنشطة التي تهدف إلى تحسين الإنتاجية ونقل التكنولوجيا، البحث عن أنشطة جديدة وإتباع المعايير الخاصة بالجودة، القانون 857/49 والذي يوفر تمويل خاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل المحافظة على مستويات العمالة في حالات التعرض للازمات، بالإضافة إلى تحفيز الأفراد الذين تم تسريحهم من أعمالهم للاستثمار في مشروع مستقل.
- القانون 68/44 و الذي يدعم رجال الأعمال.

ب- القوانين الرئيسة التي تقوم بدعم البحث العلمي في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
و من ذلك:
- القانون 89/64 أنشئ من أجل نقل المعرفة العلمية والتقدم التكنولوجي للشركات الصغيرة والمتوسطة، بحيث لا تكون قاصرة على الشركات الكبرى.
- تعديل القانون 82/46 والذي يعمل على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة من أجل المشاركة في برنامج البحث والتطوير الأوروبية والدولية.
- القانون 51/317 الذي يتيح للحكومة أن تقدم تسهيلات مالية للشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تستثمر في الأعمال الإبتكارية والمشاريع البحثية.
- القوانين التي تقدم حوافز من أجل دعم الإنتاج.
- القانون 65/1329 والذي يعمل على تسهيل شراء و تأجير المعدات والماكينات التي تقوم بالإنتاج.
- القانون 92/477 والذي يهدف إلى تقديم الدعم للمناطق الذي تعاني من الكساد من خلال تسهيل تنشيط الأعمال والتحديث لإضافة إلى التوسع وإعادة تحويل الأنشطة الاقتصادية.
- القانون 81/597 والذي يعمل على إعطاء الدعم المالي للشركات التي تستثمر جزء من رأس المال في تحسين التكنولوجيا المستخدمة بالإضافة إلى المحافظة على البيئة.

- القوانين التي تعمل كحوافز للتجارة الخارجية والبروز إلى العالمية، ومنها:
- القانون 81/394 و هو قانون خاص يعمل على وضع السياسات والمقاييس التي تشجع صادرات الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الأوروبية من ناحية وغير الأوروبية من ناحية أخرى، بالإضافة إلى العمل على فتح أسواق جديدة.
- القانون 87/49 الفقرة السابعة: يعمل هذا القانون على تشجيع خلق شركات في الدول النامية سواء بمشاركة الحكومة أو القطاع الخاص.
- القانون 1989/83 و الذي يدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات الأنشطة التصديرية.
- القانون 90/304 والذي يقدم تسهيلات مالية من أجل المشاركة في الأسواق العالمية.
- القانون 90/100 والذي يعمل على تسهيل القروض التي تحصل عليها الشركات الصغيرة والمتوسطة من أجل تمويل مخاطر.

فيلاحظ أن التأطير القانوني لكل ما يتعلق بدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ماديا ومعنويا، وتسهيل التطوير والبحث في مجال أنشطها، شكل البيئة الأساسية الخصبة التي شجعت على نمو هذا القطاع ليصبح رائدا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ايطاليا.

المبحث الثاني : تجارب بعض الدول النامية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أدى بروز الحركة الصناعية الحديثة التي تتزعمها بلدان من جنوب شرق أسيا، وبعض دول أمريكا اللاتينية، والتي تعرف بالدول المصنعة حديثاً المشابهة للحركة الصناعية، التي برزت في بعض البلدان الأوروبية واليابان، إلى تحقيق قفزة نوعية في التنمية الاقتصادية بفضل الإستراتيجية الصناعية التي اعتمدتها، والتي كانت للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً فيها.

وفي ما يلي سنحاول إبراز بعض ملامح تجارب المغرب، مصر، ليبيا ، الهند على سبيل المثال:

المطلب الأول : التجربة المغربية

مواجهة لض رورة تحسين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطور الاقتصادي، ثم اتخاذ مجموعة من الإجراءات الهادفة لإصلاح سير القضايا وعصرنة القطاع المصرفي، تهدف هاته الإجراءات إلى تعزيز القدرات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحريك نشاطها، ففي المغرب [14] تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 90% من المؤسسات، و تدفع 50% من الرواتب، و تحقق 31% من الصادرات، 51% من الاستثمارات الوطنية و40% من الإنتاج القومي، و تقدر مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 20%. ومن أهم العراقيل الحائلة أمام تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي صعوبة تكيفها مع موارد التمويل المتاحة لها، لهذا سعت السلطات إلى:

1- ملاءمة الوسط المالي للمؤسسة: و تجسد ذلك من خلال[15]:

أ- تحسين الوضع العام للمؤسسات: و يتأتى عن طريق:

- استقرار إطارات الاقتصاد الكلي للتقليل من نسبة الخطر على الاستثمار.
- إصدار ميثاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتبني قوانين وتشريعات جديدة.
- تنمية البنية التحتية وتطوير النقابات العمومية والخاصة.
- الحث على تحسين الإنتاج والاهتمام بالموارد البشرية.

[14]. Hind Louali, Evaluation du financement de la PME au Maroc, document de travail N°91, ministère des finances et de la privatisation, août 2003, p4.
[15].Hind Louali,op.cit, p4-8.

- إنشاء الوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المقاولات الصغيرة والمتوسطة).

ب- تعزيز النظام الوطني لدعم تمويل المؤسسة: وتجسد ذلك بتبني مجموعة من الإصلاحات أهمها:

1- توحيد القطاع المصرفي : ويكون ذلك من خلال:

- مراجعة القانون المصرفي لترسيخ استقلالية مصرف المغرب المركزي بخصوص الرقابة، الإقرار... .
- إصلاح القطاع المصرفي من خلال تشريعات جديدة.
- إعادة هيكلة وإصلاح المؤسسات المالية العامة.
- إصلاح نظام القروض.
- تكييف الإطار القانون وفق المقاييس العالمية.
- إصدار القانون المثبت لشروط مساهمة المؤسسات في منح القروض للمؤسسات الموجودة أو التي في قيد الإنشاء.

2- التسريع من وتيرة عمل البورصة: سمح إصلاح السوق المصرفي بـ:

- إنشاء سوق جديدة مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات التطور السريع (2001).
- إنهاء مشروع قانون منظم للمنح العامة، وذلك لضمان حماية أفضل لذوي الأسهم النقدية (2001).
- إعداد مشروع قانون متعلق بعمليات توزيع المنح الحكومية المؤقتة والصادرة في 2002.
- تشجيع شركات التأمين لتلعب دور المنظم للسوق المصرفية في 2002.
- تبني مرسوم من قبل مجلس الوزراء ويقضي بإعادة شراء الأسهم في البورصة من قبل المؤسسات وبأموالها الخاصة (2003).

3- تعزيز الادخار المؤسساتي من خلال[16]:

- إصدار قانون تأمين في 2002 يهدف إلى عصرنة القطاع.
- تنفيذ المخطط الوطني لتطوير ادخار المؤسسات وإنعاش وتحسين الحالة المالية لها.

ج- ترقية الوسائل المالية: من خلال جملة من الإجراءات المالية بهدف خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها المالية، كما تم دعم توزيع مجموعة من القروض المصرفية من خلال حركة التأمينات واستغلال الموارد المالية الخارجية.

1- تنويع المنتجات المصرفية: استجابة لمتطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم تطوير عدة أشكال من القروض مثل: القروض الخاصة (قيد التأجيل) وقروض الإيجار، وعلاوة على ذلك تم وضع قروض مساعدة للتشغيل الذاتي وهذا لتشجيع اندماج الشباب في الحياة العملية وتقليص البطالة في إطار برنامج التشغيل الذاتي.

2- الاستثمار في الأسهم: تعد رؤوس الأموال المستثمرة رؤوس الأموال الابتدائية، رؤوس أموال التحويل، ورؤوس أموال إعادة الهيكلة من أهم الأشكال الرئيسية للمساهمة في تعزيز وتقوية الأموال الخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل تطورها لتشكل بذلك دعم مالي غير محدود من خلال معدلات الفائدة المخفضة وامتياز أولوية جلب المساعدة التقنية من مخابر الدراسة التي تساعد أساسا على حركية تنقل الأموال.

3- تطوير المخططات الأجنبية: في إطار اتفاقات الشراكة الإقليمية (المغرب، أوروبا) أو (المغرب، الدول العربية)، تم توحيد معدلات الفائدة المعمول بها أوروبيا و القابلة للتنفيذ إلى 05% و

[16] توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، "إدارة المشروعات التجارية الصغيرة"، دار صفاء، عمان، ط01، 2002، ص 16.

السعي لتوزيع هاته الفوائد على مجموعة من المصارف التي تهدف إلى تنشيط استعمالها وذلك بتأهيل القطاع الخاص، كما تعد مخططات التمويل العربية موجهة لترقية الصادرات والاستثمارات.

4- تفعيل أموال الضمانات: تم دعم أموال الضمان بصفة عامة كمستحقات التأمين للبورصة ومستحقات التأمين للصناعات الثقافية، بغية تكريس دور المخططات المصرفية الوطنية والعالمية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية.

د- المساعدة التقنية للقطاع المصرفي: تجسدت من خلال إنشاء دار المؤسسات الشبانية لتلازم المتعاملين منذ إنشاء وحداتهم، فهذا الصندوق المحلي سهل التكيف مع الإعلام ومساعدات المجالس، منذ 2001 وذلك في 5 ولايات مغربية، فهذا المخطط وضع له برنامج لمدة 3 سنوات لتغطية 6 سنوات من الاستثمارات من خلال تطوير هياكل التأطير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإمكانياتها المالية ليصل إلى 20 مليار درهم *، وتوفير 220000 فرصة عمل و مبلغ صافي للخزينة يقدر بـ 20 مليار درهم.

و لتحسين تكيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع القروض المصرفية وضع المصرف العالمي في إطار برنامج تنمية المؤسسات في شمال إفريقيا برنامج دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقدر بـ 5 مليون دولار، وتم التوقيع على اتفاقية إطار في 10 /2002/09، وتهدف إلى وضع برنامج تكوين وجلب المساعدة التقنية لفائدة القطاع المالي بغية تحديد المشاريع المحملة، وتطوير الروابط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبرى والسلطات العمومية والمحلية.

2- الأجهزة المالية المخصصة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: وتنقسم إلى[17]:

أ- مخططات القروض المصرفية: تلبي القروض المصرفية 80% من احتياجات المؤسسات المتوسطة، وتم اعتماد مخططات القروض لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعادة هيكلتها وتمول حتى 70% من متطلبات إعادة الهيكلة، وتعتمد على معدل مصرفي قاعدي من 8 إلى 8.5%، و لاقتناء ممتلكات التجهيز تم حشد قروض الإيجار وتصل نسبة التمويل حتى 100% من الاحتياجات.

ب- المساهمات: وتنقسم إلى:

- مخطط مخطر رأس المال: خصص له مبلغ 45 مليون أورو، جسد هذا المخطط في إطار مشروع أوربي لدعم المؤسسات من قبل المصرف الأوروبي للتنمية على هيئة مساهمات لمدة تتراوح ما بين عامين و 18 سنة.
- رأس مال الاستثمار: موجه للمؤسسات المتوسطة لتنميتها عن طريق زيادة رأس مالها وعادة يكون نقدا.
- رأس مال الابتداء (البداية): يهتم بتصاميم المشاريع قبل إنشاء المؤسسة المستفيدة فهو موجة للتجديد والابتكار.
- رأس مال التحويل: وهو عبارة عن حركة المساهمين في المؤسسات الفعالة في القطاعات بخروج الاستثمار المحقق عبر حوالة لمؤسسة أخرى من نفس القطاع أو عن طريق الأسواق المالية.

---

* .1درهم مغربي = 0.12926 دولار أمريكي، و 0.08896 أورو، و 8.76963 دج، بتاريخ 13 ابريل 2008.

[17] .Hind Louali,op.cit,p17-20.

- رأس مال إعادة الهيكلة: يوجه للمؤسسات ذات إعادة الهيكلة المعقدة والمنتمية للقطاعات اليانعة فالاستثمار يؤمن إصلاح المؤسسة قبل تحولها إلى مؤسسة أخرى وعادة ما تكون في نفس القطاع.

ج- مخططات منح القروض الأجنبية: من آليات التمويل في أوروبا نجد مخطط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(PMI) الإيطالي خصص له 15 مليون أورو، والمخطط البرتغالي رصد له 11 مليار أورو، أما المخطط البلجيكي فقد تم تسييره من قبل لجنة بروكسل ومخطط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية خصص له 30 مليون أورو.

أما مخططات التمويل العربية فاهتمت بترقية التجارة واستثمارات الدول الأعضاء من خلال: المصرف الإسلامي للتنمية و الذي يمول حتى نسبة 100% من الصفقات الاستشارية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأما الباقي من إفريقيا فيمولها مخطط تمويل التجارة بحوالي 85% من الصادرات والإيرادات، أما المؤسسة الإسلامية للتأمين تأخذ بعين الاعتبار تأمين مخطر صفقة الاستثمارات والصادرات ويقدم وفاء بالتسديد فعال يصل حتى 90% من مبلغ التبادلات.

ك- أموال مستحقات الضمان: يغطي ضمان تمويل الاستثمارات 50% من القروض المصرفية المستلمة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ويقدر التعويض السنوي للضمان بـ 6.4% من فواتير الخصم الكلية، كما تقدر المساهمة الدنيا للأموال الخاصة بـ 20%.

1- مستحقات الضمان: يهب 100 مليون درهم مع امتيازاته و يشترط التنازل عن القرض بمعدل مصرفي قاعدي.

2- مستحقات الضمان الفرنسية: تجسد من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية و بمبلغ إجمالي 30 مليون أورو، تقدم هذه الأموال ضمانات مضاعفة للقروض المصرفية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تمنح 50% من مبلغ القروض التي يتجاوز مجموعها حد 1.5 مليون أورو.

3- مشروع دعم لمؤسسات الضمان المغربية: يمنح 30 مليون أورو من أجل دعم جهاز الضمان التابع للاتحاد الأوروبي، وتعد الالتزامات بالضمانات المحصورة بين 100.000 درهم و 1000.000 درهم لصالح المروجين المؤمنين بتمويل ذاتي يقدر بـ 30%.

4- المستحقات الوطنية المؤهلة: تجسدت من خلال مشروع قانون التمويلات لسنة 2003 ، فهي ممولة بـ 400 مليون درهم مقسمة بالتساوي على الدولة وبرنامج MEDA (تمويل من طرف الإتحاد الأوروبي).

5- أموال إزالة التلوث الصناعي: وضعت لفرض مساعدة المؤسسات على الاستثمار في التجهيزات لإزالة التلوث، وبلغ مبلغ هذه الأموال 90 مليون درهم ممنوحة على صيغة هبات و قروض لرد الهبات.

6- أموال التلوث الصناعي: استفادت من الهبات الألمانية والمقدرة بـ 100 مليون درهم، هاته الأموال منحت على شكل هبة بهدف تنشيط الاستثمارات والمقدرة بحوالي 300 مليون درهم، المسيرة من قبل المؤسسات التقليدية.

7- أموال من اجل ترقية الفندقية : أنشئت من أجل الترقية الفندقية بالتوقيع على اتفاقية تعاون (مصارف– مؤسسات في 2003/02/19) مستفيدة من المساهمة المالية لأموال الحسن الثاني للتنمية (200 مليون درهم)، تغطي هاته القروض حوالي 70% من التمويل مع معدل فائدة عمومي يقدر بـ 2%.

8- أموال الصناعة النسيجية: مخصصة لدعم إعادة هيكلة المؤسسات المصنعة للثياب النسيجية والمستفيدة من المساهمة المالية لأموال الحسن الثاني الموجهة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبتمويلها المقدر بـ 100 مليون درهم.

9- أموال الضمانات التابعة للبورصة: يتيح دفع التعويض لزبائن البورصة من تصفية حساباتها.

10- أموال ضمانات للصناعات الثقافية: وضع في إطار التعاون مع الوكالة الحكومية للفرنكوفونية لتسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الثقافية من خلال النظام المصرفي، يغطي هذا الضمان حتى 70% من الفواتير المخصومة من القرض الرئيسي لمدة 7 سنوات مع عمولة تقدر بـ 6%.

هـ- المنتجات المصرفية لمساعدة الاستثمار الذاتي:

1- قروض صغار المتعاملين: تستهدف الأفراد وذوي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، فقد مول 90% من مشاريع صغار المتعاملين المعتمدين، مع إضافة نسبة فائدة تقدر بـ 5% للقروض المقدمة من الدولة و 9% للمقدمة من المصارف، و قد تم استبدالها بجهاز "تكوين صغار المتعاملين" وذلك بموجب اتفاقية التعاون لـ 2003/02/19 والمضمونة بنسبة 85% من قبل الدولة.

2- الأموال الموجهة لترقية تشغيل الشباب: ساهمت بمقدار 90% من تمويل المشاريع والمفضلة، في حين أن المبلغ الأقصى هو مليون درهم.

3- القروض المصغرة: تعتمد على مبدأ الاقتصاد التكافلي، ورصد لها مبلغ (100 مليون درهم في سنة 2000) من مساهمة أموال الحسن الثاني وهذا لتشجيع وترقية المؤسسات الصغيرة ولتعزيز قدرتها المالية.

و نستنتج من التجربة المغربية أن الحكومة عمدت إلى النظر في كيفية النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكونة للنسيج الاقتصادي الوطني، وارتأت تحسين التمويل المقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الحلول المقترحة، وهذا ما يتطلب بذل جهودا إضافية للتحكم في الوضع المالي والوضع العام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.كما يشجع أيضا تعزيز هاته المصادر و خاصة المصرفية منها المخصصة لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتويع منتجاتها المصرفية خلال منح القروض الثنائية، إلا أن ما نصل إليه هو أن حجم الاستفادة من هاته الجهود والمصادر التمويلية المتوفرة من تمويل برأسمال المخاطرة، السوق المصرفي والتمويل الإيجاري...الخ غير كاف للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية، نظرا لعدم تسيير هاته الأجهزة بالشكل الذي يوفر الدعم الكافي لهذا القطاع، إلا أن هذا لا ينفي مدى دعم الأجهزة الحكومية للمؤسسات المالية من أجل القضاء على مشكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية.

المطلب الثاني :التجربة المصرية

أصبح الاهتمام بالمشروعات الصغيرة في مصر، ضرورة ملحة تفرضه ا ظروف وأحداث البيئة الخارجية والداخلية، لقيام هاته المؤسسات بالدور الكبير في العديد من مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تهيمن هاته المؤسسات على مساهمات القطاع الخاص. فقد وصلت نسبة مساهمتها في عدد العمالة المنشأة والقيمة المضافة المحققة في سنة 1996 إلى

99.7% و 87.6% على التوالي، كما تضمن فرص عمل لأكثر من ثلثي القوة العاملة في مصر بوجه عام[18].

1- البرامج والمساعدات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر: توجد في مصر عدة برامج ومؤسسات حكومية وغير حكومية متخصصة في تقديم المساعدات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الأنشطة الوظيفية المختلفة والتي نعرضها على النحو التالي:

أ- المساعدات المقدمة في مجال التسويق: تتمثل المساعدات في مجال التسويق التي تقدمها مختلف المنشآت المهتمة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ما يلي:

- يشترك مصرف التنمية الصناعية بجناح خاص في المعارض والأسواق الدولية المحلية والخارجية لعرض عينات من منتجات المصانع الصغيرة – التي يقرضها المصرف- لتسويقها وفتح أسواق خارجية لها، مع إتاحة الفرصة لبعض أصحاب هذه المصانع لحضور هذه المعارض لتبادل الخبرات والمعلومات والإحاطة بأحدث ما يقدمه العلم من تكنولوجيا.
- يتيح الصندوق الاجتماعي للتنمية فرصة لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتعريفهم بالقواعد الثابتة والتدريب على أساليب العرض والبيع والتصدير، كما يتيح لهم فرصة إنشاء معارض دائمة موسمية لتسويق منتجات الحاصلين على قروض من الصندوق محليا ودوليا.
- أما شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فتقدم خدمات مجانية، منها تزويد المنتجين بالفرص التصديرية بالدول الأجنبية.

ب- المساعدات المقدمة في مجال التشغيل: بدأت مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني في مصر منذ عام 1991 في تعظيم المهارات المقدمة للدارسين، وإعداد البرامج لهم في تخصصات متعددة مثل: تشغيل وتشكيل المعادن، صيانة السيارات، الطباعة، الكهرباء...الخ. كما حددت وحدة الإرشاد الصناعي بمركز تنمية التصميمات الهندسية والصناعية الاحتياجات الفعلية للتدريب للصناعات الصغيرة على ضوء الزيارات التي تمت بواسطة مجموعات العمل في هذه الوحدة والتي ترجمت في ثلاثة أنواع من البرامج التدريبية، تتمثل في:

- برامج تعقد في مناطق تواجد الصناعات الصغيرة في الفترة المسائية وأيام العطلات الأسبوعية.
- برامج تعقد بمقر المركز لمجموعة من الصناعات لمقابلة احتياجات فنية معينة تتوافر إمكانيات التدريب عليها بأقسام المركز المختلفة.
- برامج سنوية يلتحق بها من تسمح لهم إمكانياتهم من الانضمام إليها من العاملين بقطاع الصناعات الصغيرة والحرفية.

كما يساهم الصندوق الاجتماعي للتنمية في رفع مهارات التخطيط لأصحاب المشروعات الصغيرة والعمل على رفع القدرات التنظيمية لهم من خلال التدريب و تقديم المشورة في هذا المجال، ويتولى الصندوق تدريب وتأهيل الإطارات البشرية التي يقسمها إلى ثلاثة محاور هي[19]:

- أصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين فيها.
- المشرفون والمنظمون والمسؤولون عن المشروعات الصغيرة حيث يتعامل الصندوق مع أكثر من 120 وكالة.

---

[18] هالة محمد لبيب عنبه ، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي . القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية . القاهرة، 2004، ص39-40.

[19] عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة في معالجة مشكلة البطالة بين الشاب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005، ص 77.

- الخبرات الفنية المسؤولة عن دعم المشروعات الصغيرة في المؤسسات الخاصة والأهلية الداعمة للمشروعات الصغيرة.

ولا تقتصر المساعدات المقدمة على التدريب فقط، وإنما تقدم أيضا مساعدات في مجال التأمين الاجتماعي والذي يغطي حاليا الأحجام المختلفة للمشروعات في جميع المحافظات مع تنوع أنواع التأمينات المقدمة لها.

ج- المساعدات المقدمة في مجال التمويل: تقوم بعض المنظمات والصناديق ذات الصلة بالمشروعات الصغيرة بتقديم الدعم المالي لها في مختلف مراحل تطورها ومنها الجهات التالية[20]:

- **مصرف التنمية الصناعية:** يقوم المصرف بالأنشطة التالية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- تنمية الأنشطة الصناعية، والأنشطة المرتبطة بها في مصر عن طريق تقديم المساعدات المالية والتمويل اللازم لإنشاء مشروعات جديدة.

- تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة والحرفية بمدها بما تحتاج إليه من آلات وأدوات وذلك بشروط ميسرة.

- تشجيع الخريجين على تملك وإدارة المشروعات ومساعدة الحرفيين وأصحاب الورش الصغيرة على تنمية وتطوير أنشطتهم.

- عقد ندوات ومؤتمرات تساعد على اقتراح الحلول لمشكلات تمويل المشروعات الصغيرة وتبني خطة الانتشار الجغرافي من خلال إنشاء فروع جديدة في مناطق مختلفة.

- **القروض المقدمة من مؤسسات مالية أجنبية و عربية:** قدمت بعض المؤسسات المالية والأجنبية والعربية قروضا كقروض المصرف الدولي، وقروض هيئة التنمية الدولية وغيرها، وتقدم هاته القروض للمشروعات الصغيرة عن طريق عدد من الجهات كالمصارف وخاصة مصرف التنمية الصناعية بحكم التخصص، وشركة ضمان مخاطر الائتمان.

- **المصارف التجارية والإسلامية:** تقوم بعض المصارف التجارية (كمصرف مصر، المصرف الأهلي) وبعض المصارف المتخصصة الإسلامية (كمصرف فيصل الإسلامي المصري، مصرف ناصر الاجتماعي) قروضا ومساعدات للمشروعات الصغيرة.

- **جمعية تشجيع الصناعات الصغيرة للخريجين:** أسس مجموعة من الأساتذة بجامعة حلوان هذه الجمعية بهدف تشجيع الشباب على تنفيذ الأفكار الاستثمارية التي يتقدمون بها للجمعية، و ذلك من خلال تقديم النصح والمشورة و الدعم المالي لهم، إلى جانب تشجيع سياسة التملك عن طريق العمل، وإعادة روح الانتماء والولاء، بالابتعاد عن الوظيفة الحكومية وتشجيع العمل الجماعي الخاص.

- **الصندوق الاجتماعي للتنمية[21] :** أنشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية وفق القرار الجمهوري رقم 04 لعام 1991، وهو يمثل نقطة بداية للبرامج المصرية لتشجيع المشاريع الصغيرة بشكل رسمي، ففي سنة 1998، قام الصندوق بتمويل أكثر من 86 ألف مشروع صغير، بقيمة تقدر بحوالي 450 مليون دولار أمريكي، منها 45 ألف مشروع صغير جدا يعرف باسم "مشروعات الأسر المنتجة والمشروعات المنزلية"، وقد بلغت نسبة هذه المشروعات الأخيرة حوالي 53% من إجمالي المشاريع التي قام الصندوق بتمويلها، بمبلغ يقارب 18 مليون دولار.

---

[20]. هالة محمد لبيب عنبه، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 235 – 238.

[21].هالة محمد لبيب عنبة، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي مرجع سابق، ص 237-238.

يولي الصندوق أهمية خاصة لخريجي الجامعات والمعاهد العليا، فقد قام بدعم إنشاء مشاريع صغيرة لهؤلاء الشباب في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة، كما طرح برنامج "المقاول الصغير"، وسيقوم الصندوق بالتركيز على المشاريع المتوسطة بجانب الصغيرة، لتوفير المزيد من فرص العمل للشباب، ولتمكين هذه المشاريع من التصدير وتسويق منتجاتها في الأسواق الخارجية، ويقوم الصندوق أيضا بتقديم خدمات جديدة بأسعار رمزية، مثل إعداد دراسات الجدوى وتقديم قروض بأسعار تشجيعية في حدود 07% حتى 50 ألف جنيه*.

يقدم الصندوق الاجتماعي للتنمية مجموعة من الآليات المؤسسية الجديدة لتفعيل دوره الداعم للمشروعات الصغيرة و المتوسطة، من أهمها[22]:

- برنامج الحاضنات الصناعية وحاضنات الأعمال، يقوم على توفير المناخ والمقومات اللازمة لقيام نشاط صناعي، وتقديم رعاية فنية مؤهلة.
- برنامج مركز تنمية الأعمال الصغيرة.
- برنامج مراكز التقنية النوعية في مجالات اقتصادية متنوعة، مثل صناعة الأثاث والتعبئة والتغليف وغيرها.
- برنامج المجمعات والأحياء الصناعية، وذلك بالاتفاق مع وزارة الصناعة ومصرف الاستثمار القومي.
- برنامج تنمية الصناعات المغذية لتوفير المعلومات الفنية والاقتصادية الصحيحة.
- برنامج تنمية حقوق الامتياز التجاري.

يعتبر الصندوق الاجتماعي للتنمية من التجارب الرائدة في المنطقة العربية لتنمية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع الاهتمام بشكل خاص بتوسيع فرص العمل أمام خريجي الجامعات والمعاهد العليا، وعلى الرغم من حداثة الصندوق إلاّ أن وقعه الاقتصادي فعال خاصة في ميدان الربط بين الحضر والريف في مجالات الصناعة المختلفة.

- شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

1- التعريف بالشركة: بما أن التمويل هو عصب كل مشروع وإشكالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصرية تقديم الضمانات الكافية التي تطلبها المصارف لمنحها القروض التي تمول احتياجاتها سواء كانت قصيرة أو متوسطة الأجل.كانت فكرة إنشاء شركة ضمان في عام 1989 بمساندة من الحكومة المصرية وبعض المنظمات الدولية، شارك في تأسيسها 06 مصارف مصرية وشركة تأمين من أجل تقديم الضمانات للمصارف لتمكين المشروعات الصغيرة من الحصول على الائتمان أو القروض المطلوبة لتمويل احتياجاتها الرأسمالية ولتدوير رأس المال العامل.

تعمل الشركة بتطبيق ما يسمى الرافعة المالية*لخلق طاقة ضمانية للمشروعات الصغيرة لدى المصارف وتركز الشركة في العمل على تحقيق غرضها لتوفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة على كل من[23]:

أ- المصارف: تعاقدت الشركة مع 33 مصرفا لتوفير الضمانات للتمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة، وذلك بقيام المصرف بدراسة العميل دراسة ائتمانية والاكتفاء بضمان الشركة ضمن شروط منح الائتمان المطلوب.

---

* .1 جنيه مصري = 0.18279 دولار أمريكي، و0.12580 أورو، و12.40123 دج، بتاريخ 13ابريل 2008.

[22]. عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة في معالجة مشكلة البطالة بين الشاب في الدول العربية، مرجع سابق، ص 77 – 78.

* .الرافعة المالية هي مضاعفة حجم التمويل للمشروعات ليصل من 03 إلى 05 أمثال الأموال المتاحة بالمؤسسة والمخصصة لهذه الضمانات.

[23]. محمد عبد الحميد محمود، البدائل التمويلية المستحدثة شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة، ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها،ليبيا ص 02.

وقد أصدرت الشركة ضمانات للمصارف بلغ حجمها منذ بدء نشاطها في عام 1991 مبلغ 1.1 مليار جنيه مصري، وبلغ عدد الضمانات الصادرة 19436 ضمانة بمتوسط قدره 560 ألف جنيه للضمان الواحد وذلك عن ائتمان صادر من المصارف لهذه المشروعات بلغ اجماليه 2.1 مليار جنيه.

وتختلف نسبة الضمانات الصادرة لحجم القروض الممنوحة من المصرف للعميل حسب طبيعة البرنامج الذي تديره الشركة، فبعض هذه البرامج يتحدد فيها نسبة الضمان بـ 50% من القرض الممنوح من المصرف للعميل وتتصاعد هذه النسبة لتصل إلى 100% في بعض شرائح القروض حتى 100 ألف جنيه.

ب- المنظمات غير الحكومية (جمعيات رجال الأعمال الأهلية): تتميز هذه المنظمات بسهولة وسرعة أدائها وتعتمد في نشاطها على عاملين أساسيين هما:

- الانتشار الخارجي.
- سرعة اتخاذ القرار.

أسندت شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي لعدد من هذه الجمعيات تنفيذ بعض البرامج التنموية في منح القروض للفئات المستهدفة، وقد أثبتت نجاحا ملموسا مع انخفاض نسب التعثر بها وذلك لدقة النظم المطبقة ووجود المتابعة المستمرة فقد بلغ حجم القروض الممنوحة من طرف الجمعيات للفئات المستهدفة مبلغ 187 مليون جنيه من خلال عدة برامج تديرها الشركة، و يتراوح حجم القرض الذي تمنحه الجمعية من 1000 جنيه إلى 200.000 جنيه حسب طبيعة البرنامج المسند للجمعية.

2- البرامج المطبقة من طرف شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: تطبق الشركة عدة برامج مختلفة موجهة لفئة معينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل هاته البرامج في[24]:

أ- برنامج ضمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة: طرح هذا البرنامج لضمان قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة لغرض تمويل شراء أصول ثابتة أو تمويل رأس المال العامل وفتح الاعتمادات المستندية، تبلغ نسبة الضمان 50% من مبلغ القرض الممنوح، حدد الحد الأدنى للضمان بـ 10 آلاف جنيه أي أن المقترض يمكنه اقتراض حتى 20 ألف جنيه، أما الحد الأقصى للضمان فحدد بـ 700 ألف جنيه، وهو مبلغ معتبر بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أي أنه يمكنها من اقتراض حتى مليون و400 ألف جنيه، وحددت فترة الضمان من 06 أشهر إلى غاية 05 سنوات مع إمكانية الحصول على تمديد وفترة سماح قبل إرجاع القرض.

يهدف هذا البرنامج إلى زيادة عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة منه في حالة زيادة طاقة الشركة الضمانية لتوسيع قاعدة المستفيدين في جميع مناطق الجمهورية المصرية، لتحقيق حجم إقراض سنوي 200 مليون جنيه عن طريق المصارف المنتشرة لفروعها لتساهم بتوفير 17 ألف منصب عمل سنويا، مع العلم أن عدد مناصب العمل التي وفرها البرنامج بلغت 78 ألف منصب طبقا لآخر إحصائيات في 2002.

كما يهدف إلى تهيئة وتوفير وسائل تدريب للفئات المستهدفة بالاستعانة بجهات فنية متخصصة لرفع الكفاءة الإنتاجية واستخدام التكنولوجيا الحديثة، بالإضافة إلى التعريف بالسوق وظروفه وتوفير المعلومات اللازمة لخدمة هذه الفئة المستهدفة التي يعتمد عليها في تنمية جزء

---

[24]. محمد عبد الحميد محمود، البدائل التمويلية المستحدثة شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة، ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها ،مرجع سابق، ص 03 – 05.

كبير من حجم الاقتصاد القومي لمصر. وقد حقق البرنامج منذ نشأته وإلى غاية 2002/03/31 النتائج التالية:

الجدول رقم (2-3): قيمة الائتمان والضمانات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

القرض أو الضمان الممنوح	القيمة (بالألف جنيه مصري)
خلق ائتمان لدى المصارف	1.567.056
قيمة الضمانات الصادرة من الشركة	640.971
متوسط قيمة القرض	160
متوسط قيمة الضمان	66
أرصدة الائتمان وقروض القائمة المضمونة	360

المصدر: محمد عبد الحميد محمود، البدائل التمويلية المستحدثة شركة ضمان الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة، مرجع سابق، ص 03.

يظهر لنا من الجدول حجم التمويل الممنوح من طرف المصارف إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصرية، وهذا لضمان الشركة لهاته القروض، وهو ما يدل على مدى تحفيز وتشجيع شركة الضمان للمصارف في منح ائتمان لهاته المؤسسات بالرغم من عدم كفاية الضمانات التي وفرتها هاته الشركة، وأوجدت حلا لمشكل غياب الضمانات، بأن تكون هي الضامن في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الممولة من المصرف، مع العلم أن عدد المنشآت المستفيدة من برنامج الشركة هي 9782 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وهو عدد لا بأس به مقارنة بدول نامية أخرى. وتوزع هاته القروض والضمانات على العدد الكلي للمؤسسات حسب فروع النشاط وهي مبينة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (2-4): قطاعات النشاط المستفيدة من ضمانات الشركة إلى غاية 2002/03/31.

القطاع	عدد الضمانات	قيمة القرض (جنيه مصري)	قيمة الضمانات (جنيه مصري)
الصناعة	6386	911.722	389.724
المقاولات	1119	310.578	105.142
الزراعة	760	85.279	40.862
الخدمات	730	100.812	41.722
النقل والمواصلات	304	51.984	22.394
خدمات الأعمال	257	54.125	18.031
السياحة	178	87.124	16.111
المناجم	48	15.432	6.985
المجموع	9782	1.567.056	640.971

المصدر: محمد عبد الحميد محمود، البدائل التمويلية المستحدثة شركة ضمان الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة، مرجع سابق، ص 03.

نلاحظ توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مختلف القطاعات وأكبر عدد من الضمانات حظي به قطاع الصناعة وقطاع المقاولات بـ 6386 ضمان و 1119 ضمان على التوالي، وهذا ما يدل على أن أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو في قطاع

الصناعة والمقاولات عكس الجزائر عند دراسة جهاز ANSEJ فإننا نجد أن أكبر عدد من المؤسسات المصغرة هو في قطاع النقل والخدمات التي لم تحظ بعدد كبير من الضمانات في مصر، وكان الاهتمام بهذين القطاعين لأهميتهما الاقتصادية ومساهمتهما الفعالة في التنمية.

ب- برنامج تنمية المشروعات الصغيرة والناشئة (الم صغرة): اختص برنامج تنمية المشروعات الصغيرة والناشئة بتمويل الحرفيين والمنشآت الصغيرة جدا في جميع الأنشطة الاقتصادية ماعدا النشاط الزراعي، تهدف تنمية هذا القطاع الهام إلى خلق فرص عمل جديدة أمام الحرفيين وخريجي الجامعات بتوفير التمويل اللازم والخدمات المصرفية والضمانات الكافية لها، لأن الفئة المستهدفة في هذا القطاع لا تستطيع التعامل مباشرة مع المصارف بسبب عدم وجود ضمانات كافية وانعدام الخبرة في التعامل مع الجهاز المصرفي.

ينفذ البرنامج عن طريق الجمعيات الأهلية التي يتم اختيارها وفقا لمعايير محددة بهدف تقديم القروض المناسبة بضمان الشركة لتوفير التمويل اللازم لهذه المشروعات حتى للتوسع والنمو دون طلب ضمانات سواء للشركة أو للجمعية، فضلا عن إمدادها بالمعونات الفنية والتدريب اللازم لذلك.

المشروعات المستفيدة من البرنامج هي المشروعات الصغيرة جدا التي لا يتجاوز إجمالي استثماراتها 25 ألف جنيه وذلك بعد استبعاد قيمة الأراضي والمباني، والمشروعات الصغيرة التي عدد عمالها من 01 إلى 06 عامل يتم تمويل رأس مالها العامل، وتمويل الأصول الثابتة كمشروع مستقبلي، تريد الشركة الوصول بهاته الوحدات إلى نقطة التعادل بين إيراداتها ومصروفاتها بمنحها الحافز الرأسمالي من أموال البرنامج ويبلغ 03 مليون جنيه لكل وحدة إقراض لتبدأ كل وحدة في الاعتماد على نفسها.

تخطط شركة الضمان في الاستمرار بضمان الجمعيات الناجحة مما سيترتب عليه مضاعفة التمويل المتاح لإقراض الفئات المستهدفة. ويعزز نجاح الجمعيات الأهلية في تحقيق أهدافها بالاتصال المباشر مع العملاء المستهدفين من خلال مبدأ الانتشار الذي تصل فيه المتابعات الميدانية إلى متابعة كل أسبوع.

يهدف هذا البرنامج إلى:

- إنشاء 30 وحدة إقراض خلال 04 سنوات عن طريق تأسيس والتعاقد مع الجمعيات الأهلية في مختلف المحافظات، وتقوم الشركة بضمان هذه الجمعيات لدى المصارف المتعاملة بهدف إقراض المشروعات الصغيرة جدا، بدون أي ضمانات مطلوبة من المقترضين، و تدريب جميع العاملين بهذه الجمعيات على الأداء طبقا لأدلة العمل التي تم توفيرها.
- يبدأ القرض من ألف جنيه ليصل إلى عشرة آلاف جنيه ثم يزداد إلى خمسة وعشرون ألف جنيه في حالة انتظام العميل بالسداد.
- خدمة ألف عميل بكل وحدة إقراض في السنة الأولى ثم يزداد إلى 1750 عميل في السنوات القادمة.
- الوصول بحجم القروض المصدرة سنويا إلى 165 مليون جنيه بعد استكمال إنشاء هذه الوحدات.
- توفير 75 ألف فرصة عمل خلال مدة تنفيذ البرنامج (04 سنوات) بمعدل سنوي في المتوسط 18750 فرصة عمل.
- الوصول بحجم الضمانات للمستفيدين إلى 225 مليون جنيه منها أموال توفرها الوكالة الأمريكية للتنمية بمبلغ 135 مليون جنيه لوحدات الإقراض بالإضافة إلى ضمانات من الشركة بمبلغ 90 مليون جنيه تمثل ثلاثة أضعاف الأموال المتاحة بالشركة لهذا البرنامج.

ج- برنامج المصغر والممول من الحكومة الايطالية: بدأ تنفيذ هذا البرنامج في أواخر سنة 1999، وأسند إلى إحدى الجمعيات الأهلية غير الحكومية بمحافظة الجيزة بضمان وإشراف متابعة الشركة، يتم تطبيق هذا البرنامج على جميع الأنشطة الاقتصادية ماعدا النشاط الزراعي والنشاطات المتعلقة بالثروة الحيوانية.

يوجه إلى المشروعات الصغيرة جدا البالغ إجمالي استثماراتها من 25 ألف جنيه حتى 40 ألف جنيه وذلك بعد استبعاد قيمة الأرض والمباني، وعدد عمالها من 01 إلى 06 عمال، يكون مقدار التمويل بمبلغ 05 آلاف جنيه ويرفع إلى 40 ألف جنيه في حالة انتظام العميل في السداد، يهدف إلى تمويل رأس المال العامل أو تمويل الأصول الثابتة.

يبلغ حجم التمويل المخطط الممنوح للجمعية بمبلغ 7.5 مليون جنيه في نهاية تنفيذ البرنامج (03 سنوات)، وذلك على أساس تطبيق الرافعة المالية بما يعادل 03 أمثال الأموال المتاحة لهذا البرنامج وقدرها 2.5 مليون جنيه، وعلى أساس تطبيق مبدأ الانتشار، ويصل حجم الإقراض في نهاية البرنامج إلى 15 مليون جنيه، تصل طاقة الوحدة إلى تمويل 3000 عميل على الأقل خلال 03 سنوات، مع تحقيق عمل لا يقل عن 1000 منصب سنويا خلال مراحل تنفيذ البرنامج.

يهدف البرنامج إلى تمويل المشروعات الصغيرة جدا بالتعاون مع أحد المصارف في محافظة الجيزة، وتقوم شركة الضمان بضمان الجمعية لدى هذا المصرف وبالتالي تقدم الجمعية القرض للمستفيد النهائي وذلك بدون أي ضمانات مطلوبة للمصرف أو الجمعية.

إذن نستنتج من خلال التجربة المصرية ، أن دولة مصر استطاعت أن تتخطى مشكل الضمان المطلوب لمنح قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بها، وهذا ما أدى إلى تسهيل وتيسير عمليات منح الائتمان خاصة لهذا القطاع بالرغم من درجة مخاطره العالية، كما أن هاته الجمعيات الخاصة وفي إطار البرامج الحكومية والمؤسسات العمومية بالتنسيق الجيد فيما بينها استطاعت أن تحقق النجاح بالتمويل والمتابعة والدعم الفني، وبالتالي الرفع من عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة والتي هي في إطار التوسع، وبالتالي ضمان تحقيق مساهمتها بفعالية في الاقتصاد المصري، وهنا يظهر الدور الفعال للجمعيات الأهلية الخاصة في مصر بشكل فعال، وهذا ما لا نجد له أي أثر في الجزائر لغياب مثل هذا العمل للجمعيات التي بإمكانها أن تلعب دورا مهما في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثلما تعرضنا له في حالة مصر.

المطلب الثالث: التجربة الليبية في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة[25]

منذ قيام ثورة الفاتح من سيتمر عام 1969 وضعت من ضمن أهداف استراتيجياتها لتنمية الاقتصادية والاجتماعية توفير مصادر دخل بديلة عن النفط لذالك شرعت منذ بداية عقد السبعينات في استثمار عائدات النفط في تنفيذ مشروعات ضخمة في مجالات الصناعة والزراعة والبنية التحتية في مختلف مناطق الجماهيرية بهدف تأسيس قاعدة زراعية وصناعية وبيئة تحتية كبرى وقوى بشرية عاملة لائقة صحيا ومتعلمة يعتمد عليها الاقتصاد الوطني في خلق مصادر دخل بديلة عن النفط .

ومنذ بداية عقد الثمانينات ، ووفقا لرؤيتها في حل المشكل الاقتصادي (الفصل الثاني من الكتاب الأخضر) الذي جاء فيه (إن غاية النشاط الاقتصادي إشباع حاجات الأفراد بالمجتمع وتحقيق سعادتهم وتقدمهم ورفع كفاءتهم وتنمية قدراتهم على الابتكار والإبداع وزيادة الإنتاج). وانطلاقا من هذا المفهوم واستكمالا لجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف المجالات

[25] أمحمد أبو الأجراس ، تجربة الجماهيرية العظمى في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة. مجلة القوى العاملة. السنة الثالثة ـ العدد الثاني عشر ـ ديسمبر (الكانون) 2007 مسيحي. طرابلس

تولت الأجهزة التنفيذية للقطاعات العامة المختلفة وضع الخطط والبرامج واستحداث المؤسسات المالية المتخصصة لمنح القروض في إطار البرنامج الوطني لتصنيع الملابس، وبرنامج الأسرة المنتجة ، وبرنامج تأسيس التشاركيات الأسرية والجماعية في مختلف الأنشطة الاقتصادية والخدمية، وذلك بهدف تمكين أفراد المجتمع خاصة الشباب منهم من بعث مشروعات خاصة بهم لتحسين دخولهم ورفع مستوى معيشتهم ، وزيادة الإنتاج من جهة أخرى. ونتيجة للركود أو الأزمة الاقتصادية التي مر بها العالم، وتدني أسعار النفط، والحصار الظالم الذي فرضه مجلس الأمن على الجماهيرية العظمى عملت قطاعات الدولة التنفيذية على تركيز اهتمامها وجهودها على الدعم والمحافظة على شركات القطاع العام الإنتاجية والخدمية ، والتي كانت تمثل الدعائم الأساسية للاقتصاد الوطني، الأمر الذي أثر سلبا على برنامج تنمية القطاع الأهلي (الخاص) بشكل عام وعلى مساهمة المشروعات الصغيرة بشكل خاص، وعلى العموم يمكن دراسة تجربة المشروعات الصغيرة في الجماهيرية على مرحلتين هما :-

أ- المرحلة الأولى : من 1980 - 2000

منح خلال هذه الفترة العديد من القروض في مختلف المجالات والأنشطة الإنتاجية والخدمية وخاصة من مصرف التنمية حيث بلغت قيمة القروض الممنوحة منه (320,168,633) دينار استفاد منها (5230) مواطنا.كما تم خلالها تمليك العديد من الوحدات الإنتاجية للعاملين بها مثل (مصانع البدل العربية ، مواد البناء ، حضائر تربية الدواجن والأبقار ، مزارع المشاريع الزراعية، جرافات وقوارب الصيد البحري وغيرها). ولكن هذه المشروعات تأثرت خلال هذه الفترة أكثر من غيرها بإجراءات الحصار الظالم الذي فرض على الجماهيرية ، حيث تسبب في ارتفاع تكاليف الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج وقطع الغيار وصعوبة الحصول عليها أحيانا، وتكريس الأجهزة التنفيذية اهتمامها بشركات القطاع العام لمواجهة أثار الحصار.

ب - المرحلة الثانية :2001 وما بعدها

تم التركيز في هذه المرحلة على الأتي :

1. إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني.
2. إعادة النظر في شركات القطاع العام.
3. تفعيل دور القطاع الأهلي (الخاص) للمشاركة في دفع عجلة الاقتصاد الوطني.
4. توفير فرص عمل للباحثين عنه خاصة من الشباب والخريجين الجدد.
5. تخفيض عدد العاملين بالجهاز الإداري للدولة وشركات القطاع العام.
6. تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي بإقامة مشروعات استثمارية في جميع المجالات.

ونتيجة لذلك وضعت جملة من السياسات والبرامج لاستيعاب الباحثين عن العمل والعاملين الزائدين عن حاجة الجهاز الإداري للدولة، وشركات القطاع العام، وتشجيع القطاع الأهلي على المساهمة الايجابية والفعالة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال إقامة وتأسيس المشروعات الصغرى والمتوسطة ومن أهم هذه البرامج والسياسات الأتي :-

أولا : برنامج توسيع قاعدة الملكية (الخصخصة):-

بناءاً على نتائج الدراسات التي أجريت على شركات القطاع العام وفي إطار إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني يتم نقل ملكية الوحدات الاقتصادية من الوحدات العامة إلى الملكية الجماعية ، وقد تضمن هذه البرامج تمليك الوحدات الاقتصادية للراغبين من بين العاملين بها أو من غيرهم على مراحل وذالك بعد تقييمها بشكل اقتصادي وتحديد العدد الأمثل للقوى العاملة اللازمة لها ومعالجة فائض العمالة بها، وذلك بإتاحة فرص عمل أخرى أمامها.

هذا والجدير بالذكر: فقد شمل برنامج توسيع الملكية خلال سنتي 2004 / 2005 مسيحي عدد (200) وحدة اقتصادية تم الانتهاء من تمليك عدد (66) وحدة اقتصادية بقيمة إجمالي قدره (39.200881) دينار ليبي، كما بلغ عدد المملكين (5688) مساهم، أما عدد العاملين بها فيبلغ (6195) منتجا.

ثانيا : برنامج الإقراض:

فقد خصص بالميزانية العامة للدولة خلال الفترة من 2005/2001 مسيحي مبلغ قدره 2 مليار دينار ليبي وذلك لإقراض الأنشطة الإنتاجية والخدمية في مجال المشروعات الصغرى والمتوسطة وزعت على مؤسسات التمويل المختصة كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (2-5): عدد القروض وقيمتها الإجمالية (بالدينار) للفترة 2005/2001

جهة الإقراض	عدد طلبات القروض	عدد القروض المنفذة	عدد المستفيدين	القيمة الإجمالية للقروض بالدينار
مصرف التنمية	11478	7114	16619	570.083.186
المصرف الزراعي	8266	5522	6764	150.940.000
صندوق التحول للإنتاج	4612	1612	9560	438.169.747
الإجمالي	24356	17248	32943	1.159.192.933

المصدر : أمحمد أبو الأجراس .تجربة الجماهيرية العظمى في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة .مجلة القوى العاملة السنة الثالثة ـ العدد الثاني عشر ـديسمبر (الكانون) 2007 مسيحي. طرابلس

وحققت هذه القروض فرص عمل بلغت (37.934) فرصة عمل ، بالإضافة إلى المستفيدين منها وبذلك بلغ إجمالي فرص العمل المحققة عدد (70877) فرصة عمل ، كما بلغ عدد القروض التي منحها المصرف الريفي لذوي الدخل المحدود عدد (36.474) قرضا بقيمة إجمالية قدرها (119.460.617) دينار ليبي ، وذلك بهدف الرفع من مستوى معيشتهم وزيادة إنتاجيتهم.

وهذه القروض قيمتها بسيطة تتروح من (500 / 10000) دينارا للمقترض الواحد ، وتستهدف بالدرجة الأولى ربات البيوت وأصحاب الأعمال اليدوية الحرفية خاصة التقليدية منها.

ثالثا: السياسات

نظرا لأهمية المشروعات الصغيرة في مكافحة مشكلة البطالة واستيعاب الباحثين عن العمل خاصة الشباب والخريجين الجدد، فقد قدر قطاع القوى العاملة قدرة استيعاب هذه المشروعات من الباحثين عن العمل بنسبة 80%، وجاء ذلك بموجب قرار رقم (237) لسنة 2004 مسيحي لتشغيل القوى العاملة الوطنية لمكافحة مشكلة البطالة ، وكلفت القطاعات المختلفة بإعداد الإجراءات التنفيذية المترتبة عليها كل في مجال اختصاصه ومن هذه الإجراءات ما يلي :

1. تحديد الأنشطة الاقتصادية والخدمية التي تم الاقتراض لمزاولتها بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل رقم (50) لسنة 1372 و.ر 2004 مسيحي والتي شملت (97) نشاطا إنتاجيا وعدد (38) نشاطا خدميا وعدد (24) نشاطا حرفيا ، وذلك

بهدف تأسيس مشروعات ذات مردود اقتصادي وتحقق تنمية مكانية واجتماعية وتوفر فرص عمل للباحثين عنها.

2. مباشرة العمل في إقامة ثلاث حاضنات أعمال في كل من(طرابلس، بنغازي، سبها) في مجالات الاقتصاد الخدمي والمعرفي والتكنولوجي وكذلك مجالات سد احتياجات قطاع العمران والبناء والبنية الأساسية. بحيث تتولى هذه الحاضنات تقديم الدعم والمشورة للمبادرين ومساعدتهم في إعداد خطط العمل والتسويق وتدريبهم على إدارة مشروعاتهم بكفاءة ، وكذلك مساعدتهم في الحصول على التمويل اللازم لبعث مشاريعهم.

1 - خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا[26]

تكمن أهمية المشروعات الصغيرة في كونها تتصف بمجموعة من الخصائص التي تسهم بها المشروعات الصغيرة في تنمية الاقتصاد الوطني وذلك على النحو التالي :

1- تتصف المشروعات الصغيرة بأنها مكثفة للعمل وتستخدم فنونا إنتاجية بسيطة.

2- تحتاج هذه المشروعات لرؤوس أموال متواضعة سواء لاقتناء الأصول الثابتة أو رأس المال العامل وبهذا توفر مجالا منتجا لاستثمار رأس المال الصغير والمتوسطة.

3- تتصف بالانتشار الجغرافي ومن ثم القدرة على تحقيق قدر كبير من عدالة التنمية الإقليمية وبالتالي تحد من ظاهرة التركز الصناعي وخطورتها في المدن الرئيسية.

4- اعتماد معظمها على الخامات ومستلزمات الإنتاج المحلية بدرجة أساسية.

5- تساعد على تغيير الهيكل الصناعي، كما إن تكامل بعض هذه المشروعات مع المشروعات المتوسطة والكبيرة تؤدي إلى تنمية وتطوير القطاع الصناعي ككل كما إنها أيضا تشجع على نمو قطاعات أخرى.

6- احتياجاتها المحدودة من الطاقة والبنية الأساسية.

7- تقوم هذه المشروعات الصغيرة بتشجيع الشباب للعمل فيها وتوفير الوقت والجهد الذي يقضونه في انتظار التوظف في القطاعين العام والخاص.

8- تلبى المشروعات الصناعية الصغيرة طلب المستهلكين من ذوي الدخل المنخفض على السلع والخدمات البسيطة ومنخفضة التكلفة[27].

9- إنها إحدى آليات دمج المر أة في النشاط الاقتصادي نظرا لصغر حجم المدخرات التي تمتلكها المرأة بشكل عام في الدول النامية ونظرا لمحدودية البدائل المتاحة أمامها، فإن هذه المشروعات ذات استثمار بسيط وتتطلب مهارات إدارية متواضعة يعتبر أليه هامة جدا تمكن المر أة من أن تصبح أداة إنتاجية فاعلة بدلا من أن تظل عاجزة أمام ما يحدث حولها.

كما أن المشروعات الصغيرة بحكم كونها مكثفة للعمل فهي تفتح الباب واسعا لاستيعاب فائض العمالة الليبية كما إن احتياجها لرؤوس أموال متواضعة تتيح الفرصة أمام الراغبين في العمل الذاتي من المستثمرين وبهذا يتوفر المجال لاستثمار رؤوس أموال جديدة لم يكن من المتوقع أن تتجه إلى الصناعة، كما انه من خلال تشجيع المشروعات الصغيرة وتوسيع وخلق مجالات أمامها يمكن استغلال الأموال المكتنزة لدى الأفراد وخصوصا في الريف وكذلك تعبئة المدخرات وتوظيفها لصالح المجتمع المحلي الذي تتولد فيه هذه المدخرات وتنتشر فيه ظاهر الاكتناز.

إن تنويع مجالات المشروعات الصغيرة بشكل عام لتشمل إلى جانب الأنشطة الإنتاجية أنشطة الخدمات الصناعية، بحيث يكون هناك مشروعات النقل الصغيرة وورش الخدمات الفنية والصيانة ومشروعات التسويق والمكاتب الاستشارية المتخصصة في المشروعات الصغيرة المرتبطة بمجال

---

[26] عطية عبد الواحد. المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تقليص حجم البطالة. الإسكندرية ط1 ه .ص10

[27] إسماعيل عبد الحميد المحيشي، تأثير منظمة التجارة العالمية على المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، ندوة تنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة نحو المستقبل أفضل،طرابلس،2005م ، ص3.

السياحة، وهذا مجال غير مستغل رغم توفر الإمكانيات ، وبحكم أن المشروعات الصغيرة تتصف بالانتشار الجغرافي فإنها تلائم الظروف الليبية حيث إن هذه المشروعات سوف تحد من التركيز الصناعي الذي يقتصر على الساحل الليبي، وبالتالي تساعد على الحد من الهجرة من الريف إلى المدن، وبهذا سوف يتعزز رفع المشاركة الشعبية في الاقتصاد القومي خصوصاً أن معظمها تعتمد على الخامات المحلية، بعكس ما هو قائم حاليا في المشروعات الكبيرة التي تنتج سلعا استهلاكية تعتمد في كل مدخلاتها على الخارج.

2 المشاكل والعقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا[28]:

على الرغم من أهمية المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني ، والاهتمام الذي توليه مختلف القطاعات الاقتصادية لهذه المشروعات ، إلا أنها لا زالت تواجه العديد من المشاكل والمعوقات التي تتعرض طريق المشروعات الصغيرة وتعرقل مسيرتها نحو التطور والتنمية. ومن أهم هذه المشاكل والعقبات ما يلي :-

1. هيمنة المؤسسات المملوكة للدولة على الاقتصاد وهي غالبا ما تدار بشكل غير فعال وتتصف بضعف الكفاءة.
2. وجود مزيج من اللوائح يعرقل تنظيم هذه المشروعات إضافة إلى عدم استقرار السياسات يجعل الأمر بالغ الصعوبة أمام نمو وازدهار المشروعات الصغيرة.
3. بيئة العمل لا تساعد على نمو الأعمال، حيث يظهر استقصاء تقرير التنافسية العالمية أن ليبيا تأتي في المرتبة (109) من (111) دولة في جودة بيئة العمل الوطنية لديها.
4. البيئة الإدارية غير المستقرة والتي خلقتها التغيرات المتكررة في هيكل صنع القرار الإداري والجهاز التنظيمي المعقد، مما يجعله عائقا أمام نمو المشروعات الصغيرة وتحتل ليبيا مرتبة أقل من نظيراتها من الدول في جودة النظام الإداري.
5. وجود بيروقراطية معقدة ومفرطة ، وإجراءات كبيرة تعرقل أصحاب المشاريع المحتملين والذين يرغبون في تأسيس مشروعات جديدة. إذ إن العملية تستغرق ما متوسطه (100) يوم وهي أطول فترة مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
6. صعوبة الحصول على رأس المال المناسب ونوعية الخدمات المصرفية التي هي المعيار في معظم الدول المتقدمة والناشئة ، حيث يعتبر نقص فرص الوصول لرأس المال اكبر عقبة تواجهها المشروعات الصغيرة، أي أن (67%) من المشروعات الصغيرة تواجه صعوبات في الحصول على التمويل من المصارف.
7. انخفاض مستوى جودة وصلاحية البنية الأساسية اللازمة لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة في مختلف المجالات.
8. ضعف المساعدات الفنية المقدمة للمشروعات الصغيرة ، خاصة في مجال إكساب المهارات ومقومات العمل لأصحاب هذه المشروعات أو العاملين بها ، إضافة إلى ذالك عدم تأهيل هذه المشروعات لإنتاج مخرجات (سلع أو خدمات) مطابقة للمواصفات العالمية.
9. محدودية البحث العلمي في مجال دعم وتنمية دور المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني.
10. تواجه المشروعات الصغيرة في ليبيا مشكلة توفير الخامات والمواد الأولية التي يتم استيرادها حيث صغر الكميات التي تطلبها المشروعات يترتب عليه ارتفاع أسعار الشراء الأمر الذي ينعكس على تكلفة الإنتاج.

ومن خلال ما تقدم فإن المشروعات الصغيرة تحتاج إلى الدعم والرعاية وهذا ما ينبغي أن توفره حاضنات الأعمال لهذه المشروعات.

[28] عطية عبد الواحد. المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تقليص حجم البطالة. مرجع سابق ص11

المطلب الرابع: التجربة الهندية

يضم قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الهند أكثر من 3 ملايين وحدة صناعية تساهم بنسبة 35% من حجم المنتجات الهندية، و يبلغ معدل النمو السنوي لهذا القطاع 11.3 % سنويًا وهو معدل يتجاوز بكثير ما يحققه قطاع الصناعات الثقيلة.

يبلغ عدد العمال في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة حوالي 17 مليون عامل ينتجون ما يعادل 107 مليارات دولار، و هو ما يعادل نسبة 10% من إجمالي الناتج الوطني الهندي

إن النظرة الإجمالية المسبقة لواقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الهند تكشف منذ اللحظة الأولى أن هذا النجاح لم يأتِ من فراغ، بل استند إلى مجموعة من العوامل التاريخية والطبيعية، إضافة إلى الإمكانات البشرية وحسن إدارة الموارد والتخطيط، و ما يلاحظ في الهند هو الاستقرار على تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حجم الاستثمارات فيها وليس إلى عدد العمال، حيث أن المؤسسات المتوسطة في الهند هي التي لا تتجاوز تكاليفها الاستثمارية 750 ألف دولار بينما المؤسسات الصغيرة هي التي لا تتجاوز تكاليفها الاستثمارية 65 ألف دولار.

1- أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصناعة الهندية: تنبع القوة الدافعة لهذا القطاع من قدرته الكبيرة على خلق فرص العمل، فبالإضافة إلى التنوع في الصناعات وتشجيع العمل الحر كان للصناعات الصغيرة دور كبير في التنمية التي يشهدها القطاع الصناعي والتنوع الكبير في المنتجات، وأحد أهم العوامل التي ساعدت على هذا النجاح هو تناسب الصناعات الصغيرة للبيئة الاقتصادية في الهند والتي تفتقر إلى الموارد المالية إضافة إلى عدد السكان الكبير، من حيث كونها كثيفة العمالة ولا تحتاج إلى رأس مال كبير. ويوضح الجدول التالي أهم المؤشرات التي تظهر الأهمية النسبية للمؤسسات الصغيرة ونسب مشاركتها في تنمية الاقتصاد الهندي.

الجدول رقم (2-6) : الأهمية النسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الهندي

البيان	نسبة المشاركة
الناتج المحلي الإجمالي	%30
إجمالي الصادرات الصناعية	%45
عدد المؤسسات الصناعية	%95
إجمالي الإنتاج الصناعي	%40
عدد الوحدات المسجلة	3.2 مليون وحدة
العمالة	18 مليون

المصدر: الصناعات الصغيرة والمتوسطة مفتاح التنمية في الهند، نقلا من الموقع:
www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/namaa7-1-00/namaa2.asp

2- السياسات الحكومية و خطط تقديم الدعم والتسهيلات: يمكن القول إن قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة كان وما زال في صميم اهتمام الحكومات الهندية المتعاقبة، ويبدو أن هناك نوعًا من المصالح أو الفوائد المتبادلة بين الطرفين حالت دون الانفصام بينهما؛ فمن ناحية لا تستطيع تلك الصناعات الصغيرة والمتوسطة التخلي عن الدعم الحكومي في ظل التطورات العالمية وسيادة مبادئ المنافسة وآليات السوق الحرة، ومن ناحية أخرى وجدت الحكومة في ذلك القطاع ضالتها المنشودة لتوفير فرص العمل اللازمة لمواجهة البطالة وهو بعد اجتماعي في غاية الأهمية خاصة في ظل استخدام الصناعات الثقيلة للتكنولوجيا قليلة العمالة، فضلاً عن تغطية الطلب المحلي على المنتجات، وتوفير العملة الصعبة والتصدير أيضًا، ومن هنا جاء الاهتمام الحكومي بذلك القطاع.

3- أشكال الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : تتعدد أشكال الدعم الحكومي لقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتشمل أربع قنوات رئيسية تتمثل في:

أ- الحماية: حيث تتولى الحكومة حماية 80 سلعة استهلاكية تقوم بإنتاجها الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تضمن لها عدم المنافسة من كيانات أكبر منها.

ب- التمويل: حيث يسمح لتلك المؤسسات الحصول على قروض ائتمان بنسب فوائد منخفضة للغاية، لتلبية احتياجاتها التمويلية وتوفير السيولة اللازمة لها وبآجال مختلفة.

ج- توفير البيئة الأساسية ومن ذلك التدريب وتطوير مهارات الإدارة والتكنولوجيا؛ وإقامة المجمعات الصناعية، فضلاً عن المساعدة في عنصر التسويق، والربط بين أصحاب الصناعات الصغيرة وبعضهم البعض، ومساعدتهم على أن يكونوا صناعات مغذية للمشروعات الكبرى؛ بتوفير البيانات والمعلومات والفرص المتاحة من خلال قاعدة بيانات متكاملة.

د- السماح للصناعات الكبيرة بتصنيع السلع المخصصة للصناعات الصغيرة بشرط تصدير 50% من منتجاتها للخارج مما يساهم في تحسين وضع ميزان المدفوعات، وتوفير العملة الصعبة والتواجد في الأسواق العالمية مثلما يحدث في صناعة البرمجيات.

4- أهم الجهات المسئولة عن دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: قامت الحكومة الهندية بإنشاء عدد من الهيئات والوحدات التي تعمل خصيصا من أجل توفير الدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعمل جميع تلك الهيئات تحت قيادة و تنسيق وزارة الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية والزراعية ومن أهم تلك الهيئات:

أ- وزارة الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية والزراعية: نظرا لأهمية الصناعات الصغيرة في الهند قامت هذه الأخيرة بإنشاء وزارة خاصة تعمل على دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتنسيق بين الهيئات المختلفة التي تعمل لخدمة هذا القطاع ومن أهم أهداف هذه الوزارة ما يلي:

- إعادة تأهيل ومساعدة الوحدات التي تواجه مشاكل.
- تحديث الشركات الصغيرة.
- مساعدة الشركات الصغيرة على تسويق منتجاتها محليا ودوليا.

ب- وضع جهاز خاص داعم: حيث تتولى الحكومة الإشراف على هذا القطاع ومتابعته من خلال جهاز خاص يسمى "إدارة الصناعات الصغيرة و الريفية "، وعلى الرغم من أنه جهاز حكومي إلا أنه يتبنى وجهة نظر أصحاب الصناعات الصغيرة، ويعالج مشاكلهم من خلال إعادة صياغة القوانين لصالح تلك الصناعات وتقديم الدعم المادي والفني لها، كما يقوم هذا الجهاز بإنشاء المعاهد الخدمية لتوفير الخدمات لها والقيام بعمليات التدريب فضلاً عن إنشاء محطات اختبار الجودة ومراكز البحث والتطوير لتوفير التكنولوجيا اللازمة ودراسات الجدوى المتخصصة. كما يقوم هذا الجهاز أيضًا بصياغة السياسات الخاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة وأن المنتجات لم تعد تقتصر على السلع الصغيرة فقط بل شملت أيضًا السلع الأساسية والتكنولوجية المتطورة.

وإذا كان هناك البعض يشعر أحيانًا في دول أخرى بأن قطاع الصناعات الصغيرة ينتج المنتجات الرخيصة فإن هذا غير صحيح تمامًا في التجربة الهندية حيث تمثل نسبة 35% من منتجات الصناعات الصغيرة هناك سلعًا هندسيًّا فائقة الجودة، وتقوم الفلسفة الهندية في هذا الصدد على فكرة أساسية تتمثل في فتح السوق أمام المنافسة لمنح هذه الصناعة فرصة الاحتكاك مع المنتجات العالمية، ومن ثم تطوير نفسها باستمرار خاصة أن الحكومة لا تستطيع حمايتها في ظل مبادئ تحرر التجارة العالمية .. ومن ثم فإن فلسفة الحكومة في هذا الصدد تقوم على

فتح المجال أمام تلك الصناعات كي تنتج ما تريد، فإذا فشلت في تحقيق أهدافها قدمت لها دعمًا من خلال ميزانية أعدت لهذا الغرض قوامها 125 مليون دولار بهدف تصحيح هياكل تلك الصناعات المتعثرة وتحديث أساليب إنتاجها والأخذ بيدها على الطريق الصحيح.

ج- صندوق لتطوير التكنولوجيا : في الوقت نفسه أنشأت الحكومة صندوقًا آخر للمساعدة في تطوير تكنولوجيا المؤسسات الصغيرة، وتحسين مستوى العمالة بها، رصدت له 50 مليون دولار، وبذلك استبدلت الحكومة الحماية من فرض رسوم وضرائب على المنتجات المستوردة إلى تقديم الدعم المادي والفني لتطوير المنتجات، وهذا بلا شك أكثر جدوى بالنسبة للاقتصاد الوطني في الأجلين القصير والطويل.

د- توفير المؤسسات القاعدية: تقوم الحكومة الهندية أيضًا بتوفير البنى الأساسية للمؤسسات الصغيرة من خلال إقامة المجمعات الصناعية الضخمة التي تشمل شبكات توزيع المياه والاتصالات ومعامل مراقبة الصرف والتلوث، والطرق والبنوك والمواد الخام، ومنافذ التسويق والخدمات التكنولوجية... وفي هذا الصدد تقرر مؤخرًا إنشاء مجمع صناعي ضخم تصل تكاليفه الاستثمارية إلى 1.250 مليار دولار يضم 50 معهدًا فرعيًّا للصناعات الصغيرة، وتتحمل تكاليفه الحكومة بالتعاون مع بنك تنمية الصناعات الصغيرة.

ويتضح جليًّا من سياسة الحكومة في هذا المجال عدم تحديد مواقع بعينها للصناعات الصغيرة، ولكن الحكومة تقدم مزايا وإعفاءات وخدمات معينة في مناطق محددة لتشجيع القطاع الخاص على تنميتها، وتحقيق التوازن في التنمية بين كافة أقاليم الدولة.

5- بعض المشاكل الرئيسية مزمنة: ولا يعني هذا الدعم الحكومي للصناعات الصغيرة في الهند خلو التجربة من المشاكل فما زالت العقبات الرئيسية التي تواجه هذا القطاع، والمشاكل التي تحد من انطلاقه في معظم الدول النامية موجودة كذلك في الهند ولعل من أهم هذه المشاكل والعقبات: نقص التمويل، ونقص المعلومات، ونقص المهارات، بالإضافة إلى غياب عنصر التسويق الجيد والمنافسة للقطاع الصناعي المنظم في الداخل والخارج . وأخيرًا فإن الزعيم الهندي غاندي كان يردد دائماً كلمة "شوماخا" والتي تعني أن أصل كل ما هو صغير جميل.

المبحث الثالث: الدروس المستفادة من هذه التجارب

إن عرض هذه التجارب لا شك أنه يسمح لنا باستخلاص بعض الدروس للاستفادة منها، و هذا بإسقاطها على الاقتصاد الجزائري، وتكييف واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر معها، بغية فرض إقلاع اقتصادي حقيقي. وعلى العموم إن:

إن التجربة الإيطالية تميزت بخلق تكتلات صناعية في منطقة واحدة، بالإضافة إلى تقسيم العمل بين الشركات حيث تكون كل منها مسئولة عن مرحلة معينة من مراحل الإنتاج، حيث ساعد هذا على زيادة التعاون بين الشركات بعضها مع البعض الآخر بالإضافة إلى مرونة التعامل ومرونة سير العمل، كما ساعد ذلك على زيادة الإنتاجية بما لا تستطيع عليه كبرى الشركات، كما أدى الاهتمام بمعايير الجودة إلى زيادة جودة المنتجات وتنافسيتها ليس فقط في السوق المحلي ولكن أيضا في السوق العالمي، هذا بالإضافة إلى سياسات التجارة الخارجية التي تعمل على أساسها الحكومة الإيطالية والتي أدت بدورها إلى وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى العالمية.

في حين تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان ذات أهمية كبيرة، حيث اعتمدت عليها الدولة في إعادة إحياء الاقتصاد.

و ما يميز التجربة اليابانية أيضا هو التنظيم الشديد للهيكل المؤسسي للعمل، من حيث تعدد الجهات التي تعمل من أجل دعم هذا القطاع وتوزيع الأدوار بمنتهى الدقة، بالإضافة إلى

ذلك تتميز التجربة اليابانية بالعمل المنظم من أجل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس فقط داخل اليابان ولكن خارجها أيضا، حيث أنشأت الحكومة العديد من المكاتب حول العالم والتي تعمل على توفير المعلومات اللازمة لأصحاب تلك الشركات عن الأسواق الأخرى والفرص المتاحة بها، بالإضافة إلى تقدم المنتج الياباني من هذا القطاع لأسواق أخرى.

أما التجربتان الليبية والجزائرية بالرغم من حداثة تطبيقهما في الميدان فكل القوانين والنصوص تجاه هذه المؤسسات يبقى مميزا مقارنة بالدول الأخرى باعتبارهما يملكان وفرة من السيولة وهذه خاصية مفقودة لكثير من المؤسسات في دول أخرى.

و من خلال ما تقدم، ولنجاح الدولة الجزائرية في ترقية وتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية، يتطلب مراعاة ما يلي :

المطلب الأول: التفسير الدقيق لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : إن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو عامل أساسي لوضع سياسات وتشريعات وبرامج وخدمات جيدة لهذا القطاع، كما أنه شرط أساسي لبناء قواعد بيانات متسقة وموثوق بها ويمكن تحليلها وذلك لمساعدة كل الأطراف المعنية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فهم هذه المؤسسات وتقييم أثر التغيرات الخاصة ببيئة العمل عليها من خلال إجراء المشاورات ووضع الحلول الملائمة.

ومع هذا فإن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقارنتها بين الدول تعتبر مهمة معقدة حيث أن هذه المؤسسات ليست مفهومًا مطلقًا ولكنها مفهومًا نسبيًا حيث أن معايير تعريف نطاق أو حجم الأعمال يختلف من دولة لأخرى، فعلى سبيل المثال هناك من يعرفها على أساس الأصول الكلية أو حجم العمالة أو رقم المبيعات أو رأس المال المدفوع وهناك دول يختلف التعريف لديها باختلاف القطاعات، كما أن الكثير من الدول تستخدم أكثر من مؤشر في آن واحد. ورغم أن تسمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختلف حسب ظروف كل دولة إلا أنها عادة ما تشير إلى أعمال تمارس نشاطها من خلال شخصية معنوية أو طبيعية وقد تشمل أو لا تشمل فئة العاملين لحسابهم وهي الفئة التي تتزايد أهميتها[29].

ورغم أن هناك دولا كاليابان وإيطاليا قد وضعت تعريفًا قانونيًا رسميًا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن هناك العديد من الدول الأخرى التي قد تستخدم فيها الهيئات الإحصائية المركزية أو المنظمات صانعة السياسات معيارًا أو مجموعة معايير عند جمع بيانات أو وضع سياسات عامة لها، بينما تقوم إدارات خاصة ببرامج معينة باستخدام معايير مختلفة لوضع السياسات والأهداف الخاصة بكل منها، وهذا الوضع قد يثير مزيدًا من اللبس عندما يكون هناك تحيزًا لقطاعات معينة خاصة في الدول النامية كالصين حيث أن الكثير من المعلومات الإحصائية التي يتم نشرها تتعلق بالقطاع الصناعي حيث أن هذه المعلومات يسهل حصول الحكومة عليها.

وتعتبر عملية جمع البيانات من الأمور الهامة حيث تتعامل البيانات مع مجتمعات كبيرة وعادة ما تكون مكلفة جدًا في الحصول عليها ومعالجتها ما لم تكون منتج ثانوي لبرامج خاصة بجمع البيانات، ولهذا السبب فان هناك العديد من الدول التي تحصل على معلومات عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة من مصادر موجودة بالفعل كالضرائب وبرامج التعدادات وتقوم باستكمال هذه البيانات من خلال دراسات مسحية مستهدفة.

---

[29] دليلة حضري، آليات التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات شمال إفريقيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2007، ص 115.

والخلاصة هي أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو عنصر هام في وضع البرامج والسياسات، لكنها لابد أن تعد وفقًا لظروف كل دولة ومن الضروري تحديد ومعرفة ما إذا كانت هناك حاجة لتعريف شامل وما هو مدى تعقيد هذا التعريف وإذا كان لابد من تغيير التعريف لدرجة ما وفقًا لسياسة معينة أو وفقًا لأهداف كل برنامج، وبطبيعة الحال ستكون الجدوى من هذا التعريف محل اعتبار خاصة إذا كان الأمر يتعلق بوضع ومعالجة قواعد البيانات وغيرها من البيانات المكملة.

المطلب الثاني: توفير بيئة أعمال مساندة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: فيما يتعلق ببيئة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن سياسات الاقتصاد الجزئي وبرامج التنمية تتأثر كثيرًا بعوامل تتعلق بثورة تكنولوجيا المعلومات والتحول المصاحب له في اقتصاد المعرفة والإنتاجية وتنمية التجارة. وهناك مجالات تركيز مشتركة بين الحكومات عند محاولتها توفير بيئة عمل مساندة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشمل بناء إطار السياسات السليم لأمور كالمنافسة، حقوق الملكية، الإفلاس، الضرائب هذا إلى جانب أن معظم الحكومات تلعب دورا رائدًا ومهما لملئ الفراغ في المجالات التي تكون مؤثرة بدرجة أكبر في مواجهة العقبات التي تعترض إنشاء ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا الدور يشمل أمورًا كثيرة مثل التمويل، تطوير المهارات خدمات المعلومات، التكنولوجيا، الابتكارات، تنمية الأسواق. وقد يتم القيام بهذا الدور أحيانا بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات تملكها الحكومة كالبنوك التي تضع السياسات وإن كان هناك اتجاه متزايد للقيام بهذا الدور من خلال المشاركة بين القطاعين العام والخاص. كما قد أصبحت مسألة استرداد التكلفة ضمن أهم الاعتبارات بالنسبة لمعظم الحكومات خاصة بالنسبة للخدمات التي يجري تقديمها وفقًا لحاجات خاصة.

ومن الواضح أن كل الحكومات تدرك الدور الاقتصادي الهام الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس فقط في مجال توليد الدخل القومي وتوفير فرص عمل، ولكن أيضا في الابتكارات التكنولوجية وإعادة الهيكلة والتأهيل الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي والتنمية.

إن المقارنة بين المساهمات الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المشار إليها هنا ليست بالأمر السهل، خاصة بسبب مسألة التعريف التي سبق الحديث عنها، إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ناحية أخرى توفر فرص عمل وكذلك تعتبر هي المصدر الرئيسي للناتج المحلى الإجمالي للقطاع الخاص كما أنها وإن كانت تقدم مساهمة ضئيلة في الصادرات ولكنها مساهمة فعالة في معظم الدول.

3- البيئة المؤسسية: على المستوى المؤسسي يوجد لدى معظم الدول هيئة حكومية خاصة واحدة مسئولة عن وضع سياسات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وعن الدفاع عنها، وتقوم هذه الهيئة بالتنسيق مع الأجهزة المركزية وإدارات البرامج والمكاتب الإقليمية إلى جانب المستويات الحكومية الأخرى والمنظمات الخاصة وغير الحكومية، وفي مجال الخدمات المالية فإنه في الوقت الذي تشارك فيه الدول المؤسسات المالية والتجارية وكذلك المؤسسات غير الهادفة للربح، فان لدى الهند بنك حكومي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما تهدف الصين أيضا لإنشاء بنك خاص بسياسات هذا القطاع.

4- التمويل : تنظر كل الدول للنظام الضريبي كأداة مالية داعمة قوية خاصة وإدراكًا للتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند تأسيسها ونموها إلى جانب مساهمتها المميزة في الاقتصاد والمجتمع ككل، فإن معظم الدول تمنح معاملة ضريبية تفضيلية للمؤسسات والأعمال الصغيرة وهنا عادة ما يتم التركيز على ضريبة الدخل، والتي غالبًا ما تفرض على نحو تدريجي على الدخل أو الأرباح ولكن أيضًا يمكن أن تفرض على الأرباح الرأسمالية.

وبالنسبة لتمويل الديون فإن الدول تلعب دورها هنا في سد الفجوة التمويلية إلى جانب الدور الرئيسي الذي اتخذته معظم البنوك ومؤسسات الإقراض، وفي معظم الدول فان الحكومات تسعى الآن لتشجيع مؤسسات تمويلية أخرى للقيام بدور ريادي في إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل اتحادات الائتمان في كندا والمملكة المتحدة وبنك المدينة التجاري في الصين ومؤسسات التمويل المعتمدة في جنوب أفريقيا، وفي الصين، والهند هناك بعض الاعتماد على الحصص أو المخصصات المخصصة للبنوك لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عامة أو الفئات المستهدفة في مجتمع هذه المؤسسات كما أنه قد تم تعديل بعض القواعد التنظيمية البنكية والتي تتعلق برأس المال العامل مثلا.

5- تنمية الموارد البشرية : تعتبر قضية الموارد البشرية أهم قضية تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل الدول ، حيث يحتاج أصحاب الأعمال والمؤسسات المقامة إلى تنمية المهارات الإدارية ومهارات العاملين والارتقاء بهم حتى يتمكنوا من النجاح في الأسواق التي تشهد منافسة متزايدة محليًا ودوليًا، كما أن المهارات الإدارية تعتبر عاملا حاسمًا في تحديد قدرة المنشأة في الحصول على التمويل اللازم للبدء في النشاط أو التوسع فيه، وفي مواجهة هذه التحديات أعطت الحكومات محل الدراسة أولوية للنهوض بالمهارات الإدارية والتنظيمية للمؤسسات الصغيرة ولتسهيل الوصول إلى الخدمات الإرشادية والاستشارية وتحسين خدمات المعلومات.

6- التكنولوجيا والابتكار: بينما تسعى اتفاقيات التجارة دائما إلى توسيع المجال أمام الفرص التسويقية تواجه العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منافسة متزايدة من كبار المنافسين المحليين و الدوليين. وتعتبر الابتكارات التكنولوجية في كافة المجالات هي عاملا رئيسيا في زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية. وتواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل الدول عقبات في هذا الشأن. بالإضافة لذلك فإن المؤسسات الصغيرة تحتاج لزيادة فهمها واستفادتها من الإنترنت والتجارة الإلكترونية إلي جانب مواجهتها لهذه القضايا في إطار تنميتها لمنتجاتها وخدماتها.

ومن منظور قطاعي، تاريخي كان هناك اعتماد كبير على الصناعات كثيفة العمالة والقطاعات التي تعتمد على الموارد في الدول النامية. وبالرغم من ذلك فان هناك الآن تركيز متزايد على تحفيز الصناعات القائمة على المعرفة، وهو ميدان تتفوق فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وبالإضافة للمساعدة في تنمية الصناعات القائمة على المعرفة تركز أولويات السياسية المتعلقة بهذه المؤسسات على أمور مثل التحديث، تحسين الروابط التنظيمية، تحسين نظم تكنولوجيا المعلومات، تقديم المساعدة لاستخدام التجارة الإلكترونية.

ولدى كل الدول برامج أو مبادرات لتقديم المساعدات المادية والمزايا الضريبية لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التعامل مع القضايا التكنولوجية ومواجهة احتياجاتهم من تكنولوجيا المعلومات وتشجيعهم على استخدام التجارة الإلكترونية وتعمل دول كثيرة على الاستفادة من المؤسسات البحثية الحكومية لمساعدة ومشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استخدام وتطوير التكنولوجيا الجديدة ويبدو أن الدول المتقدمة بدأت بالفعل في إقامة هيكل الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشارك فيه القطاعين العام والخاص كما تقوم بتوجيه بعض الموارد الهامة نحو بعض المجالات مثل التكنولوجيا ذات المخاطرة العالية.

وتركز الدول النامية على تنمية المناطق التكنولوجية والحضانات التكنولوجية وزيادة جودة المنتج. وقد كان للصين مبادرة هامة لمواجهة مشكلة قلة المهارات التكنولوجية وذلك

بوضع مجموعة برامج تضم مقدمي الخدمات المستهدفة المنظمين المهاجرين العائدين الصينيين المتعلمين في الخارج إلى جانب تقديم إعفاءات ضريبية لخدمات دعم التكنولوجيا.

7- تنمية الأسواق: في ضوء نتائج الدراسات التي أجريت على الدول تبين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه العديد من التحديات المشتركة أمام تنمية وتطوير الأسواق، خاصة أن اتفاقيات التجارة ستؤدى إلى فتح الأسواق المحلية والتصديرية وتعريضها لمزيد من التحديات التنافسية والفرص.

وتعتبر هياكل التكلفة المرتفعة وجودة المنتج، وموارد التسويق المحدودة من العقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق المحلية وأسواق التصدير، ففي السوق المحلية هناك تحديات أخرى تشمل الوصول إلي معلومات عن السوق المنافسة من الشركات الكبرى والأجنبية وضمان نصيب كبير من المشتريات والمناقصات الحكومية، وفي أسواق التصدير تكمن التحديات الرئيسية في الحصول على المعلومات السوقية، تمويل الصادرات ومعرفة كيفية تنفيذ المبادرات التصديرية في الأسواق المستهدفة.

وفيما يتعلق بتنمية الأسواق تعطي معظم الدول أولوية لقضايا مثل زيادة القدرة التنافسية للمنتج وتشجيع مزيد من التعاون بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة من خلال تحالفات إستراتيجية والتعاقد من الباطن وعلاقات سلاسل التوريد Supply chain ، و في الأسواق المحلية بصفة خاصة هناك تركيز مشترك على زيادة نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المشتريات والمناقصات الخاصة بالقطاع العام، وفي حين تساعد كل الدول مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة في الاستفادة من المشتريات والمناقصات الحكومية، يبدو أن أسلوب الولايات المتحدة في وضع نظام للحصص هو الأكثر فاعلية، كما أن للولايات المتحدة أيضًا مبادرة ضمان السندات(Surety guarantee) bond لزيادة فاعلية أسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتهم في التأهيل للحصول على نصيب من المشتريات والمناقصات الحكومية.

وبالنسبة لأسواق التصدير تتضمن أولويات الحكومة عادة زيادة الوعي بالفرص والتحديات التي تواجه التصدير ، وتحسين المعلومات، والتدريب، ونظم الدول أيضا على تطوير مراكز دعم الصادرات من أجل تقديم المعلومات والاستشارات الدعم، وتمويل الصادرات. وتعمل معظم، وإمكانيات الوصول لبرامج المساعدات التمويلية الحكومية للمصدرين. ومن الأمور الشائعة أيضًا قيام الحكومة بوضع برامج مدعمة للتعريف بأسواق التصدير وكذلك إنشاء مؤسسات متخصصة لتمويل صادرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتعتبر الدول المتقدمة من أكبر مستخدمي خدمات الإنترنت للحصول على المعلومات التصديرية والتدريب.

إن هذه التجارب رغم قلتها غير أنها جديرة بالاحتذاء، و تسمح لنا بتدعيم خطوات الاتجاه نحو دعم تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وعلى العموم يمكن التوصية أيضا بما يلي:

- دعم مفهوم خلق شبكات من الشركات الصغيرة والمتوسطة بين أصحاب تلك الشركات من خلال الاجتماعات والمشاركة في الأنشطة المختلفة.
- إعادة البناء والهيكلة على مستوى الشركات، وتحسين البيئة المؤسسية.
- خلق و تحسين الحوار بين القطاع العام والخاص.

كما يمكن أن ندرج أهم السياسات التي من الممكن النظر إليها بعمق وهي:

- إنشاء التجمعات والشبكات الصناعية المتخصصة والتي تتكون من عدد من الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تعمل في نفس المجال حيث تتجمع معا وتعمل ككيان واحد، ويكمن دور الحكومة في التعريف بهذا النظام وتشجيع الشركات عليه وتقديم التسهيلات اللازمة لذلك. وعند بداية التفكير في إنشاء أحد تلك التجمعات يجب تحليل البيئة المحيطة من أجل معرفة احتياجاتها ومواردها.
- التخصيص بين أفراد التجمع الواحد، ووضوح التقسيم الداخلي للمسئوليات.
- يكون التسويق لمنتجات تلك الشركات وتنظيم المعارض الخاصة لهم من مسؤولية الدولة.
- إنشاء هيئة متخصصة لهذا القطاع، بالإضافة إلى التنسيق بين الجهات المختلفة التي تعمل لخدمة هذا القطاع.

يجب أن تتميز استراتيجيات العمل الخاصة بكل شبكة من الشبكات المتخصصة بالمرونة والقدرة على أن تتشكل طبقا لنشاطها وأهدافها والبيئة المحيطة بها والتي تصمم بعد تحليل دقيق لاحتياجات كل شبكة والبيئة الاقتصادية المحيطة والتي منها تستطيع الشبكة الحصول على احتياجاتها.

- ضرورة أن يكون هناك حوار متبادل بين أصحاب تلك الشركات من ناحية والحكومة والهيئات التنفيذية من ناحية أخرى، من أجل عرض احتياجاتهم والمشاكل التي تقابلهم، حيث من الممكن أن يتم ذلك من خلال إنشاء لجنة متخصصة تعمل تحت مضلة الهيئة الخاصة بهذا القطاع.
- توفير التدريب للقوة البشرية ليس فقط من الناحية الفنية ولكن أيضا من الناحية الإدارية.
- وضع تشريعات خاصة تعمل على توفير بيئة صالحة لعمل تلك الشركات بحيث تقوم بحمايتهم، وتنظيم أعمالهم.
- التطوير التكنولوجي يعتبر أحد العوامل الهامة والتي تسهل وتسرع من عملية الإنتاج والبيع فبالإضافة إلى معرفة احدث طرق الإنتاج، يعتبر دعم التجارة الالكترونية ومساعدة تلك الشركات على أن بكون لها مواقع لعرض منتجاتها، مما بعمل على تسويق منتجاتها محليا وعالميا.
- إلغاء الحواجز الجمركية لتسهيل انتقال صادرات هذه المؤسسات إلى بقية الدول العربية إضافة إلى تسهيل انتقال رؤوس الأموال الخاصة للاستثمار في هذا القطاع بحرية داخل أي دولة عربية.

خلاصة الفصل

في هذا الفصل تم التطرق إلى بعض التجارب للمجموعة لبعض الدول، حيث اعتمدت السلطات العمومية في كل من «فرنسا، ألمانيا اليابان » بشكل مكثف على دعم الجانب التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفته المحرك الأساسي لتنمية المؤسسات ومن ثمة قدرة هذه المؤسسات على الاستثمار.

حرص هذه الدول المتقدمة على تطبيق تكنولوجيات الاتصال والمعلومات لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور فعال لاستمرارية تنمية المؤسسات وتوفير المعلومات عن الأسواق وضمان الاتصال المعلوماتي بين المؤسسات.

إن هذه التجارب رغم قلتها غير أنها جديرة بالاحتذاء وتسمح لنا تدعيم خطوات الاتجاه نحو دعم تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، فضلا عن السياسات المتخذة داخل كل دولة على حدا. ويمكن دعم مفهوم خلق شبكات من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين أصحاب تلك المؤسسات من خلال الاجتماعات والمشاركة في الأنشطة المختلفة وإعادة البناء والهيكلة على مستوى المؤسسات وتحسين بيئتها وخلق حوار بين القطاع العام والخاص.

الفصل الثالث
دور حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

مع الدخول في القرن الواحد والعشرين، وتماشياً مع الانطلاقة الاقتصادية الكبرى التي أتيحت للقطاع الخاص بشكل عام، والمؤسسات الصغيرة بشكل خاص ، فإن الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة تلك التي تستحدث وتطور التكنولوجيات الجديدة لا يمكن إغفاله أو التقليل من أهميته.

هذا الدور الحيوي يعمل على تطوير المجتمع والإسراع في عملية التنمية، لذلك فإن الدول العربية والإسلامية شأنها شأن بقية دول العالم التي تبحث عن تدعيم دورها في الخريطة العالمية سياسياً واقتصادياً يجب أن تتسلح بسلاح العلم والتكنولوجيا ، وذلك باستخدام أقصر الطرق التي يسمح بها الموقف الحالي لنا، ألا وهي نقل وتوطين بعض التكنولوجيات المتقدمة،

خاصة وأن هناك الكثير من التكنولوجيات سهلة الانتقال والتوظيف في خدمة عمليات التنمية، مثل تكنولوجيا المعلومات.

وفي إطار عمليات التنمية الشاملة التي بدأتها العديد من الدول النامية منذ بداية عقد التسعينيات، بدأت عمليات البحث عن آليات جديدة فعالة، من أجل مواجهة الأوضاع الاقتصادية المترتبة على تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، ومواجهة سياسات السوق المفتوح التي تنتهجها معظم دول العالم الآن.

ونظراً لارتفاع نسب البطالة بين الشباب المتعلم من الخريجين على مختلف مستوياتهم التعليمية، فإن الكثير من دول العالم المتقدمة والنامية تسعى للقضاء على مشكلة البطالة، وتنشيط عمليات نقل وتوطين التكنولوجيا قد سعت إلى استحداث آليات الأعمال وحاضنات الأعمال التي تأتي في مقدمة الحلول العملية التي قامت العديد من الدول الصناعية المتقدمة بتوظيفها[1].

سنحاول في هذا الفصل الذي قسمناه إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول خصصناه لمفهوم وأهمية حاضنات الأعمال، أما المبحث الثاني فسوف نناقش فيه آليات إنشاء وإدارة حاضنات الأعمال.

في حين خصص المبحث الثالث لاتجاهات والتجارب الحديثة في صناعة حاضنات الأعمال.

المبحث الأول: مفهوم وأهمية حاضنات الأعمال

أصبحت تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بيئة مناسبة للابتكار والتطوير ولكن لابد من أن يتم مساعدتها لمواجهة المشاكل التي تعترضها. حيث أن كافة أصحاب الأفكار الريادية لا يستطيعون البدء بتنفيذ مشروعاتهم نظرا للعديد من المخاطر التي تعترضهم ، سواء كانت هذه المخاطر مالية تسويقية أو إدارية، ونتيجة للاهتمام الرسمي والخاص بهذا القطاع الحيوي الهام ألا وهو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فقد طرحت العديد من الأفكار والآليات، لتأهيل ومساعدة وتطوير المنشات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل حقلا خصبا للابتكار والتطوير ، ومن ابرز هذه الآليات المطروحة حاضنات الأعمال التي تعتبر أحد الوسائل الرئيسية ال لازمة لتطوير وتنمية روح الريادة والابتكار والتطوير في قطاع المنشآت الصغيرة و المتوسطة.

وتزداد أهمية حاضنات الأعمال للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عموما، وفي الدول النامية على وجه الخصوص في ظل ما ينجم عن سوق العمل من تحديات وتطورات في الجوانب الفنية والتكنولوجية، والتسويقية...الخ.

وبالتالي هي بحاجة إلى احتضان ورعاية وتأهيل ومساندة ولا يمكن توفير ذلك إلا من خلال حاضنات الأعمال

المطلب الأول: نشأة حاضنات الأعمال[2]

ترجع نشأت الحاضنات إلى أول مشروع تمت إقامته في مركز التصنيع المعروف باسم Batavia في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك عام 1959 عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلى مركز للأعمال ، يتم تأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشروع، مع توفير النصائح والاستشارات لهم، و قد لقت هذه الفكرة نجاحاً كبيراً ، خاصة وأن هذا المبنى كان يقع في منطقة أعمال ، وكان قريباً من عدد من البنوك ومناطق التسوق والمطاعم، وتحولت هذه الفكرة فيما بعد إلى ما يعرف بالحاضنة، ومنذ عام 1959 هناك الآلاف من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي أقيمت في هذا المركز، والذي يعمل حتى الآن وتحت نفس الاسم القديم، وهو " Center Batavia Industrial"، لكن هذه المحاولة

[1] أيمن على عمر، المشروعات الصغيرة "مدخل بيئي مقارن ""الدار الجامعية. الابراهمية.2007م. ص91 - 92مصر

[2] أيمن على عمر، المشروعات الصغيرة "مدخل بيئي مقارن ""مرجع سابق . ص 92 - 95

لإقامة الحاضنات لم يتم متابعتها بشكل منظم حتى بداية أعوام الثمانينيات ، وتحديداً في عام 1984، حينما قامت هيئة المشروعات الصغيرة بوضع برنامج تنمية ، وإقامة عدد من الحاضنات، وفي هذا العام لم يكن يعمل في الولايات المتحدة سوى 20 حاضنة فقط ، والتي ارتفع عددها بشكل كبير، خاصة عند قيام الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال (NBIA) في عام 1985، من خلال بعض رجال الصناعة الأمريكيين، وهي مؤسسة خاصة تهدف إلى تنشيط تنظيم صناعة الحاضنات، وفي نهاية عام 1997 وصل عدد الحاضنات في الولايات المتحدة إلى حوالي (550) حاضنة. أما حاضنات المشروعات التكنولوجية فهي حديثة العهد نسبيا ((ويرجع تاريخ حاضنات المشروعات التكنولوجية إلى بداية عقد الثمانينيات، حيث ظهرت الحاجة إلى خلق فاعليات جديدة قادرة على دعم ورعاية الاختراعات والأبحاث التطبيقية والإبداع التكنولوجي وتحويلها إلى شركات ورفع فرص نجاحها.

وفكرة الحاضنات مستوحاة من الحاضنة التي يتم وضع الأطفال غير المكتملين فيها فور ولادتهم من أجل تخطي صعوبات الظروف الخاصة المحيطة بهم، وذلك عن طريق تهيئة كل السبل من أجل رعايتهم، ثم يغادر الوليد الحاضنة بعد التأكد من قدرته على النمو والحياة حياة الطبيعية وسط الآخرين)) [3].

شكل رقم (3-1): يوضح التطور التاريخي لفكرة حاضنات الأعمال.

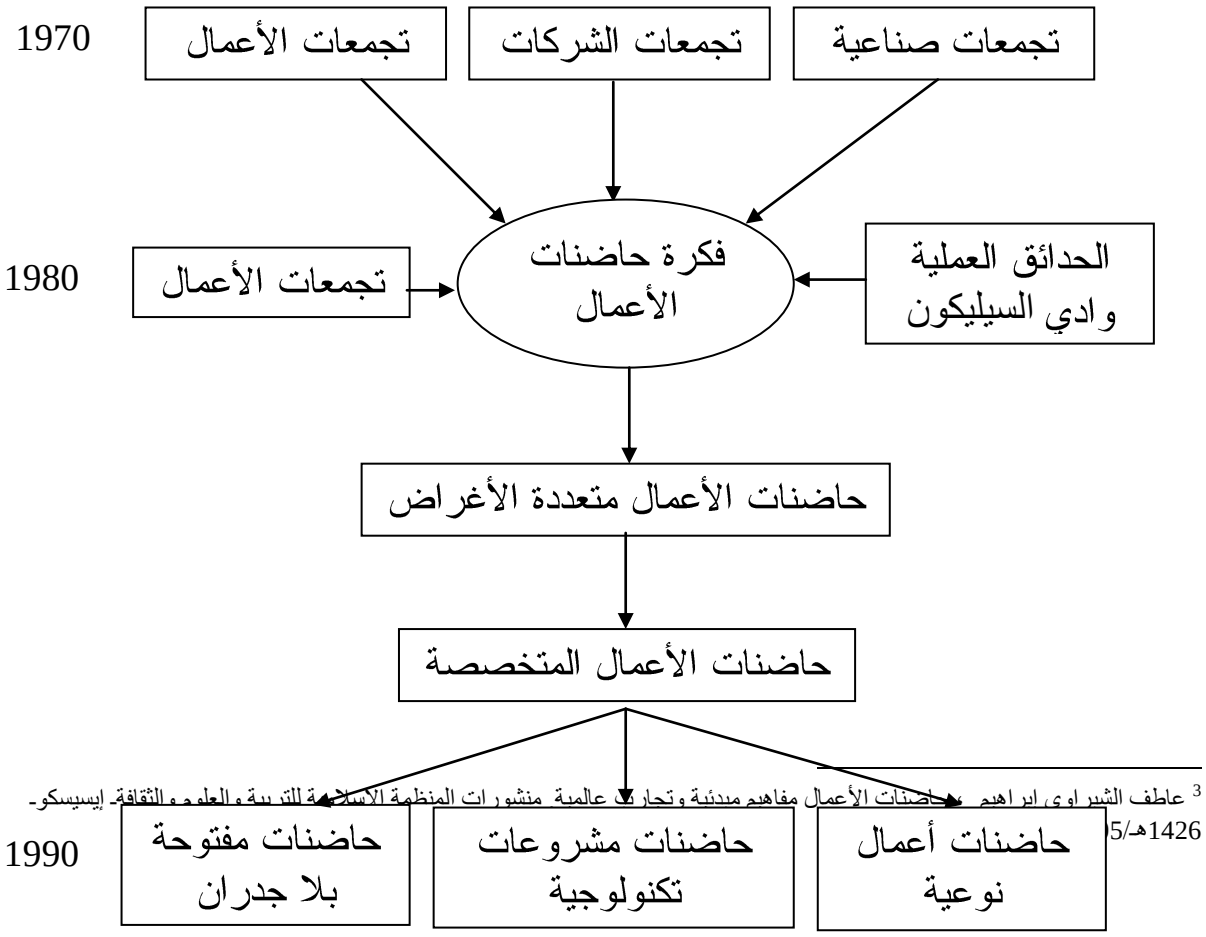

[3] عاطف الشيراوي ابراهيم ، حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة- إيسيسكو- 1426هـ/5

المصدر :عاطف الشبراوي إبراهيم، حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية مرجع سبق ذكره.

وتذكر الدراسات عن التجربة اليابانية في إقامة حاضنات الأعمال ، أن أول حاضنة مشروعات تمت إقامتها في اليابان كانت في خلال عام 1982، حيث قامت الحكومة والشركات الخاصة الكبيرة بتنفيذ وإقامة أولى الحاضنات، ثم قامت بعد ذلك إدارة المدن والأقاليم المختلفة بإقامة عدد آخر من الحاضنات.

ومنذ بداية أعوام الثمانينيات، حيث البداية الفعلية لإقامة الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية، لم تتوقف منظومة الحاضنات عن التطور، حتى أصبحت اليوم تمثل صناعة قائمة بذاتها يطلق عليها البعض "صناعة الحاضنات". وإذا نظرنا إلى تطور الحاضنات كصناعة في العالم، نذكر أن هناك حالياً حوالي 3500 حاضنة أعمال تعمل في مختلف دول العالم، منها حوالي 1000 حاضنة في الولايات المتحدة الأمريكية فقط، وانتشار حوالي 1700 حاضنة في 150 دولة من دول العالم النامي، تمتلك منها الصين 465 حاضنة، وكل من كوريا الجنوبية والبرازيل حوالي (200) حاضنة لكل منهما، بينما تمتلك الدول العربية عدداً من الحاضنات نذكر منها: البحرين واحدة، المغرب 2، تونس واحدة[4] .

شكل رقم (3-2): يوضح أهم الدول التي لديها برنامج للحاضنات وعدد الحاضنات العاملة بها

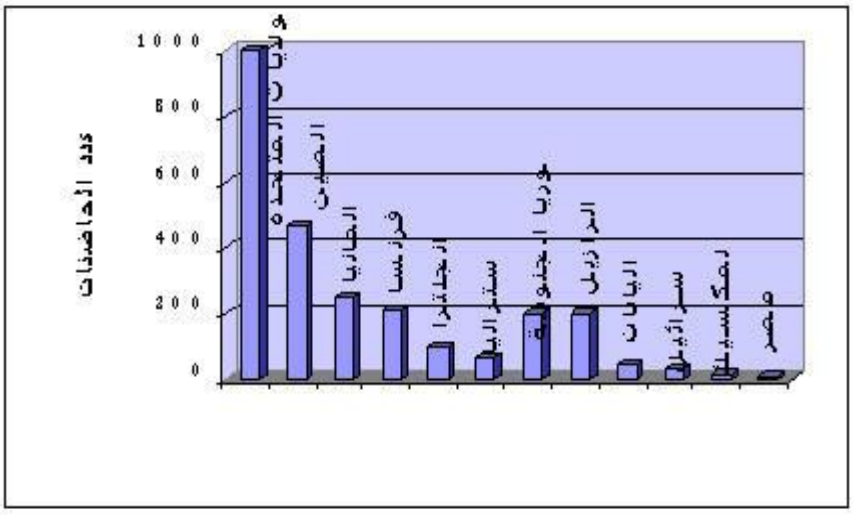

المصدر : عاطف الشبراوي إبراهيم ، حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية. مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني: مفهوم حاضنات الأعمال

ورد في مختار الصحاح للرازي كلمة حضن بمعنى الضم إلى الحضن، وحضنت المرأة ولدها (حضانة)، وحاضنة الصبي التي تقوم عليه في تربيته. تستخدم كلمة الحاضنة في المجال الاقتصادي للدلالة على حماية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والابتكارات ، وتمكينها من الانطلاق والاستدامة، وذلك لحاجة مثل هذه المشروعات للاحتضان ، شأنها في ذلك شأن حاجة المولود الناقص النمو للحاضنة في المستشفى[5].

[4] وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السياسات الميدانية لتنمية قطاع المنشات المتناهية الصغر والمتوسطة. مصر 2001 م.
[5] مجلة القوي العاملة السنة الثالثة العدد السابع ـ الربيع (مارس)2007 مسيحي ـ اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة ـ طرابلس

تعتبر فكرة الحاضنات مستوحاة من الحاضنة التي يتم وضع الأطفال بها، والذين يحتاجون فور ولادتهم إلى دعم ومساندة أجهزة متخصصة، تساعدهم على تخطى صعوبات الظروف المحيطة بهم، والتي يحتاجون فيها إلى رعاية خاصة، ثم يغادر الوليد الحاضنة ، بعد أن يمنحه أخصائيو الرعاية الطبية شهادة تؤكد قدرته على النمو والحياة الطبيعية وسط الآخرين.

وهي نفس الفكرة التي أخذت بها الدول المختلفة حيث أكد خبراء الاقتصاد أهمية إقامة مثل هذه الحاضنات الخاصة بحماية المشروعات التي تكون في بدايتها في حاجة إلى دعم خاص ومساندة وحماية تمكنها فيما بعد من الانتقال إلى أسواق العمل والإنتاج.

ويمكن تعريف مفهوم حاضنات الأعمال كما يلي :-

- ((منظومة عمل متكاملة توفر كل الامكانيات المطلوبة ، من مكان مجهز ومناسب به كل الإمكانات المطلوبة لبدء المشروع، وشبكة من الارتباطات والاتصالات بمجتمع الأعمال والصناعة، وتدار هذه المنظومة عن طريق إدارة محدودة متخصصة توفر جميع أنواع الدعم اللازم لزيادة نسب نجاح المشروعات الملتحقة بها، والتغلب على المشاكل التي تؤدي إلى فشلها وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها))[6].

- ((أنها منشأة أو مؤسسة أولية تهدف إلى دعم ومساندة المشروعات والأعمال الصغيرة والمتوسطة ، لكي تستطيع البدء في العمل من خلال ما توفره الحاضنات من خدمات واستشارات وإمكانيات لفترة مؤقتة ، لحين يمكن لهذه المشروعات من الاعتماد على نفسها ، والخروج من الحضانة إلى سوق العمل والإنتاج))[7].

- ((منظومة عمل متكاملة من الخدمات والدعم الفني والإداري والمالي والتسويقي للأفكار والمشروعات))[8].

- ((مجال محدد ومنظم يمكن التحكم فيه وإدارته واختياره وتصحيحه ، وهو يهدف إلى تنمية المشروعات الصغرى من خلال توفير الاحتياجات المختلفة اللازمة لبدء العمل ، بداء من استكمال إجراءات التأسيس ، مروراً بخدمات الاتصال والتواصل المعلوماتية عموماً ، وحتى التسويق والتوجيه والإرشاد))[9].

- ((منظومة متكاملة تعتبر كل مشروع صغير وكأنه وليد يحتاج إلى الرعاية الفائقة والاهتمام الشامل، وإلى حضانة تضمه من مولده لتحميه من المخاطر التي تمده بطاقة الاستمرارية ليكون قادرا على النماء ومؤهلا للمستقبل)) [10].

المطلب الثالث: تحديات حاضنات الأعمال[11]

تنطلق أهمية حاضنات الأعمال من الإطار المرجعي الفكري والفلسفي للحاضنة ، الذي يؤكد على حاجة الصغير إلى الدعم والمساعدة حتى يكون قادراً بنفسه على العمل والتواصل وإشباع الحاجات والمشاركة الفاعلة في المجتمع ، وتزداد أهمية دور الحاضنات في هذا العصر الذي يعرف بعصر العولمة والمعلوماتية ، والذي يدفع بإلحاح نحو زيادة القدرة التنافسية ودعم المشروعات الصغرى، التي لا تقدر بمفردها على ذلك خاصة في ظل جملة من التحديات والتي منها :

---

[6] محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2003ف. ص 189

[7] رمضان السنوسي، عبد السلام الدويبي، حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية. دار الكتب الوطنية. بنغازي 2003ص15، ص21

[8] أدم عاطف الشبراوي، أحمد درويش، نماذج عربية ناجحة لحاضنات المشروعات الصغرى. ضمن أعمال الندوة العربية الأولى حول حاضنات المشروعات. القاهرة. 27 / 29 يناير 2003ف

[9] احمد درويش، آليات إقامة وإدارة وتمويل حاضنات المشروعات الصغرى، الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال. القاهرة 2003

[10] نبيل محمد شلبي، دور الحاضنات الصناعية في دعم الإبداع. المنظمة العربية للتنمية الإدارية. القاهرة. 2003 ص10

[11] رمضان السنوسي، مرجع سابق. ص52 - ص67

1- تحديات ترجع إلى متطلبات الإنشاء والتأسيس : وتشمل هذه التحديات فيما يواجهه المبادرون وأصحاب المشروعات الصغيرة الناشئة من صعوبات تتعلق بالمتطلبات الإجرائية للتأسيس والحصول على الترخيص وتوفير المقر والمرافق والطاقة وغيرها .

2- تحديات تتصل بالتمويل: وتكمن هذه التحديات في أن أصحاب المبادرات بإقامة المشروعات الصغيرة، أو أصحاب الاختراعات والأفكار المستحدثة الذين يسعون إلى تحويلها إلى منتجات قابلة للتسويق ، لا يمتلكون الموارد المالية اللازمة للبدء في المشروع واخرج أفكارهم ومبادراتهم إلى حيز التنفيذ ، وهؤلاء يواجهون صعوبات في الحصول على قروض مصرفية وحتى وإن حصلوا عليها فإنها تكون بأسعار فائدة عالية.

3- تحديات تكنولوجية: وتكمن هذه التحديات في صعوبة حصول المشروعات الصغرى الناشئة على التكنولوجيا المتطورة والمناسبة والتي من شأنها أن تزيد من قدرة المشروع على المنافسة وتحقيق اشتراطات الجودة الشاملة .

4- تحديات تتعلق بالمعلوماتية: وتبرز هذه التحديات في صعوبة الحصول على المعلومة الدقيقة والمناسبة عن المشروع الناشئ أو المزمع تأسيسه ، لتقدير مدى أهميته ومردوديته وجدواه الاقتصادية ومصادر التمويل والتسويق وغيرها.

وقد يترتب على غياب هذه المعلومات ذلك التكرار في المشروعات ، بحيث يزيد عددها عن حاجة السوق ، وكذلك عدم الاستفادة من المعلومات المتعلقة بالتطوير والاستدامة، وعدم الاستفادة من فرص وجهات الدعم المتوفرة. بالإضافة إلى هذه التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى هنالك صعوبات أخرى تتعلق بالإدارة والبنية التحتية والنقل والموصلات والتخزين واليد العاملة وغيرها.

وتكمن أهمية الحاضنات في أنها تمثل العون الجاد والمدروس للمشروعات الصغرى لكي تبدأ وتدخل معترك الإنتاج وتستطيع المنافسة والتطور والاستدامة.

المطلب الرابع : أهمية حاضنات الأعمال

يمكن إيجاز الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال في النواحي التالية :

أولاً: الأهمية التنموية الاستثمارية لحاضنات الأعمال

يكمن البعد الاستثماري والتنموي لحاضنات الأعمال ليس فقط في تهيئة البنية التحتية والدعم والمساندة لبداية المشروع، بل أيضا في العمل على مواكبة التطور العلمي والتقني الذي يسهم في زيادة معدلات التطور والنمو وفي زيادة الكفاءة الإنتاجية والمقدرة وعلى المنافسة ، حتى تصير قادرة بنفسها على الاندماج في دورات النشاط الاقتصادي بدرجة عالية من الكفاءة والنجاح.

ولقد أثبتت العديد من الدراسات على نجاح الحاضنات في دعم مشروعات التنمية وتنشيط الاستثمار، من ذلك مثلا: ما حققته حاضنات الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر في مجالات الأعمال والتكنولوجيا.

((وفي دراسة للاتحاد الأوربي حول حاضنات الأعمال ودورها في إنجاح المشروعات الصغيرة ، تبين أن نسبة نجاح المشروعات المحتضنة بلغت (88%) بينما كانت نسبة المشروعات الصغيرة التي نجحت ولم تدخل الحاضنات (50%) فقط))[12].

ثانيا: تنمية الموارد البشرية

[12] جمعية حاضنات المشروعات الصغيرة، حاضنات الأعمال التكنولوجية: مفاهيم أساسية وتجارب عالمية ومصرية. مصر. 2000، ص6

ويتم ذلك من خلال قيام حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة الأخذ بيد المستثمرين الجدد ودعمهم ومساندتهم ليتحولوا للإنتاج ولتكون مشروعاتهم مساهمة في خلق فرص العمل وتدريب وتأهيل العناصر البشرية لتستجيب لمتطلبات العمل والإنتاج التقني المتطور.

كما تسعى الحاضنات إلى إيجاد جيل من أصحاب المشروعات والأعمال ودعمهم ومساندتهم ، بما يجعلهم قادرين على شق طريقهم وتنفيذ مشروعاتهم ومن خلالها يكون لهم دورهم الفاعل في خلق المزيد من فرص العمل وتوسيعها بتوسيع مشروعاتهم وأنشطتهم الاقتصادية.

ومما يجسد أهمية دور الحاضنات في تنمية الموارد البشرية قيامها بدورات تدريبية وتأهيلية مكثفة في مجالات المشروعات المستهدفة بالحاضنة، دعما لها على إيجاد كفاءات بشرية قادرة على تلبية احتياجات هذه المشروعات من العناصر البشرية الكفؤة.

ثالثا: تقليل المخاطرة

بما أن المشروعات الصغيرة والناشئة تتعرض للعديد من المخاطر التي قد تعيق بدايتها ، أو حتى تسهم في فشلها وانهيارها ، فقد أشارت العديد من الدراسات على أن احتمالية نجاح المشاريع الصغرى تنخفض إلى اقل من (50%) بالنسبة للمشروعات التي لا يتم رعايتها في الحاضنات ، وترتفع نسبة النجاح لتصل إلى ما يزيد عن (80%) بالنسبة للمشروعات التي ترعاها الحاضنات.

رابعا: توطين التكنولوجيا

تمثل حاضنات الأعمال أداة تواصل بين المراكز البحثية والجامعات وبين الصناعة ، ففي الولايات المتحدة ترتبط أكثر من (27%) من حاضنات الأعمال بالجامعات والمراكز البحثية وتصل النسبة إلى (95%) في الصين وتعطي حاضنات الأعمال التكنولوجية قيمة مضافة لنتائج البحث العلمي. وفي إطار أهمية حاضنات الأعمال في توطين وتطوير التكنولوجيا ، شهد العالم ظهور حاضنات متخصصة في هذا المجال تحت مسميات القرى الذكية ، أو حاضنات الأبحاث التكنولوجية من أجل تطبيق نتائج البحوث العلمية والإبداعات التقنية ، حيث تركز مثل هذه الحاضنات على دعم وتطوير نتائج الأبحاث التطبيقية والإبداعية لتحويلها إلى مشروعات صغيرة منتجة، هذا بالإضافة إلى نقل وتوطين وتطوير التقنية [13].

خامساً : دعم التنمية الاقتصادية الإقليمية [14]

تستطيع الحاضنة تمكين المدينة أو الأقاليم التي تقام فيها من تحقيق معدلات عالية لإقامة أنشطة اقتصادية جديدة، بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو عالية للمشروعات المشتركة بالحاضنة، وذلك من خلال العمل على تسهيل توطين وإقامة عدد من المشروعات الإنتاجية أو الخدمية الجديدة في هذا المجتمع والتي تعتبر في حد ذاتها إحدى أهم ركائز التنمية الاقتصادية لهذا المجتمع، حيث أن هذه الشركات تقوم بدفع الضرائب والرسوم، وتنشيط عمليات الإنتاج والتصدير والتوريدات، وكلها عمليات تدر موارد مالية على ميزانيات الدول وتفيد المجتمع.

ونذكر مثالاً على هذه التنمية الاقتصادية للمجتمعات، تجربة ولاية ميريلاند الأمريكية، حيث أقامت الولاية شبكة من الحاضنات تتكون من ست حاضنات مختلفة التخصصات، بدأ العمل في

---

[13] أدم عاطف الشبراوي، أحمد درويش. نماذج عربية ناجحة لحاضنات المشروعات الصغرى. مرجع سابق، ص6

[14] أيمن على عمر، المشروعات الصغيرة "مدخل بيئي مقارن. مرجع سابق، ص105

أحدثها في ديسمبر عام 2000 وبعد أقل من عام على بدء تشغيل هذه الشبكة، كانت المشروعات التي تمت إقامتها من خلال هذه الحاضنات قد أدت إلى إضافة مبلغ 96 مليون دولار أمريكي إلى خزانة الضرائب في الولاية. وتقدر القيمة الكلية لفرص العمل التي تستطيع أن تخلقها هذه الشبكة حوالي 2400 فرصة عمل جديدة ودائمة للمواطنين داخل الولاية.

سادسا: العمل على حل مشكلة محددة

قامت عدة دول حديثاً بتوظيف حاضنات الأعمال في مجابهة مشكلات اقتصادية أو صناعية أو اجتماعية محددة، وتذكر Harley Barbara المديرة التنفيذية للجمعية الأمريكية للحاضنات (NBIA) أن حاضنات الأعمال المتوسطة يمكن أن تستخدم كي تساهم في حل مشكلة محددة مثل مشكلة فقد عدد كبير من الوظائف في حالة إغلاق أو تغير نشاط شركات ضخمة، (وتظهر هذه المشكلة بوضوح أثناء عمليات خصخصة القطاع المملوك للدولة مثلاً)، ويمكن لنا أن نتذكر مثالاً قريباً على ذلك، وهو إنهيار شركة الطاقة الأمريكية الشهيرة (إنرون)، والذي أدى إلى فقدان أكثر من 30 ألف وظيفة في أقل من شهر، هذه المشكلة لا تظهر فقط عند إغلاق مصنع أو شركة، ولكن أيضاً عن إغلاق قاعدة عسكرية أو وجود وحدات إدارية غير مستغلة، أو هبوط النشاط التصنيعي أو التجاري بأحد المناطق الصناعية، وبالتالي محاولة إحياء هذه المناطق من خلال خلق مشروعات جديدة تنتج عن وجود هذه الحاضنات.

سابعا : المساهمة في حل المشاكل الاجتماعية

ينظر إلى حاضنات الأعمال ليس فقط من حيث دورها الاقتصادي ، بل أيضا من حيث كونها فعالية لها أهميتها في مواجهة المشاكل الاجتماعية كالفقر والبطالة وغيرها من المشاكل والسلوكيات الاجتماعية المنحرفة ، فالحاضنات تهتم بدعم ورعاية المبادرين والمبتكرين لمشروعات صغرى قادرة على استيعاب أعداد متزايدة من العمالة وخلق فرص عمل ، وهى بهذا تمثل برنامجا تنمويا فاعلا في التصدي للمشكلات الاجتماعية الناجمة عن البطالة وهدر الموارد البشرية [15].

المطلب الخامس: أهداف حاضنات الأعمال[16]

يتجسد الهدف العام لحاضنات الأعمال من كونها مؤسسات تنموية ، لدعم المبادرات والمشروعات الناشئة التي لا تتوفر لها المقومات اللازمة للبدء الفعلي في العمل والإنتاج ، ومساعدة هذه المشاريع في التأسيس بتوفير دراسات للجدوى ، وتقديم المشورة وتجهيز المكان المناسب ، وتقديم الدعم الفني والمالي والتقني اللازم لهذه المشروعات.

ويمكن استعراض أهم أهداف الحاضنات في الأتي :-

1- إقامة ودعم مشروعات إنتاجية أو خدمية صغيرة أو متوسطة تعتمد على تطبيق تقنية مناسبة وابتكارات حديثة.

2- توفير المناخ المناسب والإمكانيات والمتطلبات لبداية المشروع.

3- توظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات والإبداعات في شكل مشروعات تجعلها قابلة للتحول إلى الإنتاج.

4- تقديم المشورة العلمية ودراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والناشئة.

5- مساعدة المشروعات في بداية إنشاءها وحتى الوصول إلى مرحلة الاستقرار والاعتماد على الذات.

---

[15] عبد السلام الدويبي، دور حاضنات الأعمال والابتكار القني في دعم المبادرين. ندوة حول المشروعات الصغرى، مجلس التخطيط الوطني. طرابلس. 28 - 30 / 2007

[16] رمضان السنوسي، حاضنات الأعمال. مرجع سابق، ص22 - ص 24

6- فتح المجال أمام المستثمرين في مجالات ذات جدوى للاقتصاد الوطني مثل حاضنات الأعمال التكنولوجية.
7- تأهيل جيل من أصحاب الأعمال ودعمهم ومساندتهم لتأسيس أعمال جادة وذات مردود بما يسهم في تنمية الإنتاج وفتح فرص العمل والنهوض بالاقتصاد.
8- المساهمة في تنمية الموارد البشرية وحل مشكلة العاطلين عن العمل والباحثين عن أعمال مناسبة.
9- مساعدة المشروعات الصغيرة على مواجهة الصعوبات الإدارية والمالية والفنية والتقنية والتسويقية التي عادة ما تواجه فترة التأسيس.
10- ربط المشروعات الناشئة والمبتكرة بالقطاعات الإنتاجية وحركة السوق ومتطلباته.
11- تقديم حزمة متكاملة من الخدمات مثل (قياس الجودة،المواصفات، قاعدة بيانات).
12- إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية والإدارية والقانونية والمالية التي تواجه المشاريع[17].
13- تقليل التكاليف الخاصة ببدء المشروعات.
14- تقليل الفترة الزمنية اللازمة لتنمية نشاط المشروع وتطوير إنتاجه.
15- تقليل الأخطاء وتقليل ازدواجية الجهود مما يؤدي إلى ضغط التكاليف.
16- ربط الحاضنات بشبكات الحاضنات العالمية لتبادل الخبرات[18] .
وبشكل عام يمكن القول بأن حاضنات الأعمال بجميع أنواعها تهدف إلى دعم ومساندة المشروعات الناشئة والإبداعات العلمية والفنية والتقنية والاقتصادية والوقوف بجانبها خلال فترة مؤقتة لتكون قادرة على شق طريقها في النسيج الاقتصادي للمجتمع.

أولا - خصائص الحاضنات[19]

تتسم حاضنات الأعمال بعدة خصائص من أهمها:
1. قد تكون مؤسسات عامة أو خاصة أو مختلطة.
2. تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم حزمة متكاملة من آليات الدعم.
3. توفر الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حلا لمدة محددة إلى أن يتم إخراج المشروع من الحاضنة بعد وصوله إلى مرحلة النضج.
4. توفر مكانا لاحتضان المشروع الصغير وقد تدعم المشروع في موقعه.
5. قد يكون لها مقر مادي وقد تكون افتراضية تقدم الدعم والخدمات من خلال شبكة الانترنت.
6. قد تكون مستقلة ويمكن أن تكون تابعة لمؤسسة أو جهة تتلقى منها الدعم.

1- التصنيف النوعي لحاضنات الأعمال[20]

تمثل حاضنات الأعمال أحد أهم أنواع الدعم التي يتم تصميمها لمساندة أصحاب الأفكار الخلاقة والإبتكارية الجديدة من أجل إقامة المشروعات الجديدة بمختلف أنواعها، ومساعدتها على التكون والنمو، ومن هذه الأنواع نذكر:
1. حاضنة المشاريع العامة "غير التكنولوجية": وهي تلك الحاضنة التي تتعامل مع المش اريع الصغيرة ذات التخصصات المختلفة والمتنوعة في كل المجالات الإنتاجية والصناعية والخدمية دون تحديد مستوى تكنولوجي لهذه المشاريع ، وتركز في جذب مشروعات الأعمال الزراعية

---

[17] محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مرجع سابق. ص191
[18] الفارسي والشحومي، الصناعات الصغيرة في الاقتصاد الليبي ودور حاضنات الأعمال في تنميتها. المنظمة العربية للتنمية الإدارية عمان، 10 - 14 / 2005 م
[19] فاخر مفتاح، حاضنات الأعمال ودورها في تنمية المشروعات الصغيرة. ندوة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا بنغازي 7 - 8 / 6 / 2006 م
[20] أيمن على عمر، المشروعات الصغيرة "مدخل بيئي مقارن، مرجع سابق. ص.96

أو الصناعات الهندسية الخفيفة أو ذات المهارات الحرفية المتميزة من أجل الأسواق الإقليمية بالدرجة الأولى.

2. حاضنات تكنولوجية : وهي تمثل الحاضنات ذات وحدات الدعم العلمي والتكنولوجي التي تقام داخل الجامعات ومراكز الأبحاث، وتهدف إلى الاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية وتحويلها إلى المش اريع ناجحة، من خلال الاعتماد على البنية الأساسية لهذه الجامعات، من معامل وورشات وأجهزة بحوث، بالإضافة إلى أعضاء هيئة التدريس والباحثين والعاملين كالخبراء في مجالاتهم. ومن خلال دعم هذه النوعية الجديدة من الشراكة التكنولوجية/الاقتصادية يمكن إعادة تعريف الدور الذي يمكن أن تلعبه المعاهد البحثية والجامعات في عمليات التنمية الاقتصادية في عالمنا المعاصر، من خلال إنتاج وتسويق التكنولوجيات الجديدة والمتطورة.

3. حاضنات الأعمال الدولية: تركز هذه الحاضنات على التعاون الدولي والمالي والتكنولوجي بهدف تسهيل دخول الشركات الأجنبية إلى هذه الدول من ناحية، وتطوير وتأهيل الشركات القومية للتوسع والاتجاه إلى الأسواق الخارجية.

4. الحاضنات المفتوحة أو "الحاضنات بدون جدران"(virtual incubator/incubators without walls)، وتمثل الحاضنات التي تقام من أجل تنمية وتطوير المشروعات والصناعات القائمة بالفعل، حيث تقام في أماكن التجمعات الصناعية لتعمل كمركز متكامل لخدمة ودعم المشروعات المحيطة وتقوم الحاضنات المفتوحة بكافة أنشطة حاضنات المشروعات التقليدية، من حيث العمل كجهة وسيطة بين المشروعات، والمراكز البحثية والجامعات، ومعامل الأبحاث، ومراجعة الجودة والجهات الإدارية والحكومية، وتوفير الدعم التسويقي والإداري والفني، مع تقديم الاستشارات اللازمة لنمو المشروعات.

5. التجمعات ذات وحدات الدعم المتخصص: (workspaces managed)، هي منظومة متكاملة من الأعمال ذات الصبغة الصناعية صممت بشكل يساهم في تنمية صناعات محددة عن طريق توفير البيئة والبنية الأساسية المناسبة لها داخل تجمعات صناعية كبرى، كما تعمل على خدمة تلك التجمعات وإمدادها بالصناعات المغذية لها حسب طبيعة موقعه، وتتشابه مع الحاضنات التقليدية في تواجد إدارة مركزية وخدمات مشتركة، إلا إنها قد لا تشترط معايير خاصة للمشروعات الملتحقة بها.

6. حاضنات إقليمية: وهى التي تهتم بمنطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها تعمل على استخدام الموارد المحلية من الخامات والخدمات واستثمار الطاقات البشرية العاطلة في هذه المنطقة أو خدمة أقليات معينة أو شريحة معينة من المجتمع [21].

7. بالإضافة إلى هذه الحاضنات يوجد عدد من الحاضنات ذات أهداف تختلف باختلاف المجتمع والبيئة المحيطة بها، وقد ظهرت حديثاً أنواع جديدة من الحاضنات مثل:

أ. حاضنات متخصصة لمواجهة مشكلات محددة: (استيعاب المتقاعدين من القوات المسلحة أو من شركات كبرى منهارة).

ب. حاضنات متخصصة في مجالات فنية أو إبداعية : (الوسائط المتعددة ، مواد تلفزيونية ، تصميمات،...)، هناك عدد من الحاضنات المتخصصة في بعض القطاعات الاقتصادية أو التكنولوجية مثل إحدى حاضنات مدينة مرسيليا الفرنسية التي تتخصص في احتضان أصحاب الأفكار الجديدة في مجالات استخدام تكنولوجيا المعلومات ، وتطبيقات الوسائط المتعددة (

[21] عمر أحمد الناكوع، مشروع حاضنات الأعمال والابتكار التقني. للجنة الشعبية العامة للقوى العاملة. مجلة القوي العاملة السنة الثالثة. العدد السابع. الربيع (مارس)2007 مسيحي. طرابلس

صوت وصورة وفيديو). وعادة توفر الحاضنة، كجزء من البنية الأساسية لها، العديد من الأجهزة والمعدات التي تستخدم في هذا المجال وتوفر استخدامها للمشروعات الملتحقة بها.

ج . حاضنات متخصصة في أعمال المرأة: على الرغم من أن عوامل إقامة ونجاح الشركة الجديدة لا تعتمد على كون صاحبها رجلاً أو سيدة،إلا أن هناك عدداً من العوامل الثقافية والعادات المتوارثة التي جعلت من العمل الخاص حكراً علي الرجال في كثير من دول العالم (على رأسها العربي والإسلامي). لذلك ومن أجل العمل على تشجيع المرأة ومساندة خطواتها الأولي في عالم الأعمال، فقد عمدت بعض الدول إلى إقامة حاضنات خاصة تلائم طبيعة التخصصات التي تفضلها المرأة، حيث توفر لها التدريب والإرشادات بجانب برامج التمويل المتخصصة.

د. حاضنات متخصصة في مجالات تصنيعية وإنتاجية وخدمية متنوعة :-

ظهر هذا النوع من الحاضنات في دول أمريكا الشمالية (كندا والولايات المتحدة الأمريكية)، وهي حاضنات توفر تجهيزات تلائم أنشطة محددة، مثل حاضنات كندية أقيمت بتجهيزات لخدمة مشروعات صغيرة في مجالات المطاعم من مطابخ الوجبات السريعة والتجهيزات المتقدمة.

2-الفروق الرئيسة بين حاضنات الأعمال وتجمعات الأعمال العادية [22]

عادة ما يتبادر إلى الأذهان سؤال عن الفرق بين حاضنات الأعمال والوحدات الإنتاجية أو الإدارية التي توفرها ما يطلق عليه في بعض الدول العربية، ومنها جمهورية مصر العربية، "المدن الصناعية" أو "تجمعات المشروعات الصغيرة".

والإجابة على هذا السؤال توضح أن هناك فروقاً أساسية بين الآليتين، فبالنسبة لحاضنات المشاريع، فهي توفر وحدات (إنتاجية أو إدارية) ذات تجهيزات خاصة ملائمة تقدم عادة مقابل قيمة إيجارية مدعومة ومرنة (أقل من الأسعار السائدة في ذات منطقة الحاضنة)، هذه الوحدات تؤجر لفترة محددة لا تزيد عن ثلاثة سنوات، بالإضافة إلى توافر الخدمات المركزية المشتركة بأسعار مدعمة (أعمال السكرتارية وخدمات إدارية وفنية وتسويقية). هذه الحاضنة توفر شبكة من الاتصالات والعلاقات والترابطات التي تسمح باندماج هذه المشروعات الجديدة فيها، وتسهيل عملية البدء في المشروع، وخاصة في حالة الأفراد الذين يقومون بإقامة مشروع جديد لأول مرة.

والاستفادة من وحدات الحاضنة يتم تبعاً لمعايير دخول " التحاق " وخروج "تخرج " للمشاريع من هذه الحاضنة. بينما تمثل الوحدات الإنتاجية أو الإدارية التي توفرها بعض الأقاليم للمشروعات الصغيرة (التجمعات) إحدى الملامح المستقرة في معظم المناطق الصناعية الحضرية وبعض المناطق الصناعية بالريف، حيث ترتبط فقط بالاستثمار العقاري من حيث توفير مكان إقامة المشروع دون تواجد سواء معايير لاختيار الشركات أو خدمات للشركات التي تقام في هذه الوحدات.

هذا النوع الأخير قد انقرض تقريباً منذ سنوات، بل لم تعد لها نفس الاسم القديم، فقد تم تطويرها وباتت تسمى في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا (بمراكز الأعمال وحاضنات المشاريع والحدائق الصناعية والتكنولوجية)، تبعاً لنوعية الخدمات التي تقدمها وطبيعة المشروعات التي تقام داخلها.

ومما سبق يتضح أن الفرق الأساس بين الحاضنات ومساحة أماكن العمل المدارة، أن حاضنات الأعمال تشجع المشروعات على التخرج منها عندما تصل إلى مرحلة النضوج، ويتم

[22] أيمن على عمر، المشروعات الصغيرة "مدخل بيئي مقارن. مرجع سابق، ص 99 - ص101

الحكم على أداء الحاضنة من نوعية المشروعات الملتحقة بها، وليس عدد المشروعات التي تضمها ، وتعتبر الحاضنة هي تجسيد لتكامل كل الآليات التي تمت الاستعانة بها لدعم المشروعات الجديدة في مكان واحد، مما يدفع المشروعات الملتحقة بها إلى النجاح بمعدلات أكبر بكثير من مثيلاتها التي تقام في" التجمعات الصناعية" التقليدية. أما تجمعات الأعمال العادية فهي ترتبط فقط بالاستثمار العقاري من حيث توفير مكان إقامة المشروع دون تواجد سواء معايير لاختيار الشركات أو خدمات للشركات التي تقام في هذه الوحدات.

3- الإضافات التي تحققها حاضنات الأعمال للمجتمع[23]

تعمل الحاضنات على خلق صور ذهنية للنجاح أمام رواد الأعمال الشباب، حيث أن الأداء والممارسات التي توفرها إدارة الحاضنة تعتبر عاملاً جوهرياً في تنمية هذه المشروعات الجديدة، بالدرجة التي جعلت بعض الخبراء في الولايات المتحدة الأمريكية يطلقون على الحاضنات مسمى "معهد إعداد الشركات". ومع الإشارة إلى الارتفاع الكبير لمعدلات فشل المشروعات الصغيرة الجديدة في الأعوام الأولى لإقامته حيث أوضحت إحدى الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة أن 50% من المشروعات الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية تفشل في خلال عامين من إقامتها، بينما يفشل حوالي 85% في خلال خمسة أعوام.

من ناحية أخرى أوضحت أحد التقارير الحديثة التي أجراها قطاع الأعمال والمقاولات بالاتحاد الأوروبي أن تجربة الستة عشر دولة أوروبية في الحاضنات منذ نشأة برامج الحاضنات فيها (منذ أكثر من خمسة عشر عاماً)، قد أفرزت نتائج جيدة حيث أن 90% من جميع الشركات التي تمت إقامتها داخل الحاضنات الأوروبية ما زالت تعمل بنجاح بعد مضي أكثر من ثلاثة أعوام على إقامتها.

من الناحية العملية تختلف طبيعة الأماكن المؤجرة للمش اريع في حاضنات الأعمال عن بقية الأماكن المخصصة لتجمع الأعمال والمشروعات، مثل التجمعات الصناعية في النقاط الآتية:

1. توفر الحاضنات أماكن ومساحات متنوعة ومجهزه لإقامة مشاريع متخصصة أو غير متخصصة (تكنولوجيا المعلومات، هندسة حيوية، ...الخ).
2. توفر الحاضنات برامج متخصصة لتمويل المشاريع الجديدة، من خلال شركات رأس المال المُخاطر، أو برامج تمويل حكومية، أو شبكة من رجال الأعمال و المستثمرين.
3. توفر الحاضنات جميع أنواع الدعم، من دعم فني وإداري وتسويقي للمشروعات المشتركة بها.
4. تدار هذه الحاضنات عن طريق إدارة مركزية متخصصة في إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
5. تقوم الحاضنة والمستشارين المعاونين على متابعة وتقييم المشروعات المشتركة بشكل مستمر.
6. يتم اختيار المشروعات طبقاً لمعايير موضوعية وفنية، وبأسلوب علمي يعتمد على "دراسة جدوى" و"خطة مشروع".
7. تشترك الحاضنات التكنولوجية في خاصية ارتباطها بمؤسسات علمية وجامعات ومراكز بحوث.
8. بعض الحاضنات توفر المعدات والأجهزة الخاصة بالحاسب الآلي والتجهيزات المكتبية.

المبحث الثاني: آليات إنشاء وإدارة حاضنات الأعمال [24]

[23] أيمن على عمر، المشروعات الصغيرة "مدخل بيئي مقارن. المرجع السابق، ص 96

[24] رمضان السنوسي، حاضنات الأعمال. مرجع سابق، ص41

تعتبر الحاضنة في تكوينها (بناء ووظيفة) جزءاً مهماً في هيكلية ووظائف المشاريع المحتضنة، والحاضنة شأنها شأن أي نظام اقتصادي ، تحتاج إلى إتباع آليات محددة في إنشائها وتنظيم عملها، بحيث يعتمد نجاح الحاضنة على مدى ملاءمتها لاحتضان المش اريع الصغيرة والناشئة والمبتكرة ، ونوعية وكفاءة موارد الحاضنة ومرافقها ومستوى مهارة فريق العمل بها وغيرها.

تمر الحاضنات بثلاث مراحل متكاملة خلال تطويرها وفقا للاتي[25] :

أ ـ مرحلة التأسيس والبناء: وتعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل الأساسية ، حيث يتم التخطيط النوعي للحاضنة ودراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لها ، واختيار الموقع المناسب للحاضنة وتحديد مصادرها التمويلية ، وبناء العلاقات مع الشركاء المعنيين. كما تتضمن هذه المرحلة تحديد الجهات التي ستتدفق منها طلبات الالتحاق ، ويتم اختيار أعضاء مجلس إدارة الحاضنة وفريق العمل فيها، كما يتم تحديد الأهداف والفترة الزمنية اللازمة لتحقيقها والخدمات الرئيسية الداعمة، وتحديد شروط القبول بالحاضنة، والمدة اللازمة للتخرج من الحاضنة ، ويتم تحديد التأثير المتوقع للحاضنة على بيئة العمل وبالتالي أثرها على تطور اقتصاد المنطقة.

ب ـ مرحلة تطور الحاضنة: وهي مرحلة تضم عدد من التطورات والتحولات التي تستغرق وقتا يصل إلى عدد من السنوات ، وبعد الانطلاق مباشرة تستمر الحاضنة في التركيز على التدريب ورفع كفاءة المبادرين الصغار ، وبناء العلاقات والاتصالات ، مما يضمن لها تكوين حضور يجذب العملاء، ويضمن توفر موارد التمويل، وتقوم الحاضنة في هذه المرحلة بتنويع الخدمات التي تقدمها للعملاء مع الأخذ في الاعتبار مواجهة الاحتياجات المتجددة والمتغيرة للعملاء، مما يتعين دراسة تقديم خدمات متخصصة أكثر إلى عملائها ومتابعة البرامج وتقييمها لتبيان تأثيرها على البيئة الاقتصادية المحيطة.

ج ـ مرحلة الحاضنة الناضجة: هدف الحاضنة الوصول إلى مرحلة النضج التام في بيئة العمل حيث تستقل فيه الحاضنة ماليا وتعتمد على تمويلها الذاتي وتقديم خدمات فنية وإدارية متخصصة متكاملة وبشكل دائم كما تتحول الحاضنة إلى مؤسسة مؤثرة في الاقتصاد المحلي.

وهناك العديد من الخطوات التمهيدية الداعمة لنشأة الحاضنة ونجاحها في مهمتها ومن هذه الخطوات ما يلي [26]:

1. الاعتماد على دراسة جدوى إنشاء الحاضنة، في جميع مكوناتها وأهدافها وإمكانياتها المادية والبشرية وعلاقتها بالاقتصاد الوطني وتمويلها وغير ذلك.
2. تطوير خطة عمل لإنشاء الحاضنة تنطلق من دراسات الجدوى ، كما توضح خطوات إنشاء الحاضنة وبرمجتها زمنياً.
3. الاستفادة من كافة الجهات التي لها دور داعم للحاضنة مالياً وإداريا ومهنياً وتسويقياً وفنياً والتنسيق معها بما يحقق الدعم الفعلي لها.
4. تحديد موقع الحاضنة في إطار من البيانات المتعلقة حول تكلفة الأرض والمنشئات ، ومناسبة الموقع لإقامة مثل هذه الحاضنات من حيث إمكانات المواد الخام واليد العاملة والتسويق والمواصلات والمرافق والخدمات المطلوبة.
5. وضع تصميم لمنشأة الحاضنة تتوفر فيها الشروط الملائمة للمشروعات وضمانات الصحة والسلامة المهنية وطبيعة عمل المشروعات المحضونة وسواها.
6. إتباع آلية علمية وفنية محايدة في انتقاء المشاريع ذات القابلية لنمو والاستمرار والقدرة على المنافسة.

---

[25] أحمد عبد الصمد، الأسس التخطيطية في اختيار موقع حاضنات الأعمال. المؤتمر السنوي العام في الإدارة. سلطانة عمان 2005 ص 554

[26] رمضان السنوسي، حاضنات الأعمال. مرجع سابق، ص41 ـ ص44

7. تنظيم الإجراءات الإدارية للحاضنات وتأسيسها على قواعد ثابتة ومجدية وتلافي الهدر في الإدارة والامكانات.
8. التتبع التقييمي لكل مرحلة وكل خطوة من خطوات إنشاء الحاضنة قبل الانتقال إلى الخطوة أو المرحلة التالية.

المطلب الأول: آليات إدارة الحاضنات[27]

تختلف آلية إدارة الحاضنة باختلاف الأسلوب الإداري المرغوب والمتطلبات الفنية والإدارية لإنجاز عملها. ويمكن الاسترشاد بالأسلوب التالي في إدارة الحاضنات:-

أ ـ مجلس إدارة الحاضنة:

يتكون هذا المجلس من ممثلين أو مندوبين عن الجهات المشاركة في عمل الحاضنة ، من جهات تمويل وشركات وجهات رسمية ومراكز بحوث ودراسات جامعية وغيرها.

ويختص مجلس الإدارة بما يلي :-

- وضع السياسات العامة و آليات عمل الحاضنة.
- التواصل مع الجهات الراعية والداعمة مالياً وإدارياً وفنياً وعلمياً وتقنياً وكذالك التعريف بالحاضنة.
- التحديد الدقيق لنوعية خدمات ومرافق وتجهيزات الحاضنة والموارد المالية.
- تقييم عمل الحاضنة ودراسة وتذليل الصعوبات التي قد تواجهها.
- النظر في إمكانات التعاون بين الحاضنة والشركات والمصانع العالمية التي لها علاقة بالمشروعات التي ترعاها الحاضنة.
- اعتماد الميزانية السنوية للحاضنة.

ب ـ لجنة الإدارة:

هي لجنة فنية متخصصة تتولى متابعة التسيير اليومي لعمل الحاضنة وتنفيذ سياستها وخططها، كما تتولى هذه اللجنة ما يلي:-

- اقتراح المعايير والأسس اللازمة للانتماء إلى الحاضنة.
- اختيار المشروعات الصغرى والناشئة التي تستجيب لأهداف واشتراطات الحاضنة.
- تقديم المساعدة لمدير الحاضنة أو رئيس لجنة الإدارة في كل ما يتعلق بمهامها.
- اقتراح الميزانية التسييرية تمهيدا لاعتمادها من مجلس الإدارة.
- إعداد الحسابات الختامية بعد مراجعتها.
- اقتراح أساليب متطورة لتحسين الأداء.
- دراسة الصعوبات التي قد تواجه الحاضنة والعمل على تذليلها.

هذا وتتضمن آليات عمل الحاضنة وجود فريق أو مركز للاستشارات والدعم الفني والتقني ، ومكاتب المحفوظات والطباعة والإدارة والمعلوماتية والإنتاج والتسويق والعلاقات العامة والاستشارات القانونية والاقتصادية وغيرها.

وفي كل الأحوال يشترط أن يكون جهاز إدارة وتسيير الحاضنة صغيرا ومراعيا لمعدلات الأداء ومتطلبات العمل والابتعاد عن المبالغة في فتح الوظائف وهنا يقترح ما يلي:-

- الاعتماد على أسلوب العمل لبعض الوقت خاصة بالنسبة للخبراء و الاستشاريين.
- اعتماد طريقة مهام العمل المحدد لوقت معين وفيه يتم الاستعانة بخبراء وفنيين.
- الاستفادة من التواصل مع الجهات الفنية والاستشارية الداعمة كالجامعات مراكز البحوث في الحصول على نتائج البحوث وأحدث المبتكرات

[27] رمضان السنوسي ، حاضنات الأعمال ، مرجع سابق . ص51

- رفع كفاءة العاملين بالحاضنة وتبني سياسة كفاءة العنصر البشري والتأكيد عليها.
- إيجاد آلية لتقليل نفقات الإنشاء والصيانة.
- التقييم المستمر لعمل الحاضنة ولأداء العاملين بها، والاستفادة من نتائج هذا التقييم.

المطلب الثاني: طرق تقييم أداء حاضنات الأعمال

أوضحت إحدى الدراسات المتعمقة التي أجريت على عدد من الحاضنات التكنولوجية في دول أمريكا الشمالية والاتحاد الأوربي أن هناك عدداً من عوامل النجاح والفشل لأي عملية احتضان لمشروع جديد، والتي تعتمد على ستة عناصر رئيسية هي[28]:

1. الإمكانيات المتوفرة بالحاضنة والموقع.
2. مستوى الخدمات المشتركة، وجودة شبكة الأعمال.
3. معايير دخول وخروج المشاريع.
4. المتابعة الجيدة للمشاريع.
5. التمويل والدعم المالي.
6. إدارة الحاضنة بشكل محترف.

وبناءا على مدى توافر هذه العناصر وجودة وكفاءة تقديمها بالحاضنات المختلفة، قامت الدراسة بتلخيص أفضل الممارسات في الحاضنات التكنولوجية في النقاط الآتية:

أ. مساحة الحاضنة لا تقل عن 30 ألف متر مربع حتى يمكن أن تولد عوائد من الإيجارات تسمح بأن تعتمد الحاضنات على عوائدها الذاتية مالياً، ويمكن لها الاستدامة.

ب. يجب أن يكون هناك على الأقل 10 مشروعات ملتحقة حتى يمكن إقامة شبكة من الأنشطة وتبادل الأعمال، ويمكن تنمية عدد من الخدمات المشتركة ودعم عملياتها.

ج. تقع الحاضنة التكنولوجية بجوار جامعة أو مركز بحث علمي ومعامل بحوث ومكتبات علمية جامعية، كذلك يجب أن توجد على مقربة من معامل الشركات الكبيرة والمتخصصة.

د. يجب أن تقع الحاضنة في مباني ذات مواصفات قياسية محددة وخاصة في مجال الاتصالات والبنية الأساسية الخاصة بها لتسهيل الاتصال بين الشركات المختلفة.

هـ. يجب أن تعمل الحاضنة على تقديم الخدمات للشركات غير المشتركة بها ، عدا توفير مكان إقامة المشروع.

وبشكل عام وقبل الخوض في بعض المحاولات التي تمت لتقييم أداء بعض الحاضنات العاملة منذ فترة في عدد من الدول الصناعية، فإن الأمر يحتاج إلى إيضاح قاعدة هامة وهى أن لكل حاضنة أعمال عدداً من السمات والخصائص التي ترتبط أساساً بالإمكانيات المتوفرة لدى هذه الحاضنة، من بنية أساسية، وطبيعة الشركات الملتحقة بها، والوسط الاجتماعي و الثقافي الذي تقع فيه، بالإضافة إلى عامل هام وهو السياسات العامة التي تتحكم في إطار أعمال هذه الحاضنة.

إلى ذلك يمكن إضافة أن عملية احتضان المشروعات داخل مؤسسة تنموية يطلق عليها حاضنة مشروعات تعتبر أساساً ظاهرة جديدة في الدول النامية، وتذكر الإحصائيات أن ثلاثة أرباع هذه الحاضنات لم يمر على إقامتها أكثر من خمسة سنوات بعد، على الرغم من الزيادة المطردة والكبيرة في إعداد هذه الحاضنات.

ومن إحدى محاولات تقييم أداء الحاضنات تذكر الدراسة التي قامت بها كل من هيئة UNDP وهيئة UNIDO عام 1995 تحت عنوان " دور حاضنات المشروعات في خلق الشركات والتنمية الاقتصادية "، والتي أعطت بعض القواعد الأساسية لتقييم دور الحاضنات في النسيج

[28] فريد راغب النجار، إدارة المشروعات الصغيرة والمشروعات المشتركة الجديدة. وكالة الأهرام للنشر والتوزيع. الطبعة الثانية، 1989م . ص16

الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بعد دراسة عدد من الحاضنات التي تعمل في سبع دول صناعية[29].

على الرغم من أن هناك عدداً من المعايير التي تم وضعها لتقييم أداء الحاضنات، والتي تتباين تبعاً لكل برنامج حاضنات في هذه الدول، إلا أن معظم هذه المعايير تم وضعها حديثاً، ولم يتم بعد الوقوف على مدى ملاءمتها نظراً لحداثة تجربة الحاضنات وضعف القدرة على تجميع البيانات اللازمة بشكل شبه دوري في هذه الدول .

وبشكل عام فقد اتفقت معظم الدراسات التي تمت على أن تقييم أداء الحاضنات يتم أولاً تبعاً للمهام والأهداف التي أقيمت من أجلها، وأن السمات العامة للحاضنات قد لا تعطي إلا انطباعاً عن مخرجات الأداء في واقع اقتصادي واجتماعي محدد بهذه التجربة، ويصعب أن يتم نقلها أو نسخها في دولٍ أخرى تحكمها ظروف اقتصادية واجتماعية مختلفة.

وكذلك يمكن التعرف على أهم المدخلات والمخرجات، والتي تتداخل فيما بينها لتعطي في النهاية ما يطلق عليه "مردود الحاضنة على المجتمع" والذي يمكن تلخيصه في النقاط الآتية[30] :

1. الشركات التي تمت إقامتها من خلال الحاضنة والتي تعمل على رفع معدلات نجاحها، ويقاس هذا المؤشر بعدد الشركات التي يتم احتضانها وعدد المشاريع التي لم تحتضن وفشلت
2. الوظائف التي تم خلقها من خلال إدارة الحاضنة، وتقاس بعدد الوظائف التي يتم خلقها كل عام حتى نهاية العام الثالث.
3. الوظائف والنشاط الاقتصادي الذي يتم خلقه عن طريق الشركات التي تترك الحاضنة وتتخرج، ويقاس هذا المؤشر بعدد الوظائف التي يتم خلقها كل عام عن طريق هذه الشركات، وما يعبر عن القيمة المضافة التي تحققها هذه الشركات، ونسب الزيادة في المبيعات حتى نهاية العام السادس.
4. الاستثمارات المحلية والحكومية في إقامة الحاضنة والعمليات الأولية، ويقاس هذا المؤشر بحجم الاستثمارات التي يتم توفيرها لأعمال الحاضنة والمشروعات كل عام.
5. قدرة الحاضنة على تسويق الأبحاث من خلال إقامة وتنمية المشروعات في الحاضنة، ويقاس هذا المؤشر بعدد المشروعات المبنية على تطبيق هذه الأبحاث، وبالنشاط الاقتصادي الناتج عن هذه الشركات (حجم التوظيف كل عام، حجم العوائد، الأرباح المتراكمة، إلخ).
6. نتائج المسوح وتقييم المستفيدين من الحاضنة لجودة وفائدة الخدمات المقدمة لهم، ويقاس هذا المؤشر من خلال معدلات الاستجابة لاستطلاعات الرأي وتقييم الأنشطة والخدمات المقدمة.
7. قدرة الحاضنة على الاستمرارية والتمويل الذاتي، وتقاس من خلال حجم عوائد الحاضنة ونسب تكاليف الأداء المخطط له بالنسبة إلى هذه العوائد، وفرص الوصول إلى نقطة التعادل المالي.
8. حجم الضرائب والمدفوعات التي يدفعها أصحاب المشاريع بالحاضنة والشركات المتخرجة منها إلى الدولة، وتقاس بمعدلات ازدياد الملكية، وحجم عوائد الضرائب والمقتطعات الأخرى التي تدفعها مجموع هذه الشركات التي ساعدت الحاضنة على إقامتها
9. قدرة الحاضنة على التأثير في المجتمع المحيط من خلال التغير في المعتقدات والمعطيات الثقافية والاجتماعية عن العمل الحر، وإقامة الشركات الجديدة، و عن الترابط بين الصناعة والبحث العلمي.

---

[29] محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،1997

[30] جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، مكتب صندوق التنمية المحلية. دليل الصناعات والمشروعات الصغيرة، 1992

وفي عدة دراسات أخرى أجريت لتحليل أفضل الممارسات في التجربة الأسترالية للحاضنات التي بدأت عام 1984، والتي تضم عدداً من الحاضنات، وجدت هذه الدراسات أن العوامل الآتية تشكل 4.2.3 المحاور الرئيسية لنجاح أي حاضنة[31]:

1. التركيز على احتضان المشروعات الجديدة والمشروعات في مرحلة النمو.
2. التأكد من احتياجات المشروعات لبرنامج الاحتضان ومدى ملاءمة هذه الاحتياجات للخدمات والمباني والبنية الأساسية الموجودة بالحاضنة.
3. تصميم برنامج الحاضنات التي تعتمد أساساً على قدرتها على توليد موارد ذاتية.
4. توظيف استراتيجيات متطورة تعمل على تنمية الحاضنات والتخطيط طويل المدى.
5. توظيف العناصر البشرية التي تتواءم مع مفهوم احتضان أصحاب الأفكار وتستطيع تلبية احتياجاتهم ومساعدتهم.
6. استيعاب احتياجات الشركات الناشئة من الدعم والخدمات.
7. تركيز وقت العمل لمدير الحاضنة في تنمية القيمة المضافة للمشروعات الموجودة بالحاضنة.
8. تركيز خدمات الحاضنة واستخدام كامل مساحتها لخدمة الشركات الملتحقة.
9. دعم ومساعدة إدارة الحاضنة من خلال المجتمع المحيط وشبكة كبيرة من الخدمات والشركاء.
10. التقييم المستمر لبرنامج الحاضنات وتحسين الأداء.

المبحث الثالث: الاتجاهات والتجارب الحديثة في صناعات الحاضنات [32]

إن التحولات الاقتصادية المتسارعة في المحيط الدولي فرضت على كافة الدول تبني استراتيجيات قائمة على آليات الاقتصاد الحر وهذا أدى إلي ظهور نمط جديد في مجال الإعمال وهو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تزايد الاهتمام في الفترة الأخيرة بموضع حاضنات الإعمال التى تعطي دفعا كبيرا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: الاتجاهات الحديثة في صناعات الحاضنات[33]

أخذت صناعة الحاضنات مسارا وشكلا جديدا قد يختلف نسبياً عما هو كائن في الفترة السابقة ومن بين الأشكال والاتجاهات الحديثة ما يلي:

1. حاضنات الأعمال الدولية تم ابتكار هذا النموذج للحاضنات من أجل ملاحقة التطورات الاقتصادية ونتائج التوسع في التجارة الدولية وإزالة الحواجز بين الأسواق، فقد نشأت مجموعة جديدة من الشركات التي تتخطى الحواجز القومية والإقليمية، وهي الشركات العابرة للقوميات. لقد أقيمت الحاضنات الدولية من أجل هذه النوعية من الشركات ومن أجل تسهيل عملية توطين الشركات الجديدة الناشئة في بيئة أعمال تماثل بيئة الأعمال في الشركات الدولية، من حيث توافر البنية التحتية الحديثة والمهارات الفنية والإدارية ذات المعايير الدولية بالإضافة إلى وجود خبراء في مجالات الشراكة الدولية وإقامة المشروعات، وقد أوضحت التجربة أن معظم الشركات التي تستفيد من الحاضنات الدولية هي في الغالب شركات صغيرة ومتوسطة تعمل في الدول الصناعية، وتريد أن تتوسع في أنشطتها والدخول إلى أسواق جديدة، حيث تقيم جزءاً أو تنقل كل أنشطتها التصنيعية في الغالب في هذه الحاضنات الدولية، حيث تتوافر العمالة المدربة الرخيصة والقوانين المحلية التي تشجع إقامة هذه الشركات.

---

[31] فتحي خليل، بعض المنطلقات الأساسية لزيادة دور الصناعات الصغيرة في التنمية في مصر. ندوة دور الصناعات الصغيرة في التنمية، مصر. ديسمبر / 2004

[32] أيمن على عمر، المشروعات الصغيرة "مدخل بيئي مقارن. مرجع سابق، ص 99

[33] أيمن على عمر، المشروعات الصغيرة "مدخل بيئي مقارن. مرجع سابق، ص 99

والأمثلة على هذه النوعية من الحاضنات توجد في عدد من الدول وخاصة الصين التي ابتكرت هذه النوعية وبرعت في إقامة شبكة كبيرة تحتوي عدة حاضنات دولية في كل من مدينتي بكين وشنغهاي، وكذلك في الولايات المتحدة الأمريكية وفي ولاية كاليفورنيا خاصة حيث توجد الحاضنة الدولية في مدينة سان جوزيه التي يطلق عليها "" سفيرة وادي السيليكون .

بالإضافة إلى البرنامج الذي تموله الحكومة الإيطالية في كل من تونس والهند، حيث نجد الاختيار قد وقع على تونس لإقامة هذه الحاضنة الدولية بالتعاون بين التجمع التكنولوجي للاتصالات " الغزالة " "EL Gazela " والحديقة التكنولوجية بورج سيدريا (Borg Cedria) لإقامة أول حاضنة دولية في هذه المنطقة.

2. حاضنات الطلاب والدارسين في الخارج : ((Incubators Overseas Student))

وهي نوعية جديدة من الحاضنات، قامت الصين أيضاً بابتكارها وإدخالها إلى مجالات صناعة الحاضنات في أواخر أعوام التسعينيات حيث لبعض الدول عدد ضخم من طلابها الذين يقومون بدراساتهم العليا في خارج هذه الدول. ويمثل طلاب الصين تقريبا أكبر نسبة طلاب أجانب في دول العالم المختلفة خاصة في الولايات المتحدة وكندا وأوربا الغربية واليابان، و يبلغ عدد طلاب الصين المسجلين في الجامعات الغربية حوالي 250 ألف طالب معظمهم في الدراسات العليا، مما يشكل قوة ضاربة ضخمة تعمل الحكومة الصينية على استغلالها من خلال وضع برنامج إقامة حاضنات موجهة لاستيعاب هؤلاء الدارسين في الخارج وتشجيعهم على العودة إلى الوطن الأم، وخاصة بعد إتمامهم الأبحاث والحصول علي الدرجات العلمية، وذلك للمساهمة بشكل مباشر في التقدم التكنولوجي والاقتصادي للصين. وقد بلغ عدد الحاضنات المخصصة للعائدين من الدراسة في الخارج 28 حديقة تكنولوجية، وخاصة حتى نهاية أعوام التسعينيات، ومن هذا العدد حوالي 11 حاضنة أقيمت بالاشتراك مع حاضنات موجودة وتعمل فعلاً من قبل ، و17 حاضنة تمت إقامتها لخدمة هذا الغرض.

3. حاضنات تقيمها شركات أو هيئات ضخمة :- ترتكز هذه النوعية من حاضنات المش اريع على استغلال آلية الحاضنات في إنجاز مشاريع بحثية أو إنتاجية، أو استحداث تكنولوجيات من خلال توكيد وتعميق علاقة الشراكة بين بعض المؤسسات والشركات الكبيرة، وأصحاب الأفكار أو المشاريع الصغيرة التي تستطيع خدمة هذه الشركات. وتختلف نوعية الشراكة من إقامة مشروعات مشتركة مع المشروعات الصغيرة لإجراء برنامج مخطط ومنظم بالكامل، ووفقاً لذلك يتم تحديد مسؤولية كل شريك بوضوح، أو يمكن أن تتخذ شكلاً أقل رسمية من حيث إتاحة الفرصة أمام المسؤولين التنفيذيين بالشركة لوضع أفكارهم موضع التنفيذ.

إن إقامة التعاون بين المشروعات الصغيرة والشركات الكبيرة يمكن أن يكون جذاباً أيضاً من الناحية المالية، فبالنسبة للشركات الكبيرة تمثل المشروعات المشتركة وسيلة فعالة لزيادة الاستثمارات المتصلة بتنمية الأعمال وإبقاء الخيارات مفتوحة وضمان مستقبل مختلف للمشروعات في مرحلة لاحقة من نموها.

أما بالنسبة للمشروع الصغير، فإن عملية إقامة مشروعات مشتركة مع الشركات الكبيرة لا تتيح لها فقط إمكانية الحصول على الدعم المالي من الشركة الكبيرة، بل هذا التعاون يزيد من مصداقية هذه المشروعات الصغيرة ومن قدرتها على استقطاب التمويل من مصادر أخرى ويتبلور هذا التعاون خاصة في الحاضنات التكنولوجية التي تقيمها الجامعات أو المؤسسات الكبيرة. ومن أشهر الأمثلة الحالية على هذه الشراكة ما قامت به وكالة الفضاء الأمريكية (NASA)، منذ عدة سنوات من إقامة عدد من مراكز الدعم التكنولوجية والحاضنات.

كذلك نذكر مثالاً آخر للتعاون بين الحاضنات والشركات والمؤسسات الكبيرة، نذكر مثالاً لحاضنة Louisiana Business and Technology Center ،وهي عبارة عن حاضنة أعمال تم تصنيفها الثالثة بين 79 حاضنة على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، من حيث معدل الزيادة في فرص العمل التي تقوم بخلقها كل عام، وخلال ثمانية عشر شهراً حصلت إحدى شركات هذه الحاضنة على منح وتعاقدات تبلغ مليون دولار أمريكي ، معظمها أتى من تعاقدات مع وزارة الدفاع الأمريكية، حيث تقوم هذه الشركة وتدعى System Mezzo، بعمل الأبحاث والتطوير لإنتاج أجهزة دقيقة صغيرة جداً تستخدم في التحكم وتركيب معدات الصهر وتشكيل المعادن، والتي تستخدم بدورها في الأسلحة المتطورة التي تستخدم تكنولوجيا الليزر.

4. حاضنات يملكها مستثمرون وشركات "حاضنات القطاع الخاص"[34] :

مثال الحاضنة التكنولوجية اليونانية Athena High Technology Incubator LTD AHTI))، وهى حاضنة قطاع خاص تهدف إلى استقطاب الشركات التكنولوجية العالمية إلى منطقة شرق البحر المتوسط ومنطقة البلقان، وذلك من خلال توفير البنية الأساسية للمشروعات والخدمات التي تعطى قيمة مضافة للشركات المشتركة في الحاضنة، لذلك فقد أقامت هذه الحاضنة شركة متخصصة للتمويل من خلال مبدأ رأس المال المشارك (Capital Venture) تدعى cv-driven، والتي تعمل على تمويل الشركات المحتضنة ، ومساعدتها في التطور والنمو والانتقال من مراحل البدء الأولى إلى مراحل التوسع وزيادة رأس المال من خلال الاكتتاب، هذا وتتخصص هذه الحاضنة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المطلب الثاني: معايير التحاق المشروعات بالحاضنات[35]

فيما يخص معايير اختيار المشروعات التي تلتحق بالحاضنات يمكن القول بأن أهم شروط الالتحاق بشكل عام، هي مدى احتياج المشروع لخدمات ودعم الحاضنة. والمشروعات الملتحقة بالحاضنة تتميز بكونها مشروعات مبنية على الأشخاص المؤهلين الجادين أصحاب الأفكار الجيدة، والتي يمكنها أن تحقق نمواً سريعاً، والتخرج من الحاضنة في أسرع وقت، بالإضافة إلى المشروعات القائمة على المبادرات التكنولوجية والابتكارات والاختراعات، والتي تحتاج إلى الدعم الفني والتكنولوجي، والمشروعات التي تحقق الترابط بينها وبين المشروعات القائمة خارج الحاضنة، بحيث تخلق مناخاً مناسباً للتكامل، مثل الصناعات المغذية التي تتكامل فيما بينها (داخل الحاضنة) لإنتاج منتج تكميلي لأحد الصناعات الضخمة.

وبشكل عام تلتحق بالحاضنة المشروعات التالية : ـ

1. المشروعات الجيدة ذات النمو السريع والتي يمكن لها أن تنمو بالدرجة التي تسمح لها بالتخرج بنجاح في غضون فترة زمنية لا تتعدى ثلاثة أعوام.
2. المشروعات القائمة على المبادرات التكنولوجية المختلفة، واستخدام التقنيات الحديثة و إنتاج منتجات عالية الجودة.
3. المشاريع التي تحقق الترابط و التكامل مع المشروعات القائمة وخاصة الصناعات المغذية.
4. المشاريع التي ترغب في التحول من المش اريع حرفية إلى صناعات متطورة من خلال إدخال وسائل الإنتاج المتطورة.
5. المشاريع التي تستهدف الكسب وتكوين مهارات إدارية جديدة، وتسمح بخلق وتنمية المهارات الفنية المتخصصة.

---

[34] اتحاد الصناعات المصرية، مؤسسة فريديش ايبريت الألمانية. دليل المنظمات الحكومية وغير الحكومية لدعم المنشئات الصغيرة والمتوسطة في مصر. السنة الثانية. يناير. 2001

[35] عاطف الشبراوي إبراهيم، حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية مرجع سبق ذكره ص82

من ناحية أخرى توضح التجارب العالمية وجود عدة معايير فنية وشخصية لاختيار المشروعات في الحاضنات والمراكز التكنولوجية، والتي تتلخص في الآتي:-

1. جودة فريق إدارة المشروع وتميزه بالرغبة في الإنجاز.
2. المحتوى التكنولوجي للمشروع (أبحاث متطورة، تكنولوجيا جديدة...).
3. إمكانية تنفيذ الفكرة فنياً.
4. قابلية الفكرة (أو المشروع) للحصول على براءة اختراع.
5. القدرة على البدء فوراً في التنفيذ.
6. واقعية وقابلية خطة المشروع للتحقيق.
7. قابلية المشروع للحصول على التمويل.
8. الإضافات والاختلافات الصناعية مع المنتجات الموجودة في الأسواق.

ويوضح الجدول التالي بعض المعايير التي يمكن عن طريقها تحديد نوعية المشاريع التي يمكن الدفع بها ومساندتها من خلال حاضنات الأعمال، والتي يطلق عليها "المشروعات الرائدة"، ومقارنتها بالمشروعات التقليدية.

جدول رقم (3-1):معايير اختيار المشاريع المحتضنة

المعايير	مشروعات صغيرة تقليدية	مشروعات صغيرة رائدة
الهدف من المنتج	تطور وتحسين الأداء فقط	تغيير طريقة الناس في الحياة والعمل
الزبائن	الأقارب والمعارف والمحيط بالمشروع	أوامر توريد ومناقصات
القيمة المضافة	قيمة منخفضة	قيمة عالية
عمر المنتج	منتج وقتي أو موسمي	منتج دائم
حجم السوق	غير معروف وصغير عادة	معروف وضخم
معدل النمو	مطرد وأقل من 10٪	من 30٪ إلى 50٪ أو أكثر
المستهدف من السوق	أقل من 5٪ (في 5 سنوات)	أكثر من 20٪ (في 5 سنوات)
الوصول إلى نقطة التعادل	خلال 4 سنوات على الأقل	خلال عام ونصف أو عامين
معدل الربح الصافي السنوي	أقل من 20٪	أكثر من 40٪

المصدر: عاطف الشبراوي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص83

المطلب الثالث: طرق ووسائل تنمية المشروعات بالحاضنة

تتم رعاية ومتابعة المشروعات الملتحقة بالحاضنة خلال المراحل المختلفة من عمر هذه المشروعات على النحو التالي:

أولاً : مرحلة الدراسة والمناقشة الابتدائية والتخطيط

في هذه المرحلة، ومن خلال المقابلات الشخصية بين إدارة الحاضنة والمتقدمين بمشروعاتهم، يتم التأكد من:

أ. جدية صاحب الفكرة (أو المشروع)، ومدى انطباق معايير الاختيار على المستفيدين ومشاريعهم.
ب. قدرة فريق العمل المقترح على إدارة المشروع.
ج. نوعية وطبيعة الخدمات التي يتطلبها المشروع من الحاضنة وقدرة الحاضنة على توفيرها.
د. الدراسة التسويقية والخطط التي تضمن قدرة المنتج على الدخول للأسواق.
هـ . الخطط المستقبلية لتوسعات المشروع.

ثانياً : مرحلة إعداد خطة المشروع

في ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها في المرحلة الأولى أثناء إعداد دراسة جدوى المشروع اقتصادياً وفنياً وتسويقياً، يقوم المستفيد بإعداد خطة المشروع.

ثالثاً : مرحلة الانضمام للحاضنة وبدء النشاط

في هذه المرحلة يتم التعاقد مع المشروع، ويخصص له مكان مناسب طبقاً لخطته.

رابعاً : مرحلة نمو وتطوير المشروع

ويتم خلالها متابعة أداء المشروعات التي تعمل داخل الحاضنة ومعاونتها على تحقيق معدلات نمو عالية من خلال المساعدات والاستشارات من الأجهزة الفنية المتخصصة المعاونة بإدارة الحاضنة، علاوة على المشاركة في الندوات وورشات العمل والدورات التدريبية التي تتم داخل الحاضنة بالتعاون مع المؤسسات المعنية.

خامساً : مرحلة التخرج من الحاضنة

وهى المرحلة النهائية بالنسبة للمشاريع داخل الحاضنة، وتتم عادة بعد فترة تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات من قبول المشروع بالحاضنة، وذلك طبقاً لمعايير محددة للتخرج، حيث يتوقع أن يكون المشروع قد حقق قدراً من النجاح والنمو، وأصبح قادراً على بدء نشاطه خارج الحاضنة بحجم أعمال أكبر.

المطلب الرابع: الخدمات الأساسية التي تقدمها الحاضنة[36]

تقدم حاضنة الأعمال جميع أنواع الخدمات التي تتطلبها إقامة وتنمية مشروع صغير أو متوسط، والتي تشمل :

1. الخدمات الإدارية، (إقامة الشركات، الخدمات المحاسبية، إعداد الفواتير، تأجير المعدات،.. إلخ)،
2. خدمات السكرتارية، (معالجة النصوص، تصوير مستندات، واجبات موظف الاستقبال، حفظ الملفات، الفاكس، الإنترنت، استقبال وتنظيم المراسلات والمكالمات التليفونية،.. إلخ)،
3. الخدمات المتخصصة، (استشارات تطوير المنتجات، التعبئة والتغليف، التسعيرة وإدارة المنتج، خدمات تسويقية،.. إلخ)،
4. الخدمات التمويلية، (المساعدة في الحصول على التمويل من خلال شركات تمويل أو البرامج الحكومية لتمويل المشروعات الصغيرة،.. إلخ)،
5. الخدمات العامة، (الأمن، أماكن تدريب، الحاسب الآلي، المكتبة،.. إلخ).

المطلب الخامس: التجارب العربية والعالمية في إقامة حاضنات الأعمال[37]

إن فكرة الحاضنات في دلالتها وفاعليتها المعاصرة وأهدافها ومنطلقاتها بدأت تتمحور بشكل واضح وبتطور ملحوظ في الألفية الثانية، أي في الثلث الأخير من القرن العشرين.

---

[36] أيمن على عمر، المشروعات الصغيرة "مدخل بيئي مقارن. مرجع سابق، ص 101
[37] رمضان السنوسي، عبد السلام الدويبي. مرجع سابق، ص 103 - ص 105

وقد استحدثت فكرة الحاضنات لحماية المشروعات الصغرى من المخاطر الاقتصادية والتمويلية ومن شدة المنافسة غير المتكافئة ومن الحاجة إلى تحريك الاقتصاد وإيجاد فرص عمل وتوظيف الأفكار والمبادرات ، وتحويلها إلى منتجات قابلة للتسويق وما يرتبط بذلك من رفع معدلات أداء التنمية عموما والتنمية البشرية المستدامة على وجه الخصوص.
وتنطلق تجارب الدول في إقامة حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى على أساس مجابهة ما تتعرض له المشروعات الكبرى من إخفاقات وإفلاس ، وما ينتج عن ذلك من طرد للعمال وخسارة للاقتصاد، وكذالك على أساس مجابهة مشكلة الفشل والضياع للمشروعات الصغرى في تكوينها الأولي، إضافة إلى أن هناك من أفكار المشروعات والمبادرات ما يوصف بأنه على درجة عالية من المخاطرة.
وبالتالي فان استعراض بعض النماذج العربية والعالمية كتجارب لها أهميتها في مجال تأسيس حاضنات الأعمال والمشروعات وتفعيل دورها الاقتصادي والتنموي ، الذي يمثل إطارا يستفيد منه المقبلون على إنشاء الحاضنات وكذالك الحاضنات الموجودة فعلا، بما يدعم نموها وتحسن أداءها.

في هذا السياق سيتم استعراض بعض التجارب الرائدة في مجال الحاضنات على المستوين العربي والعالمي وذلك لتحقيق جملة من المستهدفات منها:-

1. التعريف بفكرة الحاضنات وخصوصية تنفيذها عربيا وعالميا وتوسيع دائرتها.
2. تيسير فكرة تبادل المعلومات والخبرات في مجال الحاضنات بين الجهات المهتمة.
3. توفير قاعدة معلومات حول التجارب العربية والعالمية لتكون إطارا مرجعيا من الناحيتين النظرية والتطبيقية.

أولا: التجربة الأردنية في مجال حاضنات الأعمال[38]:

ينظر إلى حاضنات الأعمال في الأردن وخاصة التكنولوجية على أنها إحدى الآليات التي تساعد أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الناشئة والجديدة لتنفيذ هذه المشروعات عن طريق إيجاد آلية دعم يتم من خلالها توفير كافة المقومات اللازمة سواء كانت فنية أو مالية أو إدارية أو تسويقية ،حتى يبد أ المشروع في العمل ، ويتم احتضانه وفق لآلية الحاضنات لفترة مؤقتة إلى أن يصل لدرجة الاعتماد على الذات واستدامة نمو المشروع بعد ترك الحاضنة.
فقد تم تأسيس التجمع الوطني الأردني لحاضنات الأعمال والتكنولوجيا استجابة للحاجة إلى إيجاد مقومات مواتية لنجاح المشروعات الصغرى عموما والمشروعات التكنولوجية خصوصا، وذالك من خلال احتضان المشروعات المبتدئة والناشئة وتوفير شبكة من المقومات والدعامات الاقتصادية والإدارية والفنية والتقنية والمالية والمشورة القانونية والتسويق ، وذلك بما يمكن هذه المشروعات من الانطلاق الفعلي والتطور بين أحضان الحاضنات ، حتى يمكنها الاعتماد على الذات والخروج إلى المجتمع الأوسع.
الهيكل المؤسسي للتجمع الوطني الأردني لحاضنات الأعمال:-
- المجلس الأعلى للعلوم التكنولوجية.
- الجامعة الأردنية.
- الجمعية العلمية الملكية.
- جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا.

أهداف التجمع الوطني الأردني لحاضنات الأعمال:-

[38] رمضان السنوسي، عبد السلام الدويبي.. حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة مرجع سابق، ص 127 - 132

1. توظيف الموارد المتاحة في مراكز البحث والتطوير التقني لمساعدة المشروعات.
2. تشجيع وتنمية نتائج البحث والتطوير التقني وترجمتها إلى أعمال ناجحة ومجدية.
3. تحقيق التواصل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
4. إثراء أنشطة البحث العلمي وتشجيع التطوير التقني بما يخدم المشروعات ويدعم الاقتصاد.

التجربة التونسية:

تقوم وكالة النهوض بالصناعة من خلال مركز مساندة بعث المؤسسات مع المبادرين وجهات اقتصادية وعملية في المجتمع التونسي باستخدام محاضن المؤسسات.

وتستفيد تونس من توجهها[39] للانفتاح الاقتصادي على الاقتصاد العالمي ومن اتفاق الشركة مع الاتحاد الأوروبي.

وتسعى تجربة المحاضن في تونس إلى تأهيل المؤسسات ودعم قدرتها على المنافسة واندماج الفاعل والكفوء في السوق.

أهداف المحاضن في تونس[40]

تهدف محاضن الأعمال والمشروعات في تونس إلى تحقيق ما يلي:

1-دعم وتاهيل ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة لزيادة قدرتها على المنافسة في السوق المحلي وخاصة المؤسسات الجديدة وذات الأهمية التقنية.

2-تمكين المؤسسات الناشئة من مواكبة المؤسسات المتطورة.

3-إيجاد تنسيق وترابط بين الجامعات التونسية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة المرودية التطبيقية لنتائج البحث العلمي.

آليات خلق المزيد من المشاريع المجدية:

1-صدر قانون حول تمكين المبادرين من إقامة مشروعات يتم احتضانها لمدة سنتين، مع احتفاظ الشخص المبادر بمرتبة من الجهة التي يعمل بها البدء في المؤسسات لنفس المدة.

2-تمكين العاملين في القطاعين الخاص والعام من انجاز وتنفيذ مؤسسات ناشئة وذات جدوى اقتصادية، يتم احتضانها لمدة سنة وبنصف المرتب الذي كان يتقاضاه في القطاع الذي يعمل به.

3-إنشاء محاضن مؤسسات في إطار الجامعات والمركز البحثية.

4-التعاون والتكامل بين وزارتي الصناعة والطاقة ووزارة التعليم العالي، من خلال اتفاقية وقعت بين الوزارتين في شهر أكتوبر 1999 بهدف إنشاء محاضن مؤسسات دخل الجامعات والمؤسسات الجامعية، مثل المعهد العليا للدراسات التكنولوجية ومدارس المهندسين.

هيكلية العمل بالحاضنات:

تقوم هيكلية العمل بالحضانات أو المحاضن في تونس على النحو التالي:

1-لجنة التسيير والتوجيه: وتتولى رسم السياسات والتوجيهات والأهداف والمهام العامة للحاضنة.

2-لجنة انتقاء المؤسسات: وتتولى تطبيق الشروط والمواصفات اللازمة لاحتضان المؤسسة وتوجيه أصحاب المؤسسات في مختلف مراحل تقدم المؤسسات.

3-يتم التعامل مع المؤسسات المحتضنة وفقا للمراحل التالية:

أ-مرحلة التكوين والتأهيل لأصحاب المؤسسات النائشة.

ب- مرحلة احتضان، إيواء ومساندة المؤسسات الناشئة.

---

[39] -رمضان السنوسي عبد السلام الدويبي، دار الكتب الوطنية بنغازي ،ليبيا ص134 ، 2003.

[40] عبد الرزاق بن حليم ، المشروعات الصغيرة في ليبيا، ماجستير في إدارة الأعمال ،ص75 ، أكاديمية الدراسات العليا ليبيا ،2005

ج- مرحلة إيواء ومساندة المؤسسات النائشة.
4-تقدم الحاضنة العديد من الخدمات الداعمة والمساندة وعلى الأخص منها مايلي:
ا-تكوين وتأهيل أصحاب المؤسسات النائشة.
ب-توفير خدمات الهاتف والبريد المصور فاكس، وشبكة المعلومات الدولية، والحاسوب
ج-توفير المكان لإيواء أو احتضان المؤسسة.
د- تقديم المساعدة اللازمة لعملية بدء وانطلاق وإدارة المؤسسة.
كما انطلقت هذه التجربة من الاتفاق الإطاري بين وزارة الصناعة والطاقة ووزارة البحث العلمي والتكنولوجيا حول تنمية قطاع الحاضنات في الدولة، وفي هذا الإطار قامت وكالة النهوض بالصناعة في تونس بالتعاون مع عدد من الجامعات بإقامة مجموعة الحاضنات التالية والمبنية بالجدول التفصيلي التالي():-

جدول رقم (3-2): يوضح توزيع العمل بالحاضنات في تونس

اسم الحاضنة	حاضنة نابل	حاضنة صفاقس	حاضنة قابس	حاضنة قفصة	حاضنة رادس	حاضنة سوسوة	حاضنة القيروات
تاريخ التأسيس	أكتوبر 2001	يناير 2002	نوفمبر 2002	مارس 2003	سبتمبر 2003	سبتمبر 2003	يونيو 2004
المساحة	380م2	600م2	545م2	362م2	500م2	450م2	350م2
الطاقة الاستيعابية	8 ريادين	15 ريادين	6 ريادين	8 ريادين	13 ريادين	10 ريادين	8 ريادين
المشاريع المنفذة	5	9	7	4	4	9	لا يوجد
مشاريع تحت الإعداد	4	7	10	6	6	5	لا يوجد

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معلومات من وكالة النهوض بالصناعة.

التجربة الجزائرية

يعد الحديث عن حاضنات الأعمال في الجزائر حديث العهد، حيث استفادت في إطار برنامج ميدا من حصة مالية موجهة لإنشاء حاضنات الأعمال لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولقد نص القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ 12-12-2001 على إنشاء مشاتل مؤسسة (حاضنات الأعمال) لضمان ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- تعريف حاضنات الأعمال في الجزائر:

حسب المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25-02-2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات "مشاتل المؤسسات : هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية"[41].

2- أشكال حاضنات الأعمال في الجزائر:

- المحضنة: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

[41] -المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، من اجل سياسة تطوير حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،في الجزائر ،جوان 2002ص 19-25

- ورشة الربط: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.
- نزل المؤسسات: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.
~ كما يمكن إنشاء مشاتل المؤسسات أيضا في شكل شركة ذات أسهم تخضع للقانون التجاري[42].

أهداف حاضنات الأعمال في الجزائر:

1- تكمن أهمية حاضنات الأعمال في الجزائر: للحاضنات دور كبير في تنمية الاقتصاد الوطني و يمكن تلخيص أهميتها في مايلي:

- تمثّل رافداً من روافد الدّخل في الاقتصاد الوطني، حيث أن من الأدوار التي تؤديها الحاضنة، دورها في التعبئة للمدخرات الصغيرة والاستفادة منها وتوظيفها في إنشاء استثمارات ناجحة.
- أنها تمثل في توسيع وتنويع القاعد الاقتصادية، من خلال استثمار الأفكار الريادية الناجحة وتحويلها إلى مشاريع اقتصادية واعدة، وبالتالي فهي تخلف مجالا رحبًا للاستثمار.
- تساهم في تطوير القدرة التنافسية التصديرية للمؤسسات الوطنية، وذلك من خلال قيام الحاضنة التقنية بتعزيز علاقة الترابط والتشابك والشراكة بمؤسساتها التقنية والمؤسسات الإنتاجية خارج محيطها والتي تحتاج إلى عنصر التقنية لكي تطور قدراتها الإنتاجية والتصديرية وتحسين جودة منتجاتها.
- بعد دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 2005-09-01 يتوقع خروج العديد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من السوق خاصة غير القادرة على المنافسة، لذا تعتبر الحاضنات الآلية الملائمة والقادرة على تأسيس عدد من المؤسسات الناجحة والقادرة على تحقيق قيمة مضافة عالية تحفز النمو الاقتصادي والقادرة على المنافسة.
- التشجيع على الابتكار وظهور طبقة عريضة من رجال الأعمال الجدد والمبادرين الاقتصاديين الذين لديهم القدرة على تسخير الموارد المحلية واستثمارها بالصورة الصحيحة، وذلك من خلال مشروعات ناجحة مملوكة ذاتيا[43].
- تساهم في إيجاد وتوليد فرص عمل للشباب، فلا يقتصر دورها في إيجاد فرص عمل لأصحاب المؤسسات المحتضنة، بل أنها تساهم في إيجاد فرص عمل جديدة ومستقرة، حيث يفرض تنوع المشاريع المحتضنة، تعدد التخصصات والمهارات التي تحتاجها تلك المؤسسات، من مهارات إدارية أو فنية أو تقنية أو غيرها وتنوع مجالات التوظيف، لذلك تعتبر مساهمة الحاضنات في توفير فرص عمل أكثر مضاعفة.

42 -علي قابوسة، دور حاضنات الاعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مجلة البحوث والدراسات ،العدد الرابع عشر، جوان ، 20013 ص 187

43 -علي قابوسة ، دور حاضنات الإعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مرجع سابق ص 190

- في ظل غياب الآلية الفعالة التي تساهم في تحويل الأبحاث العلمية من المرحلة النظرية إلى المرحلة التطبيقية في هيئة سلع أو خدمات، فإن قيام الحاضنة يعتبر بمثابة الأداة المناسبة لتحقيق ذلك.

- إنها تساعد في تحقيق التنمية الإقليمية، من خلال قيام الحاضنات النوعية التي تتوافق أنشطتها ومجالات عملها مع إمكانيات وموارد كل إقليم على حدى، مما يساهم في توفير فرص عمل ومنتجات جديدة تخدم السوق الإقليمي وتطور الحركة التصديرية على مستوى الاقتصاد.

- أنها تقوم مقام العديد من المؤسسات المساندة والاستثمارية غير الموجودة في بعض المناطق، فتقدم العون والاستشارات الفنية للمؤسسات الناشئة.

- تعمل على تحقيق الربط بين تلك المؤسسات وبين المؤسسات الكبيرة خارج محيط الحاضنة.

- تعمل على توظيف الشبكة من العلاقات الواسعة مع مختلف الجهات الصناعية والمهنية في محيطها، الجامعات، مراكز البحوث والتطوير، المدن الصناعية، البلديات، الغرف، البنوك، المؤسسات الاستشارية في خدمة المنشآت المحتضنة.

- أنها تساهم في إيجاد قطاع تقني ومعرفي متطور يتواكب مع متطلبات العصر الحديث ويساعد في تطوير الواقع التقني يضاعف من دوره في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- أن لها أثر إيجابي في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، فهي تساهم في الحد من استيراد السلع والموارد وتعمل على تعزيز القدرة التصديرية وتنمية الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال بناء علاقات متينة بين المؤسسات كما أنها تساهم في توسيع وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة.

- أنها تقوم على أسس تجارية بحتة لهذا فوجودها بحد ذاته أن يعزز دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بوصفها شركة تجارية تهدف إلى تحقيق الربح، وتقوم بتقديم خدمات متنوعة لرعاية المنشآت الصغيرة، وبالتالي زيادة مساهمة القطاع الخاص في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي.

- أنها تساهم في نقل التكنولوجيا واستحداث تكنولوجيا تتناسب مع ظروف البيئة المحلية مما يساهم في زيادة مستوى جودة وتميز المنتجات الوطنية.

- يمكن لحاضنات الأعمال التكنولوجية تطوير القدرات التحتية التكنولوجية المحلية ذات الأهمية الكبيرة في التنمية الاقتصادية من خلال المساهمة في تسهيل الحصول على التكنولوجيا، وتحويل الأبحاث الناجحة إلى فرص تسويقية.

اتضح لنا مما سبق مدى أهمية الدور الاقتصادي الذي تلعبه حاضنات الأعمال، فليس هناك مجال للشك بأهمية هذا الدور، والتأخير في قيامها من شأنه أن يبقي الاقتصاد على مستويات معدلات النمو الاقتصادي(خارج قطاع المحروقات) في الآجلين القصير والطويل.

ثانيا: التجارب العالمية في إقامة حاضنات الأعمال[44]

– التجربة الأمريكية:

[44] عاطف الشبراوي إبراهيم، حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية. مرجع سبق ذكره، ص30

تعتبر تجربة الولايات المتحدة الأمريكية من أقدم وأهم التجارب العالمية في مجال الحاضنات وقد تميزت هذه التجربة أكثر من غيرها بالاهتمام المتزايد بتشجيع الابتكار ونقل وتطوير التكنولوجيا والتحديث الدائم في الحضانة بهدف خلق المزيد من فرص العمل وزيادة الثروة وتطوير القدرات التكنولوجية والصناعية وزيادة الرخاء(18).

إن ما يميز هذه التجربة هو إنشاء ما يزيد عن 600 حاضنة تكنولوجية بالولايات المتحدة نتيجة فشل ما يقارب من 50 % من المؤسسات الصغيرة وذلك للأسباب المعروفة التي تحد من نشاط هذا النوع من المؤسسات.

وتعتبر حاضنة أوستن التكنولوجية كآلية للحد من نسبة الفشل للمؤسسات الصغيرة. تم تخرج 50 مؤسسة صغيرة من الحاضنة وجاري انتساب 19 مؤسسة ساهمت الحاضنة في خلق 1900 وظيفة جديدة كما فاق إجمالي عوائدها مبلغ 720 مليون دولار خلال العشر سنوات الماضية.

ومن أمثلة المؤسسات المتخرجة ما يلي:

- شركة PSW لمختصة في مجال التجارة الإلكترونية والتي قد بدأت بحوالي عشرة موظفين أما حالياً يعمل بها 400 موظف، وفي الربع الأول من سنة 2001 حققت أرباحاً تقدر بـ 10.4 مليون دولار وفي الربع الثاني من نفس وصلت إلى 11 مليون دولار.

- شركة CEDRA المختصة بالعلوم والأبحاث الصيدلانية فقد انتسبت للحاضنة سنة 1992 ، تراوح معدل نموها السنوي من 30 إلى 40 % وكانت تشغل 05 موظفين أما الآن فهم يزيدون عن 120 موظفاً(19).

ب – التجربة البريطانية:

تعتبر مراكز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. من الملامح المستقرة بمعظم المناطق الحضارية والمراكز الريفية هي التطبيق الأول لمبادئ حاضنات الأعمال في المملكة المتحدة وكان ذلك في السبعينات ، أما في أوائل الثمانيات فقد استخدم على نطاق واسع من مطوري القطاعين الخاص والعام بحلول أواسط الثمانينات أصبح هذا التطبيق شائعاً إلى حد كبير ، وقد أسهمت مساحة أماكن العمل التي يديرها القطاع الخاص وتلك التي تقدمها وكالات مشروعات الأعمال في توفير أماكن العمل التي تحتاجها بشدة الشركات الصغيرة الشابة ومساعدتها على البقاء.

وقدر تطور فكر حاضنات الأعمال تطوراً ملحوظاً في المملكة المتحدة ، فبعد البداية التي اعتمدت على توفير أماكن العمل المدارة في السبعينات ، تطور الفكر إلى حدائق علوم معترف بها من الجمعية العامة لحدائق العلوم UK science park Association (Ukspa)[20].

ج- التجربة اليابانية:

يمكن تلخيص أهم الأساليب اليابانية في مجال دعم التسويق المقدم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فيما يلي :

هيئات التسويق:

يوجد في اليابان هيئات حكومية تعمل على تشجيع المؤسسا ت الصغيرة والمتوسطة على غزو الأسواق الدولية بمنتجاتها وذلك بإقامة المعارض الدولية لمنتجات هذه المشروعات ومساعدتها في الحصول على التكنولوجيا المتطورة وإجراء المفاوضات نيابة عنها في اتفاقيات التصدير واستيراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج.

وفي نفس الإطار تنشر الحكومة اليابانية بشكل دوري خططها بشأن مشترياتها من المنشآت الصغيرة والمتوسطة كما يلزم القانون جميع المنظمات الحكومية وشبه الحكومية بإتاحة الفرصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة للحصول على العقود الحكومية.

برامج التسويق:

تقوم هيئـات التسويـق اليابانية بنشاط كبير في إعداد وتنفيذ برامج التسويق ، وتقوم بإمداد المشروعات الصغيرة بالدراسات التسويقية المختلفة وإطلاعها على أحدث الأساليب للوصول إلى المنتجات التي تتلاءم وتفضيلات السوق الدولية ، ويرجع البعض السبب الرئيس وراء زيادة ترويج صادرات اليابان إلى الشركة التجارية اليابانية والتي تعتبر حلقة وصل بأسواق الصادرات العالمية من خلال دورها الحيوي في اكتشاف العديد من الأسواق.

نظام الشركات التعاونية:

هي شركات مملوكة بالكامل لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعمل في مجال شراء الخامات ومستلزمات الإنتاج وفي مجال تسويق المنتجات والتوزيع والنقل ونقل التكنولوجيا وفي مجالات أخرى[21].

1- التجربة الصينية :

أجرت الصين عملية تحول وإعادة هيكلة كبيرة للسياسات الخاصة بالبحث العلمي منذ عام 1985، وذلك بهدف تحويل اتجاهات البحوث العلمية النظرية إلى التطبيقات في الصناعة والاقتصاد. ففي عام 1988 بدأت الصين في إعداد برنامج قومي مركزي يعرف بـ " Torch "، والذي تم بناء عناصره الرئيسية على أساس ثلاثة نقاط محورية للنهوض بالبحث العلمي وتعظيم نتائجه، هذه المحاور هي: تقوية وتنشيط عمليات الإبداع التكنولوجي، وتنمية وتطوير التكنولوجيات العالية وتطبيقاتها، وإتمام تحديث وتطوير عمليات التصنيع ورفع المحتوى التكنولوجي للمنتجات الصينية. وقد تم العمل على تنفيذ برنامج Torch على المستويين المركزي وعلى مستوى كل إقليم في الصين، وذلك عن طريق التوسع في إقامة الحدائق والحاضنات والمراكز التكنولوجية والقواعد الصناعية وبرامج التمويل الخاصة.

هذا البرنامج الضخم يرتكز على إعادة هيكلة البحث العلمي وإعطاء دفعة جديدة له من خلال ثلاثة محاور رئيسية هي: ((التركيز على تسويق الأبحاث ، تطوير التصنيع، الاتجاه نحو العولمة)).

وتشير الإحصائيات إلى أن هذا البرنامج الطموح قد أدى إلى خلق 54 حديقة تكنولوجية خلال التسعينيات. ونجح في إقامة 465 حاضنة (حتى أكتوبر 2002) جميعها تقريباً حاضنات تكنولوجية، مما حقق للصين المركز الثاني في العالم في عدد الحاضنات بعد الولايات المتحدة، وقبل ألمانيا التي كانت تتربع على المركز الثاني بحوالي 300 حاضنة. ووصل عدد الشركات التي أقيمت في هذه الحدائق التكنولوجية إلى 20.796 من الشركات التي تنتج منتجات عالية التكنولوجيا، يعمل بهذه الشركات حوالي 2.51 مليون شخص، في الغالبية من ذوي المؤهلات العالية.

-أنواع الحاضنات الصينية:

توجد في الصين مجموعة من الحاضنات يمكن تصنيفها حسب الأنواع التالية:-

* حاضنات تكنولوجية عامة غير متخصصة.
* حاضنات تكنولوجية متخصصة.
* حاضنات أعمال غير تكنولوجية.
* حاضنات الأعمال الدولية.

-تمويل الحاضنات الصينية[45] :

يتم تمويل حاضنات الأعمال في الصين بثلاث طرق:-

1. التمويل الحكومي الكامل.
2. تمويل شركات أو شركات رأس مال مخاطر (معظمها مملوكة للدولة).
3. دعم من الجامعات الصينية.

2- التجربة الفرنسية:

التجربة الفرنسية للحاضنات من أقدم التجارب في دول الاتحاد الأوربي والتي تعود إلى حوالي منتصف الثمانينيات، وهناك ما لا يقل عن 200 حاضنة تعمل الآن في مختلف المدن الفرنسية ، وقد تم في سنة 2001 إقامة مؤسسة مركزية لتنظيم نشاط هذه الحاضنات تسمى الجمعية الفرنسية للحاضنات. قامت هذه الجمعية بوضع تصنيف جديد لعدة أنواع من التخصصات التكنولوجية التي يتم تبعاً لها تقسيم المشروعات الجديدة، وهي:

1. العلوم البيولوجية : تطبيقات التكنولوجيا الحيوية، الصحة، الصناعات الغذائية، علوم الحياة...
2. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: الإنترنت، البرمجيات، علم الشبكات، الاتصالات،
3. العلوم الإنسانية والاجتماعية: التعلم، الثقافة.

وقد قامت الجمعية الفرنسية للحاضنات بتسجيل العلامة التجارية "حاضنة"، وذلك لتقنين استخدام المصطلح حاضنة تبعاً لوجود عدد من الشروط والمعايير التي يجب أن تتوافر في هذا المشروع كي يتمكن من إطلاق مسمى "حاضنة مشروعات"، وبالتالي يتمكن من الحصول على الدعم المالي المطلوب، ويمكن أن يسمى مركز دعم مشروعات صغيرة، أو مركزاً تكنولوجياً، أو غير ذلك، وبالإضافة إلى عدد الحاضنات الفرنسية العاملة الآن، هناك 30 حاضنة تكنولوجية جديدة تتبع وزارة البحث العلمي الفرنسية أقامتها هذه الجمعية خلال عامين منذ إنشائها.

تتميز التجربة الفرنسية في مجال إقامة حاضنات الأعمال بعدد من الخصائص التي تعتبر نموذجاً في معظم التجارب الأوربية للحاضنات من حيث:

أ. جميع الحاضنات الفرنسية (تكنولوجية أوغير تكنولوجية) تقدم خدمات للمشاريع غير الملتحقة بها.

ب. معظم الحاضنات التكنولوجية توفر الخدمات المالية ورؤوس الأموال المخاطرة لاحتضان الابتكارات والاختراعات.

ج. الغالبية العظمى من هذه الحاضنات تتبع الإدارات المحلية ووزارة البحث العلمي وتأخذ شكلاً قانونياً موحداً تحت صيغة "جمعية أهلية لا تهدف للربح".

د. تتوزع الحاضنات في معظم المدن الفرنسية وتستند الإقامة داخلها إلى تعاقدات إيجارية ذات قيمة إيجار مخفضه ولمدة لا تزيد عن 23 شهراً فقط.

- نماذج على الحاضنات التي أقامتها فرنسا[46]:

*** الحدائق التكنولوجية في فرنسا:**

بالإضافة إلى عدد حاضنات الأعمال التي تم ذكرها أعلاه، يوجد في فرنسا 41 حديقة تكنولوجية تعمل الآن، وهي مشتركة فيما يطلق عليه الجمعية الفرنسية للحدائق التكنولوجية (Association

[45] محمد الحلوجي، حاضنات الأعمال التكنولوجية. مفاهيم أساسية وتجارب عالمية. الندوة العربية الأولى حول حاضنات الأعمال، القاهرة، يناير.2003

[46] Philipe Ehret) France Incubation (FI) in First Arab seminar on Business .2003

française des Technopoles). هذه الحدائق التكنولوجية موزعة جغرافياً على مختلف المدن الفرنسية ، وتعتبر الحديقة التكنولوجية Antipolis Sophia (صوفيا انتيبوليس) من أقدم الحدائق التكنولوجية في فرنسا (والأقدم في أوروبا)، حيث أنها أقيمت عام 1969.

وتبعاً لأحدث الدراسات، فإن هذه الحديقة التكنولوجية هي أكبر الحدائق التكنولوجية المتخصصة في أوربا، ويطلق الفرنسيون عليها وادي الاتصالات Telecom Valley، حيث تتركز فيها عدد كبير من الشركات العابرة للقارات (متعددة الجنسيات) العاملة في مجالات وتطبيقات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، بالإضافة إلى عدد من الشركات الفرنسية الكبرى في هذا المجال وعلى رأسها:

* الشركة الفرنسية للاتصالات (France Télécom)
* شركات الكهرباء الفرنسية (EDF)

(ويشير فيليب اهربت: في بحثه حول الحاضنات في فرنسا إلى أن تمويل الحاضنات يتم من قبل وزارة البحث العلمي ووزارة الخزينة).

خلاصة الفصل

استعرضنا في هذا الفصل بعض الجوانب من حاضنات الأعمال لدى بعض الدول التي ساهمة في نمو هذه المؤسسات و تستطيع الحاضنة تمكين المدينة أو الأقاليم التي تقام فيها من تحقيق معدلات عالية لإقامة أنشطة اقتصادية جديدة، بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو عالية للمشاريع المشتركة بالحاضنة ، وذلك من خلال العمل على تسهيل توطين وإقامة عدد من

المشاريع الإنتاجية أو الخدمية الجديدة في هذا المجتمع والتي تعتبر في حد ذاتها إحدى أهم ركائز التنمية الاقتصادية لهذا المجتمع.

حيث أن هذه التجارب توضح أهمية الحاضنة في المحافظة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل استمراره ا.

ويعتبر احتضان المشاريع المبتدئة والناشئة وتوفير شبكة من المقومات والدعامات الاقتصادية والإدارية والفنية والتقنية والمالية والمشورة القانونية والتسويق ، ذلك ما يمكن هذه المشاريع من الانطلاق الفعلي والتطور بين أحضان الحاضنات ، حتى يمكنها الاعتماد على الذات والخروج إلى المجتمع الأوسع.

الفصل الرابع
الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس والجزائر

تمهيد:

على الرغم من الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المحلية والاقتصاد العالمي من حيث الإنتاج والتشغيل والابتكار، إلا أن الدراسات والتحقيقات الميدانية العديدة التي أجريت في كل من الدول الصناعية والدول النامية تشير إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تعامل بنفس الطريقة التي تعامل بها المؤسسات الكبيرة من حيث صانعي السياسات العمومية والمنظمات الدولية والبنوك. حيث تؤكد معظم الدراسات على أن التمويل هو العائق الأساسي والعامل المحدد لبقاء ونمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذلك أنه يلعب الدور الأساسي في دعم تنافسها محليا وعالميا. وإذا كانت وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجاه مصادر التمويل في الدول المتقدمة قد تحسنت بشكل كبير في السنوات الأخيرة فإن مثيلاتها في معظم الدول النامية لم تتغير بشكل كبير، وأكثر من هذا فقد أصبحت أكثر تعقيدا في معظمها نتيجة للتحولات الهيكلية الجارية فيها، ونظرا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فإنها بحاجة ماسة إلى استحداث أو الاستفادة من الطرق المبتكرة في الدول المتقدمة وذلك لتحسين وضعية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور إستراتيجي في الإنتاج والتشغيل وذلك بهدف تحسين وضعيتها التنافسية محليا ودوليا.

وسنحاول في هذا الفصل الذي قسمناه إلى:

المبحث الأول : الآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الثاني: آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الثالث: شركات القرض الايجاري

المبحث الرابع: الآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس.

المبحث الخامس : آليات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس.

المبحث السادس : سياسة التشغيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و تونس.

المبحث الأول : الآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يعتبر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المشاكل التي تواجهها هذه المؤسسات في الجزائر، نظرا لما تضعه المصارف العمومية من شروط، تجد المؤسسا ت الصغيرة والمتوسطة صعوبة في تحقيق هذه الشروط لأن عملية إنشاء المؤسسات تتطلب إمكانيات مالية معتبرة لابد أن تتحصل على أموال أمرا ضروريا وهذا عائد لعدم قدرتهم على التمويل الذاتي

لارتفاع تكاليف العملية، ولهذا فإن الدولة خصصت لهذا الجانب العديد من الهيئات الجديدة التي تساعد المستثمرين على العمل في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

المطلب الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب [1]

لقد عملت الحكومة على تنظيم عدة أجهازه بالنسبة للشباب من أجل إدماج وترقية الشباب محاولة منها تحقيق ما لم يحققه الجهاز وأعطت له جميع الصلاحيات اللازمة وهو جهاز وطني لدعم تشغيل الشباب وقد حدد الإطار العام والأسس المنظمة ضمن سلسلة من نصوص تشريعية والتي تم نشرها خلال سنة 1996[2]

إن هدف الوكالة هو التخفيض من حدة البطالة في طبقة الشباب والاستفادة من كفاءتهم وخبرتهم ثم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة ثروة البلاد في مرحلة ثانية.

وحتى يتم ذلك في أحسن الظروف قامت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتقديم إعانات مالية وجبائية للشباب المقاول من أجل تشجيعهم على القيام بالمشاريع الخاصة من جهة وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى.

أ- التركيبات المالية:

إن المرسوم التنفيذي رقم 96-297 الصدر بتاريخ 08 سبتمبر 1996م يبين أشكال المساعدات المالية الممنوحة للشباب الذين يرغبون في الاستثمار وقد صيغت هذه المساعدات على ثلاثة أشكال:

1- **التمويل الذاتي:**

في هذه الحالة يتكفل صاحب المشروع أو مؤسس المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بتكليفه المشروع كلية وذلك عن طريق إحضاره للحصص العينية، المادية والمعنوية، وبعد ذلك يتم تقديم الدعم له أو المساعدة بالإعانات الجنائية والشبه جنائية.

2- التمويل الثنائي:

في هذه الحالة تكون التركيبة المالية على الشكل التالي:

- المساهمة المالية حسب مستوى الاستثمار.
- المساهمة المالية الشخصية لصاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتتغير هذه المساهمة حسب مستوى الاستثمار.
- قرض دون فائدة تمنحه المؤسسة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (4-1): يبين مستويات ونسب المؤسسات في التمويل الثنائي

المستويات	قيمة الاستثمار	نسبة القروض بدون فائدة	نسبة المساهمة الشخصية
المستوى الثاني	1 مليون دج	%25	%75
المستوى الأول	2 مليون دج	%20	%80
المستوى الثالث	2 مليون دج و4 مليون دج	%5	%85

المصدر: دليل المؤسسة الصغيرة. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب- 2002

3- التمويل الثلاثي:

في صيغة التمويل الثلاثي تتشكل التركيبة المالية من:

---

[1] مشروم نوال، إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. دراسة خالة الجزائر، ماجستير غير منشورة، جامعة عنابة، 2009 ، ص 12

[2] المرسوم التنفيذي رقم 96-296 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ص01.

- المساهمة المالية لصاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ويتغير مستوى هذه المساهمة حسب مستوى الاستثمار ومواطنه فالاستثمارات التي يكون موطنها في المناطق الخاصة تخصص لها الوكالة امتيازات أكثر من تلك التي تقام في المناطق العادية وتتمثل هذه الامتيازات الخاصة في:
- نسبة القروض دون فائدة تكون عالية، فيما تخفض نسبة الفوائد على القروض البنكية أكثر منه في المناطق العادية.
- قرض دون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب يتغير هذا القرض حسب مستوى هذا الاستثمار.
- بالإضافة إلى المساهمة الذاتية ودعم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب يستطيع أن يحصل صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من البنك على قرض بنكي ليكمل الاستثمار وتكون نسبة فائدة هذا القرض منخفضة حسب موطن الاستثمار.

ويمكن توضيح الصيغة في الجدول التالي:

جدول رقم (4-2): يبين مستويات ونسب المساهمة في التمويل الثلاثي:

المستويات	قيمة الاستثمار	نسبة القرض	مساهمة شخصية (حسب المناطق)		القرض البنكي (حسب المناطق)	
		بدون فائدة	الخاصة	الأخرى	الخاصة	الأخرى
الأول	1 مليون دج	%25	%5	%5	%70	%70
الثاني	1 م دج و2 م دج	%20	%8	%10	%72	%70
الثالث	2 م دج و3 م دج	%15	%11	%15	%74	%70
الرابع	3 م دج و4 م دج	%15	%14	%20	%71	%65

المصدر: من اعدد الباحث: دليل المؤسسة الصغيرة. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مرجع سابق

ب- الإعانات:

يستفيد الشباب الذين يرغبون في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في إطار دعم وتشغيل الشباب، وتجد هنا شكلين وهما كما يلي:

1- الإعانات المالية: وتتمثل في:

- قرض دون فائدة وهي قروض طويلة المدى تمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بواسطة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو معفى من دفع الفوائد.
- تخفيض نسب الفوائد على القروض البنكية وفقا للمادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 69-234 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 يحدد معدل تخفيض نسبة قروض الاستثمارات التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية للشباب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمنصوص عليها في المرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 2جويلية 1996، ونسبة التخفيض مبنية في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-3): يمثل نسب التخفيضات من معدل الفائدة.

القطاعات / المناطق	تخفيض معدل الفـائـدة	
	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
القطاعات الأولية	%90	%75
القطاعات الأخرى	%75	%50

المصدر: دليل المؤسسة الصغيرة. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مرجع سابق

إذن لا يتحمل صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلا فارق نسبة الفائدة غير خاضع للتخفيض أما نسبة التخفيض المخصومة تدفع من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بطلب من المؤسسة الائتمانية وفقا للجدول الزمني المحدد للتسديد وبناءا على تقديم وثائق الإثبات وهذا ما نصت عليه المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 97-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996.

2- الإعانات الجبائية وشبه الجبائية:

تستفيد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية وفقا للأمر رقم 96-31 المؤرخ في 30 سبتمبر 1996 ويتضمن قانون المالية لسنة 1997. إن هذه الامتيازات الضريبية والشبه الضريبية تستعمل لتحسين الوضعية المالية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة والتدفق النقدي، وهذا حتى يسمح للمؤسسة من تسديد قروضها في أقصر الآجال.

أولا: مرحلة إنشاء المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة[3]:

في بداية إنشاء المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة يستفيد أصحابها من:

1- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل نسبة 8% للإكتسابات العقارية الحاصلة في إطار نشاط مؤسسة صناعية.

2- الإعفاء من الضريبة الخاصة بالتسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات.

3- الإعفاء من رسم الضريبة العقارية على الممتلكات المبنية والبنايات الإضافية لفترة تتراوح مدتها ما بين ثلاثة وستة سنوات ابتداءا من تاريخ الإنجاز وهذا إذا كانت النشاطات تمارس في مناطق يجب ترقيتها.

4- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لاقتناء التجهيزات الموجهة لتحقيق عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة غير مصنوعة في الجزائر.

5-استعمال نسبة مخفضة بـ 3% فيما يخص الرسم الجمركي للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في إنجاز الاستثمارات عندما تكون هذه التجهيزات غير مصنوعة في الجزائر.

ثانيا: مرحلة ممارسة النشاط:

بدءًا من انطلاق النشاط ولفترة تتراوح مدتها مابين ثلاث سنوات وستة سنوات تستفيد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من:

1 - الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات IBS

2 - الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي IRG

[3] مشروم نوال، إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص. 20

3 - الاستفادة من دعم اشتراك أرباب العمل بنسبة 7% بالنسبة للأجور المدفوعة للعمال المستخدمين بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة عوضا عن النسبة المحددة بالقوانين التشريعية المتعلقة بالضمان الاجتماعي.

ج- علاوة خاصة بالمشاريع ذات الميزة التكنولوجية:

إذا كان المشروع يخص نشاط تقني مبتكر بصفة خاصة، فالوكالة تنسب لأصحاب المشاريع علاوة تصل إلى 10% من تكلفة المشروع ويتغير مبلغها حسب أهمية المشروع ومحتواه التكنولوجي وكذا أثره في الاقتصاد المحلي والوطني.

إن الإعانات والتمويلات التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر ضرورية جدا، خاصة أن المستفيد الأول منها هم الشباب باعتبار مواردهم المالية والمادية محدودة وكذا ضعف خبراتهم في الميادين العملية، وتهدف هذه الإعانات إلى تشجيع الشباب من أجل إقامة مشاريعهم الخاصة، وتجسيد أفكارهم في الواقع، كما تهدف أيضا إلى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن نلاحظ أن التمويل الثلاثي هو المسيطر بكثرة من حيث الإعانات المقدمة، إذ أن رغم انخفاض نسبة الفائدة ، إلا أنها تعتبر عائق في حالة ما إذا لم يسر المشروع كما يراد أن يكون، مما يضع الشباب في أزمة مالية عند حضور آجال التسديد.

المطلب الثاني: - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

على وضع إستراتجية هدفها تطوير الاستثمار، وذلك بإنشاء هيئة حكومية جديدة تجمع بين مهام ووسائل وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI)، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ). وهي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

وقد أنشئت هذه الوكالة سنة 2001 والتي هدفها: تزويد المستثمر بكل الوثائق الضرورية لإنجاز الاستثمار وتبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها[4].

وطبقا للمادة 21 من الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار لسنة 2001م والذي ينص على أن الوكالة مؤسسة عمومية تتمتع بشخصية معنوية واستقلال مالي. وتتولى الوكالة في ميدان الاستثمارات وبالاتصال مع الهيئات والإدارات المعنية بالمهام التالية:

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين أو غير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار.
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

المزايا التي تقدمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لعل من أبرز أهداف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هو تقديم الدعم المالي للمستثمرين وذلك عن طريق التمويل وهنا نجد نوعين من التمويل.

أ- التمويل الثنائي: في هذه الحالة تكون التركيبة المالية على النحو التالي:

4 بريبش السعيد، التمويل التأجيري كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات، 2006 ، جامعة بسكرة

- مساهمة صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتتغير نسبة هذه المساهمة حسب قيمة الاستثمار.
- قرض دون فائدة تقدمه الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار يمول من طرف الصندوق الوطني لدعم الاستثمار.

وهذه النسب محددة حسب قيمة الاستثمار كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-4): يبين مستوى ونسبة المساهمة في التمويل الثنائي

قيمة الاستثمار	نسبة مساهمة شخصية	نسبة القرض بدون فائدة
اقل من1,000,000دج	%25	%75
من1.000001دج الى2.000.000دج	%20	%80
من2.000.001دج الى4.000.000دج	%15	%85

المصدر: دليل المؤسسة الصغيرة. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب- مرجع سابق

ب- التمويل الثلاثي: وتكون التركيبة المالية كما يلي:

المساهمة الشخصية لصاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ويتغير حسب مستوى أو قيمة الاستثمار ومواطنه ذالك أن المناطق الخاصة، تخصص لها الوكالة امتيازات خاصة عكس المناطق العادية وهذا حسب نص المادة رقم 10من الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار 2001.

- قرض دون فائدة تمنحه الوكالة عن طريق صندوق دعم الاستثمار ويتغير هذا القرض حسب مستوى الاستثمار.
- قرض بنكي يكمل مبلغ الاستثمار ويكون بنسب مخفضة وحسب موطن الاستثمار.

وهي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-5): يبين مستويات ونسب المؤسسات في التمويل الثلاثي.

قيمة الاستثمار	قرض دون فائدة	المساهمة الشخصية		قرض بنكي	
		مناطق خاصة	مناطق أخرى	مناطق خاصة	مناطق أخرى
1.000.000دج	%25	%5	%5	%70	%70
من1.000.001دجالى2.000.000دج	%20	%8	%10	%72	%70
من2.000.001دجالى4.000.000دج	%15	%14	%20	%71	%65

المصدر:مشروم نوال، إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرجع سابق ص20

يستفيد مؤسسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تطوير الاستثمار من:

أ- الإعانات المالية:

وهي عبارة عن قروض دون فائدة تمنحها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عن طريق صندوق دعم الاستثمار للمؤسسات الصغيرة المتوسطة.

ب- الإعانات الجبائية:

تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إعانات جبائية وشبه جبائية وذالك وفقا لنص المادة 09 من الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار 2001 هذه الامتيازات تمنح لتشجيع المستثمرين وتحسين الوضعية المالية للمؤسسات، وتقدم هذه الإعانات على مرحلتين:

ب-1 مرحلة تأسيس المؤسسة الصغيرة والمتوسطة[5]:

- تطبيق نسبة مخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من ضريبة الرسم على القيمة المضافة TVA فيما يخص التجهيزات السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.
  - الإعفاء من حقوق التسجيل.
  - الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

ب-2 مرحلة انطلاق المشروع:

يبدأ من انطلاق المشروع ولفترة تتراوح ما بين 3 إلى 10 سنوات تستفيد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من عدة مزايا

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات
- الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة

ب-3 الإعانات الممنوحة للمناطق الخاصة:

إضافة إلى الإعانات الجبائية وشبه الجبائية فان المناطق الخاصة تستفيد من مزايا خاصة كما نصت المادة 11 من الأمر المتعلق بالاستثمار وهي على مرحلتين:

ب-3-1 مرحلة إنجاز المشروع:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تدخل مباشرة في إطار الاستثمار.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال وهذه النسبة تقدر بـ0.2%.
- تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف الأشغال المتعلقة بالمنشئات الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار وذالك بعد تقييم من طرف الوكالة.
- الإعفاء من ضريبة الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز المشروع تخضع لضريبة الرسم على القيمة المضافة.
- تطبيق نسبة مخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

ب-3-2 مرحلة الاستغلال:

- الإعفاء لمدة عشرة سنوات من النشاط الفعلي من:
  - الضريبة على أرباح الشركات IBS .
  - الضريبة على الدخل الإجمالي IRG.

[5] بويبش السعيد، التمويل التأجيري كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مرجع سابق. ص 10

- الإعفاء لمدة عشرة السنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM*.

1- تعريفها : هي هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطاتها ويكون مقر الوكالة بمدينة الجزائر، ويمكن نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني، بحيث تحدث فروعا لها على المستوى المحلي بناءً على قرار مجلسها التوجيهي من خلال إحداث هيئات محلية تسمى بالتنسيقيات (منسق الولاية، المرافق على مستوى الدائرة).

تضطلع الوكالة بالإتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية بالمهام الآتية[6] :

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- تدعم المستفيدين وتقدم لهم الإستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم.
- تمنح قروض دون مكافأة.
- تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم.
- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

و بهذه الصفة تكلف الوكالة على الخصوص بما يأتي:

- تنشئ قاعدة للمعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الجهاز.
- تقدم الإستشارة والمساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر في مسار التركيب المالي ورصد القروض.
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع وإستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها.
- تبرم إتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام والتحسيس ومرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة.

يمكن للوكالة من أجل الاضطلاع بمهامها على أحسن وجه، أن تقوم بما يلي:

- الاستعانة بأي شخص معنوي أو طبيعي متخصص للقيام بأعمال تساعدها على إنجاز مهامها.
- تكليف مكاتب دراسات متخصصة بإنجاز مدونات نموذجية خاصة بالتجهيزات ودراسات مونوغرافية محلية وجهوية.
- تنفيذ كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لدعم تحقيق أهداف جهاز القرض المصغر، واستعمالها وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

2- تنظيم و تسيير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: تزود الوكالة بمجلس توجيه ي ولجنة للمراقبة ويديرها مدير عام.

---

* ANGEM: Agence Nationale de Gestion du Micro-Crédit

[6] Décret exécutif n°04 -14 du 22 janvier 2004, portant la création et fixant le statut de l'agence nationale de gestion du micro-crédit.

أ- مجلس التوجيه: وهو المكلف بتنظيم الوكالة، ويتكون مجلس التوجيه من ممثلين عن مختلف الوزارات والحركات الجمعوية، و يقوم الوزير المكلف بالتشغيل بتعيين أعضاء مجلس التوجيه بقرار بناءً على اقتراح من السلطات التي ينتمون إليها لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد . تنتهي عضوية الأعضاء المعينين بحكم وظيفتهم بلفتهاء هذه الوظيفة، وفي حالة انقطاع عضوية أحد الأعضاء يستخلف بعضو جديد يعين مكانه حتى انقضاء مدة العضوية.

يجتمع مجلس التوجيه مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل بناءً على استدعا ء من رئيسه ويمكن أن يجتمع زيادة على ذلك في دورة غير عادية بناءً على استدع ـاء من رئيسـه أو باقتراح من ثلثي (2/3) أعضائه أو بطلب من الوزير المكلف بالتشغيل إذا اقتضت الظروف ذلك. يتداول مجلس التوجيه وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها ما يأتي: برنامج نشاط الوكالة، نفقات سير الوكالة وتجهيزها ، تنظيم الوكالة ونظامها الداخلي ، المخطط السنوي لتمويل أنشطة الوكالة ، القواعد العامة لاستعمال الوسائل الماليـة الموجودة ، إنشاء فروع محلية للوكالة ، قبول الهبات والوصايا والإعانات ، اقتنا ء البنايات واستئجاره ا ونقل ملكية الحقوق المنقولة أو العقارية وتبادلها، المسائل المرتبطة بشروط توظيف مستخدمي الوكالة و تكوينهم ، الحصائل وحسابات النتائج ، تعيين محافظ (أو محافظي) الحسابات ، كل تدبير أو كل برنامج يرمي إلى إشراك الوكالة في تحفيز وإنشاء أجهزة أو مؤسسات مدعوة إلى دعم عملها في مجال إحداث الأنشطة من طرف المستفيدين من القرض المصغر.

ب- المدير العام: يعين المدير العام للوكالة بمرسوم بناء على اقتراح الوزير المكلـف بالتـشغيل و تنهى مهامه بالأشكال نفسها. يخول المدير العام للوكالة سلطات التسيير للتصرف باسم الوكالة ولحسابها في كل الأحوال، و بهذه الصفة يكلف على الخصوص بتسيير كل ما يتعلق بهاز القرض المصغر.

جـ- لجنة المراقبة: تتكون لجنة المراقبة في الوكالة من ثلاثة أعضاء يعينهم مجلس التوجيه، و تعين لجنة المراقبة رئيسها من ضمن أعضائها للمدة التي تستغرقها مهمتها. تكلف لجنة المراقبة بممارسة الرقابة اللاحقة لتنفيذ قراراتها لحساب مجلس التوجيه، و تجتمع بحضور المدير العام في نهاية كل ثلاثة أشهر و عند الإقتضاء بطلب من المدير العام أو عضوين إثنين من أعضائها، تقدم للمدير العـام كل الملاحظات أو التوصيات المفيدة عن أحسن الكيفيات لتنفيذ البرامج والمشاريع التي شرعت فيها الوكالة. وتبدي رأيها في التقارير الدورية عن المتابعة والتنفيـذ والتقييم التي يعدها المدير العام، و تقدم لمجلس التوجيه ملاحظاتها وتوصياتها عن البيانات التقديرية لإيرادات الوكالة ونفقاتها وبرنامج نشاطها ، وكذا التقرير السنوي عن تسيير المدير العام. تقوم بكل مراقبة أو تدقيق للحسابات عن استعمال أموال الوكالة وتشرف عليهم ـا إلى نهايتهم ـا بمبادرة أو بنـاءً على قرار من مجل س التوجيه. كما يترتب على اجتماعا ت لجنة المراقبة إعداد محاضر ترسل إلى الوزيـر المكلـف بالتشغيـل وتحفظ وفقا للأعراف.

ـ **أشكال التمويل:** هناك عدة أشكال للتمويل[7]:

1- التمويـل المختلـط: هـذا التمويل يخـص المشاريع التي تكون قيمتها الإجمالية ما بين خمسين ألف دينـار جزائري (50000 دج) و مائة ألف دينار جزائري (100000 دج)، أو لإقتناء العتاد الأولي. ويقسم هذا القرض مـا بين المستفيد والبنك. والمساهمة الشخصية تكون موقوفة بالأكثر 05% والقرض البنكي على الأكثر 95%، وفي حالة إذا كان المستفيد حائزا على دبلوم أو شهادة

[7] http://www.angem.dz, Mars 20010

معادلة معترف بها أو النشاط يكون في منطقة محددة (جنوب أو هضاب عليا)، المساهمة الشخصية هي 03% من مبلغ المشروع والقرض البنكي هو97%.

2- التمويل الثلاثي: طبقا للمواد 3-11 و 12 من المرسوم التنفيذي رقم 04-15 المؤرخ في 22 جانفي 2004 فإن:

هذا التمويل يخص المشاريع التي يتعدى مبلغها مائة ألف دينار جزائري (100000دج) و يعادل أو يقل عن أربع مئة ألف دينار جزائري (400000 دج) و يوزع كما يلي:

- المساهمة الشخصية: 5%.
- القرض غير المأجور: 25%.
- القرض البنكي متوسط الأجل: 70%.

و في حالة إذا ما كان المشروع في منطقة محددة (جنوب أو هضاب عليا)، أو يكون المستفيد متحصل على دبلوم أو شهادة معادلة معترف بها، فنسبة المشاركة في التمويل للأطراف تكون كما يلي:

- المساهمة الشخصية: 03%.
- القرض غير المأجور: 27%.
- القرض البنكي متوسط الأجل: 70%.

3- التمويل بالمواد الأولية: يكون التمويل ما بين المستفيد والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والمساهمة الشخصية هي 10% من المبلغ الإجمالي للمشروع، والقرض دون فائدة (القرض غير المأجور) يمنح على الأكثر 90% من المبلغ الإجمالي الذي لا يمكن أن يتعدى ثلاثين ألف دينار جزائري (30000 دج).

و المقصود بالقرض دون فائدة (القرض غير المأجور) حسب ما هو مبين في المادة 11 من المرسوم التنفيذي 04-15 المؤرخ في 22 جانفي 2004 يمنح إلى المستفيد- المقترض- على النحو التالي:

أ- اقتناء العتاد الصغير والأولي لعملية انطلاق المشروع:

- القرض دون فائدة يمنح على أقصى تقدير بـ:25% من تكلفة المشروع الذي تكون قيمته أعلى من مائة ألف دينار جزائري (100000دج) و أقل أو يساوي أربع مائة ألف دينار جزائري (400000 دج).
- هذا القرض بدون فائدة يكون بنسبة 27% من المبلغ الإجمالي للمشروع عندما يكون المستفيد حائزا على شهادة، أو يكون النشاط في منطقة خاصة (جنوب، هضاب عليا).

ب- شراء المواد الأولية: القرض دون فائدة يمنح لمشروع مصغر لا يتعدى ثلاثين ألف دينار جزائري (30000 دج) على أساس دراسة تقنو اقتصادية مبسطة، مع تبرير المساهمة الشخصية (10% من مبلغ المشروع) وهو لا يتعدى 90% من المبلغ الإجمالي. ويمكن نعت هذا النوع من التمويل أيضا بالتمويل المختلط. و الجداول التالية تظهر مختلف أشكال التمويل:

الجدول رقم (4-6): التمويل المختلط.

مستوى التمويل	المساهمة الشخصية		القرض البنكي	
	منطقة خاصة	منطقة أخرى	منطقة خاصة	منطقة أخرى

مشروع أقل أو يساوي 100000 دينار جزائري	%03	%05	%97	%95

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الجدول (4-7): التمويل الثلاثي.

مستوى التمويل	المساهمة الشخصيــة		القرض البنكــي		القرض بدون فائدة	
	منطقة خاصة	منطقة أخرى	منطقة خاصة	منطقة أخرى	منطقة خاصة	منطقة أخرى
من 100000 إلى 400000 دينار جزائري	%03	%05	%70	%70	%27	%25

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الجدول رقم (5-8): التمويـل بالمواد الأولية.

الحد الأقصى للتمويل	المساهمة الشخصية	القرض دون فائدة
أقل أو تساوي 30000 دينار جزائري	%10	%90

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

المبحث الثاني: آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تمثل عملية تمويل المؤسسات بالأصول الرأسمالية اللازمة تحديا كبيرا للمؤسسة نتيجة لما تتطلبه من موارد مالية التي تحدد حجم وإمكانيات توسعها، وكذلك قدرتها على الأخذ بالأساليب التكنولوجية الحديثة، إذ يلزم أن يتوفر لدى المؤسسة التمويل اللازم لتغطية تكاليف شراء هذه الأصول سواء من مصادر تمويل ذاتية أو مصادر تمويل غير ذاتية مثل الاقتراض من سوق رأس المال بصوره المختلفة. وفي هذا الشأن تعمل الإدارة المالية على اختيار السبل التمويلية التي تمكنها من تخفيف الأعباء على المؤسسة، خاصة وأن التمويل الذاتي قد لا يكفي لأغراض التمويل، فضلا عما تمثله تكلفة الفرصة البديلة، فان توفر التمويل غير الذاتي عن طريق الاقتراض من المؤسسات المالية (البنوك)أو إصدار السندات مرتبط بعوامل منها رأس المال، حجم وجودة الضمانات المقدمة، درجة المخاطر ومستوى الربحيةِ... وعلى ضوء ذالك ابتدع الفكر المالي مصدرا جديدا للتمويل اللازم للمؤسسات يتمثل في الائتمان الايجاري، الذي يمثل صيغة من صيغ التمويل اللازم لتمكين المؤسسة من الحصول على الأصول الرأسمالية المطلوبة بتأجيرها دون اقتناءها ودفع كامل ثمنها بل يقتصر الأمر قيام المستأجر بدفع إيجار دوري مع احتفاظ المؤجر بملكية الأصل مع إمكانية نقلها إلى المستأجر في نهاية مدة العقد.

المطلب الأول: التمويل ألتأجيري في الجزائر[8]

يعتبر التمويل عن طريق الإيجار فكرة حديثة لتجديد طرق التمويل رغم حداثة هذه الطريقة فهي تسجل توسعا سريعا في الاستعمال من قبل المستثمرين بسب المزايا التي توفرها لهم، وهو عبارة عن تقنية للتمويل تستعملها البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة بحيث تحصل على موجودات منقولة أو عقارات لتأجيرها إلى مؤسسات أخرى، وهذه الأخيرة بدورها

[8] بويبش السعيد، التمويل التأجيري كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مرجع سابق ص 15.

تقوم بإعادة شرائها بقيمة متبقية عامة تكون منخفضة عند انتهاء مدة العقد، ويتم التسديد على أقساط متفق عليها تسمى بثمن الإيجار.

إضافة إلى هذا التعريف نجد تعار يف أخرى منها ما هو قانوني ومنها ما هو اقتصادي وبالرغم من تعدد هذه التعاريف إلا أنها تتحد في المعنى في نهاية الأمر، إضافة إلى أن هذه التعاريف لها خصائص مشتركة تتعلق بالعملية ذاتها سواء في شكلها القانوني أو باعتبارها تقنية مالية ومصرفية.

فحسب المملكة المتحدة فإن عقد الإيجار يعرف بأنه:"عقد بين المؤجر (المالك)، والمستأجر (المستعمل) يتضمن إيجار أصول معينة يتم اختيارها من المورد أو بائع بمعرفة المستأجر، ويظل المؤجر مالكا للأصول والمستأجر حائزا ومستعملا لها مقابل دفع أجرة معينة يتفق عليها خلال مدة الإيجار ولا يعطي عقد الإيجار التمويلي للمستأجر الحق أو تلقى على عاتقه التزاما بتملك الأصول خلال مدة العقد ولا بعد انتهاء العقد. أما حسب القانون الأمريكي فإنه لا يقر للمستأجر الخيارات الثلاثة : (تملك الشيء محل العقد في نهاية المدة، أو رد الشيء، أو تجديد العقد لمدة جديدة بشروط أخرى) في كل صورة، والصورة الشائعة في القانون الأمريكي تتمثل بالتزام المؤجر بإعادة تأجيرها من جديد إلى شخص أخر.

و يتفق النظام الإنجليزي مع النظام الأمريكي في أنه لا يعطي المستأجر الحق أو يلقي على عاتقه التزاما بتملك الأصول خلال مدة العقد وليس بعد انتهاء العقد، إلا أن المفهوم الإنجليزي يختلف عن المفهوم الأمريكي بحيث أنه يتيح للمستأجر الحصول على نسبة كبيرة من ثمن الآلة في حالة بيعها بمعرفة المؤجر في نهاية مدة الإيجار تصل إلى 95% من قيمتها تحت تسمية rebate of rentals paids أو كعمولة.

✓ التعريف الاقتصادي: حسب Richard F.Vancial فإن الاعتماد الإيجاري هو عقد من خلاله يلتزم أحد الأطراف (المستأجر) بسلسلة من الدفعات الدورية التي مجملها يفوق ثمن شراء الأصل موضوع العقد وعادة هذه الدفعات تمتد لتغطي الجزء الأكبر من الحياة الاقتصادية للأصل المقتني.

فقد عرفه القانون في مادته الأولى والثانية من القانون التشريعي المتعلق بالتمويل الإيجاري، هو عملية تجارية ومالية، يتم تحقيقها من قبل المصارف والمؤسسات المالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا ومعتمدة من طرف الدولة ولها صيغة التعامل، مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب أشخاصا طبيعيين كانوا أم معنويين تابعين للقانون العام أو الخاص . ويجب أن تكون قائمة على عقد إيجار يمكن أن يتضمن أو لا يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح المؤجر. وتتعلق فقط بأصول منقولة أو غير منقولة ذات الاستعمال المهني أو بالمحلات التجارية أو بمؤسسات حرفية.

من خلال تعريف التمويل الإيجاري في كونه عملية تمويل أصول رأسمالية ليس بهدف قيام المشتري بتملك الأصل أو تمليكها للمستأجر وإنما يهدف إلى إتاحة فرصة للعميل لاستخدامها مقابل أداء قيمة إيجارية يتفق عليها، وتقوم العملية أساسا بين ثلاثة أو أربعة أطراف، و يقوم بموجبها المستأجر وهو مستخدم الأصل الإنتاجي بدفع مبالغ دورية للمؤجر يكفي قيمة استرجاع رأس المال، مقابل حقه في الحصول على الأصل الإنتاجي واستخدامه.

المطلب الثاني :عناصر وخصائص التمويل الإيجاري[9] :

أ-عناصر التمويل الإيجاري

1-المؤجر: أي مؤسسة القرض الإيجاري التي تقبل بتمويل العملية والتي تتميز بالملكية القانونية للأصل موضوع العقد. وهي مؤسسة تقوم بنشاط مالي مخصص بما أن المستأجر هو الذي يتحمل كل الالتزامات التقنية المتعلقة بالأصل.

2-المستأجر: وهو الطرف الذي يسعى للاقتناء والحصول على الأصل بالتفاوض مع المورد حول السعر والتكلفة والمدة... فالمستأجر هو الذي يختار الأصل ويحدد خصوصيته حسب احتياجاته.

3-المورد: وهو الطرف الذي يسلم الأصل المطلوب من طرف المؤجر وفقا للمعايير والمقاييس المتفق عليها بينه وبين المستأجر، أما عن الأصل موضوع الإيجار فيمكن أن يكون أصولا عقارية أو منقولة أو معنوية أو مادية.

ب-خصائص التمويل الإيجاري:

-إن مدة الإيجار غير قابلة للإلغاء وتغطى على الأقل 75% من العمر الافتراضي للأصل المؤجر (تكلفة الأصل زائد هامش الربح).

-المستأجر غير مطالب بإنفاق المبلغ الكلي للاستثمار مرة واحدة وإنما تدفعه على شكل أقساط تسمى أقساط الإيجار، وتتضمن هذه الأقساط جزءا من ثمن شراء الأصل مضافا إليها الفوائد التي تعود للمؤسسة المؤجرة ومصاريف الاستغلال المرتبطة بالأصل المتعاقد حوله[10].

-يحتفظ المؤجر بملكية الأصل والمستأجر يستفيد من حق الاستعمال فقط، وبالتالي فإن مساهمة المؤجر قانونية ومالية، أما مساهمة المستأجر فهي إدارية واقتصادية.

- التمويل الإيجاري يكون في شكل أصول عينية (استثمارات مادية) لا يقوم بمنح أموال نقدية كما في القرض الكلاسيكي.

-التمويل الإيجاري يكون إما متوسط أو طويل الأجل، بحيث أن مدته تحدد حسب طبيعة هذه الأصول وحسب فترة امتلاكها بمعنى العمر الافتراضي لها، (مدة إيجار الأصول المنقولة ما بين 2-10 سنوات، والأصول غير المنقولة فمدته ما بين 15-20 سنة)

ج- خطوات التمويل الإيجاري:

وتمر عملية التمويل الايجاري بثلاثة مراحل[11]:

1- إنجاز عملية الشراء وفي أغلب الأحيان، يجري الشراء ليس بهدف الشراء فقط ولكن شراء الأصل من أجل تأجيره فيما بعد وهذا بتدخل ثلاثة أشخاص، حيث تشتري مؤسسة التمويل الايجاري الأصل من المورد لتؤجره إلى المستأجر.

2- تأجير الأصل تطبيقا للأحكام المرتبطة بالتمويل الإيجاري يسلم المؤجر للمستأجر الأصل الذي يريد تأجيره، فيمكنه من حيازته بسهولة خلال مدة التأجير ويمنحه ضمانا ضد المشاكل الناجمة عن حيازة الأصل المؤجر، وبالمقابل لا يوجد أي ضمان من طرف المستأجر لتأمين استعمال الأصل فيما بعد.

3- انقضاء عملية القرض الايجاري وتدعى بمرحلة الخيار بحيث في نهاية مدة التأجير المقدرة في العقد يجد المستأجر نفسه أمام ثلاث خيارات:

---

[9] بويبش السعيد، التمويل التأجيري كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مرجع سابق ص. 17.

[10] منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات: منشأة المعارف. الإسكندرية، 1996، ص 555.

[11] Pascal philippossian: « le crédit –bail et le leasing » SE FI, 1998, Montréal (Québec), P76

- رفع خيار الشراء المنصوص عليه في العقد مقابل دفع القيمة المتبقية المالية للمؤجر وتمثل عادة1 % إلى 6 % من سعر الشراء، وبالتالي اكتساب الأصل والتمتع بالملكية التامة.
- طلب تجديد العقد والتفاوض مع المؤجر لتسديد أقساط أقل من الأقساط المدفوعة سابقا بالنظر إلى القيمة المتبقية للأصل.
- إعادة الأصل إلى المؤجر الذي بدوره يبحث عن مستأجر أخر أو يبيع الأصل في سوق التجهيزات المستعملة أو حتى إعادته إلى المورد بعد موافقة هذا الأخير .

1- شركات رأس المال الاستثماري:

إن الهدف من استحداث شركات رأس المال الإستثماري يعود بالأساس إلى المشاركة في كل عملية تهدف إلى تدعيم رأسمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تكون في حاجة ماسة إلى أموال خاصة عند تأسيسها وهذا النوع من الشركات تم دراسة القوانين من طرف وزارة المالية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- شركات رأس المال المخاطر:

و هي عبارة عن أسلوب أو تقنية لتمويل المشاريع الإستثمارية بواسطة شركات تدعى رأس المال المخاطر، وهذه التقنية لا تقوم على تقديم النقد فحسب كما هو الحال في التمويل المصرفي بل تقوم على أساس المشاركة، حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه، وبذلك فهو يخاطر بأمواله، ولهذا نرى بأنها تساعد أكثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة أو التوسعية التي تواجه صعوبات في هذا المجال، حيث أن النظام المصرفي يرفض منحها القروض نظرا لعدم توفر الضمانات. في هذه التقنية يتحمل المخاطر (المستثمر) كليا أو جزئيا الخسارة في حالة فشل المشروع الممول. ومن أجل التخفيف من حدة المخاطر فإن المخاطر لا يكتفي بتقديم النقد فحسب بل يساهم في إدارة المؤسسة بما يحقق تطورها ونجاحها.

يضاف إلى ذلك كله أن دور شركات رأس المال المخاطر لا يقتصر على تمويل مرحلة الإنشاء فحسب بل يمتد أيضا إلى مرحلة التجديد، وكذا تمويل التوسع والنمو وهو ما يقتضي تقديم مخطط تنمية من طرف المؤسسة.

أ. أهداف شركات رأسمال الخاطر : يرجع تأسيس شركات رأسمال المخاطر إلى المشاكل والصعوبات التي واجهت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعود الاهتمام بها إلى النجاح الباهر الذي حققته في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وتهدف هذه الطريق التمويلية إلى تحقيق جملة من الأهداف تصب كلها في تسهيل عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونذكر من بينها[12]:

- مواجهة الإحتياجات الخاصة بالتمويل الاستثماري؛
- تعتبر بديلا تمويليا في حالة ضعف السوق المالي وعدم قدرة المؤسسة على إصدار أسهم وطرحها للاكتتاب؛
- توفير الأموال الكافية للمؤسسات الجديدة أو العالية المخاطر.

---

[12] محمد زيدان، الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السابع، ص. 125.

ب. طريقة تمويل شركات رأسمال المخاطر:

1 ـ رأسمال الإنشاء : يتولى رأسمال الإنشاء توفير الغطاء التمويلي لمؤسسات ناشئة مبتكرة يحيط بها المخاطر ولديها أمل كثير في التطور والنمو، وتنقسم هذه المرحلة إلى مرحلتين فرعيتين:

✓ **رأسمال ما قبل الإنشاء أو قرب الانطلاق:** يخصص لتغطية نفقات البحث والتطوير،كما يخص تمويل مرحلة ما قبل الانطلاق الفعلي، وعادة ما يكون التمويل صعب لأهمية خطر فشل المؤسسة الذي ليس لها كيان قانوني في هذه المرحلة.

✓ **رأسمال الانطلاق** : يمثل المرحلة الأساسية لتدخل رأسمال المخاطر، ويخصص لتمويل المشروعات التي دخلت مرحلة الإنشاء أو في بداية النشاط. ويتفرع رأسمال الانطلاق بدوره إلى مرحلتين: الانطلاق أو البداية بمعناه الضيق التي تغطي مرحلة ما قبل البداية التجارية لحياة المشروع ثم المرحلة الأولى من التمويل التي تغطي نفقات البداية التجارية، وتجمع هذه المرحلة كل المخاطر التي يعرفها أي مشروع جديد، وتعد مؤسسات رأسمال المخاطر المصدر المالي الوحيد التي تقبل بتمويل هذه المرحلة بالكامل. وعادة ما يستعان في هذه المرحلة بما يسمى برأس المال الجواري والادخار الجواري.

2-رأسمال التنمية: يكون المشروع في هذه المرحلة التمويلية قد بلغ المرحلة الإنتاجية أي توليد الإيرادات، ونظرا لاتساع حاجاته المالية يتم اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية حتى تحقق النمو والتوسع القوي والمنتظم. ويغطي رأسمال التنمية المرحلة التمويلية الثانية، أي مرحلة التوسع (الحاجة إلى التدوير بسب زيادة المبيعات) والثالثة (الحاجة إلى تحقيق توسعات القدرات الإنتاجية والنطاق التجاري) إضافة إلى مرحلة تطور ونضج المشروع. ففي مرحلة التوسع يقل مستوى المخاطر لكن لا يزال عاجزا عن توفير التمويل الذاتي، فنموه سريع وهو بحاجة إلى أموال للاستثمار. وفي مرحلة التطور والنضج تتجه المخاطر إلى التناقص، فالتمويل الذاتي يلعب دورا ملموسا وتكتسب المؤسسات قدرة على الاستدانة حيث تضمن إمكاناتها الذاتية سداد أعباء القروض، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع دور مؤسسات رأسمال المخاطر لترك المجال لوسائل التمويل التقليدية.

المبحث الثالث: شركات القرض الإيجاري

شركات القرض الايجاري : بعد ظهور الأمر 09-96 المؤرخ في 10/01/1996 الذي ينظم تطبيق الاعتماد الايجاري في السوق الجزائرية باعتباره عملية تجارية ومالية إلى جانب النظام الصادر عن بنك الجزائر الذي يحدد كيفية تأسيس شركات الاعتماد الايجاري ، ثم اعتماد مجموعة من شركات الاعتماد الايجاري ساهمت بشكل كبير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيجاد مصادر تمويل جديدة نذكرها فيما يلي[13]:

المطلب الأول: الشركة العربية للإيجار المالي:

هي شركة مساهمة معتمدة من طرف بنك الجزائر في ديسمبر 2001 ومهمتها هي القيام بعمليات الاعتماد الإيجاري، تتوفر على رأس مال اجتماعي قيمته 758.000.000 دج موزع على سبعة مساهمين كما يلي: بنك المؤسسة المصرفية الجزائر 34%، الشركة العربية للاستثمار

[13] محمد زيدان، الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. مرجع سابق، ص 130 .

25%، المؤسسة المالية الدولية 07%، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط 20%، مؤسسات اخرى14%.

بدأت مؤسسة الإيجار المالي نشاطها في ماي 2002 بمنح أول قروضها لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة إجمالية قدرها 75.5 مليون دينار، ويتم منح القروض من قبلها على فترة إيجار مالية تمتد مابين 4-5 سنوات مع نسبة هامشية لا تتعدى 5%، أما المبلغ المحدد للقرض فيجب أن لا يقل عن 15 مليون دينار ولا يزيد عن 95 مليون دينار

المطلب الثاني: الشركة الجزائرية لإيجار الأصول المنقولة 'SALEM':

هي شركة مساهمة معتمدة من طرف بنك الجزائر في القرار رقم 03/97 المؤرخ في 1997/05/28 وهي خاضعة للأمر 09/96 المؤرخ في 1996/10/10 الخاص بالاعتماد الايجاري، رأسمالها الاجتماعي يقدر ب 200 مليون دينار جزائري مقسم إلى 2000 سهم اسمي بقيمة 100.000 د.ج للسهم، كان في البداية مقسم بين "CNMA" ب 90 بالمائة والشركة القابضة الميكانيكية ب 10بالمائة لكن بعد التعديل الذي اجري في الاجتماع العام بتاريخ 1999/12/19 انسحبت الشركة القابضة الميكانيكية وبقيت CNMA المساهمة الوحيدة في شركةSALEM .

مزايا قرض الايجار للشركة

- يعتبر قسط الإيجار ثابتا بكيفية تسمح بإهتلاك قيمة الأصل المؤجر لمدة طويلة كافية مرتبطة بالمدة المقدرة للاستعمال الاقتصادي للأصل. وبالمقابل يمكن أن يكون قسط الإهتلاك متناقصا.
- يعرض على المستأجرين طريقة تمويل كاملة ومرنة تجنبهم تعبئة أموالهم الخاصة.
- يسدد الأصل انطلاقا من المردودية المتحصل عليها، كما يمكن تحويل الملكية لصالح المستأجر في أي لحظة بطلب من هذا الأخير (تسديد مسبق).
- يعتبر قسط الإيجار كتكلفة استغلال منخفضة من وجهة نظر جبائية من الوعاء الضريبي.
- يستفيد المستأجر من كل ميزة حصل عليها المؤجر كالإعانة، التخفيضات من المورد، الميزة الجبائية.

وتتشكل مجموعة زبائن الشركة الجزائرية التمويل الإيجاري للمنقولات من:

شركات صناديق التعاون الزراعي. والمستثمرين في الفلاحة والصيد البحري والمقاولون والأفراد الخواص.

ويشترط أن تتوفر في هؤلاء شرطين أساسيين هما: احتراف المهنة، كما يجب أن تكون أنشطتهم ذات مردودية وتولد تدفقات نقدية منتظمة تسمح لهم بمواجهة أقساط الإيجار.

أما أنشطة شركة SALEM فتشمل كل من القطاعات التالية:

قطاع الفلاحة وقطاع الصيد البحري ومعدات المكاتب وأجهزة الإعلام الآلي ومعدات وتجهيزات إلكترونية مهنية وسيارات وجرارات ووسائل النقل الأخرى وقطاع المناجم والمحروقات والحديد والصلب والتجهيزات الصناعية، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث: شركة قرض الإيجار الجزائرية السعودية:Algerian Saoudi Leasing[14]

وهي شركة مختصة في التمويل التأجيري أنشئت بمساهمة البنك الخارجي الجزائري في إطار تطوير أنشطته الجديدة، حيث وضع حيز التشغيل لصيغة تمويل جديدة وهي قرض

[14] محمد زيدان، الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. مرجع سابق، ص 131.

الإيجار الدولي لإنشاء فرع يسمى ASL بمشاركة مجموعة البركة، وتهدف هذه الشركة إلى تمويل الواردات بالعملة الصعبة من التجهيزات الموجهة إلى نشاط مهني وليس تجاري. وتتمثل هذه التجهيزات في وسائل النقل بصفة عامة ووسائل طبية: التجهيزات، وسائل صناعية ووسائل الإعلام الآلي ، ومن أجل الحصول على قروض يتطلب تكوين ملف يوجه إلى الإدارة لتحديد إمكانية التمويل وتحت موافقة مجلس الإدارة، بشروط التدخل التي يمكن أن تكون مقبولة والتي تكون معلومة، على سبيل الإشارة، فإنه يجب التعرف على المعلومات التالية:

- المبلغ: يجب أن يقع غلاف التمويل لكل عملية بين واحد وعشرة ملايين دولار أمريكي، في بعض الأحيان، وفي حالة خاصة مدروسة يمكن أن يخفض المبلغ أو يرفع عن الحدود المعروفة؛
- المدة: وهي على فترة متغيرة بدلالة طبيعة التجهيزات من ثلاث إلى سبع سنوات انطلاقا من وضع عقد الإيجار حيز التنفيذ مع خيار الشراء على مدى فترة التأجير .
- المستأجر: وهو المتعامل المستورد الذي يحصل على المكية القانونية بمجرد دفع القيمة. المتبقية؛
- العملة: دولار أمريكي.
- تواريخ الاستحقاق: أقساط فصلية مسبقة مشكلة من جزأين :
  - جزء ثابت يخص تعويض رأس المال الأساسي؛
  - جزء متغير محدد على أساس رأس المال الباقي

المطلب الرابع: آليات الضمان

تعتبر آليات الضمان أحد الوسائل التي اعتمدتها الدولة لضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، باعتبار أن المستثمرين الجدد الذي ليس لديهم غطاء ضمان، وهذا الضمان تطلبه المؤسسات التمويلية (البنوك) وعلى هذا الأساس التجأت الدولة لإنشاء صناديق لضمان القروض الموجهة للمستثمرين وخاصة الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02/373 الصادر في 11 نوفمبر 2002 تمّ إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بدأ نشاطه في مارس 2004 كمؤسسة عمومية ذات طابع إداري، يتمتّع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يديره مدير عام يقوم بعدّة مهام وردت في المادة 21 من نفس المرسوم، ويسيّر هذا الصندوق مجلس إدارة يتكوّن من ممثلي بعض الوزارات وممثّل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، ويقدّر رأسمال الصندوق بـ 01 مليار دينار جزائري.

- **خصائص نظام ضمان القروض[15]:**

- تقدّم الضمانات للنشاطات الاستثمارية والتي حصرها المرسوم رقم 02/373 السابق الذكر في العمليات التالية: إنشاء المؤسسات، عمليات التوسيع، تجديد التجهيزات أو أخذ المساهمات.
- يمكن للصندوق أن يضمن حاجيات رأس المال العامل المترتّبة عن الاستثمار المموّل.
- يجب أن تكون المؤسسات المستفيدة من ضمان الصندوق قد استوفت معايير الأهلية للقروض المصرفية، لكن لا تملك ضمانات عينية أو لديها ضمانات غير كافية لتغطية مبلغ القرض المطلوب.

[15] العشاب يوسف،" ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة". (فضاءات، مجلة دورية، العدد02، الجزائر،مارس2003،ص 15.

- إنّ نسبة ضمان القرض يمكن أن تصل إلى 70%، ويتمّ تحديدها من طرف مجلس الإدارة للصندوق، علما أنّ القاعدة المعمول بها تمنح نسبة ضمان أعلى للمؤسسة التي تقدّم ضمانا من مؤسسة لا تقدّم أي من الضمانات التقليدية.
- بالنسبة لنوع القرض، يمكن أن يضمن هذا الصندوق قروض الاستثمار أو حتّى قروض التسيير، وأنّه يقدم فقط للمؤسسات المنخرطة في الصندوق، والتي تدفع علاوة سنوية أقصاها 02% من مبلغ القرض وخلال كل فترة القرض.
- من حيث تكاليف تسيير الصندوق ستكون منخفضة نظرا للعدد المحدود من المستخدمين وهيكله التنظيمي البسيط، وأنّ العبء الكبير سيقع على المصارف المقرضة.

- **آلية عمل الصندوق:**

يمكن تلخيص مراحل ضمان القرض كما يلي[16]:

1. تقوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بطلب قرض من المؤسسة المالية(أساسا المصرف).
2. تطلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الصندوق ضمان القرض المصرفي.
3. في حالة القبول، يقوم الصندوق بتقديم شهادة ضمان القرض لفائدة المؤسسات المالية.
4. تدفع المؤسسة المستفيدة من ضمان الصندوق علاوة سنوية، تدفع للصندوق خلال مدّة القرض.
5. في حالة عدم قدرة المؤسسة على تسديد المبلغ المقترض في ميعاد الاستحقاق، يقوم الصندوق بتعويض المصرف حسب نسبة الضمان المتّفق عليها مسبّقا.

بلغ عدد الملفّات التي ضمنها الصندوق 26 ملفّا، من بين 130 ملفا تمّ تقديمها للصندوق وقد بلغت القيمة المضمونة من طرف الصندوق 400مليون دينار جزائري من مجموع قروض تصل إلى 600مليون دينار جزائري، حيث أنشأت هذه الملفّات المضمونة حوالي 600 إلى 700 منصب شغل.
أمّا بالنسبة للمصارف التي يتعامل معها الصندوق إلى حدّ الآن هي: المصارف العمومية التي تشكل العمل مع الصندوق 96%.
- وقد وصل الغلاف المالي المقدّم خلال سنة منذ نشأة الصندوق في مارس 2004 إلى 527 مليون دينار لتمويل 31 مشرعا، هذه الضمانات غطّت نسبة 50% من المبلغ الإجمالي لهذه المشاريع الذي وصل إلى 1.4 مليار دينار[17].
وفي الأخير فإنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سوف يحدّ أو يقلّل على الأقل من مشكل التمويل الذي يعتبر من أكبر المشاكل التي يعاني منها هذه الهؤسسات.

أ - **في المجال الإداري:**

في إطار تطبيق أحكام القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نصّ القانون على إنشاء مراكز التسهيلات [18] حيث تمّ إنشاء 14 مركز تسهيل والتي ستقوم بمهمة تسهيل إجراءات التأسيس والإعلام والتوجيه ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق مرافقة أصحاب المشاريع.

---

[16] العشاب يوسف،" ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مرجع سابق، ص 20.
مهلل عبد المالك تأهيل المؤسسات الصرغيرةوالمتوسطة الأهداف والآليات. رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر،
[17] ص45.
الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 03/79 المؤرخ في 25فيفري2003 المحدّد للطبيعة القانونية لمراكز التسهيل للمؤسسات ص.و.م ومهامها
[18] وتنظيمها، العدد13، ص 12

إضافة إلى ذلك قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعداد مشروع يتعلق بإنشاء مشاتل المؤسسات [4]، حيث تمّ إنشاء 14 مشتله للمؤسسات في أهمّ الأقطاب الصناعية الجزائرية، هذه المشاتل ستلعب دورا هاما في مجال استقبال واحتضان وتدريب حاملي أفكار المشاريع لتجسيدها على أرض الواقع، حيث يتمثل الهدف الأساسي لهذه المشاتل في تطوير التآزر مع المحيط المؤسساتي والمشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها، وتشجيع بروز المشاريع المبتكرة وتقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد وضمان ديمومة المؤسسات المرافقة، والعمل على أن تصبح على المدى المتوسط عاملا استراتيجيا في التطوير الاقتصادي في مكان وجودها، إضافة إلى ذلك فإن إنشاء وكالة وطنية لتطوير الاستثمارات ANDI ستتكفل بالإضافة إلى متابعة تنفيذ برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من العمليات أهمها:

- احتضان مصرف للمعطيات الاقتصادية،
- إعداد دراسات اقتصادية.
- متابعة وتنسيق نشاط مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات.

هذه الإجراءات سوف تخفّف في المستقبل القريب من بطئ تنفيذ الإجراءات الإدارية سواء المتعلقة بالإنشاء أو بمزاولة النشاط.

ب - -في مجال العقار:

إنّ الأنماط التي يسيّر بها العقار قد أفرزت آثارا سلبية على مستويات عدّة، وعليه بات من الضروري أن تراجع سياسة تسيير العقار الصناعي.

وفي هذا الصدد، في إطار تحسين استغلال العقار الصناعي قامت الحكومة بإعادة تنظيمه في شكل شركات بمساهمات الدولة، التي تقوم بالتكفّل تدريجيا بتهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاط والتخزين عبر كافة أرجاء الوطن، بحيث يجد المستثمر في متناوله فضاءات مهيّأة ومزوّدة بالوسائل والتسهيلات اللازمة لإنشاء المشاريع[19].

ولتحسين جوّ الاستثمارات بادرت الوزارة بإعداد خريطة المؤسسات ص .و.م، لإحصاء فرص الاستثمار على المستوى المحلي، ونشرها عبر كل القنوات، وتقديمها للمستثمرين لاسيما منهم الأجانب.

يهدف الصندوق إلى تحقيق مايلي:

- ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسات وتوسيعها وتجديدها ويكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان 50 مليون دينار؛
- لا تستفيد من ضمان الصندوق القروض المنجزة في قطاع الفلاحة والقروض الخاصة بالنشاطات التجارية وكذا القروض الموجهة للاستهلاك؛
- تستفيد من ضمان الصندوق القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك والمؤسسات المالية المساهمة في الصندوق، كما يمكن أن تستفيد البنوك والمؤسسات المالية غير المساهمة في ضمان الصندوق حسب الشروط التي يحددها مجلس الإدارة.

---

[19] - http:// www.pmeart-dz.org/fr/ document/.doc.html(20/01/2010)

و يمكن أن تقدم البنوك والمؤسسات المالية مساهمتها في رأسمال الصندوق بواسطة الحقوق والممتلكات التي تحوزها في شركة التأمين وضمان قروض الاستثمار. وتخص المخاطر المغطاة من الصندوق مايلي:

- عدم تسديد القروض الممنوحة.
- التسوية أو التصفية القضائية للمقترض

و تنصب تغطية المخاطر على آجال الاستحقاق بالرأسمال وكذا الفوائد المستحقة طبقا للنسب المغطاة، ويحدد مستوى تغطية الخسارة بنسبة 80% عندما يتعلق الأمر بقروض ممنوحة عند إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة، وبنسبة 60% في الحالات المذكورة سابقا.

وتحدد العلاوة المستحقة " تغطية الخطر "بنسبة أقصاها 0.5% من القرض المضمون المتبقي، وتسددها المؤسسة سنويا، حيث يتم تحصيل هذه العلاوة من قبل البنك لفائدة الصندوق. ولقد قدم هذا الصندوق إلى غاية أوت 2007 ما يعادل 22 ضمان قرض استثمار بملغ قدره 544.3 مليون دينار.

المبحث الرابع : الآليات الداعمة للتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس

خلقت الدولة التونسية عدة مؤسسات من أجل النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى برنامج التأهيل، والذي شرع فيه فعليا سنة 1996[20]، فلأجل ذلك جندت العديد من المؤسسات الفاعلة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ففي سنة 1997 تم اتخاذ العديد من الإجراءات الخاصة لتشجيع استثمار الخواص في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة مساهمة صندوق ترقية ولامركزية الصناعة في المشاريع الاستثمارية لاسيما في مجال التنمية المحلية.

فالدور المنوط بالقطاع العمومي في سياسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واضح جدا، فأغلب المؤسسات المعنية بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات عمومية، وتضمن السلطات المركزية الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما الجماعات المحلية فعليها التحكم في الصلاحيات المحددة ومفوضين فقط في المشاكل المعنوية، مشاكل البنية التحتية أو الخدمات العمومية.

تم إنشاء معظم المؤسسات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة زمنية قصيرة، ماعدا وكالة ترقية الصناعات ومركز ترقية الصادرات فهي موجودة منذ وقت طويل.

المطلب الأول: الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى :

أحدث صندوق النهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى بمقتضى القانون عدد 76لسنة 1981 المؤرخ في 9 أوت 1981 وهو يخضع لأحكام الأمر عدد841 لسنة 1994 المؤرخ في11 أفريل 1994.

1. **الشروط العامة لدخل الصندوق:**

من خلال التمويل من طرف الصندوق تم تحديد جمل من النقاط

[20] Adair P, Les micro-entreprises en Tunisie : emploi, financement de l'activité et micro crédit, séminaire *Création d'entreprises et emploi des jeunes diplômés*, 23-24 novembre, Université de Sfax, Tunisie. ., 2005

أ-النشاط: أنشطة الصناعات التقليدية وأنشطة الخدمات المحددة بالأمر عدد 841 لسنة 1994 المؤرخ في11 أفريل 1994.

ب -المستثمر: الجنسية التونسية، الكفاءة المهنية الملائمة، الالتزام بالتفرغ كامل الوقت لتسيير المشروع.

ج-الشكل القانوني : مؤسسات فردية أو شركات أو تعاضديات

- **صيغ تدخل الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى:**

يقوم الصندوق بصيغ تدخل من أجل النهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى على الشكل التالي :

-50 أد بما في ذلك الأموال المتداولة.

- 100أد بما في ذلك الأموال المتداولة بالنسبة لخريجي التعليم العالي بالنسبة ل بعض الأنشطة وبالنسبة للمشاريع المحدثة بصيغة إفراق المؤسسات الاقتصادية في إطار اتفاقيات مؤشر عليها من قبل الوزير المكلف بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

1. الأموال الذاتية أو المساهمة الشخصية:

تتمثل التمويل الذاتي أو المساهمة الشخصية في المساهمة النقدية للباعث أو المستثمر والتي لا تقل عن 40% من كلفة المشروع والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (4-9) : قيمة الإعتماد ومساهمة الباعث او المستثمر

قسط الاستثمار	الاعتماد	مساهمة الباعث أو المستثمر (نقدا)
10> أد	**90%**	**10%**
10< أد <أد50	**80%**	**20%**
100< أد < 50 أد	**60%**	**40%**

المصدر : دليل تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة التونسية 2009

ينتفع الباعثون المنتمون للعائلات المعوزة المرسمة بالسجل الوطني للفقر أو من ذوي الاحتياجات الخاصة والذين لا يمكنهم المساهمة الشخصية والعينية المطلوبة لتمويل مشاريعهم، باعتماد قابل للاسترجاع يمثل 100% من الأموال الذاتية، على أساس شهادة مسلمة في الغرض من قبل الوزير المكلف بالشؤون الاجتماعية.

إسترجاع الإعتماد :

يسترجع الإعتماد بدون فائض في أجل أقصاه 11سنة بما في ذلك فترة إهمال لا تتجاوز مدة خلاص قروض الاستثمار المبرمة مع البنوك.

2 .المنح:

موضوع المنحة: منحة الاستثمار.

القيمة: 6% من كلفة الاستثمار دون اعتبار الأموال المتداولة.

التنمية الجهوية: ترفع المنحة بالنسبة للاستثمارات المنجزة من قبل مؤسسات الصناعات التقليدية التي تشغل 10 أشخاص فأكثر إلى :

- ✓ 14%بالنسبة للمشاريع المنتصبة بالمجموعة الأولى من مناطق التنمية الجهوية.
- ✓ 21% بالنسبة للمشاريع المنتصبة بالمجموعة الثانية من مناطق التنمية الجهوية.
- ✓ 25% بالنسبة للمشاريع المنتصبة بمناطق التنمية الجهوية ذات الأولية.

المطلب الثاني: صندوق التطوير واللامركزية الصناعية[21]

[21] Mouhamed Bouabidi , Spécificités de financement des PME, Thèse de doctorat , université de Tunis, El-manar 2006-2007 ,p150.

يمول صندوق التطوير واللامركزية الصناعية المشاريع التي لا تتجاوز تكلفة إنجازها ، 5 م د والمنجزة من قبل الباعثين أو المستثمرين الجدد في إطار مؤسسات صغيرة ومتوسطة

1- **الشروط العامة لتدخل الصندوق** :

يتدخل الصندوق وفق معايير محددة تخص قطاعات وأنشطة معينة:

- ✓ الصناعات المعملية والصناعات التقليدية المنصوص عليها بالأمر عدد 492لسنة 1994 المؤرخ في 28 فيفري 1994.
- ✓ أنشطة الخدمات الواردة بالأمر عدد 38لسنة 1994 المؤرخ في 10مارس1994.

ـ **الباعث أو المستثمر :** يعتبر باعثون جددا، الأشخاص الطبيعيين من ذوي الجنسية التونسية مستثمرون بصفة فردية أو في صلب شركات والذين :

- ✓لهم الخبرة والكفاءة المطلوبة.
- ✓يتولون بصفة شخصية ولكامل الوقت مسؤولية إدارة المشروع.
- ✓ليست لهم ممتلكات كافية منقولة أو عقارية.
- ✓ينجزون أول مشروع استثماري لهم.

الأموال الذاتية: لا تقل عن 30% من كلفة المشروع.

2- **صيغ تدخل صندوق التطوير واللامركزية الصناعية** :

أولا : المشاريع التي تكون تكلفتها **أقل** أو مساوية لـ500 دل.

بالنسبة للمشاريع التي تكون تكلفتها أقل أو مساوية لـ 500 أد، يختار الباعث أو المستثمر بين الصيغتين التاليتين :

- ✓ المبلغ الأقصى لمساهمة الصندوق :60% من رأس المال الأدنى.
- ✓ مساهمة الباعث لا تقل عن 10% من رأس المال الأدنى.
- ✓ مساهمة رأس استثمار ذات رأس مال تنمية لا تقل عن 10% من رأس المال الأدنى.

ثانيا :المشاريع التي تفوق تكلفتها 500 **أد:** من خلال الجدول نلاحظ مايلي :

جدول رقم(4-10): مساهمة الصندوق والباعث

	القسط الأول (إلى حد 1 م د)	القسط الثاني (من 1 إلى 5 م د)
الباعث	10% من رأس المال الأدنى على الأقل	20% على الأقل من رأس المال الإضافي
الصندوق	60% على أقصى تقدير من رأس المال الأدنى	30% على أقصى تقدير من رأس المال الأدنى
شركة إستثمار ذات رأس مال تنمية أو صناديق توظيف ذات رأس مال تنمية	10% من رأس المال الأدنى على الأقل	20% على الأقل من رأس المال الأدنى الإضافي
مساهمون آخرون	بقية المساهمات	بقية المساهمات

المصدر : دليل تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة 2009

استرجاع اعتمادات الصندوق:

- استرجاع الاعتمادات لفائدة الباعثين الجدد بقيمتها الاسمية مع إضافة نسبة فائدة سنوية بـ 3% وذلك في أجل أقصاه 12سنة.

- تسند الأرباح المتأتية من مساهمة الصندوق لفائدة الباعثين الجدد والتخصص قصد اقتناء تلك المساهمة.

المطلب الثالث:الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية والصيد البحري

يعتبر الصندوق الخاص للتنمية الفلاحة والصيد البحري أحد الصناديق التي تهتم بدعم قطاعات الفلاحة والصيد البحري وأنشطة التحويل الأولى للإنتاج الفلاحي والصيد البحري وتكييفهما وأنشطة الخدمات المرتبطة بالفلاحة والصيد البحري.

1 - الامتيازات المالية الممنوحة حسب صنف الاستثمار

الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(4-11): الامتيازات المالية حسب صنف الاستثمار

الصنف	الاستثمارات	المنح
أ	عمليات الاستثمار التي لا يفوق مبلغها 40أد في قطاع الفلاحة مع اعتماد المساحة المستغلة و 60أد في قطاع الصيد البحري	منحة إستثمار بـ 25% من الكلفة
ب	القطاع الفلاحي : عمليات الإستثمار التي يفوق مبلغها 40 أد وفي حدود 150أد مع اعتماد المساحة المستغلة. قطاع الصيد البحري : عمليات الإستثمار التي تفوق مبلغها 60 أد وفي حدود 300أد. عمليات اقتناء وحدات عصرية لإنتاج السمك الأزرق وذلك في حدود مبلغ إستثمار لا يتجاوز 1 م د.	منحة دراسة: في حدود 1% من كلفة الاستثمار بسقف 5أد. منحة الاستثمار : 20% من كلفة الاستثمار بسقف 150أد بالنسبة لاقتناء وحدات عصرية لإنتاج السمك الأزرق.
ج	عمليات الإستثمار التي يفوق مبلغها 150 أد في قطاع الفلاحة مع اعتماد المساحة المستغلة، إضافة إلى عمليات الاستثمار في أنشطة التكييف والتحويل الأولي لمنتجات الفلاحة والصيد البحري وفي أنشطة الخدمات المرتبطة بهما. عمليات الإستثمار في الصيد البحري وتربية الأحياء المائية التي يفوق مبلغها 300أد .	منحة دراسة : في حدود 1%من كلفة الاستثمار بسقف 5أد. منحة الاسثمار :7% من مبلغ الإستثمار وبسقف 300أد بالنسبة لعمليات الإستثمار في التحويل الأولي للحليب الطازج في مناطق الإنتاج ما عدى الياغورت.

المصدر : دليل تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، مرجع سابق.

2-الامتيازات الإضافية الخاصة بالباعثين الجدد :

المستثمرين الجدد: يعتبر باعثون جددا حسب الفصل 44 من مجلة تشجيع الاستثمارات [22] ، الأشخاص الطبيعيون من ذوي الجنسية التونسية المستثمرون بصفة فردية أو في صلب شركات والذين :

- لهم الخبرة أو المؤهلات اللازمة.
- يتحملون مسؤولية التصرف في المشروع بصفة شخصية وكامل الوقت.
- لا يملكون قدرا كافيا من المنقولات والعقارات الخاصة بهم.
- ينجزون لفائدتهم أول مشروع إستثمار.

كما يعتبر المستثمر الجديد في ميدان الفلاحة والصيد البحري:

- أبناء الفلاحين والصيادين البحريين الذين لا تتجاوز أعمارهم 40سنة والذين يتعاطون نشاطهم الرئيسي في ميدان الفلاحة والصيد البحري.
- الشبان الذين لا تتجاوز عمرهم 40 سنة ويمارسون الفلاحة والصيد البحري واكتسبوا تجربة في هذين النشاطين.
- الفنيون الحاملون لشهادات من معاهد التعليم أو التكوين في الفلاحة أو في الصيد البحري.
- الكلفة: 500 أد ما في ذلك الأموال المتداولة باستثناء الصيد بالمناطق الشمالية وأعالي البحار (3 م د)

الأموال الذاتية:

- تقدم الأموال الذاتية في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- تتضمن الأموال الذاتية الاعتمادات الواجب إرجاعها أو المساهمات في رأس المال.

1. صيغ التمويل:

النسب الدنيا للأموال الذاتية:

- 10% بالنسبة للمشاريع لصنف ب.
- 25% بالنسبة للمشاريع من صنف ج.

قيمة الإعتماد (أو المساهمة):

- 7% من التمويل الذاتي المطلوب في حدود 100أد.
- وبالنسبة لمشاريع الصيد البحري بالمنطقة الشمالية وبأعلى البحار، ينتفع الباعثون بمساهمة حسب الشروط التالية :

جدول رقم(4-12):تصنيف التمويل

قسط الاستثمار	الصندوق	الباعث	شركة إستثمار ذات رأس مال تنمية
<م د1	لا تتعدى45%	لا تقل عن 10%	تساوي أو تفوق مساهمة الصندوق
>1و < 3 م د	لا تتعدى20%	لا تقل عن20%	تساوي أو تفوق مساهمو الصندوق

[22] محمد خياري، تجربة البنك التونسي للتضامن في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ورقة مقدمة ضمن الدورة الدولية حول تمويل المشروعات ص. و. م ، سطيف 2003، ص 273

المصدر :من إعداد الباحث اعتماد ا على مقابلة مع مدير بنك التضامن بقفصه بتاريخ 20012/01/12

فترة السماح

- يسترجع الاعتماد خلال مدة 12سنة منها مدة إمهال بخمس سنوات ونسبة فائدة سنوية قدرها 3%.
- تمكن فترة السماح لفائدة المنتفعين من المساهمة بالقيمة الاسمية وبنسبة فائدة سنوية قدرها 3% وذلك في خلال مدة أقصاها 12سنة.

2-الامتيازات التي يمنحها الصندوق:

أ-الامتيازات الإضافية خاصة بالجهات ذات الظروف المناخية الصعبة والمناطق البحرية ناقصة الاستغلال كما هو موجود في الجدول التالي :

جدول رقم(4-13): الامتيازات حسب الجهات

	الجهة	المنح الإضافية
الجهات ذات الظروف المناخية الصعبة	قابس ،مدنين ، تطاوين ، قبلي ، توزر ، قفصة وذلم بالنسبة لكل الأنشطة بإست ثنا ء الزراعات الكبرى البعلية وتربية البقر الحلوب خارج المناطق السقوية	منحة إستثمار إضافية بنسبة 8%من مبلغ الإستثمار
المناطق البحرية ناقصة الاستغلال	كامل سواحل ولايات جندوبة وباجه وبنزنت وسواحل ولاية نابل في حدود المنطقة البحرية الكائنة شمال الموازي المار عبر برج قليبية وشمال خط إنغلاق خليج تونس الرابط بين رأس الطيب ز ورأس سيدي على المكي وذلك بالنسبة لكل أنشطة الصيد البحري باستثناء تربية الأسماك والأحياء المائية	منحة استثمار **إضافية** بـ 8% من مبلغ الاستثمار وترفع هذه المنحة إلى 25من مبلغ الاستثمار بالنسبة إلى مشاريع الصيد البحري في المنطقة الشمالية الممتدة من بنزت إلى طبرقة وفي أعالي البحار.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات وزارة التنمية التونسية

ب-الإمتيازات المالية الخاصة

تسند منح أخرى بعنوان بعض عمليات الإسناد في القطاع الفلاحي بنسب متفاوتة حسب صنف الإستثمار:

- ✓ اقتناء الآلات الفلاحية.
- ✓ عمليات الاستكشاف والتنقيب على المياه.
- ✓ ري الحبوب خارج المناطق السقوية.
- ✓ إكثار البذور وإنتاجها.
- ✓ إنجاز أشغال وحفظ المياه وأديم الأرض.
- ✓ التجهيزات والآلات والوسائل الخصوصية الضرورية للإنتاج وفق الطريقة البيولوجية.
- ✓ إحداث المروج والمراعي والمساحات المزروعة المعدة للرعي و غراسة الأشجار العلفية والغابية.

- ✓ الاقتصاد في مياه الري.
- ✓ التركيز في شباك واقية من حجر لحماية الأشجار المثمرة.
- ✓ المشاريع المنجزة في معتمديات إعادة توجيه وتنمية المراكز المنجمية.

المطلب الرابع: آليات الضمان

تعتبر آليات الضمان التي خلقتها الدولة كأدا ء مساعدة للمستثمرين الصغار، في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا يساعد على استمرارية المؤسسة في الإنتاج مما يخلق أداة فعالة، في المساهمة في الاقتصاد الوطني، ويدفع عجلة العمالة دخل المؤسسات إلى التزايد. وتمثل صناديق الضمان أهمية كبيرة بالنسبة للمستثمر.

1-: الصندوق الوطني للضمان:

هو مؤسسة غير حكومية أسس سنة 1981 مع إجراء بعض التعديلات عدة مرات، وهو مختص في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتغلبة على مشاكلها السابقة فيما يخص ضمان القروض، يساهم هذا الصندوق بصيغ عديدة حتى يضمن القروض المحددة بالآجال لإنشاء وتوسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبشكل عام كل الأنشطة الاقتصادية الصغيرة وقروض التصدير.

يساهم صندوق الضمان بـ 3.2 مليون دينار تونسي من الديون غير المسددة، وإذا كان عقد التمويل قد أمضي في إطار صندوق ترقيـة ولامركزية الصناعة، أما باقي المشاريع الأخرى فيأخذ الصندوق على عاتقه التكفل بـ 50% فقط من الديون غير المدفوعة، زيادة على ذلك، فهو يتكفل بنفس النسبة من الفوائد الناجمة عن إعادة تقسيط القروض، وبإمكان الصندوق أيضا أن يضمن مساهمة المؤسسات الاستثمارية ذات رأسمال الخطر في الأموال الخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا التكفل بنسبة تتراوح من 50 إلى 75% حسب الموقع الجغرافي للمشروع

2- شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية وصناديق توظيف ذات رأس مال تنمية :

تمول شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية كل المشاريع وخاصة المنتفعة منها بتدخل صندوق التطوير واللامركزية الصناعية ونظام الأغلبية التشجيع على التجديد في تكنولوجيات المعلومات وذلك عن طريق اكتتاب أسهم دون أن تكون لها الأغلبية في رأس المال. ويتم ذلك بمقتضى اتفاقية تبرم مع الباعثين تحدد شروط المساهمة وأجل إعادة التفويت فيها.

صدر قانون رقم 78 لسنة 2008 مؤرخ في 22 ديسمبر 2008 يتعلق بتنقيح التشريع المتعلق بشركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية والصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية وتوسيع مجال تدخلاتها.

وتمثل شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية في المساهمة لحسابها أو لحساب الغير وبهدف إعادة إحالتها في تعزيز فرص الإستثمار وتدعيم الأموال الذاتية للمؤسسات. ويجب على شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية، استعمال 65% على الأقل من رأس مالها المحرر و65% على الأقل من كل مبلغ موضوع على ذمتها في شكل صناديق ذات رأس مال تنمية من غير المتأتي من مصادر تمويل أجنبية أو من موارد من ميزانية الدولة، وفي أجل أقصاه موفى السنة الموالية لسنة تحرير رأس المال أو لسنة دفع كل مبلغ موضوع على ذمتها في الاكتتاب في أسهم أو في منابات اجتماعية جديدة الإصدار :

- المؤسسات الواقعة بمناطق التنمية كما وقع تحديدها بالفصلين 23 و24 من مجلة تشجيع الاستثمارت،
- مشاريع محدثة في إطار مؤسسات صغرى ومتوسطة كما تم تعريفها بمجلة تشجيع الاستثمارات،
- مؤسسات الباعثين الجدد كما وقع تعريفهم بمجلة تشجيع الاستثمارات،
- المؤسسات التي تقوم باستثمارات تمكن من تطوير التكنولوجيا أو التحكم فيها وكذلك الابتكارات في كل القطاعات الإقتصادية المنصوص عليها بمجلة تشجيع الاستثمارات أو في الأنشطة المنتفعة بتدخلات نظام تشجيع الابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات،
- للمؤسسات المنتفعة بالامتيازات المخولة لعمليات الإحالة بعنوان إعادة إستثمار المداخيل والأرباح المنصوص عليها بالتشجيع الجاري به العمل، ولا يستوجب في هذه الحالة الشرط القاضي بأن تكون الأسهم أو المنابات الاجتماعية جديدة الإصدار،
- مؤسسات موضوع عمليات تأهيل في إطار برنامج تأهيل مصادق عليه من قبل لجنة تسيير برنامج التأهيل،
- المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية والمنتفعة بالامتيازات الجبائية لعمليات الإحالة بعنوان إعادة استثمار المداخيل والأرباح المنصوص عليها بالتشريع الجاري العمل به ، ولا يستوجب في هذه الحالة الشرط القاضي بأن تكون الأسهم أو المنابات الاجتماعية جديدة الإصدار.

3-**الشركة التونسية للضمان** :

1.1 الأنشطة التي يمكنها الانتفاع من تدخلات نظام الضمان:

- الأنشطة الصناعية: أنشطة الخدمات المعلوماتية والأنشطة المتصلة بإنتاج واستعمال البرمجيات وأنشطة والدعم والمساعدة والخدمات في الدراسات والاستشارة والخبرات والمعونة والخدمات الخاصة ومعالجة المعطيات وخدمة البحوث من أجل التنمية.
- المشاريع المنتفعة بتدخلات نظام التشجيع على ابتكار مجال التكنولوجيات المعلومات.

1. 2 المشاريع المعنية:

المشاريع التي لا تتجاوز كلفتها 5م د بما في ذلك الأموال المتداولة.

3.1 أصناف التمويلات التي يمكنها الانتفاع بالضمان:

- ✓ القروض متوسطة وقصيرة المدى.
- ✓ القروض قصيرة المدى المسندة للمؤسسات التي لا يتجاوز تاريخ دخولها حيز نشاط 3سنوات.
- ✓ بعض أصناف مساهمات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية.
- ✓ بعض أصناف مساهمات الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية.
- ✓ بعض أصناف مساهمات صندوق مساهمة على الانطلاق.
- ✓ التمويلات المسندة في إطار عقود إيجار مالي المتعلقة بالمنقولات.

4.1 تقاسم المخاطر بين نظام الضمان ومؤسسات التمويل:

يتم تقاسم مبالغ غير قابلة للإسترجاع بين المؤسسة المسندة للتمويلات ونظام الضمان طبقا للتوزيع التالي:

الجدول رقم (4-14) : تقسيم المخاطر بين البنك وشركة الضمان

المشاريع	نظام الضمان	البنك أو شركة الإستثمار
المشاريع المنتصبة بمناطق التنمية الجهوية	% 75	% 25
المشاريع المحدثة من قبل الباعثين الجدد		
المشاريع المنتفعة بتدخلات نظام التشجيع على الابتكار في مجال تكنولوجيات الإعلام		
المشاريع الأخرى	% 60	% 40
عمليات الايجار المالي المتعلق بمنقولات	% 50	% 50

المصدر : إحصاءات وزارة التنمية التونسية ، مرجع سابق.

ويشمل تدخل نظام الضمان أصل مبالغ القروض الغير المستخلصة أو غير قابلة للإسترجاع ويتحمل البنك أو شركة الإيجار المالي مبالغ الفوائض غير المسددة أو الغير القابلة للاسترجاع.

5.1 صيغ تدخل نظام الضمان:

- انطلاقا من قيام البنك أو شركة الإيجار المالي بالإجراءات القضائية لاستخلاص القرض، يتدخل نظام الضمان وفي حدود نسبة تقاسم المخاطر لـ:
  - ✓ إعادة تمويل النصف وتحمل الفوائد بعنوان النصف الآخر من المبالغ غير المستخلصة من القروض البنكية.
  - ✓ تحمل الفوائد بعنوان المبالغ الغير مستخلصة من التمويلات المسندة في إطار عمليات الإيجار المالي.
  - ✓ ضمان نسبة مردودية على نسبة من مبلغ مساهمة شركة الإستثمار وذلك خلال الفترة التي تتنتفع فيها البنوك الممولة للمشروع المعني بتحمل الفوائد المذكورة أعلاه.
- تحمل نسبة من المبالغ الغير قابلة للإسترجاع من القروض والمساهمات وفقا لنسب تقاسم المخاطر.
- تحمل نسبة من مصاريف التتبع والاسترجاع القضائي للقرض البنكي في حدود 75% بالنسبة للمشاريع المنجزة في مناطق التنمية الجهوية و 50% بالنسبة للمشاريع المنجزة في المناطق الأخرى.

1. 6 مساهمة المنتفعين:

تخصم مساهمة المستفيدين بالتمويلات المنتفعة بالضمان لفائدة الشركة التونسية والضمان كالآتي:

الجدول رقم (4-15): مساهمات الضمان

التمويلات	مساهمة المنتفعين

القروض المتوسطة وطويلة المدى	0.6% في شكل نسبة فائدة سنوية أو ما يعادلها في شكل نسبة مئوية من مبلغ القرض تخصم مرة واحدة عند إسناد القرض تتراوح بين 0.9% و 2.6%
القروض قصيرة المدى وعمليات الايجار المالي	1% تخصم مرة واحدة
مساهمات شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية	3% تخصم مرة واحدة

المصدر : موقع الالكتروني لشركة الضمان التونسية تاريخ الدخول 2012/1/12

7.1 الضمانات :

يتمتع نظام الضمان في حدود نسبة مخاطرته بالضمانات التي يتم تكوينها عند إسناد القرض أو تفعيلها كما يتمتع في حدود تلك النسبة بالمبالغ التي يتم استرجاعها:

المبحث الخامس: آليات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قي تونس

المطلب الأول: البنك التونسي للتضامن[23]:

البنك التونسي للتضامن هو بنك إيداع تونسي، تأسس بموجب القرار الرئاسي المؤرخ في 21 ماي1997، وهو تحت إشراف مشترك بين وزارة المالية والبنك المركزي التونسي، وهو يهدف إلى توفير التمويل وإنشاء مصادر دخل للأشخاص الذين لا تتوفر لديهم الموارد اللازمة أو الضمانات الكافية.

المنتفعون من طرف البنك:

- ✓ صغار الباعثين الذين ليست لهم الإمكانيات والضمانات الكافية للحصول على تمويلات بنكية عادية.
- ✓ الانتماء إلى الفئة العمرية بين 18و 59سنة.
- ✓ الاستظهار بما يثبت المهارة المهنية أو الكفاءة العلمية (شهادة جامعية، شهادة في التكوين المهني، شهادة في الكفاءة المهنية، أو غيرها من شهادات التكوين والكفاءة.)
- ✓ الالتزام بالتفرغ شخصيا ولكامل الوقت لتسيير المشروع.

القطاعات : كل القطاعات الاقتصادية وبالخصوص: المهن الصغرى، الصناعات التقليدية، الفلاحة والخدمات.

الخدمات التي يقدمها البنك: تخصص قروض البنك الوطني للتضامن أساسا لاقتناء التجهيزات والمعدات.

شروط الانتفاع بالتمويل: لقد خصص البنك شروط تتعلق بمنح بالتمويل للمنتفعين وتتمثل في :

15 أد للمتحصلين على شهادة تكوين مهني.

50 أد بالنسبة لخريجي التعليم العالي ويمكن أن يصل المبلغ الأقصى إلى 100أد بمساهمة الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى إذا كان النشاط مدرجا بقائمة الأنشطة المنتفعة بتدخلات الصندوق، أما في ما يخص مساهمة المستثمر في التمويل تتراوح بين 18%. 3و 10% (تخصص منه 1.8% بعنوان عمولة دراسة). كما خصص البنك فترة الاسترجاع: من 2 إلى 7سنوات، وفي صورة الانتفاع بتدخل صندوق النهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى، يتم استرجاع الاعتماد خلال 4 سنوات ثم يسترجع التمويل لاحقا

[23] محسن عواطف، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مرجع سابق، ص.120.

بحيث يمكن أن تصل مدة الاسترجاع الإجمالية إلى 11سنة. أما فترة الإمهال من 3أشهر إلى سنة ونسبة الفائدة : 5%سنويا.

المطلب الثاني: بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة[24] :

تم إنشاء بنك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب قرار رقم 65 /2001 المؤرخ في 1 مارس 2005 والذي يصنف كبنك استثمار يهتم بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مجال تدخل بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة:

القطاعات: كل القطاعات ما عدى القطاعين السياحي والعقاري.

كلفة الإستثمار :من 80أد إلى 5 م د.

الاستثمارات الممولة: التجهيزات والمباني والأموال المتداولة والاستثمارات اللامادية ، ولا يمول البنك شراء الأراضي الداخلة في مكونات المشاريع.

المنتفعون :الأشخاص المعنويون.

الجدول رقم (4-16): نسب ومبالغ القروض المسندة

كلفة الإستثمار	النسبة القصوى لتدخل البنك	المبلغ الأقصى لتدخل البنك
من 80إلى 200أد	100%	200أد
من 200إلى 500أد	50%	250أد
من 500أد إلى 1م د	50%	500أد
من 1إلى 2م د	40%	800أد
من 2إلى 3 م د	30%	900أد
من 3إلى 5م د	25%	1250 أد

المصدر : قانون وضعية تدخل البنك 2005

يسند البنك قروضا متوسطة وطويلة المدى على النحو التالي :

الجدول رقم (4-17): مساهمة البنك في التمويل

القروض	المدة	فترة الإمهال	هامش الربح المضاف لنسبة السوق النقدية
القروض متوسطة المدى	من 2 الى 7 سنوات	سنة	من 2.75إلى 3.25في السنة
القروض طويلة المدى	من 7 سنوات إلى 10	سنتين	من 3.5إلى 4في السنة

المصدر: قانون وضعية تدخل البنك مرجع سابق ص3

الضمانات:

يكتفي بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بمكونات المشروع إضافة إلى تغطية الشركة التونسية للضمان.

1. **إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة:**

[24] محمد خياري، تجربة البنك التونسي للتضامن في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مرجع سابق، ص20.

- ✓ الهدف: مساعدة المؤسسات على توفير الموارد المالية الضرورية لتمويل برامج إعادة تأهيلها ورفع التحفظات على إعادة هيكلتها للحصول على المنح المخولة.
- ✓ المؤسسات المؤهلة: يمكن للمؤسسات العاملة في القطاع الصناعي والخدمات المتصلة به الانتفاع بهذا البرنامج شريطة:
  - برامج إعادة تأهيلها مصادق عليها شريطة إعادة الهيكلة المالية.
  - لم تنتفع بأي قسط من منح إعادة التأهيل.
  - غير مدرجة بقائمة المؤسسات التي تمر بصعوبات.

صيغ التدخل :

- يوفر هذا البرنامج لفائدة المؤسسات :
- ✓ دراسة إعادة الهيكلة المالية من قبل خبير مالي وتوضع مجانا على ذمة المؤسسة في إطار برنامج تحديث الصناعة.
- ✓ المساعدة لدى البنوك وشركات الإيجار المالي وشركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية لاستكمال خطة التمويل.
- ✓ المساعدة على صرف منح إعادة التأهيل.
- ✓ إجراءات الانخراط.

المبحث السادس : سياسة التشغيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتونس

بدأ التفكير الجدي في بلورة سياسات التشغيل و تنظيمها و التحكم في إتجاهاتها نتيجة لتفاقم الأزمات الإقتصادية و تفاقم سلبياتها على جهاز الإنتاج في العالم خاصة في الثمانينات من القرن الماضي حيث تعطلت نسبة كبيرة من طاقات العمل. و بدت البطالة و كأنها شبح مفزع يهدد الكيان الاجتماعي بأكمله . و لم تعد كما تصورها البعض ضرورة يحتمها الأداء الاقتصادي أو كمخزون من قوة العمل يساعد على إعادة التوازن الاقتصادي .

و بالتالي و تحت ضغط البطالة لم يعد التشغيل مجرد نتيجة للنمو الاقتصادي كما تطرحه النظريات الاقتصادية بل أصبح موضوع سياسة تضبط من خلاله إلى حد بعيد السياسات الصناعية و الاستثمار و التهيئة الترابية و كذلك المداخيل و قوانين الشغل الخ ...

المطلب الأول : سياسة التشغيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر[25]

إن المجهودات المبذولة رغم التقلبات الاقتصادية العالمية و برامج التعديل الهيكلية جعلت النتائج دون المأمول و خاصة في الدول العربية . إذ تفاقمت ظاهرة البطالة بجميع أشكالها الهيكلية أو الظرفية.

ومن المتوقع أن تزداد الضغوط حدة بفعل تزايد عدد طالبي الشغل الإضافيين في السنوات القادمة .لذا ، فإنه وجب التفكير في استنباط و تنفيذ حلول للحد من البطالة و دفع التشغيل وفق مقاربات مستجدة

[25] غلاب فاتح وميمون الطاهر ،سياسات وبرامج التشغيل الدولية المتبعة في معالجة ظاهرة البطالة ،ملتقي دولي ، استراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ،جامعة المسيلة 2011

تعاني الدول العربية من معدلات بطالة عالية مقارنة بمختلف الأقاليم الأخرى، حيث تقترن هذه البطالة بعدة مؤشرات، أهمها معدلات نمو السكان الأمية المرأة والشباب، كما أن أهم أنواع البطالة التي تشهدها الدول العربية هي البطالة الهيكلية والمقنعة والموسمية

ولهذا تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الآليات التي تساهم بنسبة كبيرة في التوظيف إضافة إلى إمكانيتها الحد من أنواع البطالة ويرجع ذلك لمرونتها وخصائصها.

ولا تقل أهمية هذه المؤسسات في الجزائر، فهي تساهم بنسبة كبيرة في توفير مناصب الشغل. رغم ذلك، إلا أن هذه المؤسسات مازالت بعيدة عن دورها الريادي والفعلي، وهو ما أدى بالجزائر إلى رسم مخطط في آفاق 2014 الذي يهدف إلى توفير مناصب شغل من خلال إحداث 200 ألف مؤسسة صغيرة .

كما تبرز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دورها في العملية التشغيلية، حيث تشغل أكثر من 1.6 مليون منصب شغل، رغم ذلك إلا أنها مازالت تعاني من عدة نقائص، وهذا ما أدى بالحكومة إلى اتخاذ عدة إجراءات ورسم مخططات للنهوض بهذا القطاع.

يوضح الجدول رقم (4-18) نوعية المؤسسة 2004 حتى السداسي الأول من سنة 2009.

الجدول رقم(4-18): مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	2004	2005	2006	2007	2008	السداسي الأول 2009
المؤسسات الخاصة	592 758	888 829	977 942	1 064 983	1 233 073	1 274 465
المؤسسات العمومية	71 826	76 283	61 661	57 146	52 786	51 149
الصناعة التقليدية	173 920	192 744	213 044	233 270	254 350	324 170
المجموع	**838 504**	**1 157 856**	**1 252 647**	**1 355 399**	**1 540 209**	**1 649 784**

المصدر : تم إعداد الجدول بناء على نشرية المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، رقم: 08-10-12-14-15.

ويوضح الشكل البياني رقم (4-1) تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الشكل رقم (4-1): تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

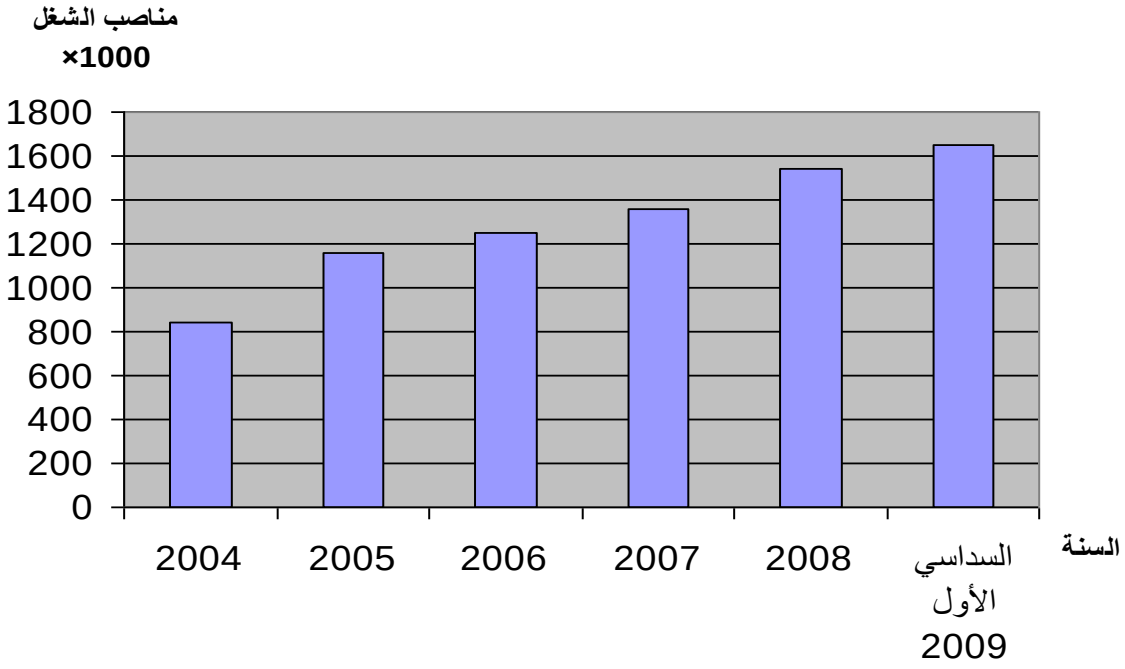

المصدر: تم إعداد الشكل البياني اعتمادا على الجدول رقم (4-18).

وكما هو موضح من خلال الجدول رقم (4-18) والشكل رقم (4-1)، فإن عدد مناصب الشغل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تشهد ارتفاعا مستمرا، حيث بلغ عدد مناصب الشغل في سنة 2004 حوالي 838 ألف منصب ليرتفع إلى حوالي الضعف في السداسي الأول من سنة 2009 ويصل أكثر من مليون و649 ألف منصب شغل.

إضافة إلى ذلك، وكما جاء في الجدول رقم (4-18)، فإن المؤسسات الخاصة هي التي تستحوذ على النسبة الأكبر في التوظيف ثم تليها المؤسسات في الصناعة التقليدية وأخيرا المؤسسات العمومية.

لقد أدخلت تعديلات قانونية على قانون العمل حيث تم تبني صيغ جديدة للشغل لأول مرة في الجزائر و كان الهدف منها هو توسيع سوق العمل، حيث صنفت إلى- عقود العمل المحددة المدة، - العمل في المنزل، - عقود ما قبل التشغيل، - برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية، - برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف اليد العاملة.

- عقود العمل المعمول بها في الجزائر[26]

1- عقود العمل المحددة المدة:

كما جاء في القانون 11/90 و في مادته 12: عقود العمل بالتوقيت الكلي أو الجزئي و الذي اتضح أكثر مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 97/ 473 الذي تم فيه تحديد مدة العقد، و كما جاء في مادته 2 من الأمر 97/ 03 حيث قدرت ساعات العمل بـ 40 ساعة أسبوعيا توزع على 5 أيام عمل على الأقل في حين جاء في المادة 4 من الأمر 97/ 03 مفاده أنه يمكن تخفيض المدة القانونية الأسبوعية للعمل بالنسبة للأشخاص الذين يمارسون أشغال شاقة و خطرة، كما يمكن أن ترفع بالنسبة لبعض المناصب المتميزة حسب فترات التوقف من النشاط. و عموما يمكن إبرام عقود العمل لمدة محددة بالتوقيت الكلي أو الجزئي حسب الحالات التالية:

[26] غالم عبدالله وحمزة قيشوش، ورقة بحثية إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، ملتقي دولي، استراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة .جامعة المسيلة 2011

أ- عندما يتم توظيف العامل لتنفيذ عمل مرتبط بعقود أشغال أو خدمات غير متجددة.

ب- عندما يتعلق الأمر باستخلاف عامل مثبت في منصب تغيب عنه مؤقتا، يجب على المستخدم أن يحتفظ بمنصب العمل لصاحبه.

ج- عندما يتطلب الأمر من الهيأة المستخدمة إجراء أشغال دورية ذات طابع متقطع .

د- عندما تتطلب الحاجة إلى العامل خاصة في الحالات الموسمية.

و عموما فإن هذه الصيغ كانت محددة بدقة، و حسب ما جاء في المادة 3 من الأمر 96/ 21 و التي تضمنت مادته 12 مكرر:

- لمفتش العمل المختص إقليميا التأكد من أن عقد العمل لمدة محددة أبرم حسب إحدى الحالات المنصوص عليها في العقد و موافقة للنشاط الذي وظف من أجله العامل

- كما يمكن الإشارة في جانب الحقوق بأن العامل المشغل بالتوقيت الجزئي له نفس حقوق العامل المشتغل بالتوقيت الكامل من حيث الأجر و التعويضات و مدة التربص.

2- عقود العمل في المنزل:

نظم المشرع الجزائري عقد العمل في المنزل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 97/ 474 المؤرخ في 08 ديسمبر 1997 إذ يعتبر العمل في المنزل وفقا للمادة 02 منه ، كل عامل يمارس في منزله نشاطات إنتاج سلع و خدمات أو أشغال تحويلية لصالح مستخدم واحد أو أكثر مقابل أجر، و يقوم بمفرده أو بمساعدة أفراد العائلة و يتحصل بنفسه على أدوات العمل و المواد الأولية دون وساطة ، أما عن الأجر فيتلقاه مقابل الجهد المبذول و يقاس على أجر المهن المماثلة.

كما يستفيد العامل في المنزل من خدمات الضمان الاجتماعي و يستوجب عليه التصريح بالعمال المشغلين لديه لدى الضمان الاجتماعي لتفادي متابعته قضائيا.

و يمكن الإشارة إلى أن العامل في المنزل يمكن أن يتعاقد مع شخص طبيعي أو معنوي عاما أو خاصا.)

3-برنامـج عقـود ما قبل التشغيل:

يعتبر من أهم البرامج المطبقة حاليا ، موجه لإدماج الشباب المتحصلين على شهادات جامعية و الذين يدخلون سوق الشغل لأول مرة.

وضع البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم رقم : 402/98 المؤرخ في : 1998/12/02 و يهدف إلى زيادة العروض وتشجيع وتسهيل إدماج المتحصلين على شهادات علمية في سوق الشغل من خلال الفرصة التي يمنحها إياهم عقد ما قبل التشغيل في اكتساب تجربة تساعدهم على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل وهم كل الهيآت والمؤسسات العمومية والخاصة.

وتتكفل الدولة بالأجور الأساسية للمدمجين مع تكاليف التغطية الإجتماعية طيلة مدة عقد ما قبل التشغيل الذي يمكن أن يصل إلى سنتين، كما يستفيد المدمج من نظام العلاوات يدفع من طرف صاحب العمل.

ويعتبر عقد ما قبل التشغيل التزام ثلاثي الأطراف بين : صاحب العمل و المترشح ومديرية التشغيل التي تمثل وكالة التنمية الإجتماعية

وحتى يكون المترشح مؤهلا للاستفادة من عقد ما قبل التشغيل فإنه يتقدم للتسجيل لدى مكاتب الوكالات المحلية للتشغيل التي تقوم بإرسال قوائم المسجلين حسب الاختصاص إلى مديريات التشغيل.

وتقوم مديرية التشغيل في هذا البرنامج بدور إعلامي وتوجيهي كبير سواء لدى:

- أصحاب العمل بالاتصال بكل المؤسسات التي يعنيها البرنامج و إبراز أهمية البرنامج من خلال:

* الفرصة التي يمنحها لأصحاب العمل لتدعيم و تأطير مؤسساتهم بكفاءات جامعية تتكفل بهم الدولة طيلة مدة عقد ما قبل التشغيل.

* الامتيازات الضريبية وشبه الضريبية التي تستفيد منها المؤسسة في حالة الإدماج النهائي بعد فترة العقد.

- أو عند المترشحين الجامعيين باستقبالهم من طرف أعوان المديرية بصفة فردية في حوار يهدف إلى التعرف على قدراتهم وتوجيههم نحو المؤسسات التي تقدم عروضا تناسب اختصاصاتهم واستعداداتهم.

ومن خلال الاحتكاك المباشر سواء بالشباب الجامعي أو أصحاب العمل فإن البرنامج حقق نجاحا معتبرا باعتراف الطرفين:

- فأصحاب العمل يشهدون أن الديناميكية التي أتى بها البرنامج مكنت من إعطاء نفس جديد لتشغيل المتحصلين على شهادات جامعية داخل المؤسسات.
- ونفس الشيء بالنسبة للشباب الجامعي الذي يعتبر التجربة ناجحة حيث سمحت له باقتحام عالم الشغل لأول مرة.

و يبرز أكثر نجاح البرنامج من خلال النتائج التي حققها حيث استفاد خلال سنة 2004 لوحدها أكثر من 60.000 شاب من عقود، كما أن الأهداف المسطرة بالنسبة للخمس سنوات القادمة ستسمح بإدماج أكثر من 300.000 شاب جامعي.

4- برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية:

وهو بمثابة تدعيم للجماعات المحلية في إطار مجهوداتها لمواجهة البطالة موجه لإدماج الشباب البطال بدون مؤهلات أو بمؤهلات بسيطة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 30 سنة في ورشات تكلف بإنجاز نشاطات تعود بالمنفعة العامة على المواطنين في كل بلدية، مع الإشارة إلى برنامج آخر يشبهه إلى حد كبير هو: برنامج النشاطات ذات المنفعة العامة في نظام الشبكة الإجتماعية الذي تشرف عليه مديرية النشاط الإجتماعي لحساب وكالة التنمية الإجتماعية التابعة لنفس الوزارة.

5- برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف اليد العاملة :

وهو برنامج تشارك فيه عدة قطاعات يرمي إلى خلق مناصب شغل مؤقتة بصورة كثيفة وفي وقت سريع موجه أيضا للشباب البطال بدون مؤهلات و بالخصوص في المناطق النائية والمحرومة التي مستها البطالة أكثر.

إن البرامج الثلاثة الآنفة الذكر تنجزها مديرية التشغيل لحساب وكالة التنمية الإجتماعية التي كلفت من طرف الوزارة الوصية بالإشراف على كل البرامج ذات الصيغة الإجتماعية سواء في التشغيل أو في الحماية الإجتماعية وميزة هذه البرامج أنها ممولة كلية من طرف الدولة وموجهة لفئات اجتماعية معينة.

تعتبر وكالة التنمية الاجتماعية هي هيأة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني أنشئت عام 1996 في ظل تطبيق مخطط إعادة الهيكلة بالجزائر هدفها التخفيف من حدة نتائج هذا المخطط على الفئات الإجتماعية الضعيفة وذلك بوضع تدابير وبرامج لمحاربة البطالة والفقر والتهميش.وتتمثل مهامها الأساسية في مايلي:

- ترقية و اختيار وتمويل كل العمليات الموجهة للفئات الاجتماعية المحتاجة.
- تمويل مشاريع لها منفعة اقتصادية واجتماعية تستعمل في إنجازها يد عاملة كثيفة أي تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال في كل مشروع.

إن الهدف من وراء هذه الصيغ هو أن المشرع أراد تكريس ما يسمى بالأسر المنتجة المعروفة في بعض البلدان كاليابان و التي تساعد على تخفيض البطالة بشكل نسبي و كذا نقل المهارات و إعطاء قيمة مناسبة لما ينتجه العمال سواء في المنازل أو غيرها، و إبراز اهتمام الدولة بالحماية الاجتماعية للأسر و العائلات

- تطور مناصب العمل في الصغيرة والمتوسطة [27]

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليه ، ويلقي هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فمع اضطراد الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة ويمثل الجدول التالي مناصب الشغل المستحدثة .

الجدول رقم (4-19) : توسع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2001 – 2010)

السنوات	عدد المؤسسات ص.م	عدد العمال	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشئة	تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	مناصب العمل المستحدثة	تطور مناصب العمل المستحدثة
2001	245358	737062	-	-	-	-
2002	261863	731082	16505	6.72	-	-
2003	288587	912949	26714	10.2	181867	21.87
2004	312959	1063953	24372	8.44	151004	16.54
2005	342788	1157856	29829	9.53	93903	8.82
2006	376767	1252647	33979	9.91	94791	8.18
2007	410959	1262655	34192	9.07	102752	8.3

[27] علي قابوسة ؛ تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛مرجع سابق ص6.

12.37	156288	9.23	37941	1418943	448900	2008
23.82	338021	39.24	176169	176456	625069	2009
-9.14	-160656	-2.8	-17772	1596308	607297	2010

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نشرية المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ، رقم: 2010,17.

كما يبن الجدول مناصب العمل المستحدثة خلال الفترة 2001 إلي غاية 2001 إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توسعت من 245358 سنة 2001 إلي 607297 سنة 2010 بنسبة 6.72 وهذا التوسع نتج عنه زيادة مستمرة في عدد العمال م ن 737062سنة 2001حتي بلغ سنة 2010 1596308 كما صحبت هذة الزيادة في عدد العمال زيادة في مناصب المستحدثة ب181867 سنة 2003 وبنسبة تطور 21.87 من نفس السنة .ويرجع هذة التطور وزيادة المستمر للمؤسسات دفع عجلة التنمية من خلال توسع في المشاريع الاستثمارية .

فقد أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تميل إلى تكثيف عنصر العمل عن المؤسسات الكبيرة، أي أنها تتطلب استثمارات أقل لكل فرصة في المتوسط عن المؤسسات الكبيرة.

حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE ، تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم على سبيل المثال في نصف مناصب الشغل الجديدة المستحدثة في أوروبا وهي توظف 70 مليون شخص أي ما يمثل 3/2 من مناصب العمل الكلية وتختلف هذه النسبة باختلاف البلدان والقطاعات الاقتصادية فمثلا نجدها مرتفعة في كل من أسبانيا والبرتغال ومنخفضة في السويد وأيرلندا.

المطلب الثاني: سياسة التشغيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس[28]

بدأ التفكير الجدي في بلورة سياسات التشغيل و تنظيمها و التحكم في إتجاهاتها نتيجة لتفاقم الأزمات الإقتصادية و تفاقم سلبياتها على جهاز الإنتاج في العالم خاصة في الثمانينات من القرن الماضي حيث تعطلت نسبة كبيرة من طاقات العمل. و بدت البطالة و كأنها شبح مفزع يهدد الكيان الإجتماعي بأكمله . و لم تعد كما تصورها البعض ضرورة يحتمها الأداء الإقتصادي أو كمخزون من قوة العمل يساعد على إعادة التوازن الإقتصادي .

و بالتالي و تحت ضغط البطالة لم يعد التشغيل مجرد نتيجة للنمو الاقتصادي كما تطرحه النظريات الاقتصادية بل أصبح موضوع سياسة تضبط من خلاله الى حد بعيد السياسات الصناعية و الاستثمار و التهيئة الترابية و كذلك المداخيل و قوانين الشغل إلخ ...

و رغم المجهودات المبذولة فإن التقلبات الاقتصادية العالمية و برامج التعديل الهيكلية جعلت النتائج دون المأمول و خاصة في الدول العربية . إذ تفاقمت ظاهرة البطالة بجميع أشكالها الهيكلية أو الظرفية.

ومن المتوقع أن تزداد الضغوط حدة بفعل تزايد عدد طالبي الشغل الإضافيين في السنوات القادمة .

لذا ، فإنه وجب التفكير في استنباط و تنفيذ حلول للحد من البطالة و دفع التشغيل وفق مقاربات مستجدة

إن الشغل بالمعنى التقليدي للكلمة أي الشغل لمدة غير محددة و بأجر في مؤسسات كبرى تقلص بصفة محسوسة و أصبح شائعا أن نسمع أن العمل مفقود . فإذا كان الأمر كذلك فيجب على

[28] Adair P, Les micro-entreprises en Tunisie : emploi, financement de l'activité et micro crédit,Op-cit,p15.

العارفين (أصحاب القرار) أن يقولوا ذلك بكل وضوح و يتعين عليهمأن يعملوا أفواج المتخرجين بالطريقة التي سيضمنون بها لقمة العيش سواء بالمساعدات العمومية أو بأشكال أخرى .

و إذا ما وضعنا الأمور في نصابها فإن العمل ليس نادرا أكثر من الماء الذي نشربه أو الهواء الذي نتنفسه . فهو نشاط يسمح بخلق الثروة للاستجابة لحاجة معينة .

و بما أن العمل موجود فما علينا إلا أن نحدث الإطار الذي سيمارس فيه و هو الشغل .

و في هذا الإطار ضمنت الدول في سياساتها العامة للتوجهات الاقتصادية و الاجتماعية خططا للنهوض بالتشغيل.

ومن العوامل الرئيسية المؤثرة في إتجاهات التشغيل تلك المتعلقة بتغيير نظم الإنتاج و أسواق العمل . فالضغط المتواصل و المتزايد الذي يمارسه كل من المؤسسة من ناحية و العمال من ناحية أخرى بهدف التكيف مع المتطلبات الجديدة يؤدي غالبا الى تغيير قواعد استحداث الوظائف و مواطن العمل . و على هذا الأساس فقد تأثرت قطاعات عديدة تأثرا جذريا بفعل العولمة و من ذلك الوجهة الجديدة التي أبرزتها ثورة تكنولجيا المعلومات و الإتصالات و المتمثلة بالخصوص في إعادة تشكيل و بلورة طريقة عمل و مسار حياة و معيشة العديد من الأشخاص .

وقد نشأ عن هذه الظاهرة الجديدة من ناحية خلق مهن و وظائف حديثة أصبحت تنتشر بسرعة و من ناحية ثانية إندثار مهن أخرى .

و تفيد الدراسات والبحوث أن العولمة و التحولات التكنولوجية و تحرر الأسواق تنشطها قوى تتفاعل في ما بينها و تخلق محيطا اقتصاديا أكثر تفتحا أمام المنافسة . و تدخل تغيرا في طبيعة العمل و في كيفية تنظيمه .

فيقدر ما تساهم في خلق إمكانيات جديدة للتشغيل فهي الآن نفسه تضاعف من هشاشة وضع العاملين . و تفيد تقارير مكتب العمل الدولي أن ما بين 25 و 30 % من العمالين . في العالم يعملون بصفة غير كاملة و أن البطالة تقدر بحوالي 286 مليون عاطل عن العمل سنة 2011 أي ما يمثل 6,2% من جملة السكان النشطين في العالم من بينهم 78 مليون (42 %) من الإناث و هي ترفع سنويا بحوالي 10 ملايين عاطل ، هذا نتيجة الإغلاقات المتتالية لمواطن في العديد من البلدان .

فاليوم تبرز بأسواق العمل ظاهرتين ، الأولى تهم الإستغناء التدريجي على عقد العمل التقليدي الموحد و الثانية تتعلق بانقسام القيم العامة الموحدة لنظام الشغيلة و حقوقها .

فمكانة هذا النمط أصبحت اليوم تتصارع مع الأساليب الجديدة للعمل التي أخذت أشكالا مختلفة من عقود التشغيل.

إن تطور تقنيات الاتصال الحديثة و توجه المؤسسات الكبرى نحو استبعاد بعض أنشطتها و مناولتها مع المؤسسات الصغرى تحمل على فردية القول أن التنظيم الاقتصادي يتجه باتجاه المؤسسات الصغرى و الفردية .

- إستراتيجية التشغيل في تونس [29]

اعتمدت السياسة التونسية من اجل الحد من البطالة على البعد التضامني التطوعي الذي ساهم بجميع الهيئات(هيئات مساعدة التشغيل، l'emploiالجمعيا ت، ومساهمة الشريك الاجتماعي مما أدى إلى انخفاض معدل البطالة إلى 14 في المئة في 2008 بعد ما كانت 15.9 في 1999 وحسب إحصائيات المعهد الوطني التونسي للإحصاء لسنة 2010 فان نسبة البطالة تقدر

[29] محمد علي خياري تجربة البنك التونسي للتضامن في تمويل المشروعات الصغيرة وخلق فرص التشغيل الذاتي،مرجع سابق ،ص16.

ب13 في المئة أي ما يعادل 491845 عاطل عن العمل وترتفع النسبة لدى حاملي الشهاد ات العليا فبلغت في 2009 ما نسبته 23.3 بالمئة.

لقد لعبت الوكالة الوطنية للشغل والعمل الحر (ANETI) الدور المحوري في سياسة التشغيل في تونس من بين الهيئات والمؤسسات الأخرى والتي تتلقى طلبات العمل واحتياجات المؤسسات من العمال كما تعمل على تنفيذ برامج تنشيط وتسيير سوق العمل بواسطة نظام إعلامي متطور يمس كل مصالحها،كما توجهت إستراتيجية الحد من البطالة إلى خلق المؤسسات الصغيرة الممولة بما يسمى بالقروض الصغيرة(Micro Crédit) إلى جانب اعتمادها على الموارد البشرية من خلال التكوين المهني للشباب وأنجزت عدة اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي لمده باليد العاملة وقد وصل عدد النشاطات المشغولة(Actifs Occupés) 3.21 مليون في سنة 2009 حيث كانت 2.48 مليون في ستة 1999 بما يعادل 73الف نشاط مشغول سنويا وهو تطور ملحوظ مقارنة بالسنوات السابقة حيث كان 55 ألف منصب مشغول سنويا.

- عناصر الحد من البطالة[30] :

1- **خلق القدرة التشغيلية :** وتم ذلك عبر عدة إجراءات نذكر أهمها

- زيادة نسبة النمو عبر الاستثمار في مختلف المجالات وخاصة من طرف الخواص والاستثمار الأجنبي في المشاريع ذات القدرة التشغيلية العالية .
- توجيه الاستثمارات نحو خلق القيمة المضافة كمشاريع التكنولوجيا، الاتصال والإعلام، الصحة، السياحة، النقل، اللوجستيك وغيرها.
- استغلال فرص العمل بالخارج وذلك بمد الدول الأوروبية مع إحداث ديناميكية تعاون تقني.

2- التكوين والتأهيل في الاقتصاد التونسي:

- توجيه الشباب نحو التكوين المهني والتقني
- زيادة حجم تكوين حاملي شهادة الماستر المهني المتخصص.
- تنويع اختصاصات التكوين ما يتلائم مع الاقتصاد.

3- إعادة توجيه سياسة التشغيل: تمت صياغة سياسة التشغيل على النحو التالي:

- تجميع برامج التشغيل وتسهيل الإجراءات.
- إحداث تناغم بين حاجيات المؤسسات وبرامج التكوين التي تتكفل بها الدولة (التكوين من طرف الدولة من اجل المؤسسات).
- رفع علاوات التكوين بالنسبة لحاملي الشهادات العليا.
- إعطاء صلاحيات اكبر للمجالس الجهوية في تنفيذ برامج التشغيل في إطار عقد البرامج السنوية
- إحداث برنامج تشغيلي خاص بحاملي الشهادات العليا الذين يعانون البطالة من مدة طويلة.
- تحديث مصالح مكتب التشغيل وتقريبهم من طالبي العمل والمؤسسات و في هذا الإطار تم استخدام مكاتب تشغيل متنقلة بالنسبة للمناطق الغير مغطاة بمكاتب.
- الجودة في مكاتب التشغيل.
- مساعدة طالبي العمل في ضبط تصورتهم لمشاريعهم المهنية.
- تكوين طالبي العمل في تقنيات البحث عن العمل وكيفية تقديم السيرة الذاتية.
- تحضير طالبي العمل للاختبارات ومقابلات التوظيف.
- مواكبة أصحاب المشاريع في مرحلة الانطلاق وتاطير مشاريعهم لمدة سنتين.

---

[30] سامية خرخاش ومحمد العيد خيتم ، استراتيجيات الحد من البطالة لنموذجي ماليزيا وتونس وإمكانية تطبيقها في الجزائر دراسة مقارنة،ملتقى دولي ، إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة 2011.

- مساعدة المؤسسات التي تعاني من صعوبات اقتصادية بهدف المحافظة على مناصب الشغل.
- تشخيص احتياجات سوق العمل بالنسبة للمهن والكفاءات(Métiers et Compétences).

رغم أن إستراتيجية تونس منذ 1981 كانت تهدف إلى زيادة قدرة الاقتصاد التونسي على خلق الوظائف، إلا أن زيادة خلق الوظائف بقية متذبذبة كما يبينه الجدول رقم(4-20) الصادر عن الوكالة الوطنية التونسية للتشغيل والعمل الحر في سنة 2010

جدول رقم(4-20) : التطور السنوي لخلق الوظائف(81-2010)

السنوات	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000
التطور	47.6	39.9	42.4	44.6	30.2	35	42	44	35.7	48.5	63	68.5	70.2	65	55.6	49.7	62	64.1	68	63

تابع الجدول رقم (4-20)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
التطور	66	73	73	66	76.7	80.4	78.2	75	57	70.37

الشكل رقم (4-2) : التطور السنوي لخلق الوظائف في تونس (1981-2010)

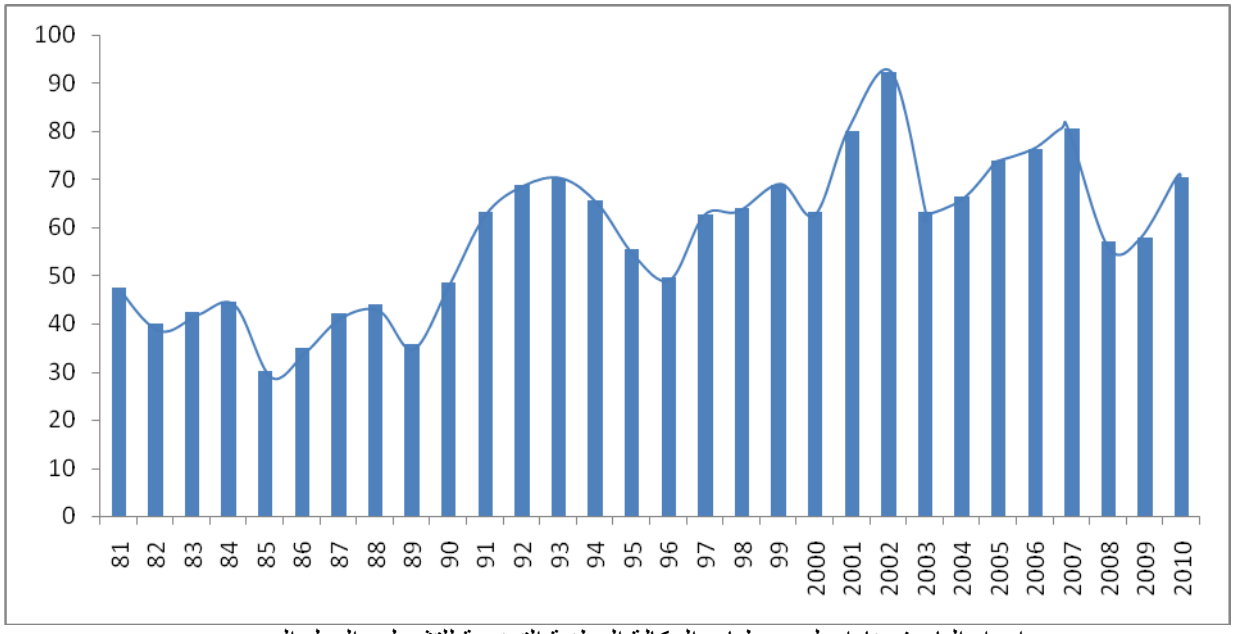

إعداد الباحث بناءا على معطيات الوكالة الوطنية التونسية للتشغيل والعمل الحر 2010
Bureau d'emploi et du travail indépendant- Agence nationale pour l'emploi et le travail indépendant"
Ministère de la formation professionnelle et de l'emploi tunisien, 25 septembre 2010.

إن الشغل المتأني من الأفراد فلم يعد يقتصر هو أيضا على طلب الشغل المؤجر بل أصبح يشمل الرغبة في العمل المستقل و إحداث المشاريع و ما يتبع ذلك من رغبة في التأهيل المناسب و التمتع بالحوافز و بالقروض الميسرة

و اعتبارا للتطورات العميقة لطبيعة العمل ، تشير جل الأعمال الإستشرافية الى إنتقال التشغيل من العمل المؤجر التقليدي الى العمل المستقل ، ذلك أن المؤسسات الحكومية و المؤسسات الخاصة الكبرى أصبحت اليوم عاجزة على خلق مواطن الشغل بوفرة مثل ما كان الحال في الماضي .

ومن هنا اعتبرت سياسة بعث المؤسسات الص يرة والمتوسطة بمثابة أحد الحلول المعتمدة في أغلب الدول و منها الدول العربية للتخفيف من معضلة البطالة ، وذلك لما يمتاز به هذا النوع من المؤسسات من القدرة عل التأقلم و الاستجابة لمتطلبات التحولات الإقتصادية[31] .

و تبرز محورية المؤسسات الصغيرة والمتوسطةو تعاظم دورها في تنمية التشغيل على خلفية تداخل و تشابك الوضعيات في سوق الشغل بحكم المنافسة الشديدة بين المؤسسات و صيغ و اشكال التعاون بينها و تأثير أشكال النشاط ووضعيات العمل و ضغوطات طالبي الشغل و التطورات العميقة التي يشهدها العمل .

وعلى هذا الأساس لم تنفرد دولة دون أخرى ببعث هذا النوع من المؤسسات بل شملت هذه التجربة عديد من البلدان الصناعية و النامية و تعددت التجارب و المنهجيات التي أثبتت جدواها على غرار النتائج الهامة التي حصلت في بلدان مثل إيطاليا و الصين و تايلندا و ماليزيا و كوريا الجنوبية و غيرها خاصة في الجانب المتعلق بخلق مواطن الشغل بأعداد وافرة و بتكلفة منخفضة بالمقارنة مع مواطن الشغل التقليدية .

وقد ارتكزت معظم التجارب الناجحة على البعد المحلي وذلك بتعبئة الفاعلين المحليين في إطار الإقتصاد الإجتماعي و التضامني .

وتقتضي شروط نجاح إحداث المشروعات الصغرى ضبط إستراتيجية ترتكز على استباق حاجيات المؤسسات الكبرى الى الخدمات المختلفة تحت تأثير ظاهرة تخريج العديد من الأنشطة و الإفراق ومناولتها مع مؤسسات الخدمات الصغرى و الصغيرة و خاصة في مجالات الإستشارات القانونية و التدقيق و المحاسبة و الخدمات الإعلامية و التصرف في رواتب الأعوان و التصرف في الوثائق و الأرشيف و أشغال الطبع و الإستقبال و الإشهار ونقل الموظفين و الخدمات المطعمية و خدمات الصيانة و التنظيف الخ ...

ويلاحظ في هذا الإطار أن هيمنة الشركات الكبرى على الإنتاج الفعلي في تراجع . وهو ما يعني وجود مساحات أكبر لبعث المؤسسات الصغرى و المتوسطة في إطار المناولة مع الشركات الكبرى .

وتشير بعض المعطيات الى انه في بداية الثمانينات أن 20% من العمال في الولايات المتحدة يشتغلون في 500 شركة كبرى و الآن تراجعت هذه النسبة الى 10% . ويلاحظ أيضا على أن أكبر مشغل في الولايات المتحدة ليست شركة أو IBM أو UPS . ولكن وكالة العمل الوقتي التي تشغل قرابة مليوني عامل .

كما أن عديد الشركات الكبرى اتجهت نحو تفكيك أنشطتها المركزية الى وحدات صغيرة شبه مستقلة لا ترتبط معها الا بالعلامة المسجلة .

وهذا الإتجاه آخذ في التوسع نتيجة لتقنيات الإتصال الجديدة التي تمكن من التعامل السريع وغير المكلف بين الشركات الكبرى و الشركات الصغرى من ناحية و تدفع إلى إحداث المؤسسات الفردية ذات القيمة المضافة العالية

1- إستراتيجية النهوض بالتشغيل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس

للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في تونس مفهوم خاص يتم على أساسه تصنيف مكونات قطاع المؤسسات الصغ يرة والمتوسطة على صنفين ، يضم الأول القطاع المعبر عنه بغير المنظم و الإقتصاد العائلي و يشمل الثاني المؤسسات الصغ يرة والمتوسطة بالمفهوم الحديث . وما إدراج الصنف الأول ضمن المكونات قطاع المؤسسات الصغ يرة والمتوسطة إلا تأكيدا

[31] Adair P, Les micro-entreprises en Tunisie : emploi, financement de l'activité et micro crédit,Op-cit,p25.

للحرص على إدماجه تدريجيا ضمن القطاع المنظم دون المساس بحركيته الداخلية بإعتبار مساهمته المباشرة في خلق فرص العمل و في تنمية الإقتصاد بصفة عامة .

ويقصد بقطاع المؤسسات الصغ يرة والمتوسطة جميع نشاطات الإنتاج و التحويل و التعهد و إسداء الخدمات التي يتعاطاها أصحابها كمهنة رئيسية مستمرة و مباشرة إما بصفة فردية و عندها يعرف هذا النشاط بالتشغيل الذاتي أو العمل المستقل أو في إطار مؤسسة فردية أو شركات أشخاص تشغل أقل من 10 أشخاص على أن لا يتجاوز مقدار الإستثمار الجملي لوحدة الإنتاج 50 ألف دينار تونسي (حوالي 35 ألأف دولار) .

يحتل قطاع المؤسسات الصغرى و العمل المستقل مكانة متميزة في تركيبة النسيج الإقتصاد الوطني في تونس إذ تفيد المعطيات المتوفرة بأنه يمثل نسبة 91 % تقريبا من مجموع المؤسسات ، دون إعتبار المؤسسات الفردية ، و يساهم بنسبة 30 % في الناتج الوطني الخام و يوفر أيضا 25 % من مواطن الشغل .

و للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور إستراتيجي في دعم التوازن الجهوي و تطوير النسيج التنموي من خلال المساهمة الهامة التي تقدمها عن طريق المناولة لدفع التصنيع و التجارة . و لها أيضا دور متميز في الربط بين الأساليب التقليدية و الحديثة للإنتاج بين القطاع الفلاحي و القطاع الصناعي ، و هي بذلك تعد أرضية مناسبة للتنمية المستديمة .

و يمثل النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التشجيع على العمل المستقل أحد المحاور الأساسية للسياسة العامة للنهوض بالتشغيل بفعل التحولات الحاصلة في المجال الإقتصادي و بفضل ما يتميز به هذا القطاع من قدرة على إحداث مواطن شغل بتكاليف إستثمار غير مرتفعة و من تعبئة ناجحة للموارد البشرية .

و للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضا دور هام في مجال التدريب و التأهيل المهني للشباب و خاصة منهم ذوي المستوى المحدود ، حيث يمثل عدد المتدربين داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتونس نسبة تناهز 80% من مجموع المتدربين داخل المؤسسات بصفة عامة .

2-التشغيل وبث المؤسسات

تقتضي الضرورة تكثيف نسيج المؤسسات الإقتصادية و الرفع من نسق بعث المؤسسات حيث لا يتجاوز عدد المؤسسات المحدثة سنويا بتونس 80 مؤسسة على 100 ألف ساكن في حين يتجاوز هذا العدد 500 مؤسسة بكل من إسبانيا و فرنسا و بريطانيا و إيطاليا و الولايات المتحدة الأمريكية .

لقد تم تطوير وظائف الوكالة التونسية للتشغيل لتصبح وكالة وطنية للتشغيل والعمل المستقل التي بادرت بوضع خطة لإحداث فضاءات متخصصة للتأهيل في العمل المستقل وذلك لمزيد الإحاطة بالباعثين خاصة في المجالات الجديدة ذات القيمة المضافة العالية ونسب التأطير المرتفعة علاوة على النشاط العادي لمكاتب التشغيل والعمل المستقل في هذا المجال .ويتم العمل على تعميم هذه الفضاءات على كافة الولايات مما سيساهم في دفع حركية بعث المؤسسات بالجهات المعنية ودعم تدخل مختلف هياكل المساندة المتوفرة بالجهات . وتكرس هذه الفضاءات النقلة النوعية التي عرفتها الوكالة والمتمثلة في إشاعة ثقافة مهنية لدى كل الناشطين ، تنمي فيهم روح المبادرة والرغبة في بعث المشاريع .

وتندرج البرامج المتعلقة بدعم التدريب في مجال المباردة ضمن برامج التعليم العالي في إطار هذه التوجهات حيث تم بعث ما ستر متخصص في التكوين في مجال إحداث المؤسسات وإدراج برامج المقاولة وتقنيات إحداث المؤسسات في العديد من السنوات النهائية للتعليم العالي ، وهو ما سيساهم في ربط الإختصاصات العلمية بالحياة العملية وتدريب الطلبة على التفكير في العمل للحساب الخاص وتغيير عملية طالبي الشغل ليصبحوا باعثي مشاريع وبالتالي باعثي مواطن شغل .

إذ أن طور الجامعة لا يقتصر على " تخريج طالبي الشغل فحسب بل يشمل كذلك تخريج أصحاب المبادرات وباعثي المؤسسات الخاصة ".

خلاصة الفصل

تحظى المؤسسة الص غيرةوالمتوسطة بمكانة متميّزة، وقد أولتها الدول عناية خاصة من خلال التشجيع والحوافز المتعددة. كما عملت الدولة على إيجاد ووضع برامج وآليات للنهوض بها والتشجيع على إحداثها لمزيد حفزها لإثراء النسيج الصناعي والخدماتي بمشاريع جديدة ومجددة وبالتالي تحقيق الأهداف الطموحة التي رسمتها الدولة والمتمثلة بالأساس في إحداث مواطن الشغل والتنمية الجهوية وذلك من خلال وضع آليات ضمان لدفع وتشجيع المؤسسات المالية على تمويلها وتمكينها من:

- ❖ التركيز على الضمانات المتمثلة أساسا في كفاءة ومؤهلات المستثمر وجدوى ومرودية المشروع؛
- ❖ تغليب جانب الإقدام والمخاطرة على الضمانات.

وبالتالي فإن دور آليات الضمان هو توفير الأرضية الملائمة لتدخل مؤسسات التمويل وتيسير حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويلات الضرورية لمختلف مراحل تطورها.

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل لاحظنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها أفاق واعدة في المستقبل ، وهذا بالنظر إلى ما تملكه الجزائر وتونس من إرادة سياسية لتطوير هذه المؤسسات وما تملكه من مؤهلات وموارد طبيعية وبشرية ومالية هائلة؛ ويكفي أن تقوم الدولة

بخطوات جدية وتكميلية لما قامت به فيما يخص عملية تمويل هذا القطاع من أجل دفع عجلة التنمية المحلية ومن أجل تدعيم قدراتها على الصمود أمام الظروف الاقتصادية المقبلة.

كما أنه من الضروري وضع إستراتيجية مستديمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمساهمة جميع المؤسسات والشركاء المعنيين. من أجل الدفع بهذا القطاع للمساهمة بفعالية في الاقتصاد الوطني.

الفصل الخامس
الدراسة التطبيقية

تمهيد:

يتناول هذا المبحث أهداف الدراسة الميدانية ووصفا لمجتمع الدراسة والعينة المشتقة منه، وتصميم أداة الدراسة وصدقها وثباتها، والإجراءات المستخدمة في جمع البيانات المتعلقة بها، والوسائل الإحصائية المستخدمة لمعالجة تلك البيانات. وقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: أهداف الدراسة الميدانية

المبحث الثاني: استخراج معايير الصدق والثبات للاستبيان

المبحث الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الوصف والتحليل.

المبحث الرابع: الإجابة على فرضيات الدراسة

المبحث الأول: أهداف الدراسة الميدانية

تسعى الدراسة الميدانية للتعرف على دور التمويل المصرفي في رفع القدرة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر وتونس . يتضمن هذا الفصل الجانب

العملي (الميداني) للبحث، الإجراءات أو الأساليب المنهجية التي رأى الباحث إنه من المناسب توظيفها في هذه الدراسة ، وتسعى المؤسسات المصرفية عادة إلي المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية من خلال منح القروض المختلفة للم ؤسسات الاستثمارية وبالتالي جاءت هذه الدراسة لتحديد المشكلة الرئيسية والمتمثلة في مدى مساهمة التمويل المصرفي في رفع قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التشغيل.

إن تجربة بعض الدول العربية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التجارب العربية القليلة الناجمة بسبب سلسلة من الخطوات التي اتخذتها بعض الدول ساعد في إعطاء إضاءة على هذه التجربة ، وذلك لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكنت من إحداث موارد رزق قادرة، وساهمت في بعض أنشطة متنوعة وفي خلق حركية انعكست بصفة إيجابية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي بالجهات، ولعل المعدل الوطني لنسبة استخلاص القروض الصغرى في تصاعد مستمر إنما يدل على نجاح الأنشطة الممولة وصحة اختيار المنتفعين ونوعية الأنشطة الممولة مما جعل تلك الدول تحقق تراجعا في نسبة البطالة لأول مرة خلال هذا العقد.

ولذا فقد أعد الباحث قائمة استقصاء لمعرفة أراء أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتعرف على طبيعة ودور التمويل المصرفي في رفع القدرة التشغيلية لتلك المؤسسات، وبالتالي الوصول للنتائج وفقا لفروض البحث ومدى صحة هذه الفروض ثم إتباع ذلك بأهم التوصيات ، فكان لابد من وضع تصميم منهجي للدراسة من البداية حتى نتمكن من الوصول إلى الهدف المرجو منها وتتمثل هذه الأساليب المنهجية والإجراءات في تحديد نوع الدراسة ومنهجها والإجابة عن فرضيات الدراسة التي هي عبارة عن علاقات احتمالية بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة في دور التمويل المصرفي والمتغيرات التابعة وهي الرئيسية بالدراسة والمتمثلة في آثرها في رفع القدرة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالإجابة على الفرضيات التالية:

1. يساهم التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل.
2. السياسات والإجراءات المصرفية في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت ميسرة.
3. الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناتجة عن سوء الإدارة.
4. هناك فروق ذات دلالة لدور التمويل المصرفي في رفع القدرة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة بين الجزائر وتونس.

وقد شملت هذه الأساليب المنهجية تحديد إطار ونوع وحجم العينة، وتحديد المجال المكاني والبشري والزمني للدراسة، وتطوير وسيلة جمع البيانات وتجريبها واختيار درجة الصدق والثبات وقد تطلبت هذه الخطوات القيام بسلسلة من الإجراءات، فيما يلي عرض لهذه الإجراءات المنهجية التي اعتمدت عليها الدراسة في محاولة لتحقيق الأهداف التي تسعى للوصول إليها.

المطلب الأول: الأساليب المنهجية في الدراسة

1-نوع الدراسة

من أهم متطلبات البحث العلمي تكامل الإطار المنهجي وملاءمته لموضوع البحث ومشكلته، لذلك فإن أنسب أنواع الدراسات التي تناسب هذا الموضوع هي الدراسة الوصفية التحليلية فهي لا تقتصر على جمع البيانات لكنها تتضمن أيضا قدراً من التفسير لهذه البيانات،

وغالبا ما يقرن الوصف بالمقارنة واستخدام أساليب القياس والتصنيف والتفسير والبحث في العلاقات الارتباطية بين متغيرات البحث "[1].

وبهذا فقد اختيرت الدراسات الوصفية التحليلية التي تعتمد على منهج المسحي الوصفي عن طريق العينة حيث تعتبر من أهم الدراسات العلمية التي تهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية الراهنة، من هنا فقد تم اختيار المنهج الوصفي ذلك لأن أهداف هذه الدراسة منصبة على وصف مدى تأثير دور التمويل المصرفي في رفع القدرة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوقوف على طبيعة الحقائق والقوى المختلفة المكونة لتلك المتغيرات.

ولما كانت هذه الدراسة تهتم بالبحث في العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والتابعة، والمنهج الوصفي عادة ما يوظف لدراسة الظاهرة في وضعها الراهن محاولاً إيجاد تفسيراً للعلاقة بين بعض المتغيرات التي تحكم الظاهرة وهو ما استهدفه الباحث فيما يتعلق بالمنهج.

2- : منهج الدراسة

إن عملية اختيار المنهج تتأثر بطبيعة الموضوع الذي تناوله الباحث بالدراسة ونوع الدراسة والهدف منها، وبالرغم من أن مناهج البحث تشترك فيما بينها على أنها " أسلوب للتفكير المنظم الذي يعتمد على الملاحظة العملية وجمع الحقائق والأرقام في دراسة الظواهر الاقتصادية دراسة موضوعية بعيدة عن المؤثرات الشخصية أو الاتجاهات التي تميلها المصالح العامة "[2].

من ه ذا المنطلق فقد اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي لتحديد واقع دور التمويل المصرفي في رفع القدرة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث يعد هذا المنهج من المناهج الواسعة الاستخدام في الدراسات الخاصة بالتمويل والمصارف التي تهدف إلى قياس العلاقة بين المتغيرات المدروسة، ويعتمد هذا المنهج على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع، ثم وصفها وصفاً دقيقاً وذلك بجمع أوصاف ومعلومات دقيقة عنها ثم تصنيفها وتنظيمها للوصول إلى استنتاجات وتعميمات تساهم في فهم الواقع المدروس وتطويره.

3-: حدود الدراسة

1 – حدود مكانية (الجغرافي):

اختيرت وحدات التحليل والاهتمام في مجتمع البحث ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس والجزائر.

2- حدود بشرية:

تحددت وحدة الاهتمام في هذه الدراسة على أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس والجزائر.

3- حدود زمنية**:**

يتمثل المجال الزمني لهذه الدراسة في الفترة التي تم فيها جمع بيانات الدراسة من المبحوثين على عينة في الفترة الزمنيـــــة بين 2012 م - 2013 م.

4 - صعوبات الدراسة:

لا تخلو أي دراسة من صعوبات في طريقة إعدادها واستكمالها وظهورها في شكلها النهائي لذا واجهت الباحث أثناء تنفيذه لهذه الدراسة جملة من الصعوبات من أهمها ما يلي:

---

[1] جودت عزت عطوى، أساسيات البحث العلمي. الأردن: دار الثقافة الإسلامية للنشر، 2000 ، ص 179.

[2] محمد طلعت عيسى، تصميم وتنفيذ البحوث الاجتماعية، ط1، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1971، ص. 35.

1- قلة المراجع التي تناولت هذا البحث من حيث المقارنة لأنه من البحوث المستجدة حسب علم الباحث مقارنة بغيره من الدراسات والبحوث في مجال التمويل والمصارف إضافة إلى أن المراجع التي توجد بالمكتبات فهي قديمة.
2- الانتظار الطويل والمراجعات المستمرة للمكتبات للحصول على المصادر والمعلومات.
3- من الصعوبات التي واجها الباحث مشكلة اختيار العينة، لذلك تم استخدام طريقة العينة العشوائية لرغبة الباحث في توخي الدقة باختيار العينة.
4- الصعوبات المعنوية التي واجهها الباحث أثناء دراسته وإعداده للرسالة وخاصة أثناء قيامه بالجانب الميداني، وذلك بما مرت به المنطقة من أحداث فقد أثر ذلك على عدم تواجد البعض.

5 - نبذة عن مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قفص ة بتونس وولاية الوادي بالجزائر.

6- : اختيار نوع وحجم العينة

لعل من أهم المشكلات التي تواجه الباحث هي مشكلة اختيار العينة التي تجرى عليها الدراسة، وأسلوب اختيارها، وحجمها، والعينة تعنى اختيار مفردات من مجتمع البحث وهي تمثل الجزء من الكل، ويجب أن تكون هذه العينة التي تم اختيارها ممثلة تمثيلاً جيدا لجميع خصائص المجتمع الأصلي إضافة إلى ذلك يجب أن تتاح الفرصة لوحدات المجتمع بالظهور في العينة بصورة متساوية، وكلما كانت عينة الدراسة أكثر تمثيلا لمجتمع البحث كانت النتائج أقرب إلى الواقع، ولاختيار العينة لابد على الباحث أن يراعى عدد ا من الاعتبارات والتي على ضوئها " يتوقف تحديد حجم ونوع التصميم التي من أهمها درجة تجانس مجتمع البحث، فإن كان مجتمع البحث متجانسا قل حجم العينة وإذا كان متباينا زاد حجم العينة "[3].

وبناء على منهج الدراسة وأهدافها تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية والتي تتناسب وظروف البحث بسبب اعتبارات الوقت والتكلفة والجه د، والتي تضمنت بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قفصة بتونس ولاية الوادي بالجزائر.

المطلب الثاني : أداة الدراسة

اعتمد الباحث على الأسلوبين النظري والميداني في إعداد الدراسة، وذلك على النحو التالي:

أولاً : الجانب النظري:

تم استخدام المنهج الاستقرائي لتغطية الجانب النظري من خلال دراسة بحوث التمويل والمصارف المتعلقة بموضوع البحث وذلك من خلال الدوريات والدراسات السابقة والمراجع العربية والأجنبية ودراسة الأبحاث والملتقيات الوطنية والدولية والرسائل العلمية ومواقع الإنترنت ذات العلاقة.

ثانياً : الجانب الميداني:

واستهدف هذا الأسلوب التحقق من مدى صحة أو خطأ فروض الدراسة والإجابة على الفرضيات بشأن مشكلة الدراسة، وتحقق ذلك من خلال الاستعانة بأداة منهجية أساسية وهي من أكثر أدوات جمع البيانات شيوعاً في البحوث الوصفية ألا وهي استمارة المقابلة، وذلك من أجل جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات والحقائق وتجميع البيانات عن الظروف والأساليب القائمة بالفعل.

[3] زيدان عبد الباقي، قواعد البحث الاجتماعي. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1974، ص.172.

وعليه فإن المقابلة المقننة قائمة على الاتصال الشخصي القائم على التفاعل بين الباحث والمبحوث وجها لوجه، وقد قام الباحث بتطوير استمارة المقابلة بناءاً على الإطلاع على بعض الدراسات السابقة والمؤلفات ذات العلاقة بموضوع الدراسة والتي قد تمس جانب من جوانبها، إلى جانب الإطلاع على بعض النماذج من الاستمارات التي تضمن تها هذه الدراسات وذلك للاستفادة منها في صياغة عبارات الاستمارة المتعلقة بموضوع الدراسة، فقد وضع الباحث أسئلة أعدت وفق معايير وشروط محددة طبقاً لإرشادات وتوجيهات وملاحظات الأستاذ المشرف ونخبة من الأساتذة المتخصصين في مجال التمويل والمصارف.

يحتاج تصميم استمارة البحث إلى عناية فائقة في كل خطوة من خطواته، ولهذا يجب مراعاة بعض القواعد المنهجية عند إعداد الاستمارة منها ما يتصل بشكلها وتنسيقها، ومنها ما يتعلق بصياغة الأسئلة وأنواعها والبيانات المطلوبة، ويتطلب ذلك دراسة واسعة وإلماماً بالإطار النظري للدراسة وبأوضاع جمهور البحث، وقد راع الباحث هذه القواعد أثناء بناء الاستبيان، حيث اعتمد في بناءه للاستبيان على الإطار النظري للدراسة والدراسات القريبة من أهداف البحث ، كما قام الباحث بالتصميم استنادا إل ى ما توصلت إليه الدراسة الاستطلاعية والمقابلات الشخصية وتحليل الدراسات السابقة، تحتوى على عدد من العبارات التي يمكن من خلالها محاولة تحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها وقياس درجة تأثير دور التمويل المصرفي في رفع القدرة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وقد مر تصميم هذه الاستمارة بالمراحل التالية:

1. **مرحلة الصياغة المبدئية** : وفي هذه المرحلة اعتمد الباحث على نتائج الدراسات السابقة والدراسة الاستطلاعية والمقابلات الشخصية، وعلى خبرة الباحث كونه قريب لمجتمع البحث ، كما عقد ل قاءات مع بعض المسئولين في الهيئات الرسمية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، والوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار، والوكالة الوطنية لتشغيل الشباب وبعض المسؤولين في بعض المصارف في الجزائر أما في تونس مقابلة مع رئيس قسم التمويل ببنك المؤسسات الصغرى والمتوسطة بقفصه وتوزر وتونس ومدير وكالة بنك التضامن بقفصه ومدير وكالة النهوض بصناعة بقفص ة، للتعرف على أبعاد الموضوع من وجهة النظر التطبيقية والاستفادة منها في صياغة عبارات القائمة والتي وصلت إل ى(60) فقرة في صورتها المبدئية.
2. **مرحلة إعادة الصياغة** : وفيها عُرضت القائمة على مجموعة من الخبراء المتخصصين في علوم التمويل والمصارف والبحث العلمي (الأكاديميين والممارسين)، وقد أبدوا العديد من الملاحظات التي أخذها الباحث بعين الاعتبار عند صياغة القائمة في صورتها الأولية حيث تكونت الاستبانة في صيا غتها من (60) فقرة، ثم عرضها عل ى مجموعة من الأساتذة المتخصصين، والذين أبدوا ملاحظاتهم، وبناء عليه قام الباحث بحذف بعض الفقرات وتعديل وإضافة بعض الفقرات الأخرى.
3. **مرحلة الصياغة النهائية**: تمت الصياغة النهائية للاستبيان على ضوء ملاحظات المشرف، بحيث تكون الاستبيان من (58) فقرة، تحتوي على ستة أجزاء رئيسية هي كما يلي وفقا لترتيبها:

الجزء الأول: عبارة عن معلومات عامة عن مجتمع البحث تضمن على (3) عبارات.
الجزء الثاني: التعرف على المعلومات حول المؤسسة وذلك باستخدام (4) فقرات.
الجزء الثالث: يتعلق بالمعلومات حول التمويل البنكي باستخدام (11) فقرة.

الجزء الرابع: يتعلق بدور التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل باستخدام (15) فقرة.

الجزء الخامس: خصص للسياسات والإجراءات المصرفية، في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام (15) فقرة.

الجزء السادس: خصص للصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي نتجت عن سوء الإدارة باستخدام (10) فقرة.

وللخروج بنتائج علمية دقيقة لهذه الدراسة قام الباحث باستخدام مقياس ليكرت الخماسي الأبعاد للإجابة عن الفقرات وهي:

(موافق بشدة ، موافق ، محايد، غير موافق ، غير موافق بشدة)، وتترجم هذه التقديرات الوصفية إلى تقديرات رقمية على أســـاس تخصيص الأرقام (5)، (4)، (3)، (2)، (1) لكلاً منها، وكان يطلب من المبحوث قراءة كل بند من بنود المقياس بدقة ثم يضع (√) أمام واحدة من فئات التقدير الموضوعة أمام كل بند بحيث تعكس العلامات الموضوعة أمام البنود إجابات المبحوثين.

المبحث الثاني: استخراج معايير الصدق والثبات للاستبيان:

صدق الأداة:

لقد اعتمد الباحث في تقرير صدق الأداة على ما يعرف بالصدق الظاهري أو صدق المحكمين، حيث تم عرض الأداة في صورتها الأولية على بعض أعضاء من الهيئة التدريسية بجامعة باريس 8 وجامعة سوسة بتونس وجامعة موريتانيا وجامعة طرابلس بليبيا وجامعة ورقلة وجامعة بسكرة ، حيث أدلوا بملاحظاتهم حول صياغة بعض العبارات، هذا وقد أجريت العديد من التعديلات، وتم حذف بعض العبارات وبعض الكلمات وإحلال أخرى بدلاً منها، ثم قام الباحث بعرض الأداة في صورتها النهائية على لجنة من المحكمين الذين أقروا بصلاحية الأداة.

المطلب الأول: صدق الاتساق الداخلي:

وقد قام الباحث بحساب صدق الاتساق الداخلي للاستبيان وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل محور من محاور الدراسة والمعدل الكلي للمحاور على العينة، وقد كانت معاملات الارتباط كما هو موضح في الجداول رقم (5-1)، (5-2)، (5-3)، (5-4)، (5-5) والذي يبين النتائج المتعلقة بالاتساق الداخلي، وأن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية (0.01) وبذلك يعتبر المقياس صادقا لما وضع لقياسه.

جدول رقم (5-1): قيم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الفرعية لفقرة دور التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل

رقم العبارة	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	هل عملية التمويل البنكي أدت إلى استقطاب عمال جدد	0.359	**0.000
2	أن استحداث أنشطة وإنتاج مواد جديدة أو تقديم الخدمات يؤدي إلى رفع معدل التشغيل	0.284	**0.000
3	أن تمويل المؤسسات يدل على أهمية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية وخلق مناصب عمل تؤدي إلى التخفيف من حدة البطالة	0.382	**0.000

4	أن التمويل المصرفي يساعد في إدماج الشباب المؤهل في عالم الشغل والاستثمار	0.338	**0.000
5	ساعد التمويل المصرفي على تحفيز وتشجيع المرأة على الاستثمار في مجالات لها الكفاءة فيها	0.383	**0.000
6	دعم التمويل المصرفي للصناعات التقليدية والحرفية والتي بدأت تنال نصيبها من اهتمام الشباب	0.249	**0.001
7	الدعم المصرفي أدى إلى تشجيع كل العمليات والتدابير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب	0.393	**0.000
8	يعتبر التمويل المصرفي كمساعد على تحسين القدرة التنافسية لمؤسستك	0.511	**0.000
9	التمويل المصرفي ساهم في زيادة العوائد المتحققة على رأس المال	0.245	*0.035
10	التمويل المصرفي ساهم في انتشار واسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلدك	0.233	*0.043
11	يعتبر التمويل المصرفي نقطة الانطلاق للمؤسسة	0.447	**0.000
12	التمويل المصرفي لا يتلاءم مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	0.240	*0.039
13	التمويل المصرفي ساهم في زيادة العوائد المتحققة على رأس المال	0.474	**0.000
14	وفرت القروض المصرفية الأمان المالي لمؤسستك	0.348	**0.000
15	التمويل المصرفي ساعد على تخفيض التكاليف	0.298	**0.000

** دال عند مستوى معنوية 0.05

* دال عند مستوى معنوية 0.01

يتضح من الجدول رقم (5-1) والذي يضم (15) عبارة تعود إلى محور دور التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل ، وكانت العبارات جميعها دالة عند مستوى (0.01) و(0.05)، يجمع بينها عناصر مشتركة تجعلها أكثر تجانساً مما يُعدّ مؤشراً صدق.

جدول رقم (5-2) : قيم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الفرعية لمحور السياسات والإجراءات المصرفية، في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رقم العبارة	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تعتبر عملية التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية عند بداية النشاط	0.578	**0.000
2	تتلاءم معايير التمويل البنكي مع خصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	0.514	**0.000
3	الاستفادة من عملية التمويل البنكي تمكنك من تطوير مؤسستك	0.548	**0.000

4	الاستفادة من عملية التمويل البنكي تمكنك من المنافسة	0.616	**0.000
5	وجود حاضنات أعمال تؤدي إلى حماية مؤسستك	0.249	*0.041
6	وجود إستراتيجية ممنهجة في طلب التمويل تساعد مؤسستك في الحصول على التمويل البنكي	0.353	**0.000
7	عملية التمويل البنكي تعمل على تطوير وتمويل مؤسستك	0.539	**0.000
8	لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعمليات التمويل البنكي ضروري لديك	0.290	**0.000
9	تساعد عملية التمويل البنكي في جذب استثمارات جديدة	0.413	**0.000
10	تساعد عملية التمويل البنكي على رفع مستوى أداء مؤسستك	0.271	*0.046
11	هل النظام البنكي الحالي قادر على التأقلم مع المستجدات الدولية في عملية التمويل	0.601	**0.000
12	التمويل من البنوك الإسلامية يعتبر كبديل أفضل عن التمويل من البنوك التقليدية	0.379	**0.000
13	الحصول على عملية التمويل البنكي يساعد المؤسسة على استقطاب عمالة جديدة	0.335	**0.000
14	تكثيف الدورات التدريبية يشجع مؤسستك على الحصول على التمويل البنكي	0.615	**0.000
15	هل أنت راض عن قيمة ونوع الضمانات المطلوبة	0.591	**0.000

** دال عند مستوى معنوية 0.01

* دال عند مستوى معنوية 0.05

يتضح من الجدول رقم (5-2) والذي يظم (15) عبارة تعود السياسات والإجراءات المصرفية، في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإن العبارات جميعها كانت دالة عند مستوى (0,01)(0.05)، يجمع بينها عناصر مشتركة تجعلها أكثر تجانسا مما يُعدّ مؤشراً علـى صدق الاتساق الداخلي.

جدول رقم (5-3) قيم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الفرعية لمحور الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتجت عن سوء الإدارة

رقم العبارة	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	نسبة التمويل البنكي المقدمة غير كافية لتطوير المؤسسة	0.394	**0.000
2	تعتبر نسبة الفائدة عائق أمام المؤسسة في عملية التمويل البنكي	0.410	**0.000
3	تعتبر الضمانات المطلوبة من طرف البنك عائق في العملية التمويلية	0.452	**0.000

4	المنافسة الشديدة تعمل على عدم تطوير المؤسسة	0.301	**0.000
5	عدم حصول المؤسسة على تمويل بنكي يعتبر عائق لدى مؤسستكم	0.278	*0.026
6	تعتبر فترة السماح بتسديد التمويل البنكي غير كافية لاحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	0.469	**0.000
7	المحسوبية والمعرفة الشخصية تعتبر عائق لديكم في عملية التمويل البنكي	0.509	**0.000
8	عدم وجود خبرة حقيقية في مجال التمويل البنكي يعتبر عائق لدى مؤسستك	0.308	**0.000
9	تتحمل الإدارة المصرفية المسؤولية عن عدم الشفافية في توزيع التمويل	0.180	*0.023
10	عدم تطبيق القوانين في دراسة الملفات الخاصة بتمويل المصرفي الموجهة تجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	0.386	**0.000

** دال عند مستوى معنوية 0.01

* دال عند مستوى معنوية 0.05

يتضح من الجدول رقم (5-3) والذي يضم (10) عبارة تعود الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتجت عن سوء الإدارة ، أن العبارات جميعها كانت دالة عند مستوى (0.01) (0.05)، يجمع بينها عناصر مشتركة تجعلها أكثر تجانسا مما يُعدّ مؤشراً على صدق الاتساق الداخلي.

وأيضا قام الباحث بحساب مدى ارتباط الدرجة الكلية للمحور (دور التمويل المصرفي) على الأبعاد الفرعية (أثره على رفع القدرة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) والجدول رقم(5-4) يوضح ذلك.

جدول رقم (5-4) قيم معاملات الارتباط بين الدرجة الفرعية لكل بُعدّ و الدرجة الكلية لمحور دور التمويل المصرفي في رفع القدرة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رقم البعد	البعد	معامل ارتباطها بالدرجة الكلية	مستوى الدلالة
1	مساهمة التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل	0.742	**0.000
2	السياسات و الإجراءات المصرفية، في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	0.789	**0.000
3	الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتجت عن سوء الإدارة	0.444	**0.000

** دال عند مستوى معنوية 0.01

وحين نقوم بمراجعة لنتائج الاتساق الداخلي بشكل عام نجد أن حالات ارتباط العبارات بالدرجة الفرعية لكل عبارة عالية عموماً، وتعني هذه النتيجة أن الأبعاد الفرعية يجمع بينها عناصر مشتركة تجعلها أكثر تجانسا مما يعد مؤشرا على الصدق.

المطلب الثاني: ثبات استمارة الاستبيان:

الثبات: هو عبارة عن الاتساق بين وحدات المقياس المطورة في الاستمارة، كما يعني الاستقرار، بمعنى لو كررت عمليات القياس للفرد الواحد لأظهرت النتائج شيئاً من الاستقرار، بمعنى أن إذا أعيد استخدم وحدة القياس لمرات متتالية لقياس صفة معينة، سيتم التوصل إلى نفس النتائج، أو على نتائج على درجة كبيرة من التقارب[4].

قام الباحث بحساب معامل ثبات الاستبيان من خلال استخدام طريقة ألفا من الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لحساب معامل ألفا كرونباخ (Chronback Alpha)، حيث تعتمد الطريقة على الاتساق في أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، حيث كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ قد بلغت قيمة معامل الثبات (0.750 %) وهو معامل ثبات عالي و يعني توفر درجة عالية في ثبات وصحة إجابات المبحوثين، وبالتالي تحقق ثبات واتساق مقبول لغرض الدراسة العلمي، والجدول التالي يبين قيمة معامل آلفا لمحاور لدراسة.

جدول رقم (5-5): نتائج اختبار ألفا للصدق والثبات لعبارات محاور الاستبيان

ت	محاور الدراسة	متوسط المقياس	تباين المقياس	مؤشر الصدق	مؤشر الثبات
1	مساهمة التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل	231.888	391.497	0.613	0.691
2	السياسات والإجراءات المصرفية، في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	236.625	330.563	0.617	0.655
3	الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتجت عن سوء الإدارة	253.519	465.685	0.253	0.812
	قيمة ألفا الاستبيان	0.750			

من الجدول نجد أن قيمة ألفا للمقياس بلغت (0.750) وهذا يبين أن الارتباط بين الإجابات كان مرتفع ومقبول إحصائيا وفيما يتعلق بثبات العينة فيلاحظ من الجدول أن أغلب معاملات آلفا الفردية والمتعلقة بالمفردات كل علي حدة كانت اقل من قيمة اختبار آلفا العام وهذا ما يدل علي أن أغلب المفردات الموجودة في هذه المجموعة مهمة وأن أي حذف أو شطب لمفردة منها سوف يؤثر سلبا علي ثبات ومصداقية العينة، أما فيما يتعلق بمقياس الصدق والذي يتعلق بقياس درجة ارتباط المفردة بالمقياس العام فان نتائجه تعتبر مقبولة إحصائيا كما يعتبر تبيان المقياس بالنسبة للمفردات ليس كبير كما أن متوسط درجات المقياس تعتبر متقاربة ، وبالتالي فانه يمكن الاعتماد على المجموعة بأكملها دون حذف أي من المفردات للوصول إلى نتائج مجدية في هذا الدراسة.

:- مرحلة جمع البيانات ميدانياً

قام الباحث بعد أن وضع استمارة المقابلة في صورتها النهائية بالذهاب إلى مواقع تلك المؤسسات في ولاية وادي سوف بالجزائر، وتونس التي تم اختيارها، وقد وضع الباحث عدد ا من الاعتبارات من أجل استخراج استمارة المقابلة في صورتها النهائية وهي:

[4] مصطفى عمر التير، مساهمات في أسس البحث الاجتماعي. ط2 ، طرابلس: الجامعة المفتوحة، 1995، ص.173.

1. تصدرت استمارة المقابلة بعنوان البحث والجهة المشرفة على البحث، واسم الباحث والمشرف.
2. تم التركيز على أن يكون الشكل النهائي لاستمارة المقابلة سليمة من حيث الطباعة واللغة والاتساق والانتقال من العام إلى الخاص.
3. ثم قام الباحث بإعطاء فكرة موجزة عن البحث والغرض منه، وبين أن قيمة هذا البحث تتوقف على مدى صدق الإجابة، وتم مقابلة كل موظف على حدا.
4. وبعد الانتهاء من عملية جمع البيانات قام الباحث بمراجعة استمارات المقابلة للتأكد من اكتمال بياناتها، وتبين أنها كاملة وصحيحة حيث لم يكن هناك أية استمارة مفقودة أو مستبعدة.

المبحث الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في وصف وتحليل البيانات:

تم استخدام أحد أساليب الإحصاء الوصفى والمتمثل في جداول التوزيع التكراري، وكذلك استخدام المقاييس الإحصائية وهي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الالتواء و أقل و أكبر قيمة. وكذلك أساليب إحصاء الارتباط متمثلاً في معاملي كرونباخ آلفا وارتباط بيرسون، وأحد أساليب الإحصاء المقارن متمثلاً في اختبار $كا^2$. وفيما يلي استعراض مختصر لأهم الأساليب الإحصائية المستخدمة:

المطلب الأول: الإحصاء الوصفى:

يهتم الإحصاء الوصفى بجميع الطرق والأساليب الإحصائية المتعلقة بعملية وصف البيانات أو المعلومات، ومن هذه الطرق الجداول، الرسوم، مقاييس النزعة المركزية، مقاييس التشتت وغيرها من المقاييس والطرق التي يمكن بواسطتها إعطاء الصورة الصحيحة للبيانات المتعلقة بموضوع البحث والدراسة. وبما أن الوصف الصحيح يؤدي لنتائج صحيحة فإن هذا الجزء من الإحصاء له الأهمية الأكبر في عملية البحث العلمي وإتباع أسلوب المنهج العلمي لحل المشاكل والتطبيقات والبحوث[5]. وتتمثل أساليب الإحصاء الوصفي المستخدمة في الأتي:

- **جداول التوزيع التكراري:**

يُعد التوزيع التكراري طريقة لتنظيم وعرض البيانات بشكل اقتصادي: اقتصاد في الحيز والجهد والفهم، ويتكون جدول التوزيع التكراري من عموديين أحدهما للدرجات والأخر للتكرار، أي عدد المرات التي تظهر فيها درجة ما في مجموعة من البيانات. ولكن إذا كان مدى الدرجات كبير فمن الأفضل اختصار هذه الدرجات في مجموعات من الدرجات تسمى الفئات[6].

- **المتوسط الحسابي:**

يعد الوسط أو المتوسط الحسابي المقياس الأوسع استخداماً بين مقاييس النزعة المركزية وتتوفر فيه ميزات منها أنه يأخذ جميع القيم في الاعتبار، ويستخدم في معظم التحليلات الإحصائية لسهولة التعامل معه، ولا يحتاج في حسابه إلى ترتيب البيانات، ولكن من عيوبه أنه يتأثر بالقيم المتطرفة للبيانات، ويصعب حسابه في حالة الجداول التكرارية المفتوحة سواء من أحد طرفي الجدول أو من كليهما وذلك لتعذر تحديد مركز الفئة المفتوحة.

ويتم حسابه بالصيغتين الآتيتين، حيث تستخدم الأولى لحساب البيانات غير المبوبة والثانية البيانات المبوبة[7].

$$\bar{X} = \frac{\Sigma_{i=1}^{n} X_i}{n} \quad \ldots\ldots\ldots (1) \qquad , \qquad \bar{X} = \quad \ldots\ldots\ldots (2)$$

---

[5] دلال القاضي، محمود البياني، "منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS". (عمان: دار الحامد، ط 1، 2008)، ص 206.

[6] فريد أبو زينة، "الإحصاء في التربية والعلوم الإنسانية". (عمان: دار جهينة، ط1، 2002)،ص 108.

[7] صلاح إلهيتي، "الأساليب الإحصائية في العلوم الإدارية تطبيقات باستخدام SPSS". (عمان:دار وائل، ط2، 2006)، ص46، 77.

حيث إن:

$\bar{X}$= المتوسط الحسابي للعينة ، $\sum_{i}^{n}$= حاصل جمع المشاهدات

X_i= قيم المشاهدات من المتغير X ، n= عدد المشاهدات

$f_i\ X_i$= حاصل ضرب تكرار الفئة في مركزها

- **الانحراف المعياري:**

يُعد الانحراف المعياري من أفضل مقاييس التشتت المطلق وأدقها على الإطلاق ويسمى أحياناً بـ(الانحراف القياسي). كما أنه يتأثر بالقيم الشاذة (المتطرفة) بصورة غير مباشرة، كونه يعتمد عند إيجاده على الوسط الحسابي ($\bar{X}$)، ومن جانب أخر، لا يمكن إيجاد الانحراف المعياري للتوزيعات التكرارية المفتوحة من طرف واحد أو طرفين. ويمكن إيجاد الانحراف المعياري للبيانات المبوبة وغير المبوبة المغلقة على التوالي وعلى النحو التالي[8]:

$$SD = \frac{\sqrt{\Sigma_{i=1}^{n}(X_i - \bar{X})^2}}{n-1}$$

$$SD = \frac{\sqrt{\Sigma_{i=1}^{k} f_i (X_i - \bar{X})^2}}{\Sigma_i^k f_i - 1}$$

-إحصاء الارتباط:

تم استخدام المقاييس الإحصائية الآتية من أجل قياس مدى الارتباط بين عبارات الاستبيان ومحاوره لاختبار مدى الاتساق الداخلي لكل عبارة من عبارات الاستبيان مع الدرجة الكلية للفرضية، وكذلك اختبار الاتساق الداخلي لكل فرضية مع الدرجة الكلية للاستبيان.

- **معامل كرونباخ ألفا:**

يعتبر اختبار كرونباخ ألفا من الاختبارات الإحصائية المهمة لتحليل بيانات الاستبيان. فللقيام بأي تحليل لبيانات الاستبيان يجب إجراء اختبار كرونباخ ألفا (α) وهو اختبار يبين مدى مصداقية إجابات مفردات العينة على كل مجموعة من أسئلة الاستبيان. وتكون قيمة معامل كرونباخ ألفا ما بين (0، 1) ويبين مدى الارتباط بين إجابات مفردات العينة فعندما تكون قيمة معامل كرونباخ ألفا صفر فيدل ذلك على عدم وجود ارتباط مطلق ما بين إجابات مفردات العينة. أما إذا كانت قيمة معامل كرونباخ ألفا واحد صحيح فهذا يدل على أن هناك ارتباط تام بين إجابات مفردات العينة. ومن المعروف أن أصغر قيمة مقبولة لمعامل كرونباخ ألفا هي (0.6) وأفضل قيمة تتراوح بين (0.7 إلى 0.8) وكلما زادت قيمته عن 0.8 كان ذلك أفضل.

- **ارتباط بيرسون:**

هو مؤشر إحصائي يستخدم لقياس القوة الإرتباطية الخطية بين متغيرين كميين ويعود الفضل الأول للعالم الإنجليزي "كارل بيرسون" (K. Person) (1867-1936) في وضع الصيغة العامة لهذا المقياس، والمتمثلة في:

[8] حسن طعمة، إيمان حنوش، "طرق الإحصاء الوصفي". (عمان: دار صفاء، ط1، 2009)، ص 232.

$$r_p = \frac{S_{xy}}{\sqrt{S_{xx}}\sqrt{S_{yy}}}$$ حيث إن:

$$S_{xy} = \sum_{i=1}^{n}\left(X_i - \bar{X}\right)\left(Y_i - \bar{Y}\right)$$

$$S_{xx} = \sum_{i=1}^{n}\left(X_i - \bar{X}\right)^2$$

$$S_{yy} = \sum_{i=1}^{n}\left(Y_i - \bar{Y}\right)^2$$

ولعل من أبرز خصائص معامل بيرسون أن قيمته تقع ضمن المجال $-1 \leq r_p \leq +1$ إذ أن +1 تعني أن الارتباط بين المتغيرين طردي وتام، و -1 تعني أن الارتباط عكسي وتام، أما (0) تعني أن الارتباط بين المتغيرين معدوم[9].

المطلب الثاني: الإحصاء الاستدلالي:

1. اختبار مربع كآي (x^2):

يعد اختبار كآي من الاختبارات اللامعلمية المهمة جدا نظراً لتعدد استخداماته، فهو يستخدم في اختبار التجانس، واختبار حسن المطابقة، واختبار الاستقلالية الذي ينصب على دراسة العلاقة بين متغيرين. ويتم حساب إحصائية x^2 بالصيغة التالية[10]:

$$x^2 = \sum \frac{(f_0 - f_e)^2}{f_e}$$

حيث إن: f_0= التكرارات المشاهدة ، f_e = التكرارات المتوقعة

2. اختبار ولكوكسن حول المتوسط (Wilcoxon –Test) :

يستخدم اختبار ولكوكسن لاختبار الفرضيات الإحصائية المتعلقة بمتوسط المجتمع إذا كانت بيانات العينة وصفية قابلة للترتيب أو كمية ولا تتبع التوزيع الطبيعي لذلك يتم استخدام هذا الاختبار لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة حيث تكون: (حبيب،2001: 156).

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة **لا** يختلف معنويًا عن المتوسط المفترض (μ_0).

مقابل الفرضية البديلة : متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويًا عن المتوسط المفترض (μ_0).

فإذا كان حجم العينة صغيراً (n < 25) يتم إيجاد قيمة الدلالة المعنوية المحسوبة من جدول ولكوكسن ومقارنته بمستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار(عادة 5%). فإذا كانت قيمة الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار(عادة 5%) نرفض الفرضية

[9] محمد النعيمي، حسن طعمة، " الإحصاء التطبيقي"، (عمان: دار وائل، ط1، 2008) ص. 172-174.
[10] محمد النعيمي، حسن طعمة، المرجع السابق، ص319.

الصفرية ونقبل الفرضية البديلة. وهذا يدل على أن متوسط درجة الموافقة على السؤال يختلف معنويًا عن المتوسط المفترض. ولمعرفـــــة ما إذا كان متوسط درجة الموافقـــــة يزيد أو يقل عن المتوسط المفترض نقارن قيمة متوسط إجابات مفردات العينة بالمتوسط المفترض، فإذا كان متوسط إجابات مفردات العينة أكبر من المتوسط المفترض فهذا يدل على أن متوسط درجة الموافقة على السؤال *عالية*؛ في حين إذا كان متوسط إجابات مفردات العينة أقل من المتوسط المفترض فهذا يدل على أن متوسط درجة الموافقة على هذا السؤال *منخفضة*.

أما إذا كان حجم العينة كبيراً (n > 25) فإن:

$$Z = \frac{R - \frac{n(n+1)}{4}}{\sqrt{\frac{n(n+1)(2n+1)}{24}}}$$

ويتم إيجاد قيمة الدلالة المعنوية المحسوبة من جدول التوزيع الطبيعي المعياري ومقارنته بمستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار(عادة 5%). فإذا كانت قيمة الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار(عادة 5%) نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة. وهذا يدل على أن متوسط درجة الموافقة على السؤال يختلف معنويًا عن المتوسط المفترض.

ولمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الموافقة يزيد أو يقل عن المتوسط المفترض نقارن قيمة متوسط إجابات مفردات العينة بالمتوسط المفترض فإذا كان متوسط إجابات مفردات العينة أكبر من المتوسط المفترض فهذا يدل على أن متوسط درجة الموافقة على السؤال *عالية*. في حين إذا كان متوسط إجابات مفردات العينة أقل من المتوسط المفترض فهذا يدل على أن متوسط درجة الموافقة على هذا السؤال *منخفضة*.

2- : ترميز وتحليل البيانات:

تم جمع الإجابات وترميزها حسب طبيعة العبارة حيث تم استخدام مقياس ليكرت للإجابات ، وقد وضعت ثلاث مستويات للإجابة موزعة على فقرات الاستبيان ويمثل كل مستوى وزناً للإجابة تتدرج من (5:1) وذلك لغرض التحليل الإحصائي كما هو موضح فيما يلي: **جدول (5-6):** يبين مستويات الإجابة على أسئلة الاستبيان

نوع الإجابة	وزن الإجابة
موافق بشدة	**5**
موافق	**4**
محايد	**3**
غير موافق	**2**
غير موافق بشدة	**1**

وقد تم تحديد واقع و دور التمويل المصرفي في رفع القدرة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفقرات الواردة بالاستبيان من خلال متوسط إجابات الفقرات وقوة تأثير ها وهي كالآتي:

جدول (5-7): متوسط إجابة المبحوثين في تحديد دور التمويل المصرفي في رفع القدرة التشغيلية

متوسط الإجابة	النسبة المئوية	الدرجة (قوة وضعف)
1.00 - 1.50	**%20 -%30**	**ليس له دور إطلاقا**

2.00 - 2.80	%40 -%56	له دور محدود نسبياً
3.00 - 3.25	%60 -%62	له دور
3.50 - 4.00	%70 -%80	له دور عالي
4.30 - 5.00	%86 -%100	له دور عالي جداً

اعتبر الباحث أن كافة الإجابات التي تقع ضمن الفئة الأولى والثانية على أنها مؤشرات لوجود ضعف يتراوح بين ضعيف أو ليس له أثر في الاعتبارات المتعلقة بواقع دور التمويل المصرفي في رفع القدرة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واعتمد الباحث على وسط فرضي مقداره (3.00) وهو الحد الأدنى للدرجة الجيدة والتي يمكن أن يقبل بها الباحث لقياس مدى أهمية المعلومات، وفيما يلي عرض تفصيلي للتحليلات التي تم القيام بها والنتائج التي تم التوصل إليها.

المطلب الثالث: عرض وتحليل البيانات

: خصائص عينة الدراسة

لمعرفة خصائص مجتمع الدراسة تم الحصول على التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة، حسب بعض السمات الشخصية مثل الوظيفة والخبرة والمؤهل العلمي ، وفيما يلي عرض موجز لسمات أفراد عينة الدراسة.

1. **الجنس:**

يبين الجدول رقم (5-8) والشكل البياني النتائج الخاصة بالجنس، حيث نجد أن نسبة الذكور هي الأكبر بين الفئات حيث بلغت 74.37% ، في حين تبلغ نسبة الإناث 25.62%.

الجدول رقم (5-8) : التوزيع التكراري لأفراد العينة بحسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	119	74.375
أنثى	41	25.625
المجموع	160	100

الشكل (5-1) : توزيع افراد العينة حسب الجنس

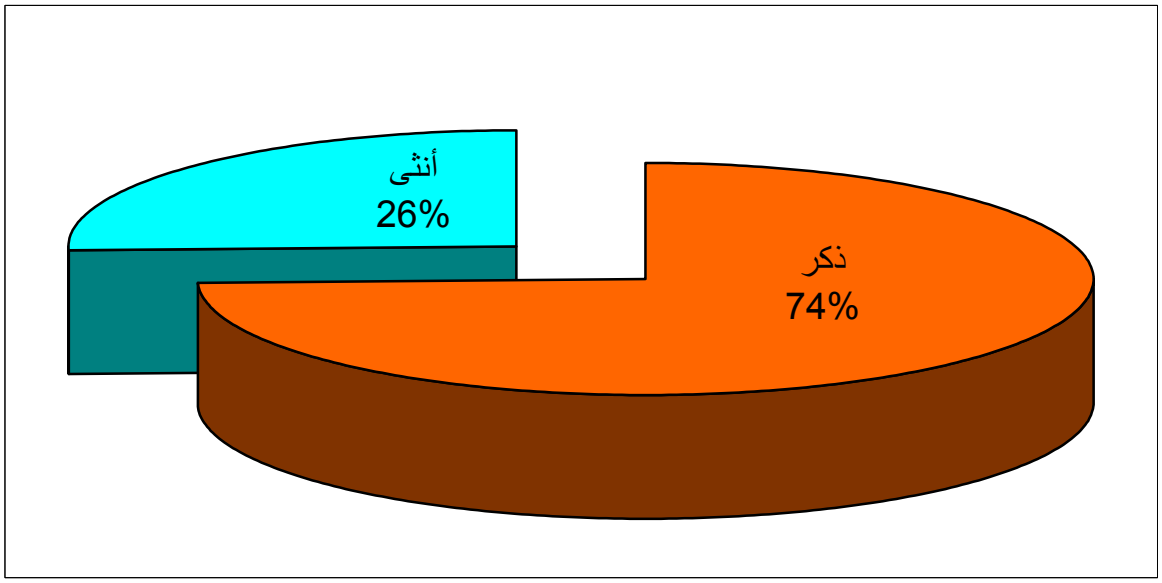

الجدول رقم (5-9) : يوضح التوزيع التكراري لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين بحسب الجنس

العينة / الجنس		ذكر	أنثى	المجموع
الجزائر	ك	84	16	100
	%	84	16	100
تونس	ك	35	25	60
	%	58.33	41.67	100
المجموع	ك	119	41	160
	%	74.38	25.63	100

مربع كآي (x^2) المحسوبة = 12.962 درجات الحرية = 2
معامل الثقة = 0.05 مستوى الدلالة = 0.001

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث ولصالح الذكور في البلدين

2. الفئات العمرية:

يبين الجدول رقم (5-10) النتائج الخاصة بالفئات العمرية، حيث نجد أن نسبة الفئة العمرة من أقل من 35 سنة بلغت 43.74%، و هي الأكبر بين الفئات ، في حين تبلغ نسبة الفئة العمرية من 35 – 40 سنة 38.10%، والفئـــــــة العمرية من 40 – 45 سنة بلغت 10.66%، والفئة الأقل هي الأكثر من 45 سنة بلغت 7.50%.

الجدول رقم (5-10) : التوزيع التكراري لإفراد العينة حسب الفئات العمرية

الفئة العمرية	العدد	النسبة %
أقل من 35 سنة	70	43.74
من 35 إلى 40 سنة	61	38.10
من 40 إلى 45 سنة	17	10.66
أكثر من 45 سنة	12	7.50
المجموع	160	100

الشكل (5-2) : توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية

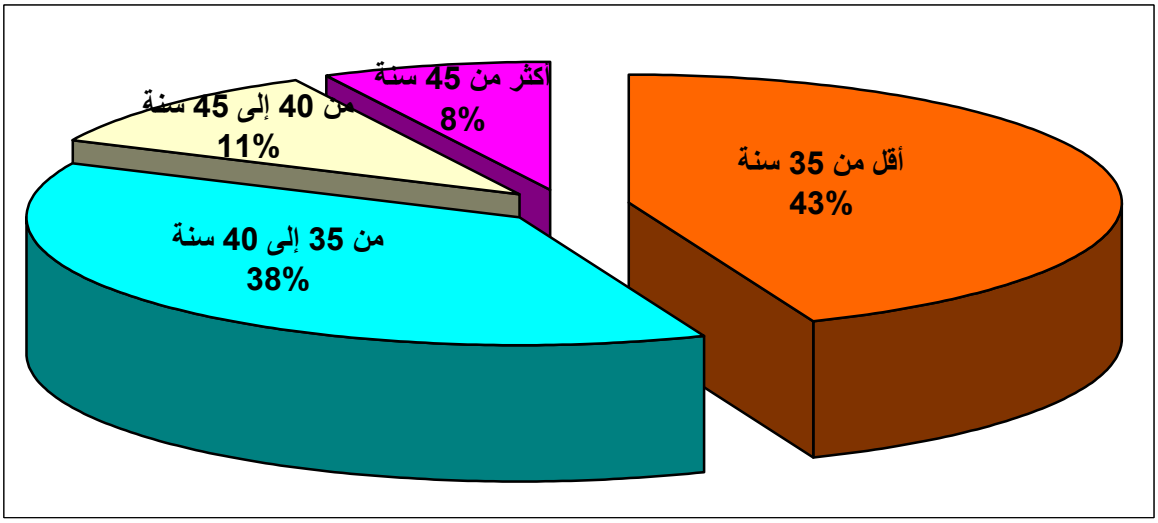

الجدول رقم (5-11) : يوضح التوزيع التكراري لأصحاب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين بحسب الفئات العمرية

العينة / الفئات العمرية		أقل من 35 سنة	من 35 إلى 40 سنة	من 40 إلى 45 سنة	أكثر من 45 سنة	المجموع
الجزائر	ك	35	40	13	12	100
	%	35	40	13	12	100
تونس	ك	35	21	4	0	60
	%	58.33	35.00	6.67	0	100
المجموع	ك	70	61	17	12	160
	%	43.75	38.13	10.63	7.50	100

مربع كآي (x^2) المحسوبة = 13.523 درجات الحرية = 4

معامل الثقة = 0.05 مستوى الدلالة = 0.004

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية ولصالح الفئة العمرية الأصغر (أقل من 35 سنة) في البلدين.

3. المؤهل العلمي:

يبين الجدول رقم (5-12) والشكل البياني النتائج الخاصة بالمؤهل العلمي، حيث نجد أن نسبة المتحصلين على المؤهل الجامعي بلغت 59.375%، وهي الأكبر بين المؤهلات العلمية، في حين تبلغ نسبة من تحصل منهم على الشهادة الثانوية 18.75%، ونسبة الشهادة المتوسطة بلغت 13.125%، في حين تبلغ نسبة الشهادة الابتدائية 8.125%، وأخيرا ما فوق الجامعي بلغت 0.625%.

الجدول رقم (5-12) : التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
ابتدائي	13	8.125
متوسط	21	13.125
ثانوي	30	18.750
جامعي	95	59.375
ما فوق الجامعي	1	0.625
المجموع	160	100

الشكل (5-3) : توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

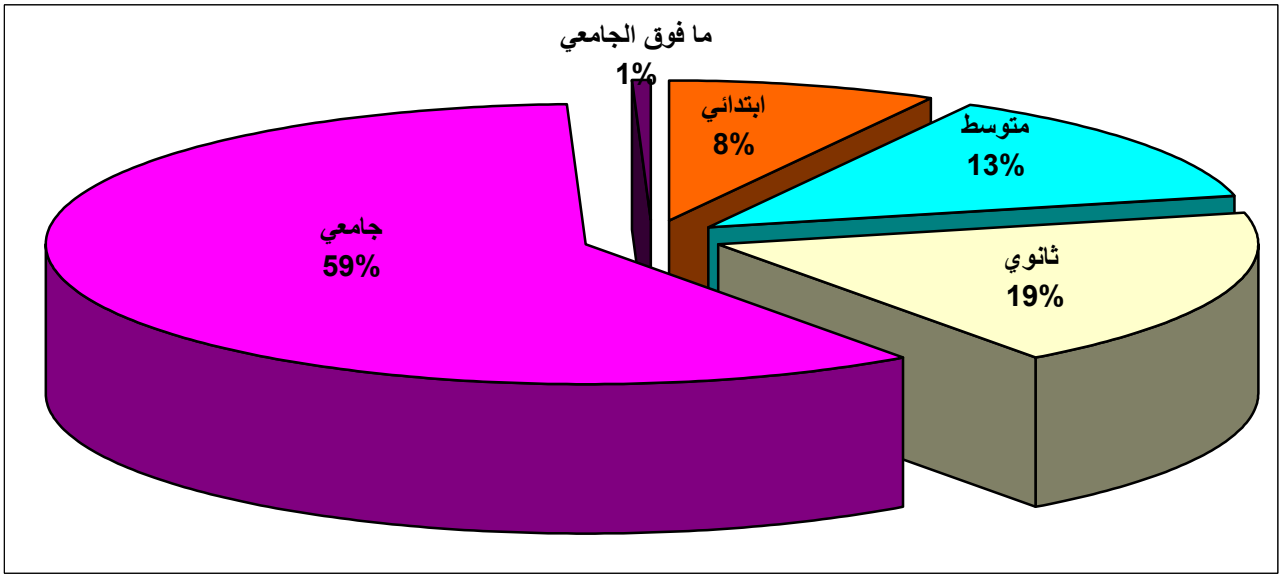

الجدول رقم (5-13) : يوضح التوزيع التكراري لأصحاب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين بحسب التحصيل الدراسي

العينة / المؤهل العلمي		ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	ما فوق الجامعي	المجموع
الجزائر	ك	7	17	18	57	1	100
	%	7	17	18	57	1	100
تونس	ك	6	4	12	38	0	60
	%	10.00	6.67	20.00	63.33	0	100
المجموع	ك	13	21	30	95	1	160
	%	8.13	13.13	18.75	59.38	0.63	100

مربع كآي (x^2) المحسوبة = 4.400 درجات الحرية = 4
معامل الثقة = 0.05 مستوى الدلالة = 0.355

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التحصيل الدراسي لأصحاب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين.

4. معلومات حول المؤسسة

أ. مدة مزاولة المؤسسة نشاطها:

يبين الجدول رقم (5-14) والشكل البياني النتائج الخاصة بسنوات الخبرة، حيث نجد أن نسبة المدة من 3 سنوات إلى 6 سنوات هي الأكبر بين الفئات حيث بلغت 41.25%، في حين تبلغ نسبة المبحوثين التي كانت مدة مزاولتهم من 6 - 9 سنوات، وأقل من ثلاث سنوات 20.625% على التوالي، وبلغت من كانت مزاولتهم للنشاط يزيد عن 9 سنوات 18.125%.

الجدول رقم (5-14) : يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة بحسب مدة مزاولة المؤسسة لنشاطها

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة

أقل من 3 سنوات	33	20.625
من 3 سنوات إلى 6 سنوات	66	41.250
من 6 إلى 9 سنوات	32	20.000
أكثر من 9 سنوات	29	18.125
المجموع	160	100

الشكل (5-4) : توزيع أفراد العينة حسب مدة مزاولة المؤسسة نشاطها

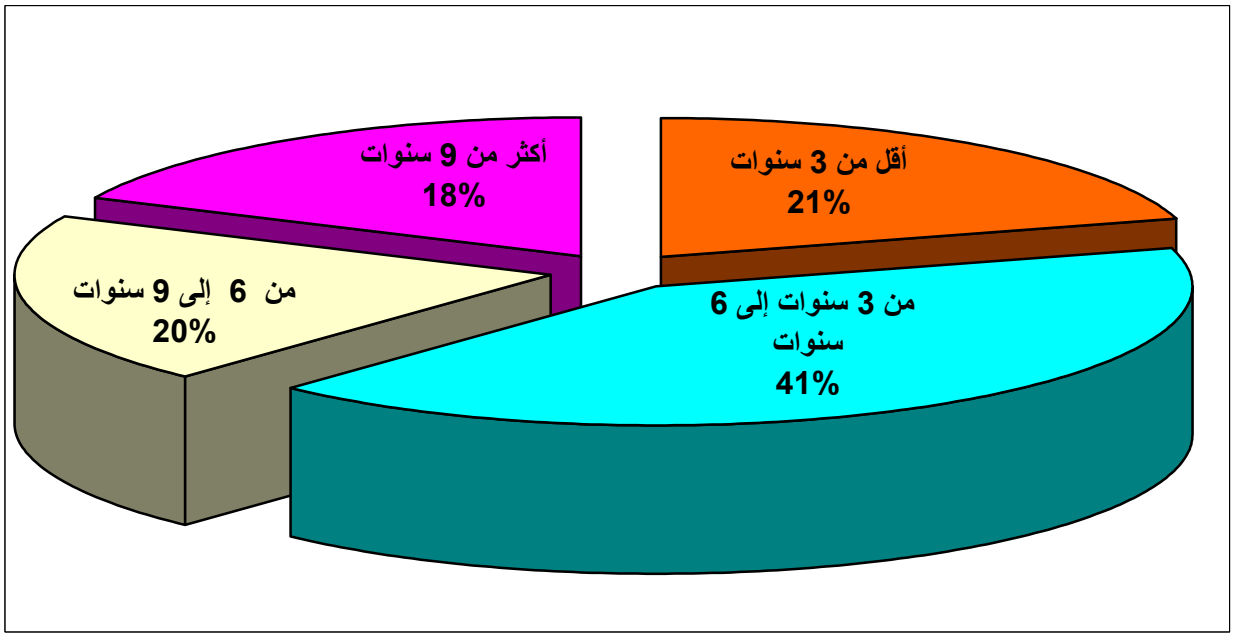

الجدول رقم (5-15) :

يوضح التوزيع التكراري لأصحاب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين بحسب مدة مزاولة المؤسسة نشاطها

مدة المزاولة / العينة		أقل من 3سنوات	من 3 سنوات إلى 6 سنوات	من 6 إلى 9 سنوات	أكثر من 9 سنوات	المجموع
الجزائر	ك	20	34	21	25	100

	%	20	34	21	25	100
تونس	ك	13	32	11	4	60
	%	21.67	53.33	18.33	6.67	100
المجموع	ك	33	66	32	29	160
	%	20.63	41.25	20.00	18.13	100

مربع كآي (x^2) المحسوبة = 10.536 درجات الحرية = 4

معامل الثقة = 0.05 مستوى الدلالة = 0.015

وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدة مزاولة المؤسسة لنشاطها بحسب لأصحاب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين ولصالح الذين لديهم خبرة من ثلاث سنوات إلى ستة سنوات.

ب. نوع القطاع:

يبين الجدول رقم (5-16) والشكل البياني النتائج الخاصة بنوع القطاع، حيث نجد أن نسبة القطاع الخدماتي هو الأكبر بين القطاعات حيث بلغ 33.13%، في حين تبلغ نسبة القطاع الفلاحي 29.38%، يأتي بعد ه القطاع الصناعي ب نسبة 23.75%، وأخيرا قطاع البناء والتعمير بنسبة 13.75%

الجدول رقم (5-16) : التوزيع التكراري لأفراد العينة بحسب نوع القطاع

نوع القطاع	التكرار	النسبة
فلاحي	47	29.38
صناعي	38	23.75
خدمي	53	33.13
بناء و تعمير	22	13.75
المجموع	160	100

الشكل (5-5) : توزيع افراد العينةحسب نوع القطاع

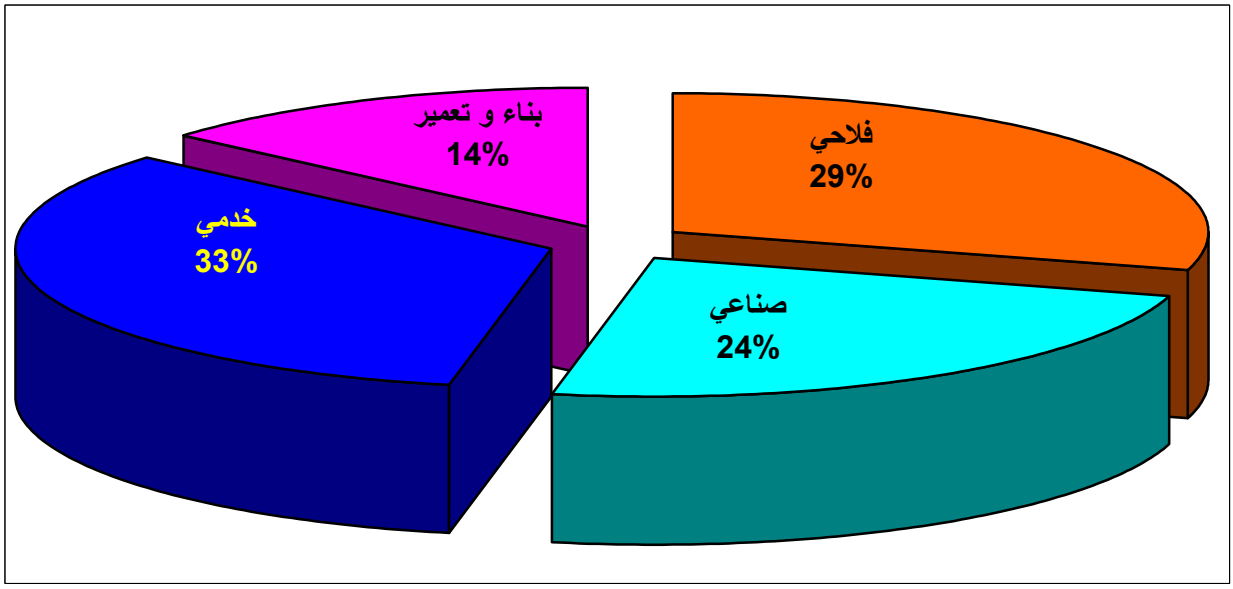

الجدول رقم (5-17) : التوزيع التكراري لأصحاب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين بحسب نوع القطاع

نوع القطاع / العينة		فلاحي	صناعي	خدمي	بناء و تعمير	المجموع
الجزائر	ك	22	30	31	17	100
	%	22	30	31	17	100
تونس	ك	25	8	22	5	60
	%	41.67	13.33	36.67	8.33	100
المجموع	ك	47	38	53	22	160
	%	29.38	23.75	33.13	13.75	100

مربع كآي (x^2) المحسوبة = 11.636 درجات الحرية = 4
معامل الثقة = 0.05 مستوى الدلالة = 0.008

وجود فروق ذات دلالة إحصائية في نوع النشاط المزاول بحسب أصحاب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين ولصالح النشاط الخدماتي.

ج. عدد العاملين في المؤسسة:

يبين الجدول رقم (5-18) والشكل البياني النتائج الخاصة بعدد العاملين بالمؤسسة، حيث نجد أن نسبة عدد العمال الذي يقل عن تسعة هو الأكبر بين القطاعات حيث بلغ 59.38%، في حين تبلغ نسبة من كانت عدد عمالهم من 10 - 49 عامل 27.50%، يأتي بعده عدد العاملين من 50 – 250 عاملاً بنسبة 13.12%.

الجدول رقم (5-18) : التوزيع التكراري لأفراد العينة بحسب عدد العاملين بالمؤسسة

عدد العاملين	التكرار	النسبة
من 1 - 9 عامل	95	59.38
من 10-49 عامل	44	27.50
من 50 - 250 عامل	21	13.12
المجموع	160	100

الشكل (5-6) : توزيع أفراد العينة حسب عدد العاملين بالمؤسسة

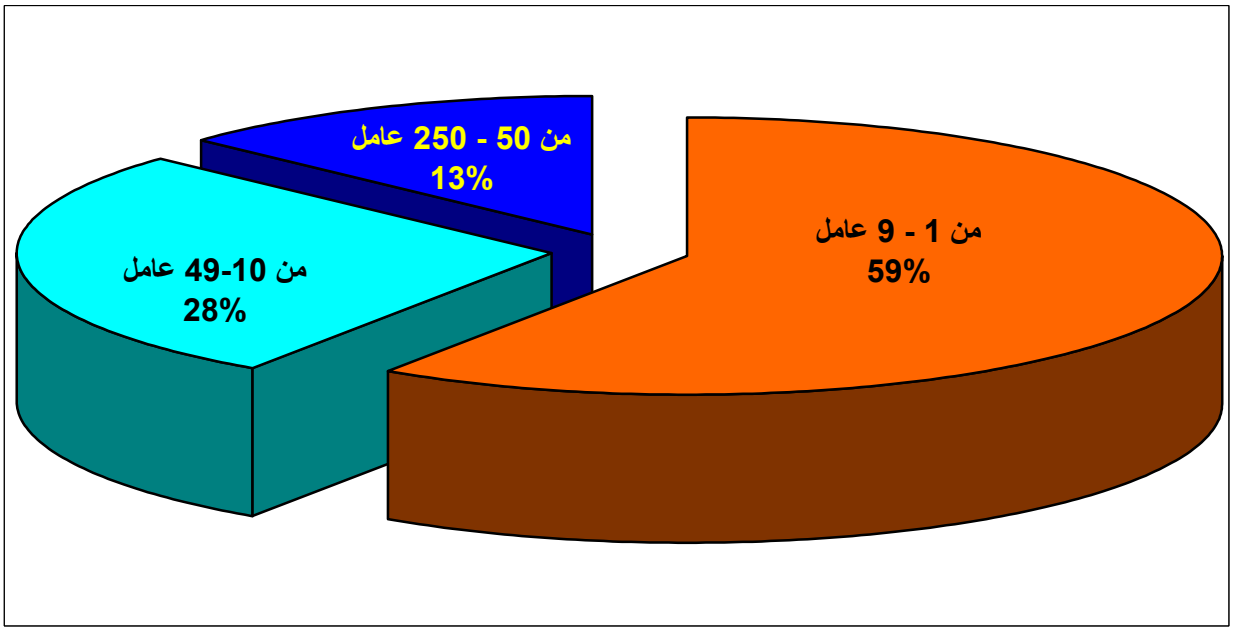

الجدول رقم (5-19) : التوزيع التكراري لأصحاب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين بحسب عدد العاملين بالمؤسسة

عدد العاملين / العينة		من 1 - 9 عامل	من 10-49 عامل	من 50 – 250 عامل	المجموع
الجزائر	ك	59	20	21	100

	%	59	20	21	100
تونس	ك	36	24	0	60
	%	60.00	40.00	0.00	100
المجموع	ك	95	44	21	160
	%	59.38	27.50	13.13	100

مربع كآي (x^2) المحسوبة = 18.061 درجات الحرية = 4

معامل الثقة = 0.05 مستوى الدلالة = 0.000

وجود فروق ذات دلالة إحصائية في عدد العاملين بالمؤسسة بحسب أصحاب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين ولصالح عدد العمال الذين هم أقل من تسعة في تلك المؤسسات.

د. شكل ملكية المؤسسة:

يبين الجدول رقم (5-20) والشكل البياني النتائج الخاصة بشكل ملكية المؤسسة، حيث نجد أن نسبة الشركات الفردية هو الأكبر بين الشركات الاستثمارية حيث بلغت 79.38%، في حين تبلغ نسبة الشركات ذات الطابع الجماعي العائلي 12.50%، يأتي بعده الشركات ذات الطابع الجماعي بنسبة 8.13%.

الجدول رقم (5-20) : التوزيع التكراري لأفراد العينة بحسب شكل ملكية المؤسسة

ملكية المؤسسة	**التكرار**	**النسبة**
فردي	127	79.38
جماعي عائلي	20	12.50
جماعي	13	8.13
المجموع	160	100

الشكل (5-7) : توزيع أفراد العينة حسب شكل ملكية المؤسسة

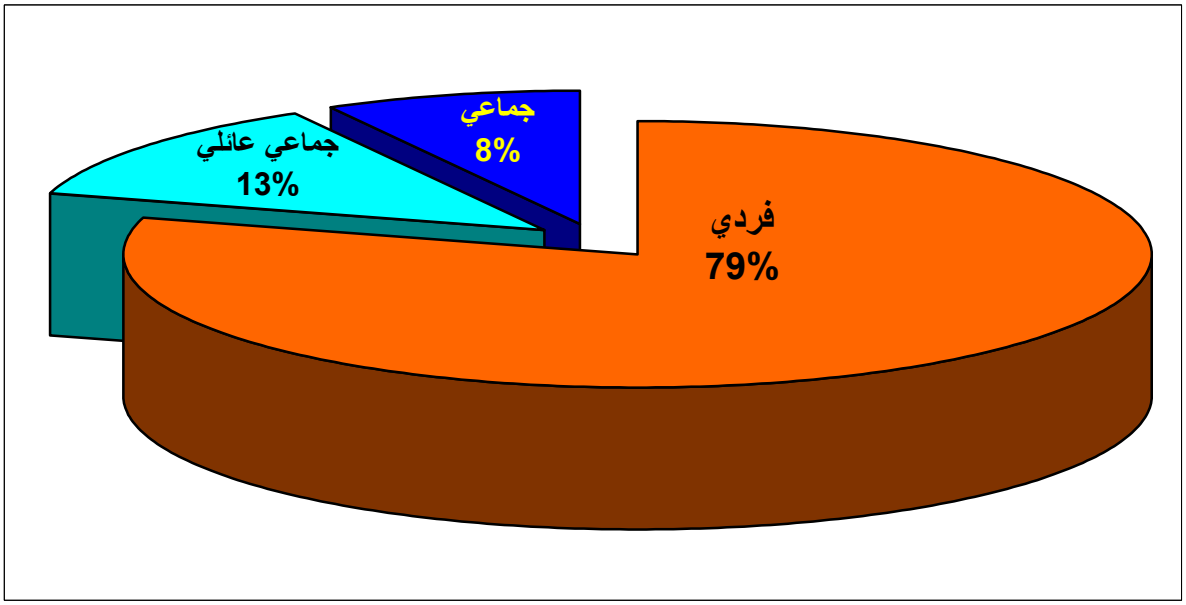

الجدول رقم (5-21) : التوزيع التكراري لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين بحسب شكل ملكية المؤسسة

ملكية المؤسسة / العينة		فردي	جماعي عائلي	جماعي	المجموع
الجزائر	ك	74	13	13	100
	%	74	13	13	100
تونس	ك	53	7	0	60
	%	88.33	11.67	0.00	100
المجموع	ك	127	20	13	160
	%	79.38	12.50	8.13	100

مربع كآي (x^2) المحسوبة = 80.824 درجات الحرية = 2
معامل الثقة = 0.05 مستوى الدلالة = 0.024

وجود فروق ذات دلالة إحصائية في شكل ملكية المؤسسة بحسب أصحاب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين ولصالح الملكيات الفردية في تلك المؤسسات.

ه. معلومات حول التمويل البنكي:

و. هل استفدت من عملية التمويل البنكي عند بداية مؤسستك، إذا كان الجواب بنعم فما هو نوع التمويل.

أجابت عينة الدراسة بالكامل "بنعم" و يبين الجدول رقم (5-22) والشكل البياني النتائج الخاصة نوع التمويل، حيث نجد أن التمويل متوسط الأجل هو الأكبر بين الشركات الاستثمارية حيث بلغت 53.13%، في حين تبلغ نسبة الشركات التي اعتمدت على التمويل قصير الأجل 25%، يأتي بعده الشركات ذات التمويل طويل الأجل بنسبة 21.88%.

الجدول رقم (5-22) : التوزيع التكراري لأفراد العينة بحسب نوع التمويل

نوع التمويل	التكرار	النسبة
قصير الأجل	40	25.00

متوسط الأجل	85	53.13
طويل الأجل	35	21.88
المجموع	160	100

الشكل (5-8) : توزيع افراد العينة حسب نوع التمويل

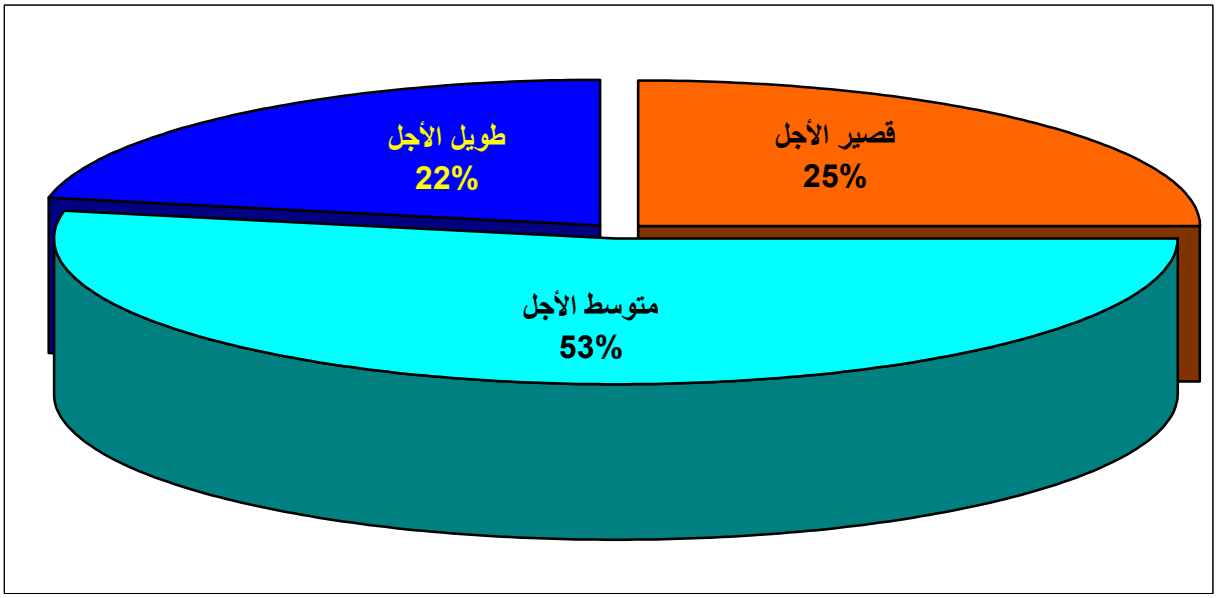

الجدول رقم (5-23) : التوزيع التكراري لأصحاب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين بحسب نوع التمويل

العينة / نوع التمويل		قصير الأجل	متوسط الأجل	طويل الأجل	المجموع
الجزائر	ك	17	52	31	100
	%	17	52	31	100
تونس	ك	23	33	4	60
	%	38.33	55.00	6.67	100
المجموع	ك	40	85	35	160
	%	25.00	53.13	21.88	100

مربع كآي (x^2) المحسوبة = 17.041 درجات الحرية = 2
معامل الثقة = 0.05 مستوى الدلالة = 0.000

وجود فروق ذات دلالة إحصائية في نوع التمويل بحسب أصحاب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين ولصالح القروض متوسطة الأجل.

ز. ما هي نسبة التمويل بالنسبة لرأس المال؟

يبين الجدول رقم (5-24) والشكل البياني النتائج الخاصة بنسبة التمويل لرأس المال ، حيث نجد أن نسبة 10 – 15 % من رأس مال الشركات هو الأكبر بين الشركات الاستثمارية

حيث بلغت 40.63%، في حين تبلغ نسبة 30 – 35% من رأس مال الشركات بلغت 21.88%، يأتي بعده الشركات ذات نسبة 20 – 25% وكذلك نسبة 40 – 50% من رأسمال الشركات قد بلغت 18.75% لكلاً منها.

الجدول رقم (5-24) : التوزيع التكراري لأفراد العينة بحسب نسبة التمويل بالنسبة لرأس المال

نسبة التمويل	التكرار	النسبة
من 10 – 15	**65**	**40.63**
من 20 – 25	**30**	**18.75**
من 30 – 35	**35**	**21.88**
من 40 – 50	**30**	**18.75**
المجموع	**160**	**100**

الشكل (5-9) : توزيع افراد العينة حسب نسبة التمويل بالنسبة لرأس المال

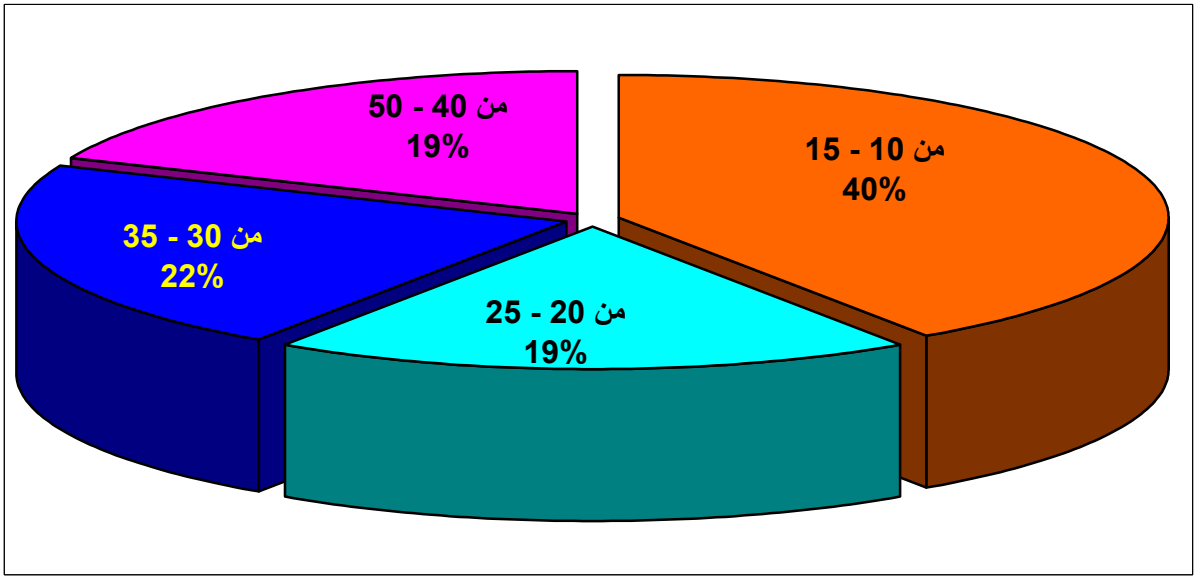

الجدول رقم (5-25) : التوزيع التكراري لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين بحسب نسبة التمويل بالنسبة لرأس المال

العينة / نسبة التمويل		من 10 – 15	من 20 – 25	من 30 – 35	من 40 - 50	المجموع
الجزائر	**ك**	**46**	**15**	**20**	**19**	**100**
	%	**46**	**15**	**20**	**19**	**100**
تونس	**ك**	**19**	**15**	**15**	**11**	**60**

	%	31.67	25.00	25.00	18.33	100
المجموع	ك	65	30	35	30	160
	%	40.63	18.75	21.88	18.75	100

مربع كآي (x^2) المحسوبة = 4.334 درجات الحرية = 3

معامل الثقة = 0.05 مستوى الدلالة = 0.228

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في نسبة التمويل بالنسبة لرأس المال بحسب أصحاب لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين.

ح. طريقة معرفتك لمؤسسة التمويل:

يبين الجدول رقم (5-26) والشكل البياني النتائج الخاصة بطريقة معرفتك لمؤسسة التمويل، حيث نجد أن المعارف والأصدقاء كان لهم النصيب الأكبر بين أصحاب الشركات الاستثمارية للتعرف علة مؤسسات التمويل حيث بلغت 53.13%، في حين تبلغ وسائل الأعلام 25.63%، يأتي بعده الترويج المباشر بنسبة 11.25% وأخيرا الصحف والمجلات بنسبة 10%.

الجدول رقم (5-26) : التوزيع التكراري لأفراد العينة بحسب طريقة معرفتك لمؤسسة التمويل

الطريقة	التكرار	النسبة
المعارف و الأصدقاء	85	53.13
الترويج المباشر	18	11.25
الصحف و الملصقات	16	10.00
وسائل الإعلام	41	25.63
المجموع	160	100

الشكل (5-10) : توزيع أفراد العينة حسب طريقة معرفتك لمؤسسة التمويل

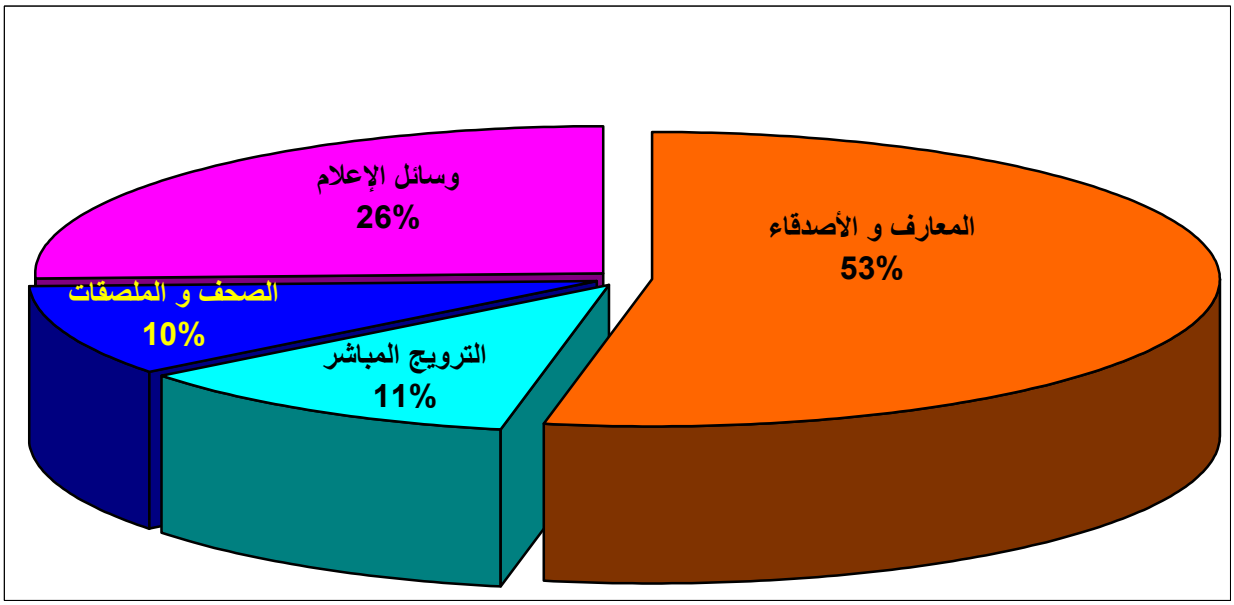

الجدول رقم (5-27) : التوزيع التكراري لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في البلدين بحسب طريقة معرفتك لمؤسسة التمويل

طرق التعرف على مؤسسات التمويل / العينة		وسائل الإعلام	المعارف و الأصدقاء	الترويج المباشر	الصحف و الملصقات	المجموع
الجزائر	ك	23	67	6	4	100
	%	23	67	6	4	100
تونس	ك	18	18	12	12	60
	%	30.00	30.00	20.00	20.00	100
المجموع	ك	41	85	18	16	160
	%	25.63	53.13	11.25	10.00	100

مربع كآي (x^2) المحسوبة = 26.514 درجات الحرية = 3
معامل الثقة = 0.05 مستوى الدلالة = 0.000

وجود فروق ذات دلالة إحصائية في طريقة معرفتك لمؤسسة التمويل بحسب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين وكانت لصالح المعارف والأصدقاء.

ط. طريقة الحصول على التمويل البنكي:

يبين الجدول رقم (5-28) والشكل البياني النتائج الخاصة بطريقة الحصول على التمويل البنكي، حيث نجد طريقة على دفعات كان هي الغالبة بين أصحاب الشركات الاستثمارية حيث بلغت 56.87%، في حين بلغت طريقة الحصول التمويل البنكي بدفعة واحدة 43.12%.

الجدول رقم (5-28) : التوزيع التكراري لأفراد العينة بحسب طريقة الحصول على التمويل البنكي

الطريقة	التكرار	النسبة
مرة واحدة	69.00	43.125
على دفعات	91.00	56.875
المجموع	160	100

الشكل (5-11) : توزيع أفراد العينةحسب طريقة الحصول على التمويل البنكي

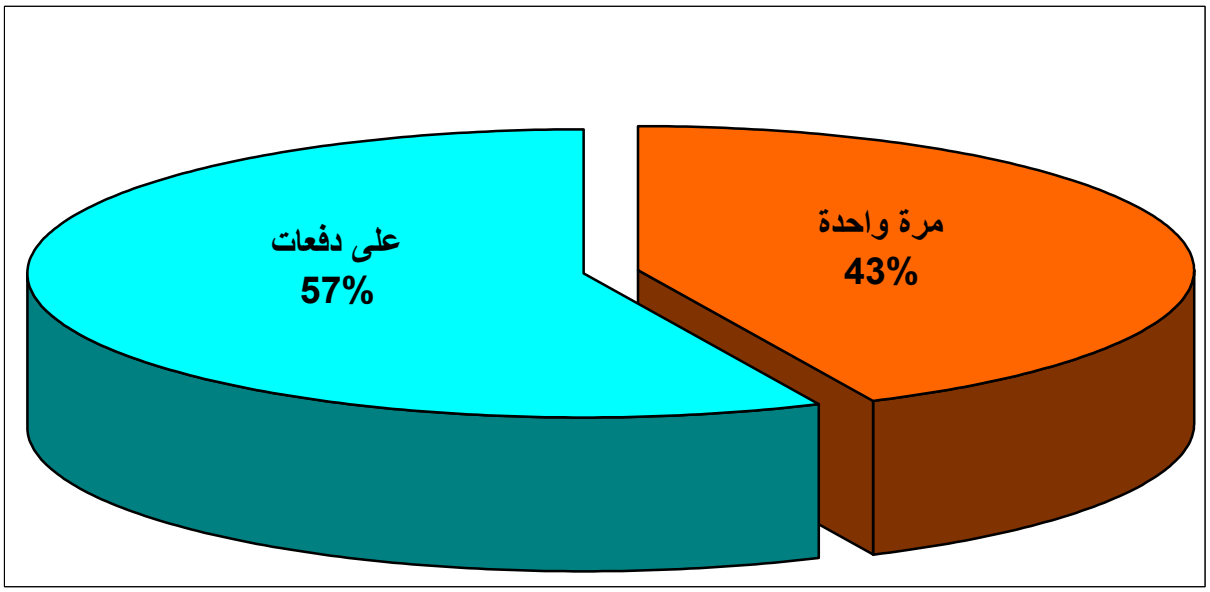

الجدول رقم (5-29) : التوزيع التكراري لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين بحسب طريقة الحصول على التمويل البنكي

الحصول على التمويل البنكي العينة		مرة واحدة	على دفعات	المجموع
الجزائر	ك	52	48	100
	%	52	48	100
تونس	ك	17	43	60
	%	28.33	71.67	100
المجموع	ك	69	91	160
	%	43.13	56.88	100

مربع كآي (x^2) المحسوبة = 8.564 درجات الحرية = 1

معامل الثقة = 0.05 مستوى الدلالة = 0.003

وجود فروق ذات دلالة إحصائية في طريقة الحصول على التمويل البنكي بحسب أصحاب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين وكانت لصالح طريقة الحصول على التمويل البنكي عن طريق دفعات.

ي. طريقة التسديد:

يبين الجدول رقم (5-30) والشكل البياني النتائج الخاصة بطريقة التسديد، حيث نجد أن طريقة التسديد الثلاثية هي السائدة بين أصحاب الشركات الاستثمارية حيث بلغت نسبتهم

49.38%، في حين بلغت الطريقة السداسية بالتسديد 24.38%، والأقساط السنوية بلغت 18.75%، أما الأقساط الشهرية فقد بلغت 7.50%.

الجدول رقم (5-30) : التوزيع التكراري لأفراد العينة بحسب طريقة التسديد

الطريقة	التكرار	النسبة
قسط شهري	12.00	7.50
قسط سنوي	30.00	18.75
ثلاثي	79.00	49.38
سداسي	39.00	24.38
المجموع	160	100

الشكل (5-12) : توزيع أفراد العينة حسب طريقة التسديد

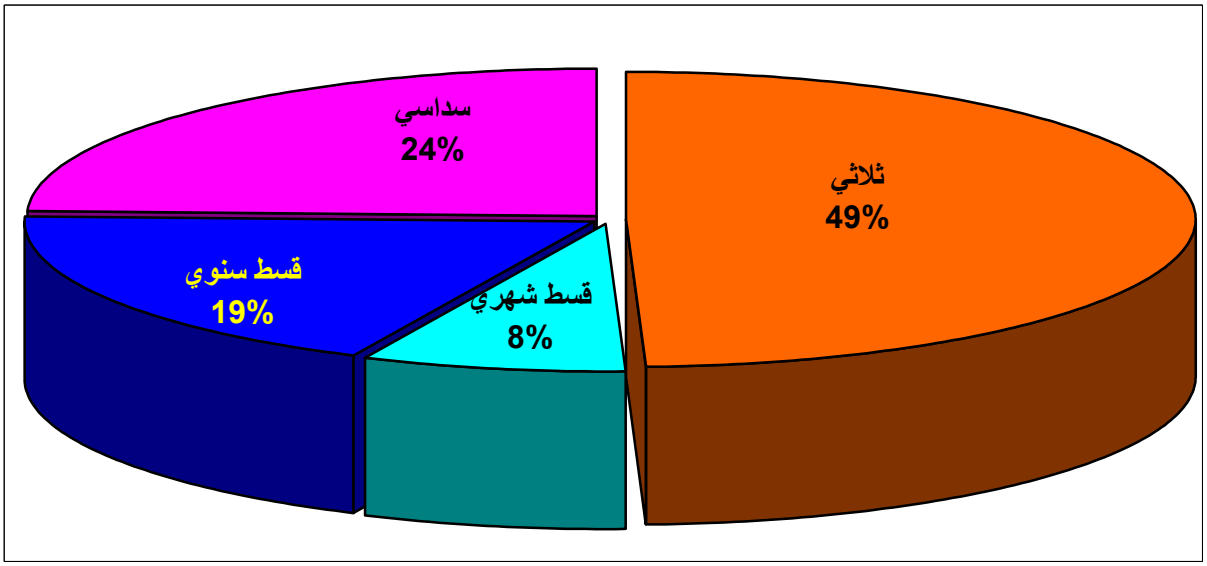

الجدول رقم (5-31) : التوزيع التكراري لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين بحسب طريقة التسديد

العينة / طريقة التسديد		قسط شهري	قسط سنوي	ثلاثي	سداسي	المجموع
الجزائر	ك	8	10	61	21	100
	%	8	10	61	21	100
تونس	ك	4	20	18	18	60
	%	6.67	33.33	30	30	100
المجموع	ك	12	30	79	39	160

	%	7.50	18.75	49.38	24.38	100

مربع كآي (x^2) المحسوبة = 19.523 درجات الحرية = 3
معامل الثقة = 0.05 مستوى الدلالة = 0.000

وجود فروق ذات دلالة إحصائية في طريقة التسديد بحسب أصحاب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين وكانت لصالح طريقة التسديد بأقساط ثلاثية.

ك. عدد القروض التي حصلت عليها منذ تأسيس مؤسستك:

يبين الجدول رقم (5-32) والشكل البياني النتائج الخاصة بعدد القروض التي حصلت عليها منذ تأسيس مؤسستك ، حيث نجد أن قسط واحد هو السائد بين أصحاب الشركات الاستثمارية حيث بلغت نسبتهم 46.25%، في حين بلغت نسبة الشركات الاستثمارية التي استفادت من قسطين 38.75%، وثلاث أقساط بلغت 15%.

الجدول رقم (5-32) : التوزيع التكراري لأفراد العينة بحسب عدد القروض

عدد القروض	التكرار	النسبة
قسط واحد	**74.00**	**46.25**
قسطين	**62.00**	**38.75**
ثلاثة أقساط	**24.00**	**15.00**
المجموع	**160**	**100**

الشكل (5-13) : توزيع أفراد العينةحسب عدد القروض

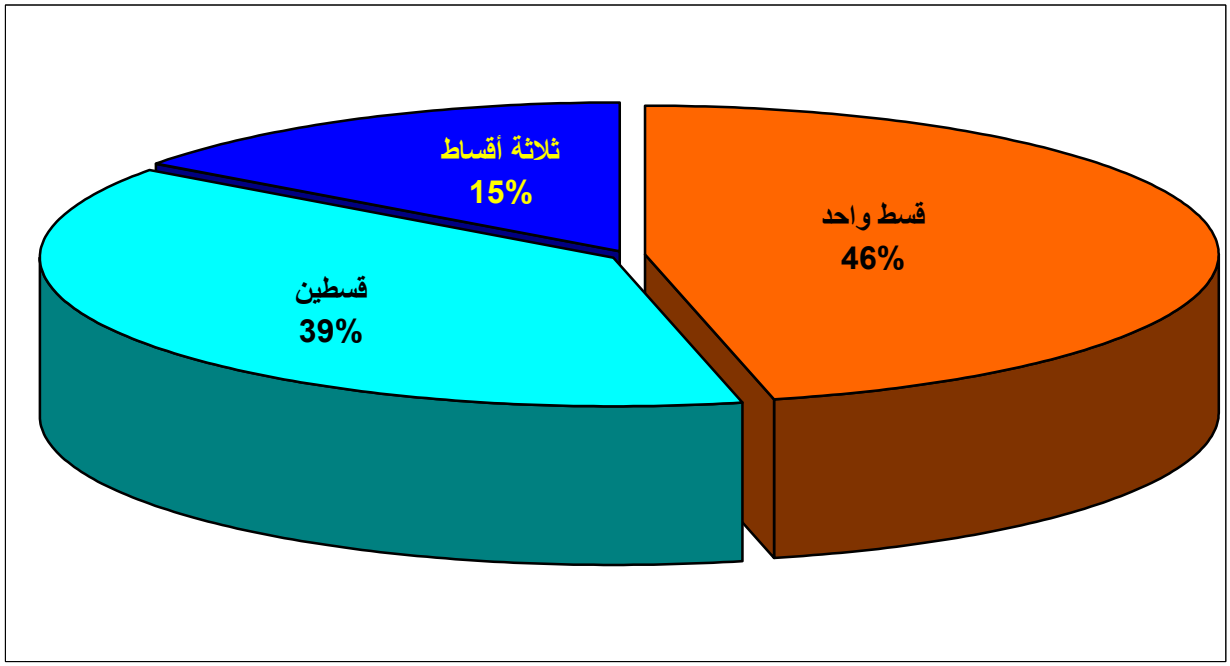

الجدول رقم (5-33) : التوزيع التكراري لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين بحسب عدد القروض

العينة / عدد القروض		قسط واحد	قسطين	ثلاثة أقساط	المجموع
الجزائر	ك	51	35	14	100
	%	51	35	14	100
تونس	ك	23	27	10	60
	%	38.33	45	16.67	100
المجموع	ك	74	62	24	160
	%	46.25	38.75	15	100

مربع كآي (x^2) المحسوبة = 2.446 درجات الحرية = 3
معامل الثقة = 0.05 مستوى الدلالة = 0.294

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في عدد القروض التي حصلت عليها منذ تأسيس مؤسستك بحسب أصحاب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين.

ل. ما نوع الضمانات المطلوبة؟

يبين الجدول رقم (5-34) والشكل البياني النتائج الخاصة بنوع الضمانات المطلوبة، حيث نجد أن الضمانات الحقيقية هي المطلوبة أكثر من غيرها بين أصحاب الشركات الاستثمارية

حيث بلغت نسبتهم 55%، في حين بلغت الضمانات الشخصية التي أخذت من أصحاب الشركات بلغت 26.25%، والضمانات الأخرى بلغت 18.75%.

الجدول رقم (5-34) : التوزيع التكراري لأفراد العينة بحسب نوع الضمانات المطلوبة

نوع الضمانات	التكرار	النسبة
ضمانات حقيقية	88.00	55.00
ضمانات شخصية	42.00	26.25
ضمانات أخرى	30.00	18.75
المجموع	160	100

الشكل (5-14) : توزيع أفراد العينةحسب نوع الضمانات المطلوبة

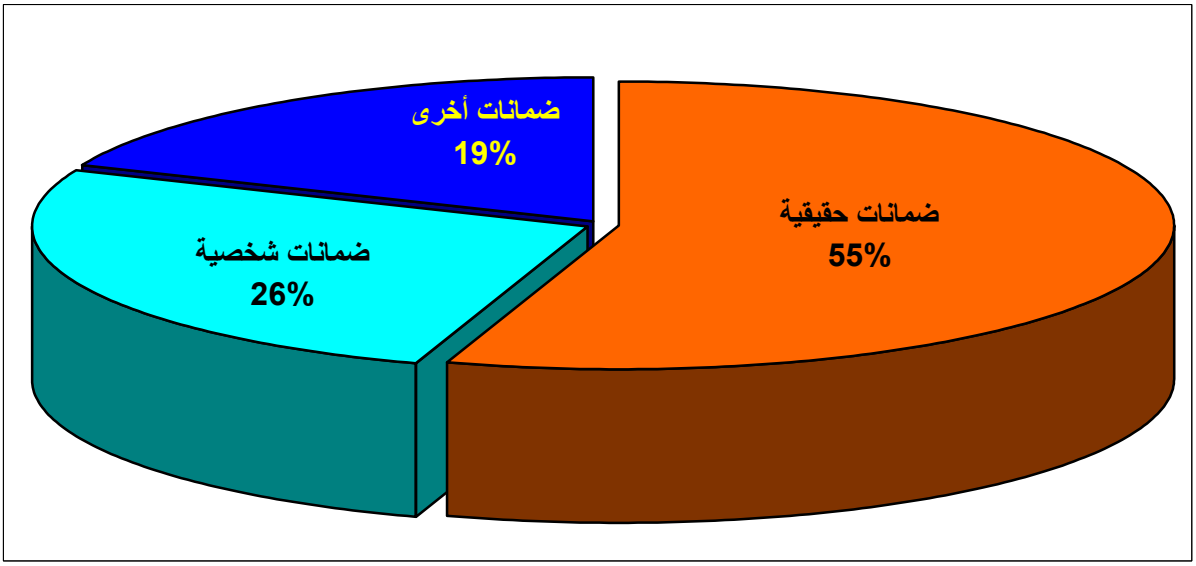

الجدول رقم (5-35) : يوضح التوزيع التكراري لأصحاب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين بحسب نوع الضمانات المطلوبة

العينة / نوع الضمانات		ضمانات حقيقية	ضمانات شخصية	ضمانات أخرى	المجموع
الجزائر	ك	72	9	19	100
	%	72	9	19	100
تونس	ك	16	33	11	60
	%	26.67	55	18.33	100
المجموع	ك	88	42	30	160
	%	55.00	26.25	18.75	100

مربع كآي (x^2) المحسوبة = 44.250 درجات الحرية = 3

معامل الثقة = 0.05 مستوى الدلالة = 0.000

وجود فروق ذات دلالة إحصائية في نوع الضمانات المطلوبة التي حصلت عليها منذ تأسيس مؤسستك بحسب أصحاب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين ولصالح الضمانات الحقيقية.

م. ما هي المجالات التي استخدمت فيها القروض؟

يبين الجدول رقم (5-36) والشكل البياني النتائج الخاصة بالمجالات التي استخدمت فيها القروض، حيث نجد أن توسيع إنتاجية المشروع هي المطلوبة أكثر من غيرها بين أصحاب الشركات الاستثمارية حيث بلغت نسبتهم 37%، في حين بلغت زيادة المعدات و الآلات 35%، وفتح خطوط جديدة بلغت 17.5%، ولتغطية تكاليف البحث والتطوير بلغت النسبة 10%.

الجدول رقم (5-36) : التوزيع التكراري لأفراد العينة بحسب المجالات التي استخدمت فيها القروض

نوع المجالات	التكرار	النسبة
توسيع إنتاجية المشروع	60.00	37.50
زيادة المعدات و الآلات	56.00	35.00
فتح خطوط جديدة	28.00	17.50
تغطية تكاليف البحث و التطوير	16.00	10.00
المجموع	160	100

الشكل (5-15) : توزيع أفراد العينةحسب المجالات التي استخدمت فيها القروض

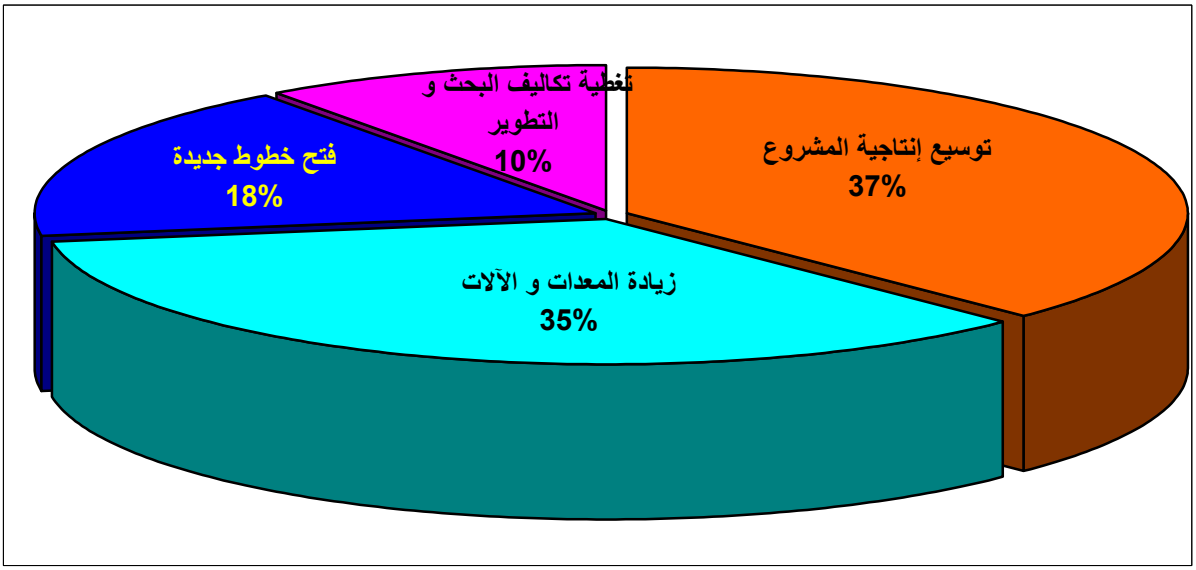

الجدول رقم (5-37) : التوزيع التكراري لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين بحسب المجالات التي استخدمت فيها القروض

المجالات / العينة		توسيع إنتاجية المشروع	زيادة المعدات و الآلات	فتح خطوط جديدة	تغطية تكاليف البحث و التطوير	المجموع
الجزائر	ك	43	36	15	6	100
	%	43	36	15	6	100
تونس	ك	17	20	13	10	60
	%	28.33	33.33	21.67	16.67	100
المجموع	ك	60	56	28	16	160
	%	37.50	35.00	17.50	10.00	100

مربع كآي (x^2) المحسوبة = 7.446 درجات الحرية = 3
معامل الثقة = 0.05 مستوى الدلالة = 0.059

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في حسب المجالات التي استخدمت فيها القروض بحسب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين.

ن. ما هي معايير اختيار العمال؟

يبين الجدول رقم (5-38) والشكل البياني النتائج الخاصة بمعايير اختيار العمال ، حيث نجد أن الخبرة هي المطلوبة أكثر من غيرها بين أصحاب الشركات الاستثمارية حيث بلغت نسبتهم 51.88%، في حين بلغ التعليم 33.13%، ولأسباب تتعلق بصلة القرابة بلغت 15%.

الجدول رقم (5-38) : التوزيع التكراري لأفراد العينة بحسب معايير اختيار العمال

معايير اختيار العمال	التكرار	النسبة
الخبرة	**83.00**	**51.88**
التعليم	**53.00**	**33.13**
صلة القرابة	**24.00**	**15.00**
المجموع	**160**	**100**

الشكل (5-16) : توزيع أفراد العينة حسب معايير اختيار العمال

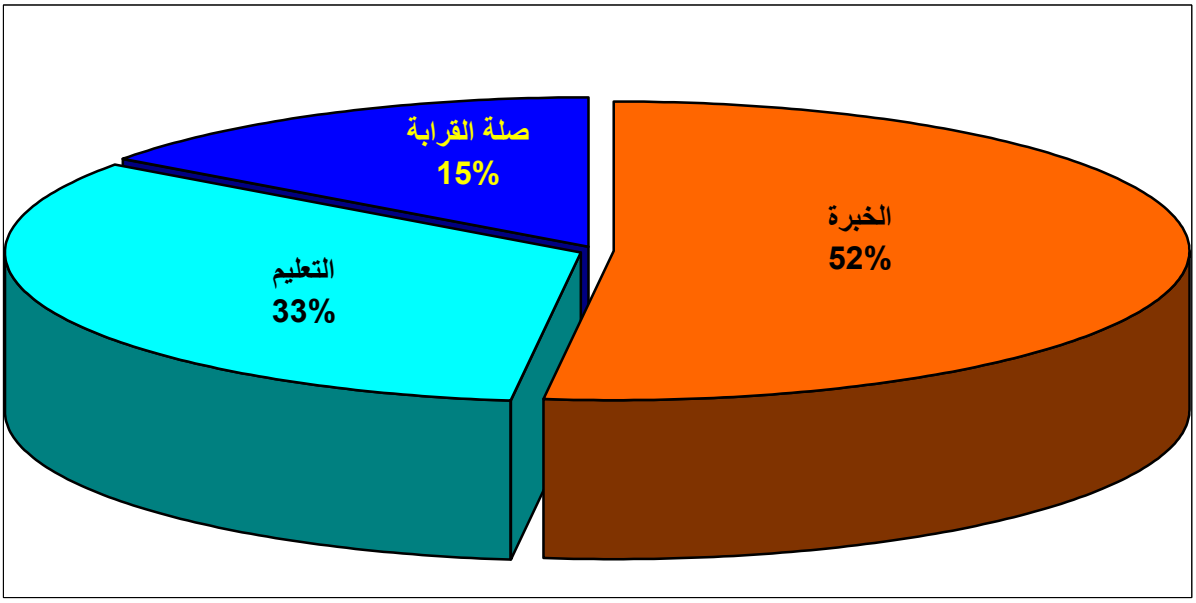

الجدول رقم (5-39) : التوزيع التكراري لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين بحسب معايير اختيار العمال

معايير اختيار العمال / العينة		الخبرة	التعليم	صلة القرابة	المجموع
الجزائر	ك	63	28	9	100
	%	63	28	9	100
تونس	ك	20	25	15	60
	%	33.33	41.67	25.00	100
المجموع	ك	83	53	24	160
	%	51.88	33.13	15.00	100

مربع كآي (x^2) المحسوبة = 14.887 درجات الحرية = 3
معامل الثقة = 0.05 مستوى الدلالة = 0.001

وجود فروق ذات دلالة إحصائية في حسب معايير اختيار العمال بحسب أصحاب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين ولصالح الخبرة.

س. ما هي الحوافز الممنوحة للعمال؟

يبين الجدول رقم (5-40) والشكل البياني النتائج الخاصة بالحوافز الممنوحة للعمال ، حيث نجد أن المكافئات المالية هي المطلوبة أكثر من غيرها بين أصحاب الشركات الاستثمارية حيث بلغت نسبتهم 85%، في حين بلغت الدورات التدريبية 6.88%، وأشياء أخرى بلغت 6.25%، وشهادات تقديرية بنسبة 1.88%.

الجدول رقم (5-40) : التوزيع التكراري لأفراد العينة بحسب الحوافز الممنوحة للعمال

الحوافز الممنوحة للعمال	التكرار	النسبة
مكافأة مالية	136.00	85.00
دورات تدريبية	11.00	6.88
شهادة تقدير	3.00	1.88
أشياء أخرى	10.00	6.25
المجموع	160	100

الشكل (5-17) : توزيع أفراد العينةحسب الحوافز الممنوحة للعمال

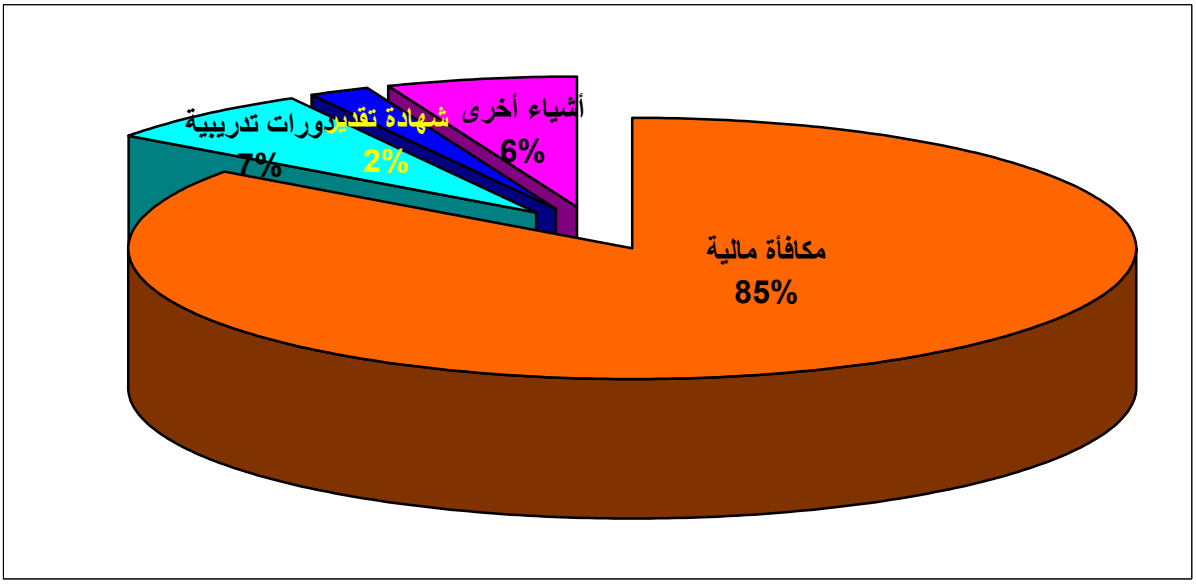

الجدول رقم (5-41) : التوزيع التكراري لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين بحسب الحوافز الممنوحة للعمال

العينة	الحوافز الممنوحة للعمال	مكافأة مالية	دورات تدريبية	شهادة تقدير	أشياء أخرى	المجموع
الجزائر	ك	86	5	3	6	100

	%	86	5	3	6	100
تونس	ك	50	6	0	4	60
	%	83.33	10	0	6.67	100
المجموع	ك	136	11	3	10	160
	%	85	6.88	1.88	6.25	100

مربع كآي (x^2) المحسوبة = 3.222 درجات الحرية = 3
معامل الثقة = 0.05 مستوى الدلالة = 0.359

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الحوافز الممنوحة للعمال بحسب أصحاب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين.

المبحث الرابع: الإجابة على فرضيات الدراسة:

المطلب الأول: مساهمة التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل؟
قام الباحث باستخدام النسب المئوية للإجابات واستخدام كآي تربيع ($\chi 2$) لمقارنة إجابات المستجيبين لتحديد ما إذا كانت لإجابات تختلف فيما بينها أم لا (أي اختبار مدى استقلالية الإجابات) من حيث درجة التأثير عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha = 0.05$).

الجدول رقم (5-42): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لإجابات عينة الدراسة في محور دور التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل

م	العبـــــــــــارات	متوسط	انحراف معياري	النسبة المئوية
1	هل عملية التمويل البنكي أدت إلى استقطاب عمال جدد	4.49	0.74	89.88
2	أن تمويل المؤسسات يدل على أهمية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية وخلق مناصب عمل تؤدي إلى التخفيف من حدة البطالة	4.37	0.81	87.38
3	ساعد التمويل المصرفي على تحفيز وتشجيع المرأة على الاستثمار في مجالات لها الكفاءة فيها	4.36	0.81	87.37
4	أن التمويل المصرفي يساعد في إدماج الشباب المؤهل في عالم الشغل والاستثمار	4.24	0.83	84.75
5	أن استحداث أنشطة وإنتاج مواد جديدة أو تقديم الخدمات يؤدي إلى رفع معدل التشغيل	4.23	0.69	84.50
6	دعم التمويل المصرفي للصناعات التقليدية والحرفية والتي بدأت تنال نصيبها من اهتمام الشباب	4.16	0.99	83.25
7	التمويل المصرفي ساهم في انتشار واسع للمؤسسات الصغيرة	4.16	1.06	83.13

	والمتوسطة في بلدك			
8	الدعم المصرفي أدى إلى تشجيع كل العمليات والتدابير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب	4.01	1.06	80.13
9	وفرت القروض المصرفية الأمان المالي لمؤسستك	3.69	1.28	73.75
10	يعتبر التمويل المصرفي نقطة الانطلاق للمؤسسة	3.51	1.33	70.25
11	يعتبر التمويل المصرفي كمساعد على تحسين القدرة التنافسية لمؤسستك	3.47	1.38	69.38
12	التمويل المصرفي ساهم في زيادة العوائد المتحققة على رأس المال	3.47	1.34	69.38
13	التمويل المصرفي ساهم في زيادة العوائد المتحققة على رأس المال	3.09	1.32	61.75
14	التمويل المصرفي ساعد على تخفيض التكاليف	2.98	1.43	59.50
15	التمويل المصرفي لا يتلاءم مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2.71	1.43	54.13
	مساهمة التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل	3.80	0.34	75.90

يبين الجدول (5-42) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لإجابات عينة الدراسة حول المحور مرتبة تنازلياً ، ويلاحظ من خلال النسب المئوية والمتوسط الحسابي أن إجابات المبحوثين كانت تشير إلى أن عملية التمويل البنكي أدت إلى استقطاب عمال جدد يحتل المرتبة الأولى بنسبة 89.88%، تأتي بعد ذلك أن تمويل المؤسسات يدل على أهمية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية وخلق مناصب عمل تؤدي إلى التخفيف من حدة البطالة في المرتبة الثانية وبنسبة 87.38%، يليها بالمرتبة الثالثة ساعد التمويل المصرفي على تحفيز وتشجيع المر أة على الاستثمار في مجالات لها الكفاءة فيها بنسبة 87.37%، وفي المرتبة الرابعة أن التمويل المصرفي يساعد في إدماج الشباب المؤهل في عالم الشغل والاستثمار بنسبة 84.75%، ثم تأتي باقي العناصر بأهمية نسبية متقاربة، ويلاحظ من التحليل انخفاض الأهمية النسبية لعبارة " التمويل المصرفي ساعد على تخفيض التكاليف" كذلك " التمويل المصرفي لا يتلاءم مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " مقارنة بباقي العناصر السابقة حيث جاءت في المرتبة الأخيرة بنسبة 54.13%.

الجدول رقم (5-43) : النسب المئوية للتكرارات واختبار كآي تربيع ($\chi 2$) لإجابات عينة الدراسة في محور دور التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل

العبارات	البلد	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	كآي تربيع (X2)	مستوى الدلالة
أن استحداث أنشطة وإنتاج مواد جديدة أو تقديم الخدمات يؤدي إلى رفع معدل التشغيل	الجزائر	2.0%	1.0%	4.0%	55.0%	38.0%	5.825	0.213
	تونس	0.0%	0.0%	8.3%	66.7%	25.0%		
أن تمويل المؤسسات يدل على أهمية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية وخلق مناصب	الجزائر	4.0%	2.0%	4.0%	46.0%	44.0%	7.719	0.102
	تونس	0.0%	0.0%	0.0%	41.7%	58.3%		

عمل تؤدي إلى التخفيف من حدة البطالة								
أن التمويل المصرفي يساعد في إدماج الشباب المؤهل في عالم الشغل والاستثمار	الجزائر	4.0%	3.0%	7.0%	46.0%	40.0%	10.20	*0.037
	تونس	0.0%	0.0%	0.0%	61.7%	38.3%		
ساعد التمويل المصرفي على تحفيز وتشجيع المرأة على الاستثمار في مجالات لها الكفاءة فيها	الجزائر	1.0%	4.0%	1.0%	45.0%	49.0%	7.994	0.092
	تونس	0.0%	5.0%	8.3%	31.7%	55.0%		
دعم التمويل المصرفي للصناعات التقليدية والحرفية والتي بدأت تنال نصيبها من اهتمام الشباب	الجزائر	2.0%	5.0%	11.0%	40.0%	42.0%	5.658	0.226
	تونس	6.7%	0.0%	8.3%	38.3%	46.7%		
الدعم المصرفي أدى إلى تشجيع كل العمليات والتدابير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب	الجزائر	3.0%	15.0%	9.0%	26.0%	47.0%	28.827	**0.000
	تونس	0.0%	8.3%	1.7%	68.3%	21.7%		
يعتبر التمويل المصرفي كمساعد على تحسين القدرة التنافسية لمؤسستك	الجزائر	15.0%	24.0%	12.0%	31.0%	18.0%	22.657	**0.000
	تونس	5.0%	8.3%	15.0%	21.7%	50.0%		
التمويل المصرفي ساهم في زيادة العوائد المتحققة على رأس المال	الجزائر	7.0%	18.0%	16.0%	38.0%	21.0%	31.107	**0.000
	تونس	21.7%	43.3%	16.7%	6.7%	11.7%		
التمويل المصرفي ساهم في انتشار واسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلدك	الجزائر	5.0%	14.0%	5.0%	18.0%	58.0%	44.443	**0.000
	تونس	0.0%	0.0%	3.3%	68.3%	28.3%		
يعتبر التمويل المصرفي نقطة الانطلاق للمؤسسة	الجزائر	7.0%	42.0%	16.0%	19.0%	16.0%	53.840	**0.000
	تونس	0.0%	8.3%	0.0%	30.0%	61.7%		
التمويل المصرفي لا يتلاءم مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الجزائر	16.0%	21.0%	21.0%	28.0%	14.0%	27.358	**0.000
	تونس	50.0%	20.0%	8.3%	6.7%	15.0%		
التمويل المصرفي ساهم في زيادة العوائد المتحققة على رأس المال	الجزائر	13.0%	35.0%	7.0%	12.0%	33.0%	65.174	**0.000
	تونس	0.0%	10.0%	0.0%	73.3%	16.7%		
وفرت القروض المصرفية الأمان المالي لمؤسستك	الجزائر	11.0%	24.0%	13.0%	36.0%	16.0%	56.687	**0.000
	تونس	0.0%	0.0%	20.0%	13.3%	66.7%		
التمويل المصرفي ساعد على تخفيض التكاليف	الجزائر	22.0%	36.0%	10.0%	12.0%	20.0%	17.364	**0.002
	تونس	10.0%	16.7%	20.0%	30.0%	23.3%		

** دال عند مستوى معنوية 0.01

* دال عند مستوى معنوية 0.05

يبين جدول قيم كآي تربيع ($\chi 2$) لمحاور الاستبيان لمقارنة إجابات المبحوثين فيما بينهم لاختيار مدى استقلالية إجاباتهم حيث تتم مقارنه بين التكرارات لمشاهدة والتكرارات المتوقعة ، حيث كانت قيمة كآي تربيع ($\chi 2$) ولأغلب الأسئلة ذات دلالة معنوية ويؤكد ذلك مستوى الدلالة عن ثقة 95% وعند درجات الحرية 4 والذي هو ولأغلب العبارات اقل من 0.05، مما يودي إلى رفض الفرض العدمي والذي ينص على أنه لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين التكرارات الخاص بإجابات هذا المحور والتكرارات المتوقعة أي هناك فروق دالة وقوية لصالح الإجابة الأكثر تكراراً.

وللإجابة على الفرضية الأولى المتعلقة بدور التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل، تم إيجاد اختبار ويلكوكسن (**Wilcoxon Test**) لمعنوية درجة الموافقة للمتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدور التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل باستخدام اختبار حول المتوسط (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (44) حيث كانت:

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة ب دور التمويل المصرفي في تحقيق معدلات نمو في التشغيل لا يختلف عن (3).

مقابل الفرضية البديلة : المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدور التمويل المصرفي في تحقيق معدلات نمو في التشغيل يختلف عن (3).

الجدول رقم (5-44) : نتائج اختبار ولكوكسن حول المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة بمساهمة التمويل المصرفي في تحقيق معدلات نمو في التشغيل

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائية الاختبار	الدلالة المعنوية
متوسط عبارات دور التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة للتشغيل في الجزائر	3.69	0.36	19.150	0.000
متوسط عبارات دور التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في للتشغيل في تونس	3.97	0.23	33.181	0.000
متوسط عبارات دور التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل	3.80	0.34	29.303	0.000

من خلال الجدول رقم (5-44) نلاحظ أن قيمة إحصائية الاختبار(29.303) بدلالة معنوية (0.000) وهي أقل من أي مستوى معروف لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات العينة (3.80) وهو *أكبر* من المتوسط المفترض(3).

وهذا يدل على المساهمة العالية للدور التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة للتشغيل حيث أن الدراسة أكدت على أن عملية التمويل البنكي أدت إلى استقطاب عمال جدد كذلك أن تمويل المؤسسات يدل على أهمية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية وخلق مناصب عمل تؤدي إلى التخفيف من حدة البطالة كما ساعد التمويل المصرفي على تحفيز و تشجيع المر أة على الاستثمار في مجالات لها الكفاءة فيها وأن التمويل المصرفي يساعد في إدماج الشباب المؤهل في عالم الشغل والاستثمار وأن استحداث أنشطة وإنتاج مواد جديدة أو تقديم الخدمات يؤدي إلى رفع معدل التشغيل كذلك دعم التمويل المصرفي للصناعات التقليدية والحرفية والتي بدأت تنال نصيبها من اهتمام

الشباب، و أن التمويل المصرفي ساهم في انتشار واسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما أن الدعم المصرفي أدى إلى تشجيع كل العمليات والتدابير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.

ولم توافق عينة الدراسة على الفقرة التالية:

1. التمويل المصرفي ساعد على تخفيض التكاليف
2. التمويل المصرفي لا يتلاءم مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثاني: السياسات والإجراءات المصرفية في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت ميسرة؟

الجدول رقم (5-45) : المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لإجابات عينة الدراسة في محور السياسات والإجراءات المصرفية في اتخاذ قرار منح القروض

م	العبـــــــــــارات	متوسط	انحراف معياري	النسبة المئوية
1	الحصول على عملية التمويل البنكي يساعد المؤسسة على استقطاب عمالة جديدة	4.17	1.04	83.38
2	تساعد عملية التمويل البنكي في جذب استثمارات جديدة	4.10	1.20	82.00
3	تتلاءم معايير التمويل البنكي مع خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3.92	1.03	78.38
4	تعتبر عملية التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية عند بداية النشاط	3.85	1.42	77.00
5	وجود إستراتيجية ممنهجة في طلب التمويل تساعد مؤسستك في الحصول على التمويل البنكي	3.85	1.21	77.00
6	لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعمليات التمويل البنكي ضروري لديك	3.85	1.22	77.00
7	الاستفادة من عملية التمويل البنكي تمكنك من المنافسة	3.76	1.32	75.25
8	الاستفادة من عملية التمويل البنكي تمكنك من تطوير مؤسستك	3.76	1.32	75.13
9	عملية التمويل البنكي تعمل على تطوير وتمويل مؤسستك	3.44	1.23	68.75
10	التمويل من البنوك الإسلامية يعتبر كبديل أفضل عن التمويل من البنوك التقليدية	3.43	1.60	68.50
11	وجود حاضنات أعمال تؤدي إلى حماية مؤسستك	3.21	1.41	64.13
12	هل النظام البنكي الحالي قادر على التأقلم مع المستجدات الدولية في عملية التمويل	2.86	1.66	57.13
13	تكثيف الدورات التدريبية يشجع مؤسستك على الحصول على التمويل البنكي	2.83	1.45	56.63
14	تساعد عملية التمويل البنكي على رفع مستوى أداء مؤسستك	2.75	1.23	55.00
15	هل أنت راض عن قيمة ونوع الضمانات المطلوبة	2.43	1.52	48.50

	السياسات والإجراءات المصرفية، في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3.48	0.48	69.58

يبين الجدول (5-45) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لإجابات عينة الدراسة حول المحور مرتبة تنازلياً، ويلاحظ من خلال النسب المئوية والمتوسط الحسابي أن إجابات المبحوثين كانت تشير إلى أن الحصول على عملية التمويل البنكي يساعد المؤسسة على استقطاب عمالة جديدة يحتل المرتبة الأولى بنسبة 83.38%، تأتي بعد ذلك أن عملية التمويل البنكي تساعد في جذب استثمارات جديدة في المرتبة الثانية وبنسبة 82%، يليها بالمرتبة الثالثة تتلاءم معايير التمويل البنكي مع خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 78.38%، وفي المرتبة الرابعة تعتبر عملية التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية عند بداية النشاط ر بنسبة 77%، ثم تأتي باقي العناصر بأهمية نسبية متقاربة ، ويلاحظ من التحليل انخفاض الأهمية النسبية للعبارات التالية:

" النظام البنكي الحالي قادر على التأقلم مع المستجدات الدولية في عملية التمويل" ؛ "تكثيف الدورات التدريبية يشجع مؤسستك على الحصول على التمويل البنكي" ؛ "تساعد عملية التمويل البنكي على رفع مستوى أداء مؤسستك" ؛ "هل أنت راض عن قيمة ونوع الضمانات المطلوبة" . مقارنة بباقي العناصر السابقة حيث جاءت العبارة الأخيرة بنسبة 48.50%.

الجدول رقم (5-46) : النسب المئوية للتكرارات واختبار كآي تربيع ($\chi 2$) لإجابات عينة الدراسة في محور دور السياسات و الإجراءات المصرفية، في اتخاذ قرار منح القروض

العبارات	البلد	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	كآي تربيع ($\chi 2$)	مستوى الدلالة
تعتبر عملية التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية عند بداية النشاط	الجزائر	10.0%	37.0%	2.0%	16.0%	35.0%	43.80	**0.000
	تونس	0.0%	0.0%	0.0%	21.7%	78.3%		
تتلاءم معايير التمويل البنكي مع خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الجزائر	5.0%	17.0%	10.0%	37.0%	31.0%	30.24	**0.000
	تونس	0.0%	0.0%	0.0%	75.0%	25.0%		
الاستفادة من عملية التمويل البنكي تمكنك من تطوير مؤسستك	الجزائر	11.0%	21.0%	15.0%	25.0%	28.0%	25.32	**0.000
	تونس	1.7%	6.7%	1.7%	31.7%	58.3%		
الاستفادة من عملية التمويل البنكي تمكنك من المنافسة	الجزائر	11.0%	22.0%	11.0%	32.0%	24.0%	33.39	**0.000
	تونس	0.0%	8.3%	8.3%	15.0%	68.3%		
وجود حاضنات أعمال تؤدي إلى حماية مؤسستك	الجزائر	8.0%	15.0%	9.0%	32.0%	36.0%	44.990	**0.000
	تونس	23.3%	40.0%	23.3%	6.7%	6.7%		
وجود إستراتيجية ممنهجة في طلب	جزائر	4.0%	20.0%	5.0%	44.0%	27.0%	12.48	*0.014
	تونس	6.7%	10.0%	0.0%	33.3%	50.0%		

التمويل تساعد مؤسستك في الحصول على التمويل البنكي								
عملية التمويل البنكي تعمل على تطوير وتمويل مؤسستك	الجزائر	10.0%	26.0%	26.0%	19.0%	19.0%	41.19	**0.000
	تونس	0.0%	15.0%	0.0%	56.7%	28.3%		
لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعمليات التمويل البنكي ضروري لديك	الجزائر	8.0%	24.0%	13.0%	23.0%	32.0%	38.76	**0.000
	تونس	0.0%	0.0%	0.0%	51.7%	48.3%		
تساعد عملية التمويل البنكي في جذب استثمارات جديدة	جزائر	8.0%	15.0%	15.0%	13.0%	49.0%	35.48	**0.000
	تونس	0.0%	0.0%	0.0%	40.0%	60.0%		
تساعد عملية التمويل البنكي على رفع مستوى أداء مؤسستك	الجزائر	15.0%	26.0%	14.0%	29.0%	16.0%	43.63	**0.000
	تونس	21.7%	31.7%	46.7%	0.0%	0.0%		
هل النظام البنكي الحالي قادر على التأقلم مع المستجدات الدولية في عملية التمويل	جزائر	56.0%	21.0%	7.0%	11.0%	5.0%	98.05	**0.000
	تونس	1.7%	1.7%	1.7%	36.7%	58.3%		
التمويل من البنوك الإسلامية يعتبر كبديل أفضل عن التمويل من البنوك التقليدية	الجزائر	2.0%	11.0%	6.0%	16.0%	65.0%	82.74	**0.000
	تونس	43.3%	35.0%	8.3%	10.0%	3.3%		
الحصول على عملية التمويل البنكي يساعد المؤسسة على استقطاب عمالة جديدة	الجزائر	6.0%	8.0%	10.0%	37.0%	39.0%	13.11	*0.011
	تونس	0.0%	1.7%	1.7%	38.3%	58.3%		
تكثيف الدورات التدريبية يشجع مؤسستك على الحصول على التمويل البنكي	الجزائر	29.0%	39.0%	14.0%	13.0%	5.0%	58.10	*0.000
	تونس	13.3%	10.0%	0.0%	38.3%	38.3%		

** دال عند مستوى معنوية 0.01
* دال عند مستوى معنوية 0.05

يبين جدول قيم كآي تربيع ($\chi 2$) لمحاور الاستبيان لمقارنة إجابات المبحوثين فيما بينهم لاختيار مدى استقلالية إجاباتهم حيث تتم مقارنه بين التكرارات لمشاهدة والتكرارات المتوقعة ، حيث كانت قيمة كآي تربيع ($\chi 2$) ولأغلب الأسئلة ذات دلالة معنوية ويؤكد ذلك مستوى الدلالة عن ثقة 95% وعند درجات الحرية 4 والذي هو ولأغلب العبارات اقل من 0.05، مما يودي إلى رفض الفرض العدمي والذي ينص على أنه لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين التكرارات الخاص بإجابات هذا المحور والتكرارات المتوقعة أي هناك فروق دالة وقوية لصالح الإجابة الأكثر تكراراً.

وللإجابة على الفرضية الثانية المتعلق بدور السياسات والإجراءات المصرفية، في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، تم إيجاد اختبار ويلكوكسن (Wilcoxon Test) لمعنوية درجة الموافقة للمتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدور السياسات والإجراءات المصرفية، في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام اختبار حول المتوسط (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (6-47) حيث كانت:

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة ب دور السياسات والإجراءات المصرفية، في اتخاذ قرار منح القروض لا يختلف عن (3).
مقابل الفرضية البديلة: المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدور السياسات والإجراءات المصرفية، في اتخاذ قرار منح القروض يختلف عن (3).

الجدول رقم (5-47) : نتائج اختبار ولكوكسن حول المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة بدور السياسات والإجراءات المصرفية، في اتخاذ قرار منح القروض

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائية الاختبار	الدلالة المعنوية
متوسط عبارات السياسات والإجراءات المصرفية، في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	3.24	0.42	5.790	**0.000
متوسط عبارات السياسات والإجراءات المصرفية، في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس	3.87	0.26	25.811	**0.000
متوسط عبارات السياسات والإجراءات المصرفية، في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3.48	0.48	12.675	**0.000

**** دال عند مستوى معنوية 0.01**

من خلال الجدول رقم (5-47) نلاحظ أن قيمة إحصائية الاختبار(12.675) بدلالة معنوية (0.000) وهى أقل من أي مستوى معروف لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات العينة (3.48) وهو أكبر من المتوسط المفترض(3).

وهذا يدل على المساهمة العالية للدور ا لسياسات والإجراءات المصرفية، في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أن الدراسة أكدت على أن الحصول على عملية التمويل البنكي يساعد المؤسسة على استقطاب عمالة جديدة جذب استثمارات جديدة وتتلاءم معايير التمويل البنكي مع خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كذلك تعتبر عملية التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية عند بداية النشاط ، وان وجود إستراتيجية ممنهجة في طلب التمويل تساعد المؤسسة في الحصول على التمويل البنكي ، ولم توافق عينة الدراسة على الفقرة التالية:

1. النظام البنكي الحالي قادر على التأقلم مع المستجدات الدولية في عملية التمويل.
2. تكثيف الدورات التدريبية يشجع المؤسسة على الحصول على التمويل البنكي.
3. تساعد عملية التمويل البنكي على رفع مستوى أداء المؤسسة.
4. هل أنت راض عن قيمة ونوع الضمانات المطلوبة.

المطلب الثالث: الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناتجة عن سوء الإدارة ؟

الجدول رقم (5-48): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لإجابات عينة الدراسة في محور دور الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناتجة عن سوء الإدارة

م	العبـــــــــــارات	متوسط	انحراف معياري	النسبة المئوية
1	تعتبر نسبة الفائدة عائق أمام المؤسسة في عملية التمويل البنكي	4.17	1.15	83.38
2	تتحمل الإدارة المصرفية المسؤولية عن عدم الشفافية في توزيع التمويل	3.94	1.39	78.75
3	عدم تطبيق القوانين في دراسة الملفات الخاصة بتمويل المصرفي الموجهة اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3.88	1.39	77.63
4	تعتبر فترة السماح بتسديد التمويل البنكي غير كافية لاحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3.76	1.40	75.13
5	تعتبر الضمانات المطلوبة من طرف البنك عائق في العملية التمويلية	3.63	1.19	72.50
6	المنافسة الشديدة تعمل على عدم تطوير المؤسسة	3.48	1.45	69.63
7	نسبة التمويل البنكي المقدمة غير كافية لتطوير المؤسسة	3.35	1.56	67.00
8	المحسوبية و المعرفة الشخصية تعتبر عائقا لديكم في عملية التمويل البنكي	3.34	1.66	66.75
9	عدم حصول المؤسسة على تمويل بنكي يعتبر عائقا لدى مؤسستكم	3.16	1.58	63.13
10	عدم وجود خبرة حقيقية في مجال التمويل البنكي يعتبر عائقا لدى مؤسستك	2.60	1.36	52.00
	الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتجت عن سوء الإدارة	3.53	0.49	70.59

الجدول (5-48) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لإجابات عينة الدراسة حول المحور مرتبة تنازلياً ، ويلاحظ من خلال النسب المئوية والمتوسط الحسابي أن إجابات المبحوثين كانت تشير إلى أن نسبة الفائدة عائقا أمام المؤسسة في عملية التمويل البنكي يحتل المرتبة الأولى بنسبة 83.38%، تأتي بعد ذلك تحمل الإدارة المصرفية المسؤولية عن عدم الشفافية في توزيع التمويل في المرتبة الثانية وبنسبة 78.75%، يليها بالمرتبة الثالثة عدم تطبيق القوانين في دراسة الملفات الخاصة بتمويل المصرفي الموجهة بلتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 77.63%، وفي المرتبة الرابعة تعتبر فترة السماح بتسديد التمويل البنكي غير كافية لاحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 77%، ثم تأتي باقي العناصر بأهمية نسبية متقاربة، ويلاحظ من التحليل انخفاض الأهمية النسبية للعبارة " عدم وجود خبرة حقيقية في مجال التمويل البنكي يعتبر عائق ا لدى مؤسستك " ، مقارنة بباقي العناصر السابقة حيث جاءت بالمرتبة الأخيرة بنسبة 48.50%.

الجدول رقم (5-49) : النسب المئوية للتكرارات واختبار كآي تربيع ($\chi 2$) لإجابات عينة الدراسة في محور الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناتجة عن سوء الإدارة

** دال عند مستوى معنوية 0.01 * دال عند مستوى معنوية 0.05

العبارات	البلد	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	كآي تربيع ($\chi 2$)	مستوى الدلالة
نسبة التمويل البنكي المقدمة غير كافية لتطوير المؤسسة	الجزائر	4.0%	12.0%	2.0%	30.0%	52.0%	70.41	**0.000
	تونس	38.3%	43.3%	1.7%	10.0%	6.7%		
تعتبر نسبة الفائدة عائق أمام المؤسسة في عملية التمويل البنكي	جزائر	6.0%	13.0%	7.0%	25.0%	49.0%	8.82	0.066
	تونس	1.7%	1.7%	5.0%	30.0%	61.7%		
تعتبر الضمانات المطلوبة من طرف البنك عائق في العملية التمويلية	الجزائر	6.0%	14.0%	14.0%	41.0%	25.0%	8.89	0.064
	تونس	8.3%	16.7%	1.7%	55.0%	18.3%		
المنافسة الشديدة تعمل على عدم تطوير المؤسسة	الجزائر	16.0%	32.0%	14.0%	21.0%	17.0%	52.16	**0.000
	تونس	0.0%	13.3%	0.0%	16.7%	70.0%		
عدم حصول المؤسسة على تمويل بنكي يعتبر عائق لدى مؤسستكم	جزائر	25.0%	42.0%	9.0%	7.0%	17.0%	60.19	**0.000
	تونس	8.3%	3.3%	1.7%	26.7%	60.0%		
تعتبر فترة السماح بتسديد التمويل البنكي غير كافية لاحتياجات م ص م	الجزائر	15.0%	19.0%	13.0%	23.0%	30.0%	28.84	**0.000
	تونس	1.7%	8.3%	0.0%	23.3%	66.7%		
المحسوبية و المعرفة الشخصية تعتبر عائق لديكم في عملية التمويل البنكي	الجزائر	5.0%	13.0%	12.0%	13.0%	57.0%	64.58	**0.000
	تونس	58.3%	5.0%	10.0%	15.0%	11.7%		
عدم وجود خبرة حقيقية في مجال التمويل البنكي يعتبر عائق لدى مؤسستك	الجزائر	29.0%	39.0%	4.0%	9.0%	19.0%	25.60	**0.000
	تونس	0.0%	63.3%	11.7%	10.0%	15.0%		
تتحمل الإدارة المصرفية المسؤولية عن عدم الشفافية في توزيع التمويل	الجزائر	0.0%	5.0%	8.0%	15.0%	72.0%	83.32	**0.000
	تونس	36.7%	0.0%	6.7%	46.7%	10.0%		

يبين جدول قيم كآي تربيع ($\chi 2$) لمحاور الاستبيان لمقارنة إجابات المبحوثين فيما بينهم لاختيار مدى استقلالية إجاباتهم حيث تتم مقارنه بين التكرارات لمشاهدة والتكرارات المتوقعة ، حيث كانت قيمة كآي تربيع ($\chi 2$) ولأغلب الأسئلة ذات دلالة معنوية ويؤكد ذلك مستوى الدلالة عن ثقة 95% وعند درجات الحرية 4 والذي هو ولأغلب العبارات اقل من 0.05، مما يودي إلى رفض الفرض

العدمي والذي ينص على أنه لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين التكرارات الخاص بإجابات هذا المحور والتكرارات المتوقعة أي هناك فروق دالة وقوية لصالح الإجابة الأكثر تكراراً .

وللإجابة على الفرضية الثالثة المتعلقة بالصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناتجة عن سوء الإدارة، تم إيجاد اختبار ويلكوكسن (**Wilcoxon Test**) لمعنوية درجة الموافقة للمتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بـالصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناتجة عن سوء الإدارة باستخدام اختبار حول المتوسط (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (50) حيث كانت:

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بالصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناتجة عن سوء الإدارة لا يختلف عن (3).

مقابل الفرضية البديلة: المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بالصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناتجة عن سوء الإدارة يختلف عن (3).

الجدول رقم (5-50) : نتائج اختبار ولكوكسن حول المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة ببور الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناتجة عن سوء الإدارة

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائية الاختبار	الدلالة المعنوية
متوسط عبارات الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الناتجة عن سوء الإدارة في الجزائر	3.60	0.52	11.524	0.000**
متوسط عبارات الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الناتجة عن سوء الإدارة في تونس	3.42	0.42	7.752	0.000**
متوسط عبارات الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الناتجة عن سوء الإدارة	3.53	0.49	13.702	0.000**

**** دال عند مستوى معنوية 0.01**

من خلال الجدول رقم (5-50) نلاحظ أن قيمة إحصائية الاختبار(13.702) بدلالة معنوية (0.000) وهي أقل من أي مستوى معروف لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات العينة (3.53) وهو أكبر من المتوسط المفترض(3).

وهذا يدل على التأثير العالي للصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناتجة عن سوء الإدارة حيث أن الدراسة أكدت على أن نسبة الفائدة عائق أمام المؤسسة في عملية التمويل البنكي كذلك تتحمل الإدارة المصرفية المسؤولية عن عدم الشفافية في توزيع التمويل وان عدم تطبيق القوانين في دراسة الملفات الخاصة بتمويل المصرفي الموجهة بـاتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعتبر فترة السماح بتسديد التمويل البنكي غير كافية لاحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولم توافق عينة الدراسة على الفقرة التالية:

1. عدم وجود خبرة حقيقية في مجال التمويل البنكي يعتبر عائقا لدى مؤسستك

هل هناك فروق ذات دلالة لدور التمويل المصرفي في رفع القدرة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة بين الجزائر وتونس؟

قام الباحث باستخدام اختبار" ت " t.test بين عينتين مترابطتين لإيجاد الفروق بين المتوسطات الحسابية لدور التمويل المصرفي في رفع القدرة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة بين الجزائر وتونس.

الجدول رقم (5-51) : يبين المتوسطات الحسابية وقيمة ت لإجابات المبحوثين بحسب متغير البلدين في

بُعّد مساهمة التمويل المصرفي في رفع القدرة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ت	البيـــــــــــــــــان	الجزائر	تونس	الفرق	قيمة ت	مستوى الدلالة
		المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي			
1	مساهمة التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل	3.69	3.96	-0.271	-5.222	**0.002
2	السياسات والإجراءات المصرفية، في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3.24	3.87	-0.632	-10.534	**0.000
3	الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتجت عن سوء الإدارة	3.60	3.42	0.178	2.255	*0.026

** معنوية عند مستوى 0.01

* معنوية عند مستوى 0.05

يبين الجدول نتائج التحليل الميداني لدور التمويل المصرفي في رفع القدرة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة وفقاً للبلدين، وقد رتبت تنازلياً بحسب قيم متوسطاتها الحسابية ، ويتضح من خلال التحليل أن دور التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل يأتي بالمرتبة الأولى، في حين جاء في المرتبة الثانية الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتجت عن سوء الإدارة وفي المرتبة الثالثة السياسات والإجراءات المصرفية، في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بحسب المؤسسات في الجزائر.

أما بالنسبة لأراء مديري المؤسسات التونسية فجاء في المرتبة الأولى دور التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل ، في حين جاء قي المرتبة الثانية السياسات والإجراءات المصرفية، في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وجاء في المرتبة الثالثة الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نتجت عن سوء الإدارة.

وقد تم استخدام اختبار "ت" t.test لتحليل معنوية الفرق بين متوسطي العينتين (متوسط أراء مديري المؤسسات الجزائرية وتونسية)، وقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى:

أن قيمة "ت" المحسوبة ولكل العبارات، وهي أكبر من قيمة "ت" الجدولة وعند مستوى دلالة "0.05، وهذا واضح من خلال احتمال الدلالة والذي هو أقل من " 0.05" وبالتالي فان كل

العبارات ذات دلالة إحصائية ، عليه فان الفرق الظاهر هو فرق حقيقي وغير خاضع للصدفة وبالتالي ينبغي رفض الفرض العدمى وقبول الفرض البديل ،والذي ينص على انه توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة " 95%" بين متوسط العينتين ، أي وجود فروق معنوية بين متوسط أراء مديري المؤسسات في الجزائر وتونس موضحة بالاتي:

1. مساهمة التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل كان دال ولصالح تونس.
2. دور السياسات والإجراءات المصرفية في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان دال ولصالح المؤسسات التونسية.
3. أما فيما يخص الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناتجة عن سوء الإدارة فقد كان لصالح الجزائر.

ويوضح **الشكل (5-18)** دور التمويل المصرفي والسياسات والإجراءات المصرفية في رفع القدرة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة ، كذلك الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن سوء الإدارة بين المؤسسات الجزائرية والتونسية.

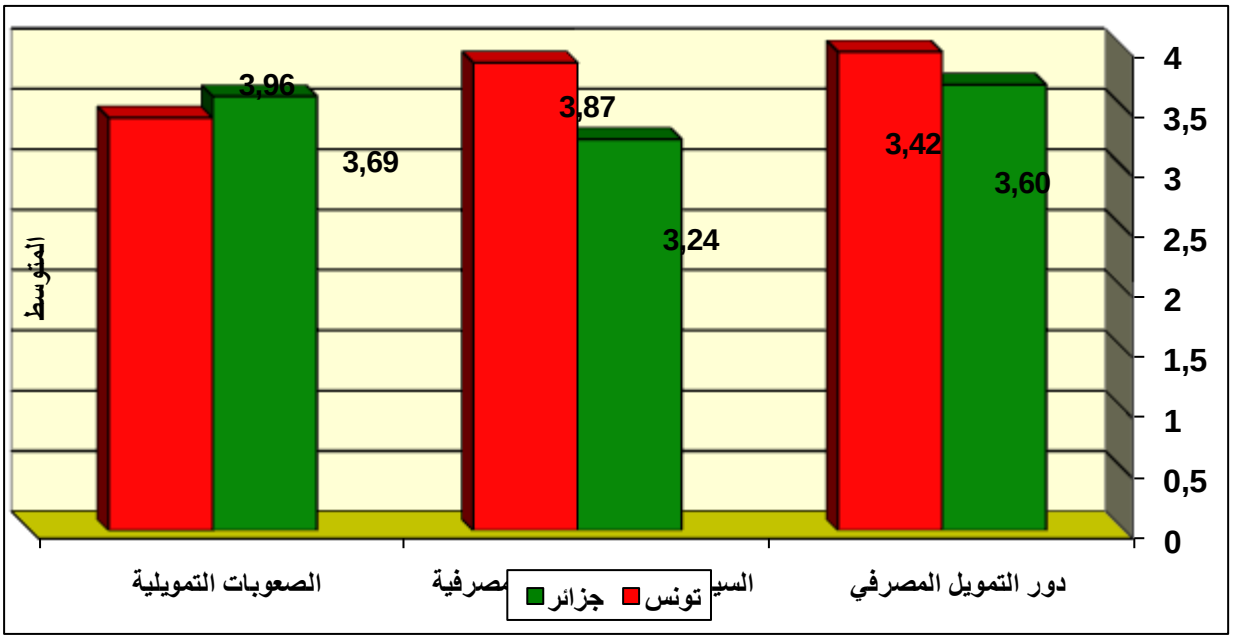

خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل وصفا لمنهج الدراسة ومجتمعها وعينتها وكذلك اداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها وصدقها وثباتها كما تضمن هذا الفصل وصف الإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها والمعالجة الإحصائية التي اعتمدها في تحليل نتائج الدراسة.
كما قام الباحث من خلال هذه الدراسة الاجابة عن الفرضيات التالية :

1- مساهمة التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل.
2- السياسات والإجراءات المصرفية في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسا ت الصغيرة والمتوسطة كانت ميسرة.
3- الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناتجة عن سوء الإدارة.

4- هناك فروق ذات دلالة لدور التمويل المصرفي في رفع القدرة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الجزائر وتونس.

وقد بينت الدراسة الم ساهمة العالية لدور التمويل المصرفي في رفع القدرة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث أن الدراسة أكدت على أن الحصول على عملية التمويل البنكي يساعد المؤسسة على استقطاب عمالة جديدة وجذب استثمارات جديدة ، و تتلاءم معايير التمويل البنكي مع خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كذلك تعتبر عملية التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية عند بداية النشاط ، وان وجود إستراتيجية ممنهجة في طلب التمويل تساعد المؤسسة في الحصول على التمويل البنكي.

الخـــــــاتمة

الخاتمة العامة

تظهر أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية والسياسية، لما حققته من نجاح كبير بمساهمتها في مختلف المجالات وتحقيق معدلات نمو عالية، بالإضافة إلى دورها الإيجابي في إنشاء أسواق عمل وأسواق سلع وخدمات، باعتبارها خلاقة لمناصب العمل والقيمة المضافة.

وقد قدمت الحكومة مجهودات كبيرة في سبيل دعم وتطوير هذا النوع من المؤسسات، إلا أنه رغم ذلك مازالت هذه المؤسسات تعاني من مجموعة من النقائص المتعلقة بالجانب

التمويلي لاسيما التمويل المصرفي، حيث مازالت المصارف تحتاج -حسب رأينا- إلى إصلاحات عديدة قصد مواكبتها للتطورات الاقتصادية الوطنية والدولية من جهة، ومن جهة أخرى النقص الكبير في المؤسسات المالية المتخصصة في تمويل هذه المؤسسات.

إن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى مقومات مؤسسية هامة وفعالة تستجيب لتطلعاتها وخصوصياتها، حتى تتمكن من البقاء والمنافسة في الأسواق المحلية والدولية، إلا أننا نلاحظ اليوم في اقتصادنا الجزائري وجود أموال عاطلـة وطاقات غير موظفة في الجهاز المصرفي لكثرة المعوقات التي تتعلق إمـا: بالسياسات والإجراءات المصرفية ، بشـروط القروض والضمانات الإجبارية، أو تنجم عن غياب بدائل التمويل المؤسسي.

وفي ضوء ما تقدم لابد من إيجاد آليات لتطوير المنظومة المصرفية والمالية كسبيل لتسهيل تمويل المؤسسات الصغيـرة والمتوسطة، ونرى أن للحكومات دورا محوريا في تأهيل المنظومة المصرفية، وتوفير بدائل التمويل بالاستفادة من التجارب الدولية.

وقد أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج، والتوصيات نلخصها فيما يلي:

نتائج متعلقة باختبار الارتباط واختبار ألفا للصدق والثبات

نتائج معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الفرعية **للمحور دور التمويل المصرفي القدرة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.** والذي يضم 15عبارة كانت جميعها دالة عند مستوي معنوية (0.01) و(0.05).

أما نتائج معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الفرعية للمحور السياسات الاجراءت المصرفية في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والذي يضم 15عبارة كانت جميعها دالة عند مستوي معنوية (0.01) و(0.05).

كما كانت معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الفرعية للمحور: الصعوبات التمويلية التي تواجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ناتج عن سوء الإدارة. والذي يضم 15عبارة كانت جميعها دالة عند مستوي معنوية (0.01) و(0.05).

أما اختبار ألفا للصدق والثبات العبارات محاور الاستبيان،كان مقبولا،كما أن متوسط الدرجات تعتبر متقاربة، فيمكن الاعتماد على المجموعة بأكملها دون حذف.

أولاً: نتائج متعلقة بالمحاور العامة

1-- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث ولصالح الذكور في البلدين.

2- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية ولصالح الفئة العمرية الأصغر (أقل من 35 سنة) في البلدين.

3- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التحصيل الدراسي لأصحاب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين.

4- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدة مزاولة المؤسسة لنشاطها بحسب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين ولصالح الذين لديهم خبرة من ثلاث سنوات إلى ستة سنوات.

5- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في نوع النشاط المزاول بحسب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين ولصالح النشاط الخدمي.

-6-وجود فروق ذات دلالة إحصائية في عدد العاملين بالمؤسسة بحسب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين ولصالح عدد العمال الذين هم أقل من تسعة في تلك المؤسسات.
7- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في شكل ملكية المؤسسة بحسب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين ولصالح الملكيات الفردية في تلك المؤسسات.
8- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في نوع التمويل بحسب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين ولصالح القروض متوسطة الأجل.
9- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في طريقة معرفتك لمؤسسة التمويل بحسب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين وكانت لصالح المعارف والأصدقاء.
10- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في طريقة الحصول على التمويل البنكي بحسب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين وكانت لصالح طريقة الحصول على التمويل البنكي عن طريق دفعات.
11- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في طريقة التسديد بحسب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين وكانت لصالح طريقة التسديد بأقساط ثلاثية.
12- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في عدد القروض التي حصلت عليها منذ تأسيس مؤسستك بحسب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين.
13- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في نوع الضمانات المطلوبة التي حصلت عليها منذ تأسيس مؤسستك بحسب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين ولصالح الضمانات الحقيقية.
14- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المجالات التي استخدمت فيها القروض بحسب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين.
15- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في معايير اختيار العمال بحسب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين ولصالح الخبرة.
16- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الحوافز الممنوحة للعمال بحسب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين.

ثانياً:: النتائج المتعلقة بفروض الدراسة

1- تم إثبات الفرض الأول، والذي ينص على: ((التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل كان دال ولصالح تونس)). هذا يعني أن أصحاب المؤسسات في تونس يعتمد ون على التمويل المصرفي مائة بالمائة وهذا عكس الجزائر من حيث النسبة أي أن نسبة معينة تعتمد على التمويل الذاتي وهذا ما يوحي بأن المؤسسات المصرفية في تونس تلعب دور ا هاما في الاقتصاد الوطني من خلال الآليات المطروحة في النسيج المالي من هيأت ومنظمات كانت متابعة للمستثمر من البداية. وهذا مايطلق علية حاضنات الإعمال.

2- تم إثبات الفرض الثاني، والذي ينص على : ((السياسات والإجراءات المصرفية في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان دال ولصالح المؤسسات التونسية))..
وهذا راجع لسياسة الحكومة التونسية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل النهوض والاستمرارية.
3- تم إثبات الفرض الثالث، والذي ينص على: ((الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناتجة عن سوء الإدارة فقد كان لصالح الجزائر)). هذا ر اجع إلي البيروقراطية الإدارية التي تجسدت في القطاع الحكومي باعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بقيت محتكرة من طرف الدولة ولم يدخل القطاع الأجنبي في العملية الاستثماريةو هذا عكس تونس.

4- الفرضية الرابعة: هل هناك فروق ذات دلالة لدور التمويل المصرفي في رفع القدرة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة بين الجزائر وتونس .. وقد تم استخدام اختبار "ت" t.test لتحليل معنوية الفرق بين متوسطي العينتين (متوسط أراء مديري المؤسسات الجزائرية وتونسية) ، وقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى:

أن قيمة "ت" المحسوبة ولكل العبارات ، وهي أكبر من قيمة "ت" الجدولة وعند مستوى دلالة "0.05 ، وهذا واضح من خلال احتمال الدلالة والذي هو أقل من "0.05" وبالتالي فان كل العبارات ذات دلالة إحصائية ، عليه فان الفرق الظاهر هو فرق حقيقي وغير خاضع للصدفة وبالتالي ينبغي رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل، والذي ينص على أنه توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة " 95%" بين متوسط العينتين ، أي وجود فروق معنوية بين متوسط أراء مديري المؤسسات في الجزائر وتونس.

رابعا:النتائج المتعلقة بأهداف الدراسة

1- يوجد اختلاف كبير بين تعريف الجزائر وتعريف تونس.
2- إن علاقة المصرف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها أثر كبيرا في حل إشكالية تمويل هاته المؤسسات، فكلما كانت هاته العلاقة مرنة أدت إلى أرقى مستوى من التعامل، وإمكانية تحولها من علاقة دائنة إلى علاقة شراكة ، فتحدد ه ذه العلاقة بثلاثة عناصر أساسية: كيفية اختيار المصرفي الشريك ؛ الطريقة السليمة للاتصال بالمصرفي ؛ مناقشة الشروط المصرفية للحصول على قرض.
3- مصادر التمويل متوفر ة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة أساسا في المصارف العمومية في كل من الدولتين.
4- تتمحور إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدولتين بالاعتماد على التمويل التقليدي.
5- ضعف مشاركة المرأة الجزائرية مقارنة بالمرأة التونسية.
6- غياب البدائل التمويلية للتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الدولتين.
7- أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بدور فعال في القدرة التشغيلية وهذا من خلال أثبات الفروض.
8- ضعف الإدارة المصرفية ناتج عن عدم وجود بنك خاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
9- تهيمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على نسيج المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، وتمثل قرابة 97% منها مؤسسات مصغرة، ونفس النتيجة في تونس.
10- إن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأخذ شكل المؤسسة الفردية في تونس وهذا عكس الجزائر.
11- الاهتمام بحاضنات الأعمال على مستوى الوكالات الداعمة للتمويل في الجزائر.
12- حاضنات الأعمال في تونس كان لها الأثر الواضح على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المتابعة من طرف الصناديق المشاركة في التمويل.

2- التوصيات المتعلقة بالجزائر:

انطلاقا من النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن تقديم مجموعة من التوصيات:

1- دعم المرأة في الجزائر من أجل المشاركة في التنمية الاقتصادية.
2- إنشاء مصارف متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
3- تنشيط السوق المالي من أجل دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحفز لعملية التمويل.
4- تطوير صناديق ضمان القروض الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الهدف منها مواجهة الأخطار المحتملة في مجال التمويل.
5- إنشاء شبكة معلومات متطورة من أجل توفير المعلومات اللازمة للمصارف.
6- تحديث الجهاز المصرفي الجزائري من أجل ضمان استمرارية وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
7- تفعيل عملية الاشتراك في المعارض التجارية من أجل الاحتكاك بخبرات أخرى.
8- الاستفادة من التجارب العربية والدولية في مجال تنمية وإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
9- إنشاء الشركات المالية من نوع رأسمال المخاطرة وهي شركات لتوظيف رؤوس الأموال بتحمل المخاطرة، وإدخال بدائل للقروض المصرفية مثل: القرض الايجاري الذي يسمح بالتمويل الكلي للاستثمارات دون الإخلال بالاستقلال الكمالي للمؤسسة.
10- تطوير القوانين التي تتماشى مع المحيط الذي تعيش فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
11-فتح المجال أمام المستثمر الأجنبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

توصيات تتعلق بتونس:

1- تنويع مصادر التمويل.
2- تنشيط السوق المالي من أجل دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحفز لعملية التمويل.
3- تطوير شبكة معلومات من أجل توفير المعلومات اللازمة للمصارف.
4-إنشاء قاعدة بيانات تخص المستثمر المبتدى مع المستثمر القديم.
5- الاستفادة من التجارب العربية والدولية في مجال تنمية وإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
6-الاهتمام أكثر بتطوير المستثمر في الجهات الجنوبية.

3- أفاق البحث :

بعد الانتهاء من معالجة إشكالية بحثنا واختبار الفرضيات في دراسة دور التمويل المصرفي في رفع القدرة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس والجزائر، نتطلع إلى ما يلي:

- دراسة مقارنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول المغاربية الأخرى.
- توسيع الشراكة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان المغاربية.
- وضع القوانين واللوائح التي تتماشى وخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان المغاربية في ظل اقتصاد السوق.

الخاتمـــــــــة العامـــــــــــة

قائمة المراجع

1- المراجع العربية

أ- الكتـــــــــب

1 -أبو زينة، فريد. "الإحصاء في التربية والعلوم الإنسانية". (عمان: دار جهينة، ط1، 2002)
2 -إسماعيل، محمد محروس. اقتصاديات الصناعة والتصنيع. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997
3 -إلهيتي،صلاح. "الأساليب الإحصائية في العلوم الإدارية تطبيقات باستخدام SPSS". (عمان:دار وائل، ط2، 2006)
4 -التير،مصطفى عمر. مساهمات في أسس البحث الاجتماعي. ط2 ، طرابلس: الجامعة المفتوحة، 1995.
5 -الحلوجي، محمد. حاضنات الأعمال التكنولوجية. مفاهيم أساسية وتجارب عالمية. الندوة العربية الأولى حول حاضنات الأعمال، القاهرة، يناير.2003
6 -الحمزاوي، محمد كمال خليل." اقتصاديات الإئتمان المصرفي "، الإسكندرية، ط2 ، 2000
7 -درويش، أحمد. آليات إقامة وإدارة وتمويل حاضنات المشروعات الصغرى، الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال. القاهرة 2003
8 -السنوسي، رمضان. عبد السلام الدويبي، حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية. دار الكتب الوطنية. بنغازي 2003
9 -السهلاوي،خالد بن عبد العزيز. معدل وعوامل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، الإدارة العامة، المجلد الواحد والأربعون، 2001
10 - الشبراوي إبراهيم، عاطف. حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية.
11 - طعمة، حسن إيمان حنوش. "طرق الإحصاء الوصفى". (عمان: دار صفاء، ط1، 2009)
12 - طلعت محمود، منال. " التنمية و المجتمع"، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2001،
13 - عبد الخالق، هشام علي. دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في تمويل الصناعات الصغيرة، كلية التجارة، جامعة عين شمس 2003
14 - عبد الرحيم، توفيق يوسف حسن. "إدارة المشروعات التجارية الصغيرة"، دار صفاء، عمان، ط01، 2002
15 - عبد الله،خالد أمين. العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1987
16 - عبد الواحد، عطية. المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تقليص حجم البطالة. الإسكندرية ط1 ه
17 - عطوى،جودت عزت. أساسيات البحث العلمي. الأردن: دار الثقافة الإسلامية للنشر، 2000
18 - عمر، أيمن على. المشروعات الصغيرة "مدخل بيئي مقارن ""الدار الجامعية. الابراهمية.2007م. مصر
19 - عوض الله،صفوت عبد السلام. " اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية"، دار الجامعة الحديثة، القاهرة، 2007
20 - عيسى، محمد طلعت. تصميم وتنفيذ البحوث الاجتماعية، ط1، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1971
21 - فريد مصطفى، نهلة. أساسيات الأعمال في ظل العولمة؛ مكتبة مدبولي القاهرة 2002
22 - القاضي، دلال محمود البياني. "منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS". (عمان: دار الحامد، ط1، 2008)
23 - مخيمر، عبد العزيز. أحمد عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة في معالجة مشكلة البطالة في الدول العربية. المنظمة العربية للتنمية الإدارية. دار الأمين، القاهرة، 2000

24 - مخيمر، عبد العزيز. جميل أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، القاهرة، 2005
25 - النجار، فريد راغب. إدارة المشروعات الصغيرة والمشروعات المشتركة الجديدة. وكالة الأهرام للنشر والتوزيع. الطبعة الثانية، 1989م .
26 - النعيمي، محمد حسن طعمة. " الإحصاء التطبيقي"، (عمان: دار وائل، ط1، 2008)
27 - هيكل، محمد. إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ دار الجامعة الجديدة القاهرة 1995
28 - هيكل، محمد. مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2003.

ب- الأطروحات والرسائل

1 -أبوعبد الله، هيبة. إشكالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ،2008-2009
2 -التومي، صلاح الدين. المنشآت الصناعية وأثرها على تنشيط الاقتصاد الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، أكاديمية الدراسات العليا- طرابلس، 2001

3 -حداد،بختة. ديناميكية إنشاء المؤسسات في الجزائر وبروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الاقتصادي الجزائري، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008
4 -حضري،دليلة. آليات التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات شمال إفريقيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2007
5 -شبوطي، حكيم." دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الشغل"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2002
6 -عثمان، لخلف. " دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية "، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995
7 -عواطف، محسن. التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة 2009
8 -قايد، علي عبد الله. معوقات تنمية الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، رسالة ماجستير.كلية التجارة، جامعة الإسكندرية 1991ف
9 -قريشي، يوسف. سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر،2005
10 - محسن، عواطف. التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. رسالة ماجستير جامعة 2009 جامعة ورقلة، غير منشورة.
11 - محمد الصالح، زويتنة. أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر، 2007
12 - مشروم، نوال. إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. دراسة خالة الجزائر، ماجستير غير منشورة، جامعة عنابة، 2009
13 - مهلل، عبد المالك. تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأهداف والآليات. رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر

جـ المنشورات /الملتقيات العلمية

1 -أبو الأجراس، أمحمد. تجربة الجماهيرية العظمى في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة. مجلة القوى العاملة. السنة الثالثة ـ العدد الثاني عشر ـديسمبر (الكانون) 2007 مسيحي. طرابلس
2 -اتحاد الصناعات المصرية. مؤسسة فريديش ايبريت الألمانيةـ دليل المنظمات الحكومية وغير الحكومية لدعم المنشئات الصغيرة والمتوسطة في مصر. السنة الثانية. يناير. 2001
3 -إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، تقرير مجلس الغرف التجارية الصناعية تطوير المنشات الصغيرة والمتوسطة، صفر1423ه

4 -بوخاوة، إسماعيل عبد القادر عطوي. "التجربة التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الدورة الدولية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية. أيام 25- 28/ 05 /2003 جامعة سطيف، الجزائر، 2004
5 -بوقموم، محمد. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها، التجربة الجزائرية. الملتقى الوطني الأول، المركز الجامعي خميس مليانة2007، الجزائر
6 -بيان هاني حرب. المشروعات الصغيرة متناهية الصغر، المجلة الاقتصادية. العدد247 لسنة 2007 م، دمشق.
7 -بيان هاني حرب. المشروعات الصغيرة، المجلة الاقتصادية. دمشق. العدد247. سنة2007
8 -الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 03/79 المؤرخ في 25فيفري2003 المحدّد للطبيعة القانونية لمراكز التسهيل للمؤسسات ص.و.م ومهامها وتنظيمها، العدد13
9 -الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم2000/190 المتضمن تحديد صلاحيات وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، الصادرة في 2000/07/11، العدد42
10 - جمعية حاضنات المشروعات الصغيرة. حاضنات الأعمال التكنولوجية: مفاهيم أساسية وتجارب عالمية ومصرية. مصر. 2000
11 - جهاز بناء وتنمية القرية المصرية. مكتب صندوق التنمية المحلية. دليل الصناعات والمشروعات الصغيرة، 1992
12 - خليل، فتحي. بعض المنطلقات الأساسية لزيادة دور الصناعات الصغيرة في التنمية في مصر. ندوة دور الصناعات الصغيرة في التنمية، مصر. ديسمبر / 2004
13 - خياري، محمد. تجربة البنك التونسي للتضامن في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ورقة مقدمة ضمن الدورة الدولية حول تمويل المشروعات ص. و. م ، سطيف 2003
14 - خيمر،عبد العزيز جميل، م أحمد عبد الفتاح عبد الحليم. دور الصناعات الصغيرة في معالجة مشكلة البطالة بين الشاب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005، ص 77.
15 - دمدوم، كمال. دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تثمين عوامل الإنتاج في الاقتصاديات التي تمر بفترة إعادة الهيكلة. مجلة دراسات اقتصادية. العدد الثاني. 2000. الجزائر.
16 - الدويبي،عبد السلام. دور حاضنات الأعمال والابتكار القني في دعم المبادرين. ندوة حول المشروعات الصغرى، مجلس التخطيط الوطني. طرابلس. 28 - 30 / 2007
17 - زيان كمال، ايت واليفي محمد. أهم التجارب الدولية الرائدة في مجال دعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الملتقى الدولي بجامعة الشلف، الجزائر، يومي2006/04/18/17
18 - زيدان، محمد. الهـ ياكل والآليات الداعمة لتمويل المـ ؤسسات الصغيـ ة والمـ توسطة بالجـ زائـر. مجـ لة اقتصاديات شمـ ال إفريقيا - العدد السابع
19 - السعيد، بريبش. التمويل التأجيري كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات، 2006، جامعة بسكرة
20 - سامية خرخاش ومحمد العيد خيتم ، استراتيجيات الحد من البطالة لنموذجي ماليزيا وتونس وإمكانية تطبيقها في الجزائر دراسة مقارنة،ملتقى دولي ، إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسبلة 2011.
21 - الشبراوي إبراهيم، عاطف. حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية. منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة- إيسيسكو- 1426هـ/2005م
22 - شرارة، مجدي عبد الله. أهمية تكامل الصناعات الصغيرة مع الصناعات الكبيرة. مجلة آفاق اقتصادية، اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، المبحث الثاني المجلد 22، العدد85 لسنة 2001

23 - شريف، غياط بوقموم محمد. "التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية"، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17 و 18 أفريل 2006
24 - الشققيري، عمر. دور الصناعات الصغيرة في خلق فرصة عمل، الموارد البشرية، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية
25 - شلبي، نبيل محمد. دور الحاضنات الصناعية في دعم الإبداع. المنظمة العربية للتنمية الإدارية. القاهرة. 2003
26 - صديق،سالم محمد. التجربة التونسية في ميدان المشروعات الصغرى، مجلة الجامعة عدد الثالث، طرابلس
27 - طالبي، سالم. التجربة التونسية في مجال التشغيل، المرصد المصري للتعليم والتدريب والتوظيف، نوفمبر 2008 القاهر
28 - الطبولي، بلقاسم عمر. المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الدور والمعوقات. ندوة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة الفترة من 2006/8/7 م بنغازي.
29 - عاشور،بشير محمد فتحي عبد السلام. دور المعلومات المحاسبية في إدارة المشروعات الصغيرة، ندوة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، بنغازي 2006
30 - عاطف الشبراوي، أدم، أحمد درويش. نماذج عربية ناجحة لحاضنات المشروعات الصغرى. ضمن أعمال الندوة العربية الأولى حول حاضنات المشروعات. القاهرة. 27 / 29 يناير 2003ف
31 - عبد الصمد، أحمد. الأسس التخطيطية في اختيار موقع حاضنات الأعمال. المؤتمر السنوي العام في الإدارة. سلطانة عمان 2005
32 - علي،محمد. بناء نظام متكامل لرفع إنتاجية المشروعات الصغيرة، غرفة التجارة الإماراتية. المجلد 18 العدد 71 سنة 97
33 - غالم عبدالله وحمزة قيشوش، ورقة بحثية إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، ملتقي دولي، استراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة .جامعة المسيلة 2011.
34 - غلاب فاتح وميمون الطاهر ،سياسات وبرامج التشغيل الدولية المتبعة في معالجة ظاهرة البطالة ،ملتقي دولي ، استراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ،جامعة المسيلة 2011
35 - الفارسي والشحومي، الصناعات الصغيرة في الاقتصاد الليبي ودور حاضنات الأعمال في تنميتها. المنظمة العربية للتنمية الإدارية عمان، 10 - 14 / 2005 م
36 - قابوسة، علي. تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ مؤتمر المشروعات الصغرى ، بمعهد التخطيط؛ طرابلس ليبيا ؛ 29/28/ اكتوبر2009
37 - مباركي، محمد الهادي. "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية"، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الاغواط، 08/ 09- 04- 2002
38 - مجلة القوي العاملة السنة الثالثة- العدد السابع ـ الربيع (مارس)2007 مسيحي ـ اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة ـ طرابلس
39 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق.
40 - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير من أجل سياسة لتقرير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر، جوان 2002

41 - محمد لبيب عنبه، هالة. إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي. القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية. القاهرة، 2004
42 - محمد، عمر الهاشمي. تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. ندوة مركز بحوث العلوم الاقتصادية. الفترة7-2006/8 م. بنغازي
43 - محمود،محمد عبد الحميد. البدائل التمويلية المستحدثة شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة، ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها،ليبيا
44 - المحيشي،إسماعيل عبد الحميد. تأثير منظمة التجارة العالمية على المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، ندوة تنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة نحو المستقبل أفضل،طرابلس،2005م
45 - معتوق،معتوق محمد. مراحل تكوين والتجهيز فكرة المشاريع الصغرى والمتوسطة، ندوة مجلس التخطيط الوطني حول المشروعات الصغرى والمتوسطة، 28-30- جويلية ـ طرابلس ليبيا2007
46 - مفتاح، فاخر. حاضنات الأعمال ودورها في تنمية المشروعات الصغيرة. ندوة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا بنغازي 7 /8 / 6 / 2006 م
47 - منشورات المصرف المركزي الجزائر. القانون الداخلي مهام المصرف المركزي.
48 - الناكوع، عمر أحمد. مشروع حاضنات الأعمال والابتكار التقني. للجنة الشعبية العامة للقوى العاملة. مجلة القوي العاملة السنة الثالثة- العدد السابع. الربيع (مارس)2007. طرابلس
49 - الناكوع، عمر أحمد. مشروع حاضنات الأعمال. مجلة القوى العاملة. العدد التاسع. الربيع 2007 م . طرابلس.
50 - يوسف، العشاب. " ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة". (فضاءات، مجلة دورية، العدد02، الجزائر،مارس2003

د- المنشورات الالكترونية

1 - http://www.ascasociety.org/ document/isar9ara.doc.html(21/02/200 9)
2 - http://www.angem.dz, Mars 2010
3 - http:// www.pmeart-dz.org/fr/ document/.doc.html(20/01/2010)

2- المراجع الأجنبية

1- Adair P, Les micro entreprises en Tunisie : emploi, financement de l'activité et micro crédit, séminaire Création d'entreprises et emploi des jeunes diplômés, 23-24 novembre, Université de Sfax, Tunisie. 2005
2- Bouabidi, Mouhamed. Spécificités de financement des PME, Thèse de doctorat , université de Tunis, El-manar 2006-2007
3- Décret exécutif n°04 -14 du 22 janvier 2004, portant la création et fixant le statut de l'agence nationale de gestion du micro-crédit.
4- Ehret, Philipe. France Incubation (FI) in First Arab seminar on Business .2003
5- Fildussi, Isabelle. La PME face à sa banque et Performa, France, 1989
6- Gillis, Malcolm, Otheres. Economic of Development W.W Norton & company, 1983
7- Kindlerger, Charles P. & Bruce Herrick, Economic Development, Megraw – Hill Kogakusha Ltd. , 1977
8- Louali, Hind. Evaluation du financement de la PME au Maroc, document de travail N°91, ministère des finances et de la privatisation, août 2003
9- Merie & Buldein, Economic Development, Theory. Policy, John Wiley & Son, New York 1957
10- Ministre de PME/PMI. Rapport sur l'état de secteur PME/PMI, Juin 2000
11- philippossian, Pascal. « Le crédit –bail et le leasing » SE FI, 1998, Montréal (Québec)
12- R.DI TOMMASO, Marco et Autre, Soutien aux PME dans les pays arabes, le cas de la TUNISIE, Unido
13- Revue d'Economie Financière. L'euro et le financement de la croissance en méditerranée, revue bimestrielle de l'associationd'économie financière, N° 52 mars 1999.
14- Revue d'Economie Financière. Regards sur la crise financière, revue bimestrielle de l'associationd'économie financière, N° 97.

الملاحق

Correlations

		هل عملية التمويل البنكي ادت الى استقطاب عمال جدد	ان استحداث انشطة و انتاج مواد جديدة أو تقديم الخدمات يؤدي إلى رفع معدل التشغيل	ان تمويل المؤسسات يدل على اهمية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية و خلق منصب عمل تؤدي إلى التخفيف من حدة البطالة	ان التمويل المصرفي يساعد في إدماج الشباب المؤهل في عالم الشغل و الاستثمار	ساعد التمويل المصرفي على تحفيز و تشجيع المرأة على الاستثمار في مجالات لها الكفاءة فيها	دعم التمويل المصرفي للصناعات التقليدية و الحرفية والتي بدأت تنال نصيبها من اهتمام الشباب	الدعم المصرفي أدى إلى شجيع كل العمليات و التدابير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب	يعتبر التمويل المصرفي كمساعد على تحسين القدرة التنافسية لمؤسستك	التمويل المصرفي ساهم في زيادة العوائد المتحققة على رأس المال	التمويل المصرفي ساهم في انتشار واسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلدك	يعتبر التمويل المصرفي نقطة الانطلاق لمؤسسة	التمويل المصرفي لا يتلاءم مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	التمويل المصرفي ساهم في زيادة العوائد المتحققة على رأس المال	القروض المصرفية الأمان لمؤسستك
هل عملية التمويل البنكي ادت الى استقطاب عمال جدد	Pearson Correlation	1	.164*	.587**	.250**	.147	.217**	.272**	.043	-.110	-.003	.016	-.130	.038	
	Sig. (2-tailed)		.039	.000	.001	.063	.006	.001	.587	.168	.972	.840	.102	.633	
	N	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	
ان استحداث انشطة و انتاج مواد جديدة أو تقديم الخدمات يؤدي إلى رفع معدل التشغيل	Pearson Correlation	.164*	1	-.025	.291**	.019	.351**	.205**	-.012	.178*	.020	-.092	-.079	.116	
	Sig. (2-tailed)	.039		.749	.000	.807	.000	.009	.876	.024	.798	.248	.322	.143	
	N	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	
ان تمويل المؤسسات يدل على اهمية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية و خلق منصب عمل تؤدي إلى التخفيف من حدة البطالة	Pearson Correlation	.587**	-.025	1	.093	.223**	.003	.342**	.024	.087	-.147	.103	-.063	.008	
	Sig. (2-tailed)	.000	.749		.241	.005	.968	.000	.760	.274	.063	.194	.430	.923	
	N	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	
ان التمويل المصرفي يساعد في إدماج الشباب المؤهل في عالم الشغل و الاستثمار	Pearson Correlation	.250**	.291**	.093	1	-.094	.382**	.200*	.111	-.059	.022	.151	-.243**	.103	
	Sig. (2-tailed)	.001	.000	.241		.235	.000	.011	.161	.455	.783	.056	.002	.195	
	N	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	
ساعد التمويل المصرفي على تحفيز و تشجيع المرأة على الاستثمار في مجالات لها الكفاءة فيها	Pearson Correlation	.147	.019	.223**	-.094	1	-.210**	.219**	.127	.141	.072	.087	.127	-.056	
	Sig. (2-tailed)	.063	.807	.005	.235		.008	.005	.111	.075	.366	.277	.110	.480	
	N	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	
دعم التمويل المصرفي للصناعات التقليدية والحرفية والتي بدأت تنال نصيبها من اهتمام الشباب	Pearson Correlation	.217**	.351**	.003	.382**	-.210**	1	.162*	.248**	-.030	-.114	-.064	-.276**	.037	
	Sig. (2-tailed)	.006	.000	.968	.000	.008		.041	.002	.704	.151	.424	.000	.642	
	N	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	
الدعم المصرفي أدى إلى شجيع كل العمليات و التدابير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب	Pearson Correlation	.272**	.205**	.342**	.200*	.219**	.162*	1	.145	.158*	-.046	.051	-.086	-.024	
	Sig. (2-tailed)	.001	.009	.000	.011	.005	.041		.067	.046	.565	.518	.279	.760	
	N	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	
يعتبر التمويل المصرفي كمساعد على تحسين القدرة التنافسية لمؤسستك	Pearson Correlation	.043	-.012	.024	.111	.127	.248**	.145	1	-.102	.057	.283**	-.226**	.228**	
	Sig. (2-tailed)	.587	.876	.760	.161	.111	.002	.067		.198	.473	.000	.004	.004	
	N	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	
التمويل المصرفي ساهم في زيادة العوائد المتحققة على رأس المال	Pearson Correlation	-.110	.178*	.087	-.059	.141	-.030	.158*	-.102	1	-.037	-.201*	.180*	-.222**	
	Sig. (2-tailed)	.168	.024	.274	.455	.075	.704	.046	.198		.644	.011	.023	.005	
	N	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	
التمويل المصرفي ساهم في انتشار واسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلدك	Pearson Correlation	-.003	.020	-.147	.022	.072	-.114	-.046	.057	-.037	1	-.164*	-.007	.098	
	Sig. (2-tailed)	.972	.798	.063	.783	.366	.151	.565	.473	.644		.038	.932	.215	
	N	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	
يعتبر التمويل المصرفي نقطة الانطلاق للمؤسسة	Pearson Correlation	.016	-.092	.103	.151	.087	-.064	.051	.283**	-.201*	-.164*	1	-.161*	.249**	
	Sig. (2-tailed)	.840	.248	.194	.056	.277	.424	.518	.000	.011	.038		.042	.002	
	N	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	
التمويل المصرفي لا يتلاءم مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	Pearson Correlation	-.130	-.079	-.063	-.243**	.127	-.276**	-.086	-.226**	.180*	-.007	-.161*	1	-.075	
	Sig. (2-tailed)	.102	.322	.430	.002	.110	.000	.279	.004	.023	.932	.042		.345	
	N	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	
التمويل المصرفي ساهم في زيادة العوائد المتحققة على رأس المال	Pearson Correlation	.038	.116	.008	.103	-.056	.037	-.024	.228**	-.222**	.098	.249**	-.075	1	
	Sig. (2-tailed)	.633	.143	.923	.195	.480	.642	.760	.004	.005	.215	.002	.345		
	N	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	
وفرت القروض المصرفية الأمان المالي لمؤسستك	Pearson Correlation	.045	-.020	.154	-.042	.064	-.009	-.045	.076	-.203**	-.098	.250**	-.163*	.240**	
	Sig. (2-tailed)	.575	.806	.052	.595	.424	.907	.571	.337	.010	.217	.001	.039	.002	
	N	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	
التمويل المصرفي ساعد على تخفيض التكاليف	Pearson Correlation	-.114	-.198*	-.090	-.069	.123	-.117	-.259**	.166*	-.279**	.007	.265**	.027	.193*	
	Sig. (2-tailed)	.151	.012	.260	.383	.122	.140	.001	.036	.000	.933	.001	.734	.014	
	N	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	
دور التمويل المصرفي في تحقيق مداخيل جيدة في التشغيل	Pearson Correlation	.359**	.284**	.382**	.338**	.383**	.249**	.393**	.511**	.095	.133	.447**	.040	.474**	
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.001	.000	.000	.235	.093	.000	.619	.000	
	N	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	160	

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

[DataSet1] C:\Users\Dr/youcef\Desktop\علي قابوسة جزائر\علي الكلي.sav

		تعتبر عملية التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات أهمية عند بداية النشاط	تتلاءم معايير التمويل البنكي مع خصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	الاستفادة من عملية التمويل البنكي تمكنك من تطوير مؤسستك	الاستفادة من عملية التمويل البنكي تمكنك من المنافسة	وجود حاضنات أعمال تؤدي إلى حماية مؤسستك
تعتبر عملية التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات أهمية عند بداية النشاط	Pearson Correlation	1	.329**	.344**	.333**	-.110
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.164
	N	160	160	160	160	160
تتلاءم معايير التمويل البنكي مع خصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	Pearson Correlation	.329**	1	.282**	.365**	.107
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.178
	N	160	160	160	160	160
الاستفادة من عملية التمويل البنكي تمكنك من تطوير مؤسستك	Pearson Correlation	.344**	.282**	1	.380**	.051
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.524
	N	160	160	160	160	160
الاستفادة من عملية التمويل البنكي تمكنك من المنافسة	Pearson Correlation	.333**	.365**	.380**	1	-.088
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.268
	N	160	160	160	160	160
وجود حاضنات أعمال تؤدي إلى حماية مؤسستك	Pearson Correlation	-.110	.107	.051	-.088	1
	Sig. (2-tailed)	.164	.178	.524	.268	
	N	160	160	160	160	160
وجود إستراتيجية منهجية في طلب التمويل تساعد مؤسستك في الحصول على التمويل البنكي	Pearson Correlation	.097	.222**	.146	.263**	-.085
	Sig. (2-tailed)	.224	.005	.066	.001	.287
	N	160	160	160	160	160
عملية التمويل البنكي تعمل على تطوير و تمويل مؤسستك	Pearson Correlation	.316**	.227**	.313**	.384**	.053
	Sig. (2-tailed)	.000	.004	.000	.000	.508
	N	160	160	160	160	160
وء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عمليات التمويل البنكي ضروري لديك	Pearson Correlation	.060	.085	.004	.052	-.310
	Sig. (2-tailed)	.455	.284	.955	.517	.000
	N	160	160	160	160	160
تساعد عملية التمويل البنكي في جذب استثمارات جديدة	Pearson Correlation	.216**	.027	.047	.208**	-.146
	Sig. (2-tailed)	.006	.735	.555	.008	.066
	N	160	160	160	160	160
تساعد عملية التمويل البنكي على رفع مستوى أداء مؤسستك	Pearson Correlation	-.181*	-.031	-.154	-.064	-.050
	Sig. (2-tailed)	.022	.696	.052	.423	.531
	N	160	160	160	160	160
هل النظام البنكي الحالي قادر على التأقلم المستجدات الدولية في عملية التمويل	Pearson Correlation	.408**	.188*	.327**	.290**	-.446
	Sig. (2-tailed)	.000	.017	.000	.000	.000
	N	160	160	160	160	160
التمويل من البنوك الإسلامية يعتبر كبديل أفضل عن التمويل من البنوك التقليدية	Pearson Correlation	-.364**	-.213**	-.273**	-.309**	.327
	Sig. (2-tailed)	.000	.007	.000	.000	.000
	N	160	160	160	160	160
الحصول على عملية التمويل البنكي يساعد المؤسسة على استقطاب عملاء جديدة	Pearson Correlation	.176*	.078	.044	-.035	-.162
	Sig. (2-tailed)	.026	.327	.580	.662	.041
	N	160	160	160	160	160
في الدورات التدريبية يشجع مؤسستك على الحصول على التمويل البنكي	Pearson Correlation	.321**	.176*	.188*	.397**	-.207
	Sig. (2-tailed)	.000	.026	.017	.000	.009
	N	160	160	160	160	160
هل التراض عن قيمة و نوع الضمانات المطلوبة	Pearson Correlation	.190*	.151	.261**	.206**	-.495
	Sig. (2-tailed)	.016	.057	.001	.009	.000
	N	160	160	160	160	160
سياسات و الإجراءات المصرفية ، في اتخاذ قرار منح القروض لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	Pearson Correlation	.578**	.514**	.548**	.616**	-.109
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.170
	N	160	160	160	160	160

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

[DataSet1] C:\Users\Dr.youcefi\Desktop\علي قابوسة جزائر\علي الكلي.sav

Correlations

		نسبة التمويل البنكي المقدمة غير كافية لتطوير المؤسسة	تعتبر نسبة الفائدة عائق أمام المؤسسة في عملية التمويل البنكي	تعتبر الضمانات المطلوبة من طرف البنك عائق في العملية التمويلية	المنافسة الشديدة تعمل على عدم تطوير المؤسسة	عدم حصول المؤسسة على تمويل بنكي يعتبر عائق لدى مؤسستكم	ي ت و
نسبة التمويل البنكي المقدمة غير كافية لتطوير المؤسسة	Pearson Correlation	1	.037	.187*	-.317**	-.383**	
	Sig. (2-tailed)		.642	.018	.000	.000	
	N	160	160	160	160	160	
تعتبر نسبة الفائدة عائق أمام المؤسسة في عملية التمويل البنكي	Pearson Correlation	.037	1	.111	.204**	.041	
	Sig. (2-tailed)	.642		.161	.010	.608	
	N	160	160	160	160	160	
تعتبر الضمانات المطلوبة من طرف البنك عائق في العملية التمويلية	Pearson Correlation	.187*	.111	1	.091	-.073	
	Sig. (2-tailed)	.018	.161		.252	.360	
	N	160	160	160	160	160	
المنافسة الشديدة تعمل على عدم تطوير المؤسسة	Pearson Correlation	-.317**	.204**	.091	1	.292**	
	Sig. (2-tailed)	.000	.010	.252		.000	
	N	160	160	160	160	160	
عدم حصول المؤسسة على تمويل بنكي يعتبر عائق لدى مؤسستكم	Pearson Correlation	-.383**	.041	-.073	.292**	1	
	Sig. (2-tailed)	.000	.608	.360	.000		
	N	160	160	160	160	160	
عتبر فترة السماح بتسديد التمويل البنكي غير كافية لاحتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	Pearson Correlation	-.188*	.333**	.326**	.423**	.213**	
	Sig. (2-tailed)	.017	.000	.000	.000	.007	
	N	160	160	160	160	160	
المحسوبية و المعرفة الشخصية تعتبر عائق لديكم في عملية التمويل البنكي	Pearson Correlation	.341**	.010	.052	-.157*	-.254**	
	Sig. (2-tailed)	.000	.905	.513	.047	.001	
	N	160	160	160	160	160	
م وجود خبرة حقيقية في مجال التمويل البنكي يعتبر عائق لدى مؤسستك	Pearson Correlation	.001	-.069	-.058	.114	.191*	
	Sig. (2-tailed)	.988	.385	.463	.151	.016	
	N	160	160	160	160	160	
تحمل الإدارة المصرفية المسؤولية عن عدم الشفافية في توزيع التمويل	Pearson Correlation	.266**	-.155	.119	-.397**	-.409**	
	Sig. (2-tailed)	.001	.051	.133	.000	.000	
	N	160	160	160	160	160	
عدم تطبيق القوانين في دراسة الملفات الخاصة بتمويل المصرفي الموجهة اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	Pearson Correlation	.356**	.091	-.031	-.159*	-.396**	
	Sig. (2-tailed)	.000	.251	.697	.045	.000	
	N	160	160	160	160	160	
الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نتجت عن سوء الإدارة	Pearson Correlation	.394**	.410**	.452**	.301**	.078	
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.326	
	N	160	160	160	160	160	

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

[DataSet1] C:\Users\Dr.youcef\Desktop\علي قابوسة جزائر\علي الكلي.sav

Correlations

		دور التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل	السياسات و الإجراءات المصرفية في اتخاذقرار منح ، القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تنجت عن سوء الإدارة	GG
دور التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل	Pearson Correlation	1	.421**	.097	.742**
	Sig. (2-tailed)		.000	.222	.000
	N	160	160	160	160
السياسات و الإجراءات المصرفية في اتخاذقرار منح القروض ، للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	Pearson Correlation	.421**	1	-.030	.789**
	Sig. (2-tailed)	.000		.710	.000
	N	160	160	160	160
الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نتجت عن سوء الإدارة	Pearson Correlation	.097	-.030	1	.444**
	Sig. (2-tailed)	.222	.710		.000
	N	160	160	160	160
GG	Pearson Correlation	.742**	.789**	.444**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	
	N	160	160	160	160

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Reliability

[DataSet1] C:\Users\Dr:youcfe\Desktop\علي قابوسة جزائر\علي الكلي.sav

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	160	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	160	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.526	40

Reliability

[DataSet1] C:\Users\Dr..youcfe\Desktop\علي الكلي\علي قابوسة جزائر.sav

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	160	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	160	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.750	4

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
دور التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل	231.8875	391.497	.613	.691
السياسات و الإجراءات المصرفية في اتخاذقرار منح القروض ، للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	236.6250	330.563	.617	.655
لصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نتجت عن سوء الإدارة	253.5188	465.685	.253	.812
GG	144.4063	135.740	1.000	.375

Frequencies

[DataSet1] C:\Users\Dr.youcfe\Desktop\علي الكلي\علي قابوسة جزائر.sav

Statistics

		الجنس	العمر	المؤهل العلمي	مدة مزاولة المؤسسة نشاطها
N	Valid	160	160	160	160
	Missing	0	0	0	0

Frequency Table

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	119	74.4	74.4	74.4
	أنثى	41	25.6	25.6	100.0
	Total	160	100.0	100.0	

العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 35 سنة	70	43.8	43.8	43.8
	من 35 إلى 40 سنة	61	38.1	38.1	81.9
	من 40 إلى 45 سنة	17	10.6	10.6	92.5
	أكثر من 45 سنة	12	7.5	7.5	100.0
	Total	160	100.0	100.0	

المؤهل العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ابتدائي	13	8.1	8.1	8.1
	متوسط	21	13.1	13.1	21.3
	ثانوي	30	18.8	18.8	40.0
	جامعي	95	59.4	59.4	99.4
	ما فوق الجامعي	1	.6	.6	100.0
	Total	160	100.0	100.0	

مدة مزاولة المؤسسة نشاطها

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 3سنوات	33	20.6	20.6	20.6
	من 3 سنوات إلى 6 سنوات	66	41.3	41.3	61.9
	من 6 إلى 9 سنوات	32	20.0	20.0	81.9
	أكثر من 9 سنوات	29	18.1	18.1	100.0
	Total	160	100.0	100.0	

Crosstabs

[DataSet1] C:\Users\Dr.youcfe\Desktop\علي الكلي\علي قابوسة جزائر.sav

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
الجنس * البلد	160	100.0%	0	.0%	160	100.0%

Crosstabulation الجنس * البلد

Count

		البلد		
		جزائر	تونس	Total
الجنس	ذكر	84	35	119
	أنثى	16	25	41
Total		100	60	160

Crosstabs

[DataSet1] C:\Users\Dr.hamdi\Desktop\علي قابوسة جزائر علي الكلي.sav

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
البلد * الجنس	160	100.0%	0	.0%	160	100.0%

Crosstabulation البلد * الجنس

Count

		الجنس		
		ذكر	أنثى	Total
البلد	جزائر	84	16	100
	تونس	35	25	60
Total		119	41	160

Crosstabs

[DataSet1] C:\Users\Dr.youcfe\Desktop\علي قابوسة جزائر\علي الكلي.sav

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
البلد * الجنس	160	100.0%	0	.0%	160	100.0%

البلد * الجنس Crosstabulation

			الجنس		
			ذكر	أنثى	Total
البلد	جزائر	Count	84	16	100
		% within البلد	84.0%	16.0%	100.0%
	تونس	Count	35	25	60
		% within البلد	58.3%	41.7%	100.0%
Total		Count	119	41	160
		% within البلد	74.4%	25.6%	100.0%

Crosstabs

[DataSet1] C:\Users\Dr.youcfe\Desktop\علي قابوسة جزائر\علي الكلي.sav

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
البلد * الجنس	160	100.0%	0	.0%	160	100.0%

البلد * الجنس Crosstabulation

			الجنس		
			ذكر	أنثى	Total
البلد	جزائر	Count	84	16	100
		% within البلد	84.0%	16.0%	100.0%
	تونس	Count	35	25	60
		% within البلد	58.3%	41.7%	100.0%
Total		Count	119	41	160
		% within البلد	74.4%	25.6%	100.0%

Chi-Square Tests

	Value	df	Asy mp. Sig. (2-sided)	Exact Sig. (2-sided)	Exact Sig. (1-sided)
Pearson Chi-Square	12.962[b]	1	.000		
Continuity Correction[a]	11.650	1	.001		
Likelihood Ratio	12.674	1	.000		
Fisher's Exact Test				.001	.000
Linear-by-Linear Association	12.881	1	.000		
N of Valid Cases	160				

a. Computed only for a 2x2 table

b. 0 cells (.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 15. 38.

NPar Tests

[DataSet1] C:\Users\Dr.youcfe\Desktop\علي الكلي\علي قابوسة جزائر.sav

Chi-Square Test

Frequencies

لجوء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعمليات التمويل البنكي ضروري لديك

	Observed N	Expected N	Residual
غير موافق بشدة	8	32.0	-24.0
غير موافق	24	32.0	-8.0
محايد	13	32.0	-19.0
موافق	54	32.0	22.0
موافق بشدة	61	32.0	29.0
Total	160		

Test Statistics

	لجوء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعمليات التمويل البنكي ضروري لديك
Chi-Square[a]	72.688
df	4
Asymp. Sig.	.000

a. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 32.0.

Crosstabs

[DataSet1] C:\Users\Dr.youcfe\Desktop\علي الكلي\علي قابوسة جزائر.sav

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
البلد * العمر	160	100.0%	0	.0%	160	100.0%

البلد * العمر Crosstabulation

			العمر				
			أقل من 35 سنة	من 35 إلى 40 سنة	من 40 إلى 45 سنة	أكثر من 45 سنة	Total
البلد	جزائر	Count	35	40	13	12	100
		% within البلد	35.0%	40.0%	13.0%	12.0%	100.0%
	تونس	Count	35	21	4	0	60
		% within البلد	58.3%	35.0%	6.7%	.0%	100.0%
Total		Count	70	61	17	12	160
		% within البلد	43.8%	38.1%	10.6%	7.5%	100.0%

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	13.528[a]	3	.004
Likelihood Ratio	17.563	3	.001
Linear-by-Linear Association	13.236	1	.000
N of Valid Cases	160		

a. 1 cells (12.5%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 4.50.

Crosstabs

[DataSet1] C:\Users\Dr.youcfe\Desktop\علي الكلي\علي قابوسة جزائر.sav

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
البلد * المؤهل العلمي	160	100.0%	0	.0%	160	100.0%

البلد * المؤهل العلمي Crosstabulation

			المؤهل العلمي					
			ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	ما فوق الجامعي	Total
البلد	جزائر	Count	7	17	18	57	1	100
		% within البلد	7.0%	17.0%	18.0%	57.0%	1.0%	100.0%
	تونس	Count	6	4	12	38	0	60
		% within البلد	10.0%	6.7%	20.0%	63.3%	.0%	100.0%
Total		Count	13	21	30	95	1	160
		% within البلد	8.1%	13.1%	18.8%	59.4%	.6%	100.0%

Chi-Square Tests

	Value	df	Asy mp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	4.400[a]	4	.355
Likelihood Ratio	5.052	4	.282
Linear-by-Linear Association	.286	1	.593
N of Valid Cases	160		

a. 3 cells (30.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .38.

Crosstabs

[DataSet1] C:\Users\Dr.youcfe\Desktop\علي قابوسة جزائر\علي الكلي.sav

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
البلد * مدة مزاولة المؤسسة نشاطها	160	100.0%	0	.0%	160	100.0%

Crosstabulation البلد * مدة مزاولة المؤسسة نشاطها

			مدة مزاولة المؤسسة نشاطها				
			أقل من 3سنوات	من 3 سنوات إلى 6 سنوات	من 6 إلى 9 سنوات	أكثر من 9 سنوات	Total
البلد	جزائر	Count	20	34	21	25	100
		% within البلد	20.0%	34.0%	21.0%	25.0%	100.0%
	تونس	Count	13	32	11	4	60
		% within البلد	21.7%	53.3%	18.3%	6.7%	100.0%
Total		Count	33	66	32	29	160
		% within البلد	20.6%	41.3%	20.0%	18.1%	100.0%

Chi-Square Tests

	Value	df	Asy mp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	10.536[a]	3	.015
Likelihood Ratio	11.561	3	.009
Linear-by-Linear Association	6.237	1	.013
N of Valid Cases	160		

a. 0 cells (.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 10.88.

Frequencies

[DataSet1] C:\Users\Dr.youcfe\Desktop\علي الكلي\علي قابوسة جزائر.sav

Statistics

		نوع القطاع	عدد العاملين في المؤسسة	شكل ملكية المؤسسة
N	Valid	160	160	160
	Missing	0	0	0

Frequency Table

نوع القطاع

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	فلاحي	47	29.4	29.4	29.4
	صناعي	38	23.8	23.8	53.1
	خدمي	53	33.1	33.1	86.3
	بناء و تعمير	22	13.8	13.8	100.0
	Total	160	100.0	100.0	

عدد العاملين في المؤسسة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	من 1 - 9 عامل	95	59.4	59.4	59.4
	من 10-49 عامل	44	27.5	27.5	86.9
	من 50 - 250 عامل	21	13.1	13.1	100.0
	Total	160	100.0	100.0	

شكل ملكية المؤسسة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	فردي	127	79.4	79.4	79.4
	جماعي عائلي	20	12.5	12.5	91.9
	جماعي	13	8.1	8.1	100.0
	Total	160	100.0	100.0	

Crosstabs

[DataSet1] C:\Users\Dr.youcfe\Desktop\علي الكلي\علي قابوسة جزائر.sav

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
البلد * نوع القطاع	160	100.0%	0	.0%	160	100.0%

البلد * نوع القطاع Crosstabulation

			نوع القطاع				Total
			فلاحي	صناعي	خدمي	بناء و تعمير	
البلد	جزائر	Count	22	30	31	17	100
		% within البلد	22.0%	30.0%	31.0%	17.0%	100.0%
	تونس	Count	25	8	22	5	60
		% within البلد	41.7%	13.3%	36.7%	8.3%	100.0%
Total		Count	47	38	53	22	160
		% within البلد	29.4%	23.8%	33.1%	13.8%	100.0%

Chi-Square Tests

	Value	df	Asy mp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	11.736[a]	3	.008
Likelihood Ratio	12.102	3	.007
Linear-by-Linear Association	3.396	1	.065
N of Valid Cases	160		

a. 0 cells (.0%) hav e expected count less than 5. The minimum expected count is 8.25.

Crosstabs

[DataSet1] C:\Users\Dr.youcfe\Desktop\علي الكلي\علي قابوسة جزائر.sav

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
بلد * عدد العاملين في المؤسسة	160	100.0%	0	.0%	160	100.0%

البلد * عدد العاملين في المؤسسة Crosstabulation

			عدد العاملين في المؤسسة			
			من 1 - 9 عامل	من 10-49 عامل	50 - من 250 عامل	Total
البلد	جزائر	Count	59	20	21	100
		% within البلد	59.0%	20.0%	21.0%	100.0%
	تونس	Count	36	24	0	60
		% within البلد	60.0%	40.0%	.0%	100.0%
Total		Count	95	44	21	160
		% within البلد	59.4%	27.5%	13.1%	100.0%

Chi-Square Tests

	Value	df	Asy mp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	18.061[a]	2	.000
Likelihood Ratio	24.994	2	.000
Linear-by-Linear Association	3.529	1	.060
N of Valid Cases	160		

a. 0 cells (.0%) hav e expected count less than 5. The minimum expected count is 7.88.

Crosstabs

[DataSet1] C:\Users\Dr.youcfeDesktop\علي الكلي\علي قابوسة جزائر.sav

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
البلد * شكل ملكية المؤسسة	160	100.0%	0	.0%	160	100.0%

البلد * شكل ملكية المؤسسة Crosstabulation

			شكل ملكية المؤسسة			
			فردي	جماعي عائلي	جماعي	Total
البلد	جزائر	Count	74	13	13	100
		% within البلد	74.0%	13.0%	13.0%	100.0%
	تونس	Count	53	7	0	60
		% within البلد	88.3%	11.7%	.0%	100.0%
Total		Count	127	20	13	160
		% within البلد	79.4%	12.5%	8.1%	100.0%

Chi-Square Tests

	Value	df	Asy mp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	8.824[a]	2	.012
Likelihood Ratio	13.231	2	.001
Linear-by-Linear Association	7.579	1	.006
N of Valid Cases	160		

a. 1 cells (16.7%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 4.88.

Frequencies

[DataSet1] C:\Users\Dr.youcfe\Desktop\علي قابوسة جزائر\علي الكلي.sav

Statistics

		هل استفدت من عملية التمويل البنكي عند بداية مؤسستك	إذا كان الجواب بنعم فما هو نوع التمويل	ما هي نسبة التمويل بالنسبة لرأس المال	طريقة معرفتك لمؤسسة التمويل	طريقة الحصول على التمويل البنكي
N	Valid	160	160	160	160	160
	Missing	0	0	0	0	0

Frequency Table

هل استفدت من عملية التمويل البنكي عند بداية مؤسستك

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	160	100.0	100.0	100.0

إذا كان الجواب بنعم فما هو نوع التمويل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	قصير الأجل	40	25.0	25.0	25.0
	متوسط الأجل	85	53.1	53.1	78.1
	طويل الأجل	35	21.9	21.9	100.0
	Total	160	100.0	100.0	

ما هي نسبة التمويل بالنسبة لرأس المال

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	10	47	29.4	29.4	29.4
	12	1	.6	.6	30.0
	15	17	10.6	10.6	40.6
	20	24	15.0	15.0	55.6
	25	6	3.8	3.8	59.4
	30	27	16.9	16.9	76.3
	35	8	5.0	5.0	81.3
	40	22	13.8	13.8	95.0
	50	8	5.0	5.0	100.0
	Total	160	100.0	100.0	

طريقة معرفتك لمؤسسة التمويل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	وسائل الإعلام	41	25.6	25.6	25.6
	المعارف و الأصدقاء	85	53.1	53.1	78.8
	الترويج المباشر	18	11.3	11.3	90.0
	لصحف و الملصقات	16	10.0	10.0	100.0
	Total	160	100.0	100.0	

طريقة الحصول على التمويل البنكي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مرة واحدة	69	43.1	43.1	43.1
	على دفعات	91	56.9	56.9	100.0
	Total	160	100.0	100.0	

Crosstabs

[DataSet1] C:\Users\Dr.youcfe\Desktop\علي الكلي\علي قابوسة جزائر.sav

Warnings

No measures of association are computed for the crosstabulation of هل استفدت من عملية التمويل البنكي عند بداية مؤسستك. At least one variable in each 2-way table upon which measures of association are computed is a constant.

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
البلد * هل استفدت من عملية التمويل البنكي عند بداية مؤسستك	160	100.0%	0	.0%	160	100.0%

Crosstabulation البلد * هل استفدت من عملية التمويل البنكي عند بداية مؤسستك

			هل استفدت من عملية التمويل البنكي عند بداية مؤسستك	
			نعم	Total
البلد	جزائر	Count	100	100
		% within البلد	100.0%	100.0%
	تونس	Count	60	60
		% within البلد	100.0%	100.0%
Total		Count	160	160
		% within البلد	100.0%	100.0%

Chi-Square Tests

	Value
Pearson Chi-Square	.[a]
N of Valid Cases	160

a. No statistics are computed because هل استفدت من عملية التمويل البنكي عند بداية مؤسستك is a constant.

Crosstabs

[DataSet1] C:\Users\Dr.youcfe\Desktop\علي الكلي\علي قابوسة جزائر.sav

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
البلد * إذا كان الجواب بنعم فما هو نوع التمويل	160	100.0%	0	.0%	160	100.0%

Crosstabulation البلد * إذا كان الجواب بنعم فما هو نوع التمويل

			إذا كان الجواب بنعم فما هو نوع التمويل			
			قصير الأجل	متوسط الأجل	طويل الأجل	Total
البلد	جزائر	Count	17	52	31	100
		% within البلد	17.0%	52.0%	31.0%	100.0%
	تونس	Count	23	33	4	60
		% within البلد	38.3%	55.0%	6.7%	100.0%
Total		Count	40	85	35	160
		% within البلد	25.0%	53.1%	21.9%	100.0%

Chi-Square Tests

	Value	df	Asy mp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	17.041[a]	2	.000
Likelihood Ratio	18.723	2	.000
Linear-by-Linear Association	16.614	1	.000
N of Valid Cases	160		

a. 0 cells (.0%) hav e expected count less than 5. The minimum expected count is 13.13.

Frequencies

[DataSet1] C:\Users\Dr.youcfe\Desktop\علي قابوسة جزائر\علي الكلي.sav

Statistics

نسبة.التمويل

N	Valid	160
	Missing	0

نسبة.التمويل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulativ e Percent
Valid	من 10 -- 15	65	40.6	40.6	40.6
	من 20 - 25	30	18.8	18.8	59.4
	من 30 - 35	35	21.9	21.9	81.3
	من 40 - 50	30	18.8	18.8	100.0
	Total	160	100.0	100.0	

Crosstabs

[DataSet1] C:\Users\Dr.youcfe\Desktop\علي قابوسة جزائر\علي الكلي.sav

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
البلد * ما هي نسبة التمويل بالنسبة لرأس المال	160	100.0%	0	.0%	160	100.0%

Crosstabulation البلد * ما هي نسبة التمويل بالنسبة لرأس المال

			ما هي نسبة التمويل بالنسبة لرأس المال							
			10	12	15	20	25	30	35	40
البلد	جزائر	Count	35	0	11	15	0	20	0	
		% within البلد	35.0%	.0%	11.0%	15.0%	.0%	20.0%	.0%	11.0
	تونس	Count	12	1	6	9	6	7	8	
		% within البلد	20.0%	1.7%	10.0%	15.0%	10.0%	11.7%	13.3%	18.3
Total		Count	47	1	17	24	6	27	8	
		% within البلد	29.4%	.6%	10.6%	15.0%	3.8%	16.9%	5.0%	13.8

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	35.718[a]	8	.000
Likelihood Ratio	43.067	8	.000
Linear-by-Linear Association	1.147	1	.284
N of Valid Cases	160		

a. 6 cells (33.3%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .38.

Crosstabs

[DataSet1] C:\Users\Dr..youcfe\Desktop\علي قابوسة جزائر\علي الكلي.sav

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
البلد * نسبة.التميل	160	100.0%	0	.0%	160	100.0%

Crosstabulation البلد * نسبة.التميل

			نسبة.التميل				
			من 10 -- 15	من 20 - 25	من 30 - 35	من 40 - 50	Total
البلد	جزائر	Count	46	15	20	19	100
		% within البلد	46.0%	15.0%	20.0%	19.0%	100.0%
	تونس	Count	19	15	15	11	60
		% within البلد	31.7%	25.0%	25.0%	18.3%	100.0%
Total		Count	65	30	35	30	160
		% within البلد	40.6%	18.8%	21.9%	18.8%	100.0%

Chi-Square Tests

	Value	df	Asy mp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	4.334[a]	3	.228
Likelihood Ratio	4.332	3	.228
Linear-by-Linear Association	.901	1	.342
N of Valid Cases	160		

a. 0 cells (.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 11.25.

Crosstabs

[DataSet1] C:\Users\Dr..youcfe\Desktop\علي الكلي\علي قابوسة جزائر.sav

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
البلد * طريقة معرفتك لمؤسسة التمويل	160	100.0%	0	.0%	160	100.0%

Crosstabulation البلد * طريقة معرفتك لمؤسسة التمويل

			طريقة معرفتك لمؤسسة التمويل				Total
			وسائل الإعلام	المعارف و الأصدقاء	الترويج المباشر	الصحف و الملصقات	
البلد	جزائر	Count	23	67	6	4	100
		% within البلد	23.0%	67.0%	6.0%	4.0%	100.0%
	تونس	Count	18	18	12	12	60
		% within البلد	30.0%	30.0%	20.0%	20.0%	100.0%
Total		Count	41	85	18	16	160
		% within البلد	25.6%	53.1%	11.3%	10.0%	100.0%

Chi-Square Tests

	Value	df	Asy mp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	26.514[a]	3	.000
Likelihood Ratio	26.796	3	.000
Linear-by-Linear Association	7.404	1	.007
N of Valid Cases	160		

a. 0 cells (.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 6.00.

Frequencies

[DataSet1] C:\Users\Dr.youcfe\Desktop\علي قابوسة جزائر\علي الكلي.sav

Statistics

طريقة الحصول على التمويل البنكي

N	Valid	160
	Missing	0

طريقة الحصول على التمويل البنكي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مرة واحدة	69	43.1	43.1	43.1
	على دفعات	91	56.9	56.9	100.0
	Total	160	100.0	100.0	

Crosstabs

[DataSet1] C:\Users\Dr.youcfe\Desktop\علي قابوسة جزائر\علي الكلي.sav

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
البلد * طريقة الحصول على التمويل البنكي	160	100.0%	0	.0%	160	100.0%

Crosstabulation **البلد * طريقة الحصول على التمويل البنكي**

			طريقة الحصول على التمويل البنكي		
			مرة واحدة	على دفعات	Total
البلد	جزائر	Count	52	48	100
		% within البلد	52.0%	48.0%	100.0%
	تونس	Count	17	43	60
		% within البلد	28.3%	71.7%	100.0%
Total		Count	69	91	160
		% within البلد	43.1%	56.9%	100.0%

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)	Exact Sig. (2-sided)	Exact Sig. (1-sided)
Pearson Chi-Square	8.564[b]	1	.003		
Continuity Correction[a]	7.626	1	.006		
Likelihood Ratio	8.774	1	.003		
Fisher's Exact Test				.005	.003
Linear-by-Linear Association	8.510	1	.004		
N of Valid Cases	160				

a. Computed only for a 2x2 table

b. 0 cells (.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 25.88.

Frequencies

[DataSet1] C:\Users\Dr.hamdi\Desktop\علي قابوسة جزائر\علي الكلي.sav

Statistics

طريقة التسديد

N	Valid	160
	Missing	0

طريقة التسديد

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	قسط شهري	12	7.5	7.5	7.5
	قسط سنوي	30	18.8	18.8	26.3
	ثلاثي	79	49.4	49.4	75.6
	سداسي	39	24.4	24.4	100.0
	Total	160	100.0	100.0	

Crosstabs

[DataSet1] C:\Users\Dr.youcfe\Desktop\علي قابوسة جزائر\علي الكلي.sav

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
البلد * طريقة التسديد	160	100.0%	0	.0%	160	100.0%

البلد * طريقة التسديد Crosstabulation

			طريقة التسديد				
			قسط شهري	قسط سنوي	ثلاثي	سداسي	Total
البلد	جزائر	Count	8	10	61	21	100
		% within البلد	8.0%	10.0%	61.0%	21.0%	100.0%
	تونس	Count	4	20	18	18	60
		% within البلد	6.7%	33.3%	30.0%	30.0%	100.0%
Total		Count	12	30	79	39	160
		% within البلد	7.5%	18.8%	49.4%	24.4%	100.0%

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	19.523[a]	3	.000
Likelihood Ratio	19.606	3	.000
Linear-by-Linear Association	.702	1	.402
N of Valid Cases	160		

a. 1 cells (12.5%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 4.50.

Frequencies

[DataSet1] C:\Users\Dr..youcfe\Desktop\علي الكلي\علي قابوسة جزائر.sav

Statistics

القروض التي حصلت عليها منذ تأسيس مؤسستك .

N	Valid	160
	Missing	0

عدد القروض التي حصلت عليها منذ تأسيس مؤسستك

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	74	46.3	46.3	46.3
	2	62	38.8	38.8	85.0
	3	24	15.0	15.0	100.0
	Total	160	100.0	100.0	

Crosstabs

[DataSet1] C:\Users\Dr.youcfe\Desktop\علي الكلي\علي قابوسة جزائر.sav

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
البلد * عدد القروض التي حصلت عليها منذ تأسيس مؤسستك	160	100.0%	0	.0%	160	100.0%

Crosstabulation البلد * عدد القروض التي حصلت عليها منذ تأسيس مؤسستك

			عدد القروض التي حصلت عليها منذ تأسيس مؤسستك			
			1	2	3	Total
البلد	جزائر	Count	51	35	14	100
		% within البلد	51.0%	35.0%	14.0%	100.0%
	تونس	Count	23	27	10	60
		% within البلد	38.3%	45.0%	16.7%	100.0%
Total		Count	74	62	24	160
		% within البلد	46.3%	38.8%	15.0%	100.0%

Chi-Square Tests

	Value	df	Asy mp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	2.446[a]	2	.294
Likelihood Ratio	2.461	2	.292
Linear-by-Linear Association	1.702	1	.192
N of Valid Cases	160		

a. 0 cells (.0%) hav e expected count less than 5. The minimum expected count is 9.00.

Frequencies

[DataSet1] C:\Users\Dr..youcfe\Desktop\علي الكلي\علي قابوسة جزائر.sav

Statistics

ما نوع الضمانات المطلوبة

N	Valid	160
	Missing	0

ما نوع الضمانات المطلوبة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulativ e Percent
Valid	ضمانات حقيقية	88	55.0	55.0	55.0
	ضمانات شخصية	42	26.3	26.3	81.3
	ضمانات أخرى	30	18.8	18.8	100.0
	Total	160	100.0	100.0	

Crosstabs

[DataSet1] C:\Users\Dr.youcfe\Desktop\علي الكلي\علي قابوسة جزائر.sav

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
البلد * ما نوع الضمانات المطلوبة	160	100.0%	0	.0%	160	100.0%

Crosstabulation البلد * ما نوع الضمانات المطلوبة

			ما نوع الضمانات المطلوبة			Total
			ضمانات حقيقية	ضمانات شخصية	ضمانات أخرى	
البلد	جزائر	Count	72	9	19	100
		% within البلد	72.0%	9.0%	19.0%	100.0%
	تونس	Count	16	33	11	60
		% within البلد	26.7%	55.0%	18.3%	100.0%
Total		Count	88	42	30	160
		% within البلد	55.0%	26.3%	18.8%	100.0%

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	44.250[a]	2	.000
Likelihood Ratio	45.178	2	.000
Linear-by-Linear Association	12.267	1	.000
N of Valid Cases	160		

a. 0 cells (.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 11.25.

Frequencies

[DataSet1] C:\Users\Dr..youcfe\Desktop\علي الكلي\علي قابوسة جزائر.sav

Statistics

هي المجالات التي استخدمت فيها القروض

N	Valid	160
	Missing	0

ما هي المجالات التي استخدمت فيها القروض

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	توسيع إنتاجية المشروع	60	37.5	37.5	37.5
	زيادة المعدات و الآلات	56	35.0	35.0	72.5
	فتح خطوط جديدة	28	17.5	17.5	90.0
	تغطية تكاليف البحث و التطوير	16	10.0	10.0	100.0
	Total	160	100.0	100.0	

Crosstabs

[DataSet1] C:\Users\Dr.youcfe\Desktop\علي الكلي\علي قابوسة جزائر.sav

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
البلد * ما هي المجالات التي استخدمت فيها القروض	160	100.0%	0	.0%	160	100.0%

Crosstabulation البلد * ما هي المجالات التي استخدمت فيها القروض

			ما هي المجالات التي استخدمت فيها القروض				
			توسيع إنتاجية المشروع	زيادة المعدات و الآلات	فتح خطوط جديدة	تغطية تكاليف البحث و التطوير	Total
البلد	جزائر	Count	43	36	15	6	100
		% within البلد	43.0%	36.0%	15.0%	6.0%	100.0%
	تونس	Count	17	20	13	10	60
		% within البلد	28.3%	33.3%	21.7%	16.7%	100.0%
Total		Count	60	56	28	16	160
		% within البلد	37.5%	35.0%	17.5%	10.0%	100.0%

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	7.446[a]	3	.059
Likelihood Ratio	7.331	3	.062
Linear-by-Linear Association	7.141	1	.008
N of Valid Cases	160		

a. 0 cells (.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 6.00.

Frequencies

[DataSet1] C:\Users\Dr.youcfe\Desktop\علي الكلي\علي قابوسة جزائر.sav

Statistics

ما هي معايير اختيار العمال

N	Valid	160
	Missing	0

ما هي معايير اختيار العمال

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	الخبرة	83	51.9	51.9	51.9
	التعليم	53	33.1	33.1	85.0
	صلة القرابة	24	15.0	15.0	100.0
	Total	160	100.0	100.0	

Frequencies

[DataSet1] C:\Users\Dr.youcfe\Desktop\علي الكلي\علي قابوسة جزائر.sav

Statistics

ل تطوير المؤسسة ما هي الحوافز الممنوحة للعمال

N	Valid	160
	Missing	0

من أجل تطوير المؤسسة ما هي الحوافز الممنوحة للعمال

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مكافاة مالية	136	85.0	85.0	85.0
	دورات تدريبية	11	6.9	6.9	91.9
	شهادة تقدير	3	1.9	1.9	93.8
	أشياء أخرى	10	6.3	6.3	100.0
	Total	160	100.0	100.0	

Crosstabs

[DataSet1] C:\Users\Dr.youcfe\Desktop\علي الكلي\علي قابوسة جزائر.sav

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
لد* ما هي معايير اختيار العمال	160	100.0%	0	.0%	160	100.0%

Crosstabulation البلد * ما هي معايير اختيار العمال

			ما هي معايير اختيار العمال			
			الخبرة	التعليم	صلة القرابة	Total
البلد	جزائر	Count	63	28	9	100
		% within البلد	63.0%	28.0%	9.0%	100.0%
	تونس	Count	20	25	15	60
		% within البلد	33.3%	41.7%	25.0%	100.0%
Total		Count	83	53	24	160
		% within البلد	51.9%	33.1%	15.0%	100.0%

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	14.877[a]	2	.001
Likelihood Ratio	14.978	2	.001
Linear-by-Linear Association	14.587	1	.000
N of Valid Cases	160		

a. 0 cells (.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 9.00.

Frequencies

[DataSet1] C:\Users\Dr.youcfeDesktop\علي الكلي\علي قابوسة جزائر.sav

Statistics

لل تطوير المؤسسة ما هي الحوافز الممنوحة للعمال

N	Valid	160
	Missing	0

من أجل تطوير المؤسسة ما هي الحوافز الممنوحة للعمال

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مكافاة مالية	136	85.0	85.0	85.0
	دورات تدريبية	11	6.9	6.9	91.9
	شهادة تقير	3	1.9	1.9	93.8
	أشياء أخرى	10	6.3	6.3	100.0
	Total	160	100.0	100.0	

Crosstabs

[DataSet1] C:\Users\Dr.youcfe\Desktop\علي الكلي\علي قابوسة جزائر.sav

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
البلد * من أجل تطوير المؤسسة هي الحوافز الممنوحة للعمال	160	100.0%	0	.0%	160	100.0%

Crosstabulation البلد * من أجل تطوير المؤسسة ما هي الحوافز الممنوحة للعمال

			من أجل تطوير المؤسسة ما هي الحوافز الممنوحة للعمال				
			مكافأة مالية	دورات تدريبية	شهادة تقدير	أشياء أخرى	Total
البلد	جزائر	Count	86	5	3	6	100
		% within البلد	86.0%	5.0%	3.0%	6.0%	100.0%
	تونس	Count	50	6	0	4	60
		% within البلد	83.3%	10.0%	.0%	6.7%	100.0%
Total		Count	136	11	3	10	160
		% within البلد	85.0%	6.9%	1.9%	6.3%	100.0%

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	3.222[a]	3	.359
Likelihood Ratio	4.190	3	.242
Linear-by-Linear Association	.006	1	.938
N of Valid Cases	160		

a. 4 cells (50.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.13.

Crosstabs

]DataSet1] C\:Users\Dr.youcfe\Desktopعلي الكلي\علي قابوسة جزائر\.sav

البلد * نسبة التمويل البنكي المقدمة غير كافية لتطوير المؤسسة

Crosstab

% within البلد

		نسبة التمويل البنكي المقدمة غير كافية لتطوير المؤسسة					
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
البلد	جزائر	4.0%	12.0%	2.0%	30.0%	52.0%	100.0%
	تونس	38.3%	43.3%	1.7%	10.0%	6.7%	100.0%
Total		16.9%	23.8%	1.9%	22.5%	35.0%	100.0%

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	70.405[a]	4	.000
Likelihood Ratio	76.571	4	.000
Linear-by-Linear Association	68.483	1	.000
N of Valid Cases	160		

a. 2 cells (20.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.13.

البلد * تعتبر نسبة الفائدة عائق أمام المؤسسة في عملية التمويل البنكي

Crosstab

% within البلد

		تعتبر نسبة الفائدة عائق أمام المؤسسة في عملية التمويل البنكي					Total
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
البلد	جزائر	6.0%	13.0%	7.0%	25.0%	49.0%	100.0%
	تونس	1.7%	1.7%	5.0%	30.0%	61.7%	100.0%
Total		4.4%	8.8%	6.3%	26.9%	53.8%	100.0%

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	8.823[a]	4	.066
Likelihood Ratio	10.529	4	.032
Linear-by-Linear Association	7.178	1	.007
N of Valid Cases	160		

a. 3 cells (30.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 2.63.

البلد * تعتبر الضمانات المطلوبة من طرف البنك عائق في العملية التمويلية

Crosstab

% within البلد

		تعتبر الضمانات المطلوبة من طرف البنك عائق في العملية التمويلية					Total
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
البلد	جزائر	6.0%	14.0%	14.0%	41.0%	25.0%	100.0%
	تونس	8.3%	16.7%	1.7%	55.0%	18.3%	100.0%
Total		6.9%	15.0%	9.4%	46.3%	22.5%	100.0%

Chi-Square Tests

	Value	df	Asy mp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	8.889[a]	4	.064
Likelihood Ratio	10.558	4	.032
Linear-by-Linear Association	.119	1	.731
N of Valid Cases	160		

a. 1 cells (10.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 4.13.

البلد * المنافسة الشديدة تعمل على عدم تطوير المؤسسة

Crosstab

% within البلد

		المنافسة الشديدة تعمل على عدم تطوير المؤسسة					Total
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
البلد	جزائر	16.0%	32.0%	14.0%	21.0%	17.0%	100.0%
	تونس		13.3%		16.7%	70.0%	100.0%
Total		10.0%	25.0%	8.8%	19.4%	36.9%	100.0%

Chi-Square Tests

	Value	df	Asy mp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	52.156[a]	4	.000
Likelihood Ratio	61.827	4	.000
Linear-by-Linear Association	41.433	1	.000
N of Valid Cases	160		

a. 0 cells (.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 5.25.

البلد * عدم حصول المؤسسة على تمويل بنكي يعتبر عائق لدى مؤسستكم

Crosstab

% within البلد

		عدم حصول المؤسسة على تمويل بنكي يعتبر عائق لدى مؤسستكم					Total
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
البلد	جزائر	25.0%	42.0%	9.0%	7.0%	17.0%	100.0%
	تونس	8.3%	3.3%	1.7%	26.7%	60.0%	100.0%
Total		18.8%	27.5%	6.3%	14.4%	33.1%	100.0%

Chi-Square Tests

	Value	df	Asy mp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	60.192[a]	4	.000
Likelihood Ratio	67.118	4	.000
Linear-by-Linear Association	47.637	1	.000
N of Valid Cases	160		

a. 1 cells (10.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 3.75.

البلد * تعتبر فترة السماح بتسديد التمويل البنكي غير كافية لاحتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

Crosstab

% within البلد

		تبر فترة السماح بتسديد التمويل البنكي غير كافية لاحتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسط					
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
البلد	جزائر	15.0%	19.0%	13.0%	23.0%	30.0%	100.0%
	تونس	1.7%	8.3%		23.3%	66.7%	100.0%
Total		10.0%	15.0%	8.1%	23.1%	43.8%	100.0%

Chi-Square Tests

	Value	df	Asy mp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	28.837[a]	4	.000
Likelihood Ratio	34.967	4	.000
Linear-by-Linear Association	23.434	1	.000
N of Valid Cases	160		

a. 1 cells (10.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 4.88.

البلد * المحسوبية و المعرفة الشخصية تعتبر عائق لديكم في عملية التمويل البنكي

Crosstab

% within البلد

		المحسوبية و المعرفة الشخصية تعتبر عائق لديكم في عملية التمويل البنكي					
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
البلد	جزائر	5.0%	13.0%	12.0%	13.0%	57.0%	100.0%
	تونس	58.3%	5.0%	10.0%	15.0%	11.7%	100.0%
Total		25.0%	10.0%	11.3%	13.8%	40.0%	100.0%

Chi-Square Tests

	Value	df	Asy mp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	64.576[a]	4	.000
Likelihood Ratio	69.248	4	.000
Linear-by-Linear Association	48.017	1	.000
N of Valid Cases	160		

a. 0 cells (.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 6.00.

البلد * عدم وجود خبرة حقيقية في مجال التمويل البنكي يعتبر عائق لدى مؤسستك

Crosstab

% within البلد

		عدم وجود خبرة حقيقية في مجال التمويل البنكي يعتبر عائق لدى مؤسستك					
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
البلد	جزائر	29.0%	39.0%	4.0%	9.0%	19.0%	100.0%
	تونس		63.3%	11.7%	10.0%	15.0%	100.0%
Total		18.1%	48.1%	6.9%	9.4%	17.5%	100.0%

Chi-Square Tests

	Value	df	Asy mp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	25.603[a]	4	.000
Likelihood Ratio	35.193	4	.000
Linear-by-Linear Association	1.440	1	.230
N of Valid Cases	160		

a. 1 cells (10.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 4.13.

البلد * تتحمل الإدارة المصرفية المسؤولية عن عدم الشفافية في توزيع التمويل

Crosstab

% within البلد

		تتحمل الإدارة المصرفية المسؤولية عن عدم الشفافية في توزيع التمويل					
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
البلد	جزائر		5.0%	8.0%	15.0%	72.0%	100.0%
	تونس	36.7%		6.7%	46.7%	10.0%	100.0%
Total		13.8%	3.1%	7.5%	26.9%	48.8%	100.0%

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	83.317[a]	4	.000
Likelihood Ratio	98.500	4	.000
Linear-by-Linear Association	50.074	1	.000
N of Valid Cases	160		

a. 3 cells (30.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.88.

البلد * عدم تطبيق القوانين في دراسة الملفات الخاصة بتمويل المصرفي الموجهة اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

Crosstab

% within البلد

		عدم تطبيق القوانين في دراسة الملفات الخاصة بتمويل المصرفي الموجهة اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة					
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	Total
البلد	جزائر	4.0%	7.0%	1.0%	24.0%	64.0%	100.0%
	تونس	6.7%	50.0%	6.7%	3.3%	33.3%	100.0%
Total		5.0%	23.1%	3.1%	16.3%	52.5%	100.0%

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	50.944[a]	4	.000
Likelihood Ratio	53.400	4	.000
Linear-by-Linear Association	33.019	1	.000
N of Valid Cases	160		

a. 3 cells (30.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.88.

T-Test

[DataSet1] C:\Users\Dr.youcfe\Desktop\علي الكلي\علي قابوسة جزائر.sav

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
صعوبات التمويلية التي تواجهها مؤسسات الصغيرة و المتوسطة نتجت عن سوء الإدارة	160	3.5294	.48869	.03863

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
صعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نتجت عن سوء الإدارة	13.702	159	.000	.52938	.4531	.6057

T-Test

[DataSet2] C:\Users\Dr.youcfe\Desktop\علي الجزائر\علي قابوسة جزائر.sav

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
صعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نتجت عن سوء الإدارة	100	3.5960	.51716	.05172

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
صعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نتجت عن سوء الإدارة	11.524	99	.000	.59600	.4934	.6986

T-Test

[DataSet3] C:\Users\Dr.youcfe\Desktop\علي تونس\علي قابوسة جزائر.sav

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
صعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نتجت عن سوء الإدارة	60	3.4183	.41802	.05397

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
صعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نتجت عن سوء الإدارة	7.752	59	.000	.41833	.3103	.5263

T-Test

[DataSet1] C:\Users\Dr.youcfe\Desktop\علي الكلي\علي قابوسة جزائر.sav

Group Statistics

	البلد	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
دور التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل	جزائر	100	3.6933	.36206	.03621
	تونس	60	3.9644	.22515	.02907
السياسات و الإجراءات المصرفية في اتخاذ قرار منح القروض ، للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	جزائر	100	3.2420	.41796	.04180
	تونس	60	3.8744	.26242	.03388
الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	جزائر	100	3.5960	.51716	.05172
	تونس	60	3.4183	.41802	.05397

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Mean				
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	St Di
دور التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل	Equal variances assumed	10.405	.002	-5.222	158	.000	-.27111	
	Equal variances not assumed			-5.839	157.769	.000	-.27111	
السياسات و الإجراءات المصرفية في اتخاذ قرار منح القروض ، للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	Equal variances assumed	5.811	.017	-10.534	158	.000	-.63244	
	Equal variances not assumed			-11.755	157.641	.000	-.63244	
الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نتجت عن سوء الإدارة	Equal variances assumed	2.849	.093	2.255	158	.026	.17767	
	Equal variances not assumed			2.377	144.498	.019	.17767	

الاستبيان المعتمد في الدراسة الميدانية

السيد(ة)..... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله،،،

الموضوع : طلب ملئ الاستبيان

يستهدف هذا الاستبيان التعرف على (دور التمويل المصرفي في رفع القدرة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. من خلال دراسة ميدانية على ولايتي وادي سوف بالجزائر وقفصه في تونس) وذلك ضمن متطلبات الحصول على شهادة (الدكتوراه) في تخصص النقود والمالية والبنوك.

ونتشرف بأن نتقدم إليكم بما يحتويه هذه الاستبيان من أسئلة آملين التكرم بالإجابة عليها مثمنين لكم دعمكم للعلم والمعرفة، كما نؤكد لكم بأن المعلومات التي سيتم الحصول عليها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي .

وتقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

الباحث : أ. علي قابوسة

استبيـــــان

I.معلومات شخصية :

1.الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2.العمر :

أقل من 35 سنة ☐ من 35 إلى 40 سنة ☐

من 40 إلى 45 سنة ☐ أكثر من 45 سنة ☐

3.المؤهل العلمي:

ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐

جامعي ☐ ما فوق الجامعي ☐

II.معلومات حول المؤسسة

1.مدة مزاولة المؤسسة نشاطها:

أقل من 3سنوات ☐ من 3 سنوات إلى 6 سنوات ☐

من 6 إلى 9 سنوات ☐ أكثر من 9 سنوات ☐

2.نوع القطاع:

فلاحي ☐ صناعي ☐ خدمي ☐ بناء و تعمير ☐

3.عدد العاملين في المؤسسة:

1- 9 عامل ☐ 10-49 عامل ☐ 5- 250 عامل ☐

4.شكل ملكية المؤسسة:

فردي ☐ جماعي عائلي ☐ جماعي ☐

III.معلومات حول التمويل البنكي

1. هل استفدت من عملية التمويل البنكي عند بداية مؤسستك:

نعم ☐ لا ☐ بعد انطلاقها وتوسعها ☐

2.إذا كان الجواب بنعم فما هو نوع التمويل:

قصير الأجل ☐ متوسط الأجل ☐ طويل الأجل ☐

3. ما هي نسبة التمويل بالنسبة لرأس المال: ☐ %

4.طريقة معرفتك لمؤسسة التمويل

وسائل الإعلام ☐ المعارف و الأصدقاء ☐

الترويج المباشر ☐ الصحف و الملصقات ☐

5. طريقة الحصول على التمويل البنكي

مرة واحدة ☐ على دفعات ☐

6. طريقة التسديد

قسط شهري ☐ سنوي ثلاثي سنوي ☐ ☐

7.عدد القروض التي حصلت عليها منذ تأسيس مؤسستك ☐

8.**ما نوع الضمانات المطلوبة** ضمانات حقيقية ☐ ضمانات شخصية ☐ ضمانات أخرى ☐

9.ما هي المجالات التي استخدمت فيها القروض

توسيع إنتاجية المشروع ☐ زيادة المعدات و الآلات ☐

فتح خطوط جديدة ☐ تغطية تكاليف البحث و التطوير ☐

10. ما هي معايير اختيار العمال

☐

الخبرة ☐ تعليم صلة القرابة ☐

11. **من أجل تطوير المؤسسة ما هي الحوافز الممنوحة للعمال**

مكافأة مالية ☐ دورات تدريبية ☐ شهادة تقدير ☐ أشياء أخرى ☐

أولا: يساهم التمويل المصرفي في تحقيق معدلات جديدة في التشغيل

ت	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	هل عملية التمويل البنكي أدت إلى استقطاب عمال جدد					
2	أن استحداث أنشطة و إنتاج مواد جديدة أو تقديم الخدمات يؤدي إلى رفع معدل التشغيل					
3	أن تمويل المؤسسات يدل على أهمية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية و خلق مناصب عمل تؤدي إلى التخفيف من حدة البطالة					
4	أن التمويل المصرفي يساعد في إدماج الشباب المؤهل في عالم الشغل و الاستثمار					
5	ساعد التمويل المصرفي على تحفيز و تشجيع المرآة على الاستثمار في مجالات لها الكفاءة فيها					
6	دعم التمويل المصرفي للصناعات التقليدية و الحرفية والتي بدأت تنال نصيبها من اهتمام الشباب					
7	الدعم المصرفي أدى إلى تشجيع كل العمليات و التدابير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب					
8	يعتبر التمويل المصرفي كمساعد على تحسين القدرة التنافسية لمؤسستك					
9	التمويل المصرفي ساهم في زيادة العوائد المتحققة على رأس المال					
10	التمويل المصرفي ساهم في انتشار واسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلدك					
11	يعتبر التمويل المصرفي نقطة الانطلاق للمؤسسة					
12	التمويل المصرفي لا يتلاءم مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة					
13	التمويل المصرفي ساهم في زيادة العوائد المتحققة على رأس المال					

14	وفرت القروض المصرفية الأمان المالي لمؤسستك					
15	التمويل المصرفي ساعد على تخفيض التكاليف					

ثانيا:السياسات و الإجراءات المصرفية ، في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ت	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تعتبر عملية التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات أهمية عند بداية النشاط					
2	تتلاءم معايير التمويل البنكي مع خصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة					
3	الاستفادة من عملية التمويل البنكي تمكنك من تطوير مؤسستك					
4	الاستفادة من عملية التمويل البنكي تمكنك من المنافسة					
5	وجود حاضنات أعمال تؤدي إلى حماية مؤسستك					
6	وجود إستراتيجية ممنهجة في طلب التمويل تساعد مؤسستك في الحصول على التمويل البنكي					
7	عملية التمويل البنكي تعمل على تطوير و تمويل مؤسستك					
8	لجوء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعمليات التمويل البنكي ضروري لديك					
9	تساعد عملية التمويل البنكي في جذب استثمارات جديدة					
10	تساعد عملية التمويل البنكي على رفع مستوى أداء مؤسستك					
11	هل النظام البنكي الحالي قادر على التأقلم مع المستجدات الدولية في عملية التمويل					
12	التمويل من البنوك الإسلامية يعتبر كبديل أفضل عن التمويل من البنوك التقليدية					
13	الحصول على عملية التمويل البنكي يساعد المؤسسة على استقطاب عمالة جديدة					
14	تكثيف الدورات التدريبية يشجع مؤسستك على					

	الحصول على التمويل البنكي					
15	هل أنت راض عن قيمة و نوع الضمانات المطلوبة					

ثالثاً: الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نتجت عن سوء الإدارة

ت	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	نسبة التمويل البنكي المقدمة غير كافية لتطوير المؤسسة					
2	تعتبر نسبة الفائدة عائق أمام المؤسسة في عملية التمويل البنكي					
3	تعتبر الضمانات المطلوبة من طرف البنك عائق في العملية التمويلية					
4	المنافسة الشديدة تعمل على عدم تطوير المؤسسة					
5	عدم حصول المؤسسة على تمويل بنكي يعتبر عائق لدى مؤسستكم					
6	تعتبر فترة السماح بتسديد التمويل البنكي غير كافية لاحتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة					
7	المحسوبية و المعرفة الشخصية تعتبر عائق لديكم في عملية التمويل البنكي					
8	عدم وجود خبرة حقيقية في مجال التمويل البنكي يعتبر عائق لدى مؤسستك					
9	تتحمل الإدارة المصرفية المسؤولية عن عدم الشفافية في توزيع التمويل					
10	عدم تطبيق القوانين في دراسة الملفات الخاصة بتمويل المصرفي الموجهة اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة					